الرّائد الرّسميّ للجُمهُوريّة التّونسية

مُداولاتْ مجلِسُ نوابْ الشّعبْ

المدة النيابية الأولى 2023 . 2027
الدورة العادية الثالثة 2024-2025

الجلسة الواحدة والستون | 61 | الثلاثاء 15 جويلية 2025

المحتوى

1- افتتاح الجلسة..... 4994
2- الإعلان عن جدول أعمال الجلسة العامة..... 4994
3- عرض السيد وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري..... 4994
4- النقاش العام..... 4998
5- استئناف الجلسة ومواصلة النقاش العام..... 5023
6- استئناف الجلسة وبيانات وأجوبة السيد وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري..... 5065
7- رفع الجلسة..... 5072

عقد مجلس نواب الشعب جلسة عامة رقابية على الساعة العاشرة وخمس دقائق من صباح يوم الثلاثاء 15 جويلية 2025 برئاسة السيد إبراهيم بودربالة رئيس مجلس نواب الشعب وذلك لإجراء حوار مع السيد وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري.

افتتاح الجلسة

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

أسعد الله صباحكم وبارك يومكم بكل خير،

يسعدني وباسمكم جميعا أن أتوجه في مستهل هذه الجلسة العامة إلى السيد عز الدين بالشيخ، وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري والوفد المرافق له بأحر عبارات الترحيب تحت قبة مجلس نواب الشعب.

الإعلان عن جدول أعمال الجلسة العامة

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

تبعا لما تقتضيه أحكام الفقرة الأولى من الفصل 98 من النظام الداخلي، أحيطكم علما أن جدول أعمالنا اليوم، يتضمن إجراء جلسة عامة للحوار مع السيد وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري وذلك تبعا لقرار مكتب المجلس بتاريخ 3 جويلية 2025.

وفيما يتعلق بترتيبات هذه الجلسة الحوارية، فهي تخضع لمقتضيات الفصل 114 من الدستور ولأحكام الفصل 131 من النظام الداخلي ويخوّل لكل نائب أربع دقائق للتدخل دون إمكانية التخلي أو التنازل من عضو آخر وذلك وفقا لما تم إقراره في اجتماع المكتب المشار إليه أعلاه.

هذا وعملا بأحكام الفصل 102 من النظام الداخلي، فإن الأعضاء الراغبين في التدخل يسجلون أسماءهم في مفتتح هذه الجلسة بتوجيه طلباتهم كتابيا إلى رئاستها، حتى يتسنى إعداد قائمة المتدخلين بصفة مسبقة.

زميلاتي وزملائي الأفاضل،

يمثل القطاع الفلاحي بمختلف مكوناته أحد أبرز دعائم الاقتصاد الوطني، وهو قطاع حيوي وسيادي لارتباطه المباشر بتحقيق الأمن الغذائي والمائي ودوره الهام في خلق فرص العمل وموارد الرزق ومكانته المتميزة في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مختلف ربوع البلاد.

وبالنظر إلى التحديات المتزايدة والمستحدثة التي تواجه هذا القطاع، سواء من حيث ندرة الموارد الطبيعية أو جراء التغيرات المناخية أو حتى التحولات الاقتصادية، فضلا عن النقص الملحوظ في الموارد المائية، بالإضافة إلى المشاكل والعوائق المرتبطة بالتسويق وارتفاع تكاليف الإنتاج وغيرها من التحديات الهيكلية التي تتعلق بسياسات الحوكمة وتدهور منظومات الإنتاج وارتفاع أسعار المدخلات الفلاحية، فإن الحاجة أصبحت ملحة للتباحث في مختلف الإشكاليات القائمة وتبادل الآراء والأفكار والمقترحات من أجل التوصل في إطار تشاركي إلى حلول عملية وبناءة تساعد في رسم سياسات فلاحية أكثر فاعلية ونجاعة.

السيدات والسادة الزملاء المحترمون،

قبل أن ننتقل إلى النقاش العام، أحيل الكلمة إلى السيد عز الدين بالشيخ، وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري، لتقديم عرضه.

وقبل ذلك، السيدات والسادة النواب وباسمكم جميعا، أرحب بوفد من التلاميذ المتفوقين بالمعهد الثانوي المحمدية 3 الذين يودون زيارة دراسية إلى مجلس نواب الشعب ويحضرون معنا جانبا من هذه الجلسة العامة، فمرحبا بهم (تصفيق).

إذن الكلمة للسيد عز الدين بالشيخ وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري، لتقديم عرضه، فليتفضل.

عرض السيد وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري

السيد عز الدين بالشيخ، وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري

شكرا،

شكرا سيدي الرئيس،

سأستهل تقديمي بعرض ربما سيدوم نصف ساعة أو 25 دقيقة، سأستعرض فيه نشاط وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري.

قبل كل شيء أريد أن أقول بأنني سعيد جدا بوجودي هنا صحبة منظوري بمجلس نواب الشعب الموقر، كما أنني سعيد جدا لأنني سأشارككم الجلسة الحوارية لهذا اليوم، كما أنني سعيد جدا لأنه سيواكب هذا العرض مجموعة من التلاميذ المتفوقين، نرحب بهم باسمي الخاص وباسمك الخاص وباسم كافة أعضائي، أرحب بكم جميعا وأرحب بالتلاميذ المتوفقين وأتمنى لهم دوام التوفيق.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب،

السادة النواب المحترمون،

السادة المديرون العامون بوزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري،

اسمحوا لي بتقديم هذا العرض حول نشاط وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري،

سيتضمن عرضي خمسة أجزاء:

الجزء الأول وضعية الموارد المائية وتأمين التزود بالماء الصالح للشرب وللري.

المحور الثاني الإنتاج الفلاحي،

المحور الثالث هو الصحة النباتية،

ثم الصيد البحري،

والمحور الخامس والأخير الغابات.

سنستعرض في المحور الأول وضعية الموارد المائية وتأمين التزود بالماء.

بخصوص وضعية الموارد المائية بالنسبة إلى هذه السنة الحالية إن تمت مقارنتها بالسنة الماضية هي وضعية جيدة، بخصوص معدل الأمطار التي نزلت هذه السنة كما تعلمون السنة المطرية تتواصل من 1 سبتمبر إلى موفي شهر أوت أي إلى 31 أوت، ليست هي السنة الإدارية.

بالنسبة إلى معدل الأمطار التي تم تسجيلها في مختلف المناطق وقد تم تقسيم تونس إلى ست أجزاء كانت معدلات الأمطار أكثر من معدلات الأمطار العادية، لذلك في الشمال الشرقي سجلنا 122 % وفي الشمال الغربي 112 %، الوسط الغربي 108 %، 154 % بالنسبة إلى الوسط الشرقي، 98 % بالنسبة إلى الجنوب الشرقي و98 % بالنسبة إلى الجنوب الغربي، هذا دائما مقارنة بمعدل تهاطلات الأمطار.

وضعية السدود، كما تعلمون عندما تنزل الأمطار يقع تجميع هذه الأمطار في سدود سطحية.

بالنسبة إلى الإيرادات كما ذكرنا السنة المطرية من 1 سبتمبر إلى حدود يوم أمس 14 جويلية 2025 سجلنا مقارنة بالسنة الفارطة 321 مليون متر مكعب، لأننا قد انطلقنا بمخزون ضعيف في السدود، لذلك فإن 321 متر مكعب هذه كان له تأثير على المخزون الحالي في السدود، لذلك كان المخزون يفوق مخزون السنة الفارطة بـ194 متر مكعب، أي لدينا مخزون إضافي يقدر بحوالي 200 مليون متر مكعب مقارنة بالسنة الماضية- بالله عليكم لنستمع لبعضنا البعض لأكمل عرضي- لدينا مخطط تأمين التزود بالماء الصالح للشرب بالوسط الحضري، تم اتخاذ عديد الإجراءات لتأمين هذا التزود بالماء، لأنه كما تعلمون في فصل الصيف يكثر استهلاك الماء، ولكن تحذير التبذير يتواصل على مدى 12 شهر، لذلك فإن الإجراءات التي تم اتخاذها لضمان التزود بالماء على مدى 12 شهر:

-تركيز فريق عمل مشترك على مستوى وزارة الداخلية والتنسيق على مدار السنة بين وزارة الداخلية ووزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري،

- تركيز وحدة يقظة ومتابعة بالشركة الوطنية لاستغلال ولتوزيع المياه "SONEDE" التي تعمل بصفة مسترسلة 24/24 مع بعث رقم أخضر تم وضعه لتلقي التشكيات،

- التمكين من شبكة تواصل حيني لكل متدخلي الشركة الوطنية لاستغلال ولتوزيع المياه عبر منظومة "WhatsApp" وبالطبع فقد تم استكمال برنامج حفر وربط وتجهيز الآبار المبرمجة،

- تعويض المضخات المعطبة،

-تجهيز المحطات على المستوى الجهوي بمعدات إضافية " les pompes de secours" وتحسين مردودية شبكة توزيع المياه وهناك أيضا في بعض المناطق في معتمدية جربة ووقع تركيز عدادات ذكية للمراقبة عن بعد.

لقد تم تقسيم منظومات تزويد مياه الشرب، المنظومة الأولى التي تم وضعها هي منظومة تونس الكبرى والوطن القبلي والساحل وصفاقس والتي تتزود من سدود سيدي سالم ومن سدود أقصى الشمال.

لتحقيق الموازنة المائية بهذه المناطق تم رصد التزود بمعدل 7,5 متر مكعب في الثانية عن طريق مياه الشمال، كما تعلمون مياه الشمال هي مياه أقصى الشمال وهي منظومة سيدي سالم ومياه أقصى الشمال المرتبطة ببعضها البعض، لذلك إن كان هناك أي نقص في مورد معين أو في سد معين يمكن تداركه ويتم تعبئته عن طريق الضخ من سد آخر، وهذا يشكل نقطة قوة للنظام المائي في تونس، كما أنه يتم التزود بمعدل 450 لتر في الثانية من مياه سد نهانة الذي شهد خلال السنوات الأخيرة نقص في الإيرادات، وهذه السنة سجلنا 4,3 مليون متر مكعب، يمكن استغلال 1,8 مليون متر مكعب يتم استغلاله حاليا لتزويد الساحل بمياه الشرب، كما تم أيضا التزود بمعدل 1100 متر مكعب عن طريق محطة التحلية بصفاقس، التي كما تعلمون قد دخلت حيز الاشتغال خلال شهر سبتمبر من السنة الماضية وهي توفر حوالي 100 ألف متر مكعب في اليوم.

بقى المحور الجنوبي لولاية صفاقس وهو في معتمديات عقارب والمحرس والصخيرة ويتم حاليا العمل على توفير 25 لتر في الثانية من مجمع أم العظام وتجهيز وربط المنطقة الصناعية بجلمة بدفق 15 لتر في الثانية.

بالنسبة إلى منظومة الجنوب الشرقي قابس ومدنين وتطاوين بالنسبة إلى ولاية مدنين هناك منظومة بني خداش تم تدعيمها بأربعة آبار بحجم 42 لتر في الثانية وبئر في طور التجهيز والكهرباء بطاقة 12 لتر في الثانية.

بالنسبة إلى بنقردان ورأس جدير يقع تزويدها من تطاوين بـ 40 لتر في الثانية، مدنين 40 لتر في الثانية، جرجيس 40 لتر، محطة التحلية بـ 20 لتر في الثانية، تم تسجيل عجز في حدود 50 لتر في الثانية وسيقع تداركه جزئيا بعد حفر بئران بـ 23 لتر في الثانية كدفق.

أهم الإشكاليات في ولاية مدنين هي الانقطاعات المتكررة للتيار الكهربائي، كما تعلمون إن انقطع التيار الكهربائي يقع إرجاعه ويتم إرجاع التزود بالكهرباء حينيا.

بالنسبة إلى المياه، لإرجاع منظومة استغلال المياه وشبكة المياه هذا يتطلب وقت، لأن الانقطاع يمكن أن يبقى ساعتين أو ثلاث ساعات لإمكانية تعبئة الشبكة واستئناف التزويد يمكن أن يبقى من ساعتين إلى ثلاث ساعات حسب طول الشبكة.

بالنسبة إلى ولاية تطاوين لدينا السمار، بني مهيرة وبنقردان سيتم توفير موارد إضافية من خلال بئر الدربنة 25 لتر في الثانية، بالنسبة إلى غمراسن من قصر حدادة تم توفير 5 آلاف لتر في الثانية من بئر كحيل بن عرفة و15 لتر في إطار مشروع تداين قنوات الجلب.

بالنسبة إلى تطاوين المدينة، تم ربط الولايات بئر الوديات ب 15 لتر في الثانية وبئر القرداب 15 لتر في الثانية وتم إمضاء اتفاقية مع "L'ETAP" لاستغلال البئر العميقة الراجعة إليها بالنظر بمعدل 15 لتر في الثانية.

بالنسبة إلى منظومة ولاية الكاف: تم رابط بئري فج علي بن سالم 4و5 بتدفق جملي بـ 20 لتر في الثانية، تم حفر بئر برواغ 4 بعمق 600 متر وبتدفق 30 لتر في الثانية وربط آبار المائدة العميقة بدير النخلة 80 لتر في الثانية، تم مد القنوات على مسافة 19 كلم وتم ربط البئر العميقة بئر النخلة 3 بتدفق 20 لتر في الثانية يوم الأربعاء الماضي 9 جويلية وسيتم يوم 15 جويلية أي خلال هذا اليوم إن شاء الله ربط بئر النخلة بطاقة 20 لتر في الثانية، لكن في الحقيقة هناك إشكاليات فنية، المقاول يعمل 24/24 هناك إشكاليات وهناك اعتراضات من بعض الفلاحين وهذا حال دون إنجاز هذه الأشغال في إبانها.

بالنسبة إلى منظومة نبر بسيدي خيار، تم حفر وتجهيز وربط بئر سيدي خيار بتدفق 1,5 لتر في الثانية، وتم تدعيم الموارد بربط مركب نبر سيدي خيار بالمحاسن بـ 10 لتر في الثانية.

أما بالنسبة إلى مركب الجريصة تاجروين، منزل سالم، فقد تم تدعيم الجريصة منزل سالم بتاجروين عن طريق ربط وتجهيز بئر قارد محاميد بـ 10 لتر في الثانية.

بالنسبة إلى مركب القصور والدهماني، تم تدعيم المركب من المائدة المائية الشبكة المائية برواغ بـ 10 لتر في الثانية، أما منظومة سيدي يوسف فقد تم حفر وربط بئر سيدي يوسف بـ 15 لتر في الثانية وبلغت نسبة الإنجاز 60 %.

بالنسبة إلى منظومة ولاية زغوان، بالنسبة إلى مركب الزريبة-زغوان تم ربط البئر العميقة بالبئر المحالة من ديوان الأراضي الدولية بالزريبة بتدفق 8 لتر في الثانية، كما تم حفر بئر عميقة جديدة "galerie 47 bis" في طور الإعداد لانطلاق حفر مشروع يتم إنجازه من طرف وكالة التنقيب على المياه، حفر بئر عميقة جديدة بالزريبة وهو في طور الإنجاز وهناك استعداد لانطلاق الحفر.

بالنسبة إلى مركب الفحص، في طور حفر بئر جوقار اثنين 2مثلث، حيث تم حفر 80 متر من 200 متر مبرمجة.

في إطار حفر بئر بن سعيدان تم برمجة 200 م تم ربط بئر جباس بـ 8 لتر في الثانية وتم تجديد قنوات الجلب وتعويض الحناية لتفادي ضياع وسرقة المياه وقد ناهزت نسبة تقدم الأشغال 60%.

بالنسبة إلى المنظومات المائية بولاية قفصة والحوض المنجمي: بالنسبة إلى منظومة قفصة المدينة، تم استغلال بئر فم المعزة 10 بـ 50 لتر في الثانية وتم التدخل لاستغلال البئر فم المعزة 2 بـ 20 لتر في الثانية.

أما بالنسبة إلى منظومة المتلوي، فقد تم تجهيز وربط البئر الجديدة تباديت 3 بـ 30 لتر في الثانية وبالنسبة إلى منظومة أم العرايس، تم تجهيز وربط بئر البركة 6 بـ 50 لتر في الثانية.

بالنسبة إلى منظومة الرديف، فقد تم الرفع من طاقة الضخ في محطات الضخ الطرفاية 1 والطرفاية 2، كما تم القيام بالمعاينات اللازمة لتعديل التوزيع بين مختلف الأحياء ولتحسين مستوى التزويد بمختلف الأحياء، فقد شهدت الفترة الماضية تحسنا مقارنة بالسنة الماضية بخصوص تزويد هذه المناطق بالماء الصالح للشراب.

بالنسبة إلى المنظومات المائية بولاية سيدي بوزيد، تم تدعيم الموارد المائية بمحور: سبيطلة، جلمة، سيدي بوزيد، صفاقس، حيث تم ربط بئر الزعافرية بطاقة 15 لتر في الثانية وتم الرفع من طاقة الضخ ببئر مركب الطويلة من 25 إلى 40 لتر في الثانية والآن في طور تجهيز وربط بئر المنطقة الصناعية المنجزة من طرف المجلس الجهوي لولاية سيدي بوزيد بطاقة 15 لتر في الثانية.

أما بالنسبة إلى محور المزونة، مكناسي، منزل بوزيان، فقد تم استغلال بئر المكناسي 10 بطاقة 30 لتر في الثانية وتم الرفع من طاقة الضخ ببئر المكناسي 8 من 18 إلى 30 لتر في الثانية.

بالنسبة إلى المنظومات المائية بولاية سليانة، ففي منظومة سليانة المدينة تم حفر بئر عميقة بالرملية، انتهت أشغال الحفر وهي في طور تنظيف البئر وقد تم ربط البئر العميقة "SODAL 2" الموجودة تحت تصرف ديوان الأراضي الدولية وذلك بوضع 4 كلم من القنوات.

أما بالنسبة إلى مدينة برقو، فقد تم ربط البئر العميقة ذات تدفق 4 لتر في الثانية واستغلال بئر خاصة 12 ساعة في اليوم وبالنسبة إلى مركب كسرى-مكثر تم ربط بئر بوتوجينا وهذا الربط في طور الإنجاز وبالنسبة إلى منظومة برج المسعودي -حمام بياضة بمعتمدية الكريب فقد تم تلافي العجز بربط هذه المناطق بمنظومة الكريب ومواصلة استغلال البئر العميقة الراجعة بالنظر إلى شركة خاصة.

أهم الإجراءات التي تم اتخاذها بخصوص التزويد بمياه الشرب في الوسط الريفي:

- تركيز فريق عمل مشترك على مستوى وزارة الداخلية.
- تكوين لجان جهوية على مستوى كل ولاية.
- تكوين لجان محلية على مستوى كل معتمدية.
- وضع منظومة للمتابعة اليومية والتدخل الفوري والتصدي خاصة للربط العشوائي.
- توفير شاحنات مجهزة بصهاريج، حيث تم تخصيص 15 شاحنة مجهزة بصهاريج و94 جرارا مجهزا بصهاريج لتزويد المتساكنين بمياه الشرب.

أما بالنسبة إلى مياه الري، فإن أهم الإجراءات التي تم اتخاذها لتأمين موسم الري خلال السنة الحالية 2024-2025 بالنسبة إلى السدود الكبرى:

استغلال السدود الكبرى حيث تم تخصيص كميات من مياه الري في حدود 1,1 مليون متر مكعب على منظومة نهانة لتزويد ولايات القيروان وسوسة والمنستير والمهدية قصد تزويد البيوت المحمية والأشجار المثمرة بالولايات الآنفة الذكر وتم تخصيص كميات من مياه الري في حدود 69 مليون متر مكعب لري حوالي 40 ألف هكتار على المنظومات المركزة على السدود الكبرى على غرار سد سيدي سالم وسد بوهرتمة وسد ملاق وسد سرات بمنظومات أقصى الشمال وبعث سدود الوطن القبلي لري الأشجار المثمرة خلال الصائفة.

بخصوص معالجة مديونية مياه الري التي شهدت ارتفاعا كبيرا لتصل إلى حوالي 404 مليون دينار وبناء على قرار السيد رئيس الجمهورية المتعلق بجدولة الديون المتخلدة بذمة حرفاء الشركتين وهما "SONEDE et STEG" تم اتخاذ نفس الإجراء بخصوص المجامع المائية للري والتأكيد على الخلاص المسبق لـ 30% من قيمة الكميات المزمع استهلاكها وقسط من الديون السابقة.

بخصوص برنامج صيانة وتحسين ظروف الاستغلال داخل المناطق السقوية العمومية: تم الانطلاق في تجهيز الآبار العميقة للري التكميلي، خاصة على مستوى ولايات قفصة والقصرين وسيدي بوزيد، حيث تم برمجة تجهيز ما يناهز 62 بئرا عميقة خلال سنة 2025 بتكلفة 6 مليون دينار.

تم تدعيم برنامج اقتناء التجهيزات، حيث تم تخصيص اعتمادات بقيمة 28 مليون دينار للصيانة الوقائية والعلاجية للمنشآت المائية التابعة للمناطق السقوية العمومية، منها 10 مليون دينار للتعهد بشبكات الري و8 مليون دينار لصيانة محطات الضخ.

كما تم وضع برنامج لتحسين الظروف داخل المناطق السقوية العمومية من خلال رصد اعتمادات بقيمة 5,6 مليون دينار لتهيئة المسالك الفلاحية داخل المناطق السقوية.

المحور الثاني الذي سنتعرض له الآن هو الإنتاج الفلاحي: تعلمون أن هناك العديد من المنظومات في الإنتاج الفلاحي، سنبدأ بمنظومة قطاع الحبوب،

كما تعلمون فإن السنة الحالية مقارنة بالسنوات الماضية سجلت صابة لا نقول بأنها قياسية، ولكنها صابة طيبة ونحن الآن على مشارف انتهاء موسم الحصاد الذي تم إجماليا في ظروف طيبة وتم تسجيل أرقام جيدة ولا نقول قياسية، ولكنها طيبة دائما مقارنة بالسنوات الماضية.

سنتعرض الآن للاستعدادات التي جعلتنا نتلافى الإشكاليات خلال موسم الحصاد، فقد تم اتخاذ الإجراءات والتحضير لموسم الحصاد، ما الاستعدادات والأشغال التي تم القيام بها؟

الاستعدادات كانت طيبة للاستعداد لموسم الحصاد:

- ضبط قائمة مجمعي الحبوب ومراكز التجميع ومخابر التعيير،

- تمويل شراءات الحبوب لفائدة19 مجمعا مع تحيين المنح والهوامش الممنوحة لديوان الحبوب،

- تنقيح القرار المشترك لـ 21 جوان 2023 المتعلق بممارسة نشاط تجميع الحبوب والتمديد لمدة ثلاث سنوات،

- كراء طاقات خزن إضافية في حدود 1,1 مليون قنطار،

- صرف تسبيقات مالية بقيمة 2،2 مليون دينار لفائدة التعاونيات المركزية للاستعداد لموسم تجميع الحبوب،

- التنسيق مع الشركة الوطنية للسكك الحديدية والغرفة الوطنية لناقلي البضائع والتعاونيات لتأمين نقل الحبوب،

- الترفيع في تعريفة نقل الحبوب بنسبة 5%،

- تعليق العمل بتسقيف حمولة شاحنات نقل الحبوب عند 22 طنا،

- تكوين لجنة مشتركة بين ديوان الحبوب ومجمعي الحبوب لمعالجة الإشكاليات الطارئة بصفة فورية وبصفة آنية،

- تركيز لجان مراقبة لمراكز التجميع ولمخابر التعيين،

- إحداث خط أخضر وعنوان بريد إلكتروني خاص.

كما ذكرنا، نحن على مشارف الانتهاء من موسم صابة الحبوب، وكما تعلمون الحبوب هي القمح الصلب والقمح اللين والشعير والتريتيكال.

سأقدم لكم الآن الأرقام حول الكميات المجمعة إلى غاية 13 جويلية 2025:

بالنسبة إلى الحبوب المستهلكة: 6,8مليون قنطار،

- بذور ممتازة: 549 ألف قنطار،

- قمح لين: 526 ألف قنطار،

إجماليا حققنا الآن 10,9 مليون قنطار.

أما بالنسبة إلى ترتيب الولايات المشمولة بالحصاد:

1. ولاية باجة: 23,62%.

2. ولاية بنزرت: 14,60%.

3. ولايات جندوبة والكاف: كل واحدة بحوالي 11,06 % بالنسبة إلى جندوبة و11,56% بالنسبة لولاية الكاف.

دون أن ننسى بقية الولايات الموجودة في كامل ولايات الجمهورية ولا ننسى ولايات الوسط وولايات الجنوب:

تعلمون بأن القيروان تبدأ في تجميع الصابة قبل بقية الولايات، القيروان وسيدي بوزيد، حيث شهدت 1,53 % بالنسبة إلى ولاية القيروان و6,59 % بالنسبة إلى القيروان و1,53 % بالنسبة إلى القصرين و1,26 % بالنسبة إلى سيدي بوزيد.

وبالنسبة إلى الإجلاء، حوالي ثلث الكمية التي وقع تجميعها تم إجلاؤها حيث تم إجلاء 3,83 مليون قنطار، كما تعلمون فإن الإجلاء إما أن يرسل للمطاحن مباشرة أو يتم إرسالها لمراكز التجميع المركزية بديوان الحبوب.

نمر بعد ذلك إلى الأمر المتعلق بإحداث صندوق الجوائح، كما تعلمون إثر قرار السيد رئيس الجمهورية بإحالة التصرف في صندوق تعويض الأضرار الفلاحية الناجمة عن الجوائح الطبيعية إلى وزارة الفلاحة، تم إصدار النصوص القانونية التالية:

- الأمر عدد 213 لسنة 2025 المؤرخ في 24 أفريل 2025 المتعلق بتدخلات صندوق تعويض الأضرار الفلاحية الناجمة عن الجوائح الطبيعية وطرق تسييره وقرار وزير الفلاحة والمواد المائية والصيد البحري المؤرخ في 18 جوان 2025 الخاص بتركيبة اللجنة الوطنية، حيث تم عقد الاجتماع الأول للجنة الوطنية تحت إشراف وزير الفلاحة بتاريخ 25 جوان 2025.

وفي إطار إعداد أعوان الوزارة للقيام بهذه المهمة، تم إنجاز تكوين خاص بالحوكمة الجديدة للصندوق وتم تكليف وزارة الفلاحة بالإشراف على هذا الصندوق وبرمجة تكوين حول الحوكمة الجديدة لصندوق الجوائح لفائدة اللجنة الوطنية يوم 15 جويلية 2025 أي هذا اليوم.

كما تم إنجاز تقييم حول دراسة ملفات تعويض الأضرار لموسم 2023- 2024 لفائدة ست إطارات للإدارة العامة للإنتاج الفلاحي في وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري ويتم العمل على تركيز منظومة معلوماتية للتصرف في صندوق الجوائح الطبيعية ولدراسة الملفات وعرضها على أنظار اللجنة الوطنية، ولصرف المنح لمستحقيها وللاستعداد لدعوة الفلاحين للاكتتاب للموسم الفلاحي 2025-2026.

بالنسبة إلى قطاع الأعلاف كما تعلمون فقد تم إحداث ديوان الأعلاف ومختلف الأنشطة الموكولة للديوان الوطني للأعلاف إلى غاية جويلية 2025 فقد تم إبرام عقود إنتاج أعلاف خشنة بعدد من الضيعات التابعة لديوان الأراضي الدولية والوحدات التعاضدية للإنتاج الفلاحي بمساحة جملية قدرت بـ 10 آلاف هكتار وبإنتاج يقدر بحوالي 20 ألف بالة موجهة لتعديل السوق.

الانطلاق في مشروع زراعة الفصة وتثمينها بضيعة سنشو بولاية قابس، والشروع بداية من شهر مارس 2025 في إنجاز مرحلة التحسيس والتعبئة في إطار برنامج تكثيف إنتاج الأعلاف الخضراء وتطوير المساحات المخصصة لها باعتماد مياه المعالجة، في مجال تعديل سوق الأعلاف الخشنة وتعديلها فقد تم التدخل المباشر بتعديل سوق الأعلاف الخشنة خلال فترة الحصاد والشروع من بداية شهر جويلية 2025 في التزود المباشر والمنتظم.

بالنسبة إلى أنشطة الديوان الوطني للأعلاف فإنه إلى غاية جويلية 2025، تمّ إحداث خلية يقظة ومتابعة لرصد تطورات أسواق الأعلاف وإحداث لجنتين على مستوى الديوان الوطني للأعلاف، تشغيل مصنع إنتاج العلف المركب بسنشو واشتراء 50 ألف بالة من الذرة العلفية.

بالنسبة إلى المنظومة الثالثة وهي قطاع الزياتين، كما تعلمون فإن حصيلة الإنتاج للموسم 2025-2024 تفوق حصيلة السنة الفارطة حيث سجلنا 340 ألف طن من زيت الزيتون أي بنسبة تطور مقارنة بالسنة الفارطة بـ 55%.

أما فيما يخص عمليات التصدير، فقد بلغت الكميات المصدرة من زيت الزيتون 224 ألف طن، منها 87% زيت سائب و13% زيت معلب، نلاحظ أن صادرات الزيت قد شهدت تطورا ملحوظا من حيث الكمية، حيث فاقت الكميات المصدرة خلال الثمانية أشهر الأولى من الموسم الحالي الصادرات المسجلة من الزيت المعلب من الموسم الفارط والتي كانت في حدود 28 ألف طن.

تعلمون أن موسم جني الزيتون لا يوافق دائما الموسم الإداري، حيث ينطلق في نوفمبر أي الثمانية أشهر الأولى إلى موفى شهر جوان، أي نضيف شهري نوفمبر وسبتمبر، وقد بلغت العائدات من التصدير 3029 مليون دينار، مقابل 4090 مليون دينار بالنسبة إلى نفس الفترة من السنة الفارطة كما ذكرنا، فقد ارتفعت الكميات، ولكن سعر الزيت قد انخفض وتراجع بحوالي26%.

ما زلنا في قطاع الزياتين، بالنسبة إلى تقدم إنجاز الحملة الوطنية لمقاومة الآفات الضارة بالزيتون للموسم الحالي 2024-2025، تمت مداواة 940 ألف أصل زيتون ضد عثة الزيتون بجيليها الزهري والثمري بولايات: المهدية وصفاقس و1155 ألف أصل من جملة 103 2 آلاف معلم للمداواة ضد ضبابة الزياتين إلى غاية يوم 4 جويلية 2025 بولايات المهدية وسوسة ومدنين وصفاقس وقابس.

تقدم إنجاز تقييم صابة الزيتون في موسم 2025 -2026 نتمنى أن تكون الصابة جيدة وتقدم دراسة كلفة الإنتاج لموسم 2025 - 2026.

ما زلنا في قطاع الزياتين، تعلمون بأنه قطاع مهم بالنسبة إلى الولايات التونسية: تم التدخل عند الإنتاج لشراء زيت الزيتون بصفة دائمة وترويج الزيت المعلب في كل موسم في السوق الداخلية في إطار مواصلة التشجيع على استهلاك زيت الزيتون التونسي البكر الممتاز، استعدادا لحسن التصرف في مادة المرجين خلال موسم 2025-2026، حيث تمت دعوة السادة المندوبين الجهويين للتنمية الفلاحية للحرص على إحكام التصرف في مادة المرجين وتفادي المخاطر البيئية الممكنة.

تم برمجة أيام إقليمية وجهوية ومحلية تحسيسية لفائدة الفلاحين وأصحاب المعاصر حول أهمية فرش مادة المرجين بالأراضي الفلاحية وتم اعتماد آلية دائمة لخزن زيت الزيتون بتعديل السوق في المواسم المتسمة بتراجع حاد في الأسعار العالمية وصعوبات في التسويق، حيث يجري العمل على إعداد برنامج تخزين لكميات يمكن أن تتراوح بين 100 ألف و150 ألف طن لفترة تمتد من ثلاثة إلى ستة أشهر حسب ظروف الموسم، مع إقرار منحة في الغرض تسند لمختلف المتدخلين من فلاحين ومحولين ومصدرين، مع تخصيص منحة إضافية لصالح الفلاحين وإمكانية توجيه نسبة من الاقتطاع الموظف على صادرات زيت الزيتون السائب لتمويل هذا الحساب عند الاقتضاء.

بالنسبة إلى تقدم الاستعدادات لتمويل الموسم المقبل 2025-2026 تم عقد جلسة عمل في الغرض بتاريخ 10 جوان 2025 للإسراع بإصدار المنشور المشترك بين الوزارة والبنك التونسي للتضامن في أجل أقصاه يوم 15 سبتمبر حول تمويل جني الزيتون.

تم برمجة جلسة عمل مع البنوك لتمويل الموسم الزيتي وصيانة وإصلاح طاقات خزن زيت الزيتون بكمية 50 ألف طن لمراكز الديوان الوطني للزيت على مدى ثلاث سنوات من 2025 إلى 2027 وتم الانطلاق في هذه العملية وذلك للترفيع في طاقة الخزن إلى 110ألف طن تقريبا لاستيعاب نسبة من الفائض في مواسم وفرة الإنتاج.

بالنسبة إلى قطاع التمور بلغ الإنتاج خلال موسم 2025: 327 ألف طن مقابل 390 ألف طن خلال السنة الفارطة، أي سجلنا انخفاضا بحوالي 10,7% وسجلت الأصناف المنتجة 223 ألف طن من دقلة نور و54 ألف طن من الأصناف الأخرى.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

معالي السيد الوزير، تفضل.

هذا العرض سيقع توزيعه على الزملاء كتابة، كل زميل سيكون لديه العرض كاملا كتابة وسيكون بجزئياته، لذلك نفضل أن نبدأ الآن في الحوار والنقاش مع الزملاء لتعقب سيادتك في النهاية على كل مداخلاتهم.

السيد وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري

شكرا، هل تريد أن أنهي العرض أم أواصل العرض بسرعة؟ نواصل بسرعة...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

كامل عرض سيادتك سيقع توزيعه في نسخ ورقية على الزملاء بكل المعطيات التي تقوم سيادتك بذكرها.

السيد وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري

تريد أن ننطلق في الحوار؟

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

نعم، لو نفتح باب النقاش العام فهذا أفضل.

السيد وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري

نعم، شكرا السيد الرئيس،

شكرا السادة النواب المحترمين على الإصغاء وسننطلق في الحوار لو تسمحون، مرحبا بكم، نرحب بتساؤلاتكم وبأسئلتكم.

النقاش العام

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا السيد الوزير.

لدينا قائمة أولية في المداخلات تضم الزميلات والزملاء المحترمين: عمار عيدودي وعبد الحافظ الوحيشي وشفيق الزعفوري وحسام محجوب وعبد القادر بن زينب وبوبكر يحي وبثينة الغانمي وعواطف شنيتي ورياض بلال وأسماء الدرويش.

المصدح للنائب المحترم السيد عمار عيدودي، له أربع دقائق.

السيد عمار عيدودي

شكرا سيدي الرئيس،

بعجالة وباختصار وبكل غضب، سأكون قاسيا وأتمنى أن تكون قساوتي معبرة أو تكون حاملة لغضب المواطنين الذين بلغوني هذه الرسالة.

سأقسم، هناك مشاكل في العلاقة بالجهة على مستوى وطني، على مستوى مركزي وهناك مشاكل على مستوى الجهة وهناك مشاكل محلية:

من المشاكل على المستوى المركزي، أتمنى أن يكون مدير الدائرة المائية حاضرا معنا، نريد أن أفهم هذا السيد الذي أغلق على القصرين مع العلم السادة الزملاء تعلمون بأني لست جهويا وأنا أمقت الجهويات، ولكن سأضطر لاستعمالها ردا على هذه المعاملة السيئة، ما معنى أن يتم منع القصرين وأن يتم غلق ملفات القصرين بخصوص رخص حفر الآبار وخاصة الآبار التعويضية؟ هذا المشكل يجب حله آنيا.

المشكل الثاني يتعلق بالغابات، كراء المقاطع أو كراء المقاسم الجبلية للوبيات وغلق الطريق على الشركات الأهلية، هذا كله بسبب وجود لوبيات تعمل وتتمعش من رخص الآبار ورخص المقاطع.

على المستوى الجهوي، ما معنى مندوبية في التعليم يبعث لنا بالنواب وفي الفلاحة تبعثون لنا بالنواب، المندوب الأول تم القضاء عليه لأنه من قبلي والمندوب الثاني لتغطية مشاكل حصلت بالمندوبية نتيجة سوء سلوك وسوء تصرف، وتم إسناد لسيدي بوزيد مندوب مكلف بمندوبية القصرين لا يمكنه إمضاء أي شيء إلا بعد أن تصله الموافقة من سيدي بوزيد، وهذا المندوب لم يمنح له الحق في الأمر بالصرف إلا بعد موافقة سيدي بوزي؟

حفر الآبار، لقد جئت أنت السيد الوزير وزيارتك أنت وردود فعلك الآنية هي عقاب لزيارتك المرة الفارطة للقصرين، أين هم المديرون الذين بعثت بهم على أساس حل مشكل 30 بئر؟ لم يقع منه شيء، أين الحشرة القرمزية التي ستعالجها؟ الآن الحشرة القرمزية تبلغكم سلامها وتقول لك لقد غزوت زلفان، مئات العائلات تعيش من بيع الهندي.

مشكل مشروع الولاية جنوب وشمال، هل ينقصنا تقسيم وزدتم من تقسيمنا، تم بعث مشروع ليتم التماطل به للتمعش فقط، نريد حذف هذا، لا نريد لا جنوب ولا شمال، وليس من هو من الشمال يبقى ينتظر بأن ينتهي من في الجنوب، أن العكس هناك مشاريع ملحة يجب القيام بها.

على المستوى المحلي: لديك مشكلان قائمان: مشكل السرقات في مشاريع الماء في تالة وحيدرة: الزاوية بدون ماء، عنازة بدون ماء، بوحناش بدون ماء، زلفان بدون ماء والماء موجود وأنتم تغطون على جرائم ارتكبها مقاولون وارتكبها المهندسون والفنيون في الإدارة، من يسجن "لا فكر الله بيه" يجب أن يدخل من يدخل للسجن ولا يموت المواطن عطشا.

مشكل آخر، ماذا أعددتم أنتم؟ وتحدثني في هذا التقرير السريع الذي لا يوجد فيه للفلاحة، الفلاحون إلى حد الآن لم يجمعوا محاصيلهم، لا توجد آلات حصاد وديوان الحبوب لا يقبل بذلك، يقولون لهم كذبا قدموا الشعير ليتم قبوله كعلف، وبعد ذلك يتم بيعه لهم مشاتل، على من تتحيل؟ ممارستكم هذه ممارسة تستحق العقوبة.

السيد الوزير، سأقول لكم هذا باختصار قبل أن تتم الموافقة وأعتذر للمواطنين إن لم أبلغ لهم صوتهم كما ينبغي، بخصوص الفئات الاجتماعية التي حدثتكم عنها من الفلاحين، بخصوص الماء الصالح للشراب بخصوص رخص الآبار، فإن كلمة "dégage" لن نقولها للمحليين وللجهويين، فأنا أعدك وخذ...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، شكرا الكلمة الآن للنائب المحترم السيد عبد الحافظ الوحيشي، تفضل.

السيد عبد الحافظ الوحيشي

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير الفلاحة وبالإطار المرافق،

الانطلاق من نداء استغاثة من متساكني منطقة الغراسة من عمادة العجانقة، انقطاع الماء الصالح للشراب بصفة كلية.

طالبنا معتمدية جبنيانة ولدينا إقليم للشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه، نطالب بإحداث إقليم "SONEDE" على غرار إقليم "STEG"

الفلاحة في تونس، هناك بعض التلاميذ من يتحصل في آخر السنة على أحسن الأعداد والمراتب وفي ملاحظة الأساتذة يكتب لهم بأن باستطاعتهم تحقيق الأحسن والأفضل لأن لهم إمكانيات يحققون بها أكثر مما حققوه والفلاحة في تونس الحبيبة بإمكانها تحقيق الأحسن بإمكانيات هذا البلد المتروكة والغير مستغلة، هي ثروة مهدورة، فكم من الأراضي الدولية المهمشة وكم من "الهناشر" المشجرة تركت للاعتداءات الممنهجة لغايات دنيئة.

إننا مطالبون اليوم بأن نراجع كل حساباتنا في جميع مجالات الإنتاج الفلاحي وأن نسير المسار في عهد البناء والتشييد ونحن قادرون على رفع التحديات بالإمكانيات المتاحة وبالتعويل على الذات خاصة في هذه الظروف العالمية المليئة بالتحديات والصعوبات.

إنه من واجبنا المقدس أن نحافظ على مكتسباتنا وأن نحرك سفينة حرب التحرير لكسب رهان التطور وضمان مستقبل أبنائنا وبناتنا وأحفادنا. حرام علينا أن نرى مكتسباتنا تندثر ونمر عليها مر الكرام.

من موقعي كنائب شعب، طبيب بيطري، أرى أن وزارة الفلاحة برغم عملها وبرغم برامجها واستحداثاتها ومتابعتها، فإنني أشعر بأنها تستطيع تحقيق الأفضل بأيسر السبل، المهم هو الإرادة إرادة العمل واستغلال الفرص والإمكانات المتاحة لكسب رهان الإنتاج الأفضل وحلم الأجيال في وطن يستطاب فيه العيش.

السيد الوزير، إن الوقت ثمين وعجلة الزمن لا ترجع إلى الوراء. كذلك كان من مبادئ المسار عدم الرجوع إلى الوراء، بل دائما إلى الأمام، ألم نستوعب الدرس بعد؟

لماذا لا نستغل إمكانياتنا المتاحة قبل فوات الأوان؟ نقف لوطننا ونمد أيدينا بالخير لأبنائه وبناته قبل أن نندم على فوات الفرص.

إننا لا نتكلم بالشعارات ولا لغايات دنيئة، بل لنقف جميعا وقفة الرجل الواحد مع سيادة الرئيس قيس سعيد لإنقاذ هذا

الوطن، وقد كنا نهنا في تدخلاتنا الماضية في الميدان الفلاحي بأن هذا الوطن به من الإمكانيات والخيرات ما إن أحسنا استغلالها نضمن له الازدهار والاستقرار.

لماذا نسكب المياه المستعملة في البحر عوضا عن معالجتها واستغلالها في الزراعات العلفية، على الأقل إحداث مناطق سقوية محاذية لمحطات التطهير؟

لماذا نوزع المقاسم الفلاحية على عدد محدود من المنتجين فيها شبهات فساد، ومئات الشباب من المهندسين وحاملي الشهادات العليا من العاطلين عن العمل؟

لماذا لم نفعل الشركات الأهلية على المستوى الفلاحي وبقيت المقاسم الفلاحية مهملة وتتعرض للإهمال والتخريب وأشجار الزيتون بمعتمدية العامرة مثال لذلك؟

لماذا الدواوين الفلاحية وشركات الأحياء كانت مصدر إنتاج نباتي وحيواني وأشجار مثمرة وزياتين، على غرار بوزويتة والشعال من ولاية صفاقس والعلم من ولاية القيروان أصبحت...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد شفيق عز الدين الزعفوري.

السيد شفيق عز الدين الزعفوري

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيد الوزير، مع كل الاحترام، سيدي الكريم فلنبدأها بالفصل الإضافي عدد 81 من قانون ميزانية الدولة، الفصل المتعلق بتسوية وضعية الآبار الأنبوبية من قانون ميزانية 2025.

أولا، تعللتم بالتحجير وشكرا أنكم ذكرتمونا بالتحجير الذي قام به المحتل الفرنسي سنة 1881، وقتها منع البناء بالحجارة في المناطق الريفية والجبلية خوفا من أن تتحول هذه البناءات إلى حصون مقاومة وبنفس الفكر يتم تحجير حفر الآبار الأنبوبية لمنع صناعة الحياة. هل أنتم أو من كتب هذه السياسات ورسمها تخافون أن تتحول هذه الأراضي الفلاحية الشاسعة إلى حصون تحقيق السيادة الغذائية للشعب التونسي؟ وهنا نقف عند مقولة نفس السياسات وبأياد مختلفة، سياسة قمع وبتر لعملية التحرر الوطني.

النقطة الثانية، بمبلغ 10 آلاف دينار، يعني تعيدون بيع "sondage"، تبيعون البئر. الحقيقة أنكم تستعملون سياسة التعجيز لمنع تطبيق هذا القانون، أقولها باسم كل فلاح في كامل تراب الجمهورية: شكرا لكم.

وأخيرا النقطة الأسوأ ونصها الالتزام بعدم التمتع بالامتيازات المالية التي تسندها الدولة في إطار التشجيع على الاستثمار، المنع يتم تطبيقه على شيء موجود، إلا أنكم تمنعون أشياء غير موجودة. متى شجعت وزارة الفلاحة على الاستثمار في الفلاحة؟ الفلاح منعتموه من منحة الجرارات، الفلاح حرمتموه من كل شيء.

السيد الوزير، باختصار إذا كانت هذه إملاءات وأنا متأكد أنها إملاءات من وزارة المالية لإسقاط هذا الفصل بسياسة لي الذراع، فإن في هذه العملية ترذيل وقلة احترام لقرار مجلس الشعب الذي اقترح وصادق على هذا الفصل في قانون ميزانية 2025.

النقطة الثانية: السيادة الغذائية، كما كتبت عنها العديد من الجرائد اليوم، البذور هي الخطوة الأولى في تحقيق السيادة الوطنية. سيدي الكريم، متى يكون لدينا بنك بذور تتوفر فيه بذورنا التي تقاوم وتتأقلم مع طبيعتنا؟ لو نحصل على هذا النوع من البذور ويرفرف فوقها العلم التونسي يسمى إنجازا عظيما.

أخيرا الفلاح الذي حرم من المنح والقروض، من منح الجرارات وحرم في أغلب تراب الجمهورية من ملكية في ملكه، الفلاح الذي حرم من نقل كيس علف، كيس نخالة، ليصلح جراره منعتموه، فأين تأخذون الفلاح؟ هو ذاهب؟ الفلاح تركتموه دون قرارات ودون منشورات، منشورات أكل عليها الدهر وشرب.

سيدي الوزير، الفلاح الذي جعلتموه تائها في أرضه، كيف لا وأنتم تعجزون عن تأطير إدارتكم؟ مع كل الاحترام، إن ما تسمعوه اليوم ليس موجها إلى أشخاصكم، بل موجه إلى سياسة عاجزة وفاشلة ولأهمية الموضوع نظرا إلى ارتباط الأمر بالأمن الغذائي، مرة أخرى لكم مني كل الاحترام وننتظر منكم ما هو أفضل. وفقكم الله جميعا، شكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم السيد حسام محجوب.

السيد حسام محجوب

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير الفلاحة والوفد المرافق له،

في البداية أتوجه بالشكر لكافة أعوان وإطارات الوزارة التي تشرفون عليها وخاصة الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه على العمل الدؤوب من أجل إيجاد الحلول الكفيلة لتأمين التزود بالماء الصالح للشرب وسرعة التجاوب مع جميع الإشكاليات التي نرفعها إليكم.

أتقدم إليكم اليوم ببعض المشاريع المعطلة بناء على مطالب ملحة لمواطنات ومواطني معتمدية مساكن بجميع عماداتها الـ 17.

أولا، نظرا إلى الانقطاعات المتكررة التي تشهدها المعتمدية وبعد تفاعلكم مع مطلبنا المتمثل في إنجاز خزان خاص بمعتمدية مساكن، وقعت افادتنا من طرفكم أنه تمت برمجة إنجاز خزان خاص بكلفة تناهز 19 مليار وتتكون من انجاز خزان علوي بسعة 250 متر مكعب وخزان سفلي بسعة 10 آلاف متر مكعب وإلى حدود هذا اليوم لم نخط خطوة نحو هذا الإنجاز. فما هي الإجراءات التي تعتزمون اتخاذها للانطلاق في هذا المكسب الهام؟

ثانيا، مشروع الجمعية المائية جبلين الشمالية من معتمدية مساكن، الأشغال متوقفة منذ 24 جانفي 2024 بسبب فسخ العقد مع المقاول بعد التفطن لافتعال وثيقتي الضمان النهائي وضمان التسبقة وذلك بعد إنجاز 30% من جملة المشروع، فمئات العائلات يطالبونكم بالتدخل السريع لاستئناف أشغال هذا المشروع الهام.

ثالثا، تبعا للتوسع العمراني لمعتمدية مساكن في ظل الوضع السيئ والغير لائق لمقر فرع الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه للمواطنين وللعاملين به وفي مراسلتكم الواردة علينا بتاريخ 31 جانفي 2025 ردا على مطلبنا المتمثل في توفير مقر لفرع الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه وتحويلها إلى إقليم، تمت إفادتي بأن الوزارة برمجت مشروع بناء مقر للفرع المذكور مما يساهم في تحسن الخدمات المسداة وتوفير ظروف عمل لائقة، فما هي الإجراءات المتخذة للتسريع في بناء هذا المقر علما أن الأرض متوفرة وهي على ملك الشركة؟

رابعا، دعوة ملحة لمصالحكم بالشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه لإصلاح الطرقات بعد التدخل للقيام بإصلاح الأعطاب، فشوارع معتمدية مساكن مخربة نتيجة لذلك، مما يجعل البلدية تتدخل بصعوبة، وهذا ليس دورها، بل هو إثقال لكاهلها.

كما ندعوكم إلى التسريع في فض الإشكال والتسريع في ربط مناطق التوسع بعديد العمادات بمساكن بشبكة المياه على غرار المسعدين ومنطقة الرفاعين، بني كلثوم، المردين، واد لاية، ومناطق طريق الكناس وطريق القيروان وطريق كروسيا.

كما نتساءل عن مدى التقدم في إحداث منطقة سقوية بالفرادة من معتمدية مساكن تتزود بالمياه المعالجة من واد حمدون، ودعوة ملحة للمضي في هذا المشروع لما له من انعكاس إيجابي على عمادة الفرادة والنهوض بها.

أخيرا السيد الوزير، اليوم 15 جويلية و25 جويلية محطة تحلية المياه بسيدي عبد الحميد لم تر النور ولم تصل حتى إلى مرحلة التجربة رغم وعودكم بانطلاقها في أواخر شهر جوان الحالي، فما هي أسباب هذا التأخير والإجراءات المتخذة من طرفكم للانطلاق سريعا في تشغيل هذه المحطة؟

أرجو التفاعل الإيجابي مع هذه المطالب المشروعة لمتساكني معتمدية مساكن وشكرا لكم.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للمحترم السيد عبد القادر بن زينب.

السيد عبد القادر بن زينب

شكرا السيد الرئيس،

صباح الخير السيد الوزير والوفد المرافق،

السيد الوزير، لن أتوجه إلى شخصك وقسما بالله بعد أن استمعت إلى التقرير كدت أغادر القاعة حتى لا أجرح أحدا.

السيد الوزير، وزارة الفلاحة من الوزارات السيادية، وزارة الداخلية التي تقولون أنها وزارة سيادية، هي وزارة خدماتية، إذا تعرض أحد للسرقة أو للظلم تتدخل وزارة الداخلية، لكننا هنا نتحدث عن الأمن الغذائي للشعب التونسي.

وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري، لم نستمع لشيء يتعلق بالصيد البحري والمعطيات التي كنتم تذكرونها موجودة ونعرفها. أين الإجراءات، ماذا أنجزتم للقمح؟ هل قدمتم امتيازات للفلاحين "DAP" والأمونيتر، الصابة وفيرة ونصفها أتلف.

صغار الفلاحين وصغار الصيادين لم تمنحوهم حتى موانئ صغيرة للحفاظ عليهم؟ لم ينجز شيء.

المجامع المائية وما أدراك ما المجامع المائية غرقت في الديون جراء سياسة الدولة.

في نابل السنة الماضية لدينا 4.9 مليون متر كب، أعطيتمونا هذه السنة 7.9 مليون متر كب في وقت الذروة في الثلاثة أشهر، كانت المنطقة السقوية ببوشراي تأخذ 4 ملايين متر كب في هذه الأشهر الثلاث لولاية كلها.

عن أي بناء وتشييد تتحدثون؟

الجيل الذي سيأخذ البطاطا حين يشتري "القشارة" البطاطا بـ 1500 يصل "GIL" إلى 1100 ثم زاد 200 مليم، لماذا لم تضعوا سعر 1300 منذ البداية؟ هذه هي السياسات الخاطئة.

أتمنى من السيد رئيس الجمهورية، وهذه أمنيتي بعد أن تكون أمنيتي دخول الجنة، أن يستمع إلى مداخلات اليوم ويرى إلى أين وصلت البلاد.

وزارة الفلاحة، تلقيح الحيوانات التي ماتت بسبب مرض اللسان الأزرق وغيره، الأغنام تموت كل يوم، غياب تام لوزارة الفلاحة. الحشرة القرمزية لم تتم مكافحتها، لم تسقوا ولم تفعلوا شيئا.

الإنتاج الفلاحي، عن أي إنتاج فلاحي؟ الخضروات ارتفعت أسعارها، تم شراء البطاطا، من المفترض أن يكون "GIL" هو من يحدث التوازنات، لم يتم شراء "GIL"، إن شاء الله لا نضطر لجلب البطاطا بالعملة الصعبة.

اليوم نخاطبكم، الدستور لم يطبق إلا على النائب، واصلوا في هذه السياسة، قسما بالله الأوضاع يندى لها الجبين، في السابق كانت حزمة الجزر بـ 200 مليم و300 مليم، هل تعلم أن إعطاء المياه في شهر جوان يتسبب في القضاء على القوارص؟ الذي لم يقم بالسقي في شهر مارس يجمع العدة ويذهب.

اليوم لا تجد مع من تتفاهم، نأتي بمندوب بقيت له سنة فقط على الإحالة على التقاعد ويتم وضعه على رأس مندوبية فلاحة في ولاية نابل؟ هل نسكت أم نتكلم أم نبكي أم ننتحر؟ ماذا نفعل؟ لم تتركوا لنا بابا للخروج...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا. الكلمة الآن للنائب المحترم السيد بوبكر بن يحيى.

السيد بو بكر بن يحيى

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير وبالوفد المرافق له،

السيد الوزير، الحوار دائما يهم المسكوت عنه ولا يهم المعلوم والمتاح، هذه قاعدة عامة.

الحياة في الصحراء صعبة والاستقرار فيها أصعب وتعطل بعض المشاريع المهمة أو التأخير في تنفيذها يجعل المواطن يشعر بالضيق، إن لم نقل يشعر أنه مواطن من درجة ثانية أو ثالثة.

مركز إكثار وخزن البذور الرعوية بدوز الراجع بالنظر إلى المندوبية الجهوية بقبلي، تم إلحاقه بالإدارة العامة للغابات حسب المقرر عدد 1287 بتاريخ 11 أفريل 2016 للتصرف فيه. هذا المشروع أحدث سنة 2007 ومقام على مساحة تقدّر بـ 115 هكتارا، قنوات الري قطرة قطرة تعد تقريبا 25 كلم، طريق إضافية بطول 14 كلم، إضافة إلى المخابر والبناءات والتجهيزات والإدارة بتجهيزاتها وإلى حد الآن هذا المشروع لم ير النور رغم بعض المحاولات التي توفرت سنة 2017 أو 2018.

هذا مال عام، هذا مشروع ضخم، هذا مشروع لا يهم تونس فقط ولا يهم قبلي فقط، بل يهم اتحاد المغرب العربي، هذا أول مشروع تقريبا في إفريقيا وأهم مشروع للمحافظة على الزراعات الرعوية الموجودة في الصحراء وإكثارها. هذا مشروع ضخم والتخلي عنه إلى حد الآن وسأعتبر هذا التخلي إهدارا للمال العام، ووزارة الفلاحة والإدارة العامة للغابات هي المسؤولة مسؤولية مباشرة عن إعادة تنفيذ هذا المشروع وتفعيله حينيا، لا ننتظر، اليوم لا ننتظر، فهذا مشروع منذ 18 سنة تقريبا حتى المعدات التي فيه أصبحت

ميتة ولا تقاوم. هذه مسؤولية مباشرة لوزارة الفلاحة، وإذا لم تنفذ هذا المشروع اليوم فسنعتبره مسا من الجهة ومسا من تونس، لأننا مسؤولون أمام خمس دول في اتحاد المغرب العربي.

السيد الوزير، أرجو منكم الاهتمام بهذا المشروع اهتماما خاصا لأن الناس أصبحت قلقة من هذا الجانب والمهتمون والمتابعون للشأن الفلاحي في الجهة يعون جيدا ما معنى هذا المشروع.

المشروع الثاني وهي المحمية الوطنية بالجبيل، هذه المحمية وقع إحداثها سنة 1994 على مساحة تقدر بـ 150 ألف هكتار موجودة على بعد 70 كلم من مدينة دوز وهذه المحمية الوطنية هي للمحافظة على الحيوانات التي يمكن أن تنقرض، الحيوانات التي بدأنا نفقدها، وضع في المحمية في بدايتها 75 مها، و5 رؤوس من الإبل و17 غزالة من نوعين مع الأرانب الصحراوية وغيرها واليوم بعد 30 أو 31 أو 35 سنة نجد فيها 3 مها فقط والجمال لم تبق والأرانب لم تبق والغزلان لم نجدها والسياج سقط والبئر التي حفرناها لا تعمل والإدارة التي أنشأناها أصبحت آيلة للسقوط، وفيها معرض فيه كل أنواع الحيوانات الموجودة في الصحراء.

هذا مشروع مهم وكبير بهذا الحجم فيه جانبان أساسيان، الجانب الأول مشروع فلاحي وبحثي، يمكن أن يكون مشروع بحث مهم والجانب الثاني نستغله في الجانب السياحي. اليوم المطلوب هو إعادة النظر في هذه المحمية بإيجاد على الأقل نقطتي مياه في هذه المساحة كلها وإعادة تأهيل الطريق الرابطة بين مدينة دوز وجبيل 70 كلم منها 40 كلم تتعرض دائما لزحف الرمال.

هذا مشروع آخر وأعتبره كذلك إهدارا للمال العام باعتبار عدم اهتمام وزارة الفلاحة وإدارة الغابات بهذا المشروع.

أتمنى السيد الوزير أن تقوموا بزيارة لهذه المنطقة.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد سامي الرايس.

السيد سامي الرايس

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير وجميع الإطارات المرافقة،

السيد الوزير، سأتحدث عن ولاية نابل بالضبط الوطن القبلي.

المنتوج الفلاحي بالوطن القبلي يمثل نسبة كبيرة في الإنتاج الوطني تقريبا في حدود 15% يعتمد بالأساس على القوارص 73%، الفراولة 97%، التوابل 90%، عنب التحويل 64%. تقريبا 15% من إجمالي المنتوج الفلاحي بالجمهورية التونسية يستدعي أن تكون الوزارة لها استراتيجية في كيفية المحافظة على هذا المنتوج خصوصا أننا نعرف أن حاليا الوطن القبلي يشتكي من ندرة وملوحة المياه الموجودة في الوطن القبلي. هنا أريد أن أعرف ما هي الاستراتيجية وعندما تم تعيينك على الوزارة؟ هل لديك فكرة عن أهمية الفلاحة بالنسبة إلى الوطن القبلي؟ ما هي الاستراتيجية التي برمجتها في الوطن القبلي؟ خصوصا وأنا متأكد ولدي قناعة حتمية أنه لا يوجد تنسيق بين وزارة الفلاحة وبقية الوزارات في خصوص المحافظة على المياه.

في شهر جوان 2023 تقدمت بسؤال شفاهي للسيدة وزيرة التجهيز حول موضوع حماية مدينة بني خيار ودار شعبان الفهري من الفيضانات.

السيد الوزير، الماء كله يذهب إلى البحر، مشروع بـ 7 مليارات دار شعبان و7 مليارات لبني خيار، الماء كله موجه إلى البحر. حاليا بقيت فقط المعمورة، يجب أن نحافظ عليها وإلا يعتبر هذا فسادا إداريا وماليا. أنا في رأيي ونحن نبحث في الماء والله أعطانا خيره والماء نأخذه إلى البحر، وننجز قنوات موجهة للبحر فقط، ألا توجد حلول أخرى سوى القنوات التي تذهب إلى البحر؟ ألا توجد إمكانية لاعتماد تجميع المياه داخل الولاية مثلما حدث في ولايات أخرى صار فيها نفس الوضع؟ لماذا ولاية نابل فيها قنوات تذهب إلى البحر، ثم نقول أننا نعاني من ندرة المياه؟

نفس الشيء بالنسبة إلى محطة التطهير لاسوكات في دار شعبان الفهري بعد المعالجة الثلاثية عوض أن تقبلها مندوبية الفلاحة الماء يذهب إلى البحر أيضا. لدينا مناطق سقوية في بني خيار ودار شعبان ونابل لا تسقى من المياه المعالجة.

السيد الوزير، الحشرة القرمزية، كامل الجمهورية التونسية أصبحت على هيئة السيجومي، نحن غير قادرين على السيطرة على الحشرة القرمزية، منذ وقت الوزير السابق كنا أعلنا عن انتشار الحشرة القرمزية في المهديّة والقيروان والقصرين وسيدي بوزيد، رغم أهمية هذا القطاع بالنسبة إلى المواطنين الذين يتمعشون من هذا القطاع.

المواطنون يأتون إلينا من داخل الجمهورية إلى الوطن القبلي لبيع الهندي، حاليا نلاحظ تدهور الوضع، المواطنون يعلقون على النواب وماذا فعلوا في هذا الخصوص، الأمر بيد وزارة الفلاحة لحل المشكلة منذ البداية ولو قامت بـ "culture" خاصة بالسوق والحل الأمثل تقريبا حسب ما فهمت، الإنسان لا يستطيع الجلوس في بيته بسبب الحشرة القرمزية ولا يستطيعون مداواتها باعتبار الأضرار الطبيعية. ما هي الحلول السيد الوزير؟ وما هي الحلول المستقبلية للسيطرة على هذه الآفة؟

التين الشوكي مرتبط بالحدود العقارية ونلاحظ عمليات ردم للتين الشوكي فأين سنصل؟

آخر نقطة السيد الوزير، بعد اكتساح البناء الفوضوي للأراضي الفلاحية، ما هي سياستكم؟ كيف ستحمي وزارة الفلاحة الأراضي الزراعية؟ التجمعات السكانية والخدماتية والصناعية مع عدم مراجعة الأمثل الترابية، نجد جميع الأراضي الفلاحية مكتسحة، الوزارة لم تستطع السيطرة على الأراضي الفلاحية ولا البلديات قادرة على هدمها وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائبة المحترمة السيدة عواطف الشنيتي.

السيدة عواطف الشنيتي

صباح الخير،

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير الفلاحة وبإطارات الفلاحة،

السيد الوزير، هل لديك رؤية لإعادة هيكلة وزارة الفلاحة؟ عندما نجد 17 إدارة عامة، 5 دواوين، 5 مجامع مهنية و17 مركز فني وبحوث، على الأقل يجب إعادة الهيكلة لأن لدينا مشكلة الآن في التغيرات المناخية.

الحمد لله هذه السنة سجلنا صابة قياسية، عندما كنا نتحدث عن 3 ملايين تقريبا الآن لدينا 11 مليون في طريقنا إلى 15 مليون، الحمد لله، لكن السيد الوزير، المشاكل الحاصلة والحرائق، لماذا؟ جراء تآكل التجهيزات الفلاحية، أين هي "APIA"؟ ننتظر خمس سنوات لأخذ الامتيازات وهذا غير معقول.

السيد الوزير، ذكرت في التقديم صندوق التعويضات لكن ما لم توضحه متى سيأخذ الفلاح مستحقاته؟

سأتحدث كذلك عن قطاع الغابات، في قطاع الغابات يعملون بـ 4/1 لكن لا توجد انتدابات، قطاع مهم يضم قرابة مليون شخص خاصة في المناطق المتاخمة للحدود والجبال. أرجو إيجاد حل في هذه المسألة.

نمر إلى الحديث عن البذور الممتازة، البارحة في التلفاز قلت أنها جيدة، لا، ليست جيدة، هذه السنة في هذه الصابة أخذنا الربع عوض نصف مليون. كيف تقول أنها جيدة؟

في لجنة الفلاحة زرنا في باجة "CCSPS" الشركة تعمل في درجة حرارة تتجاوز 50 درجة ولا يتمتعون بحقوقهم. ما دامت هذه الشركة مربحة فلمَ لا نلقي نظرة على الشركات الخاسرة ونقوم بتأهيلها والشركات الرابحة التي تتحدث عن السيادة الوطنية والأمن الغذائي تعتني بها السيد الوزير وتجد لها حلا.

السيد الوزير، سأتحدث عن البنوك والمشكلة التي يواجهها من يرغب في الحصول على قروض، إذ يطالبونهم بشهادة ملكية وهم لا يملكون شهادة ملكية لأن هناك من لديه أراضي اشتراكية أو أراضي جماعية ويطالبونهم بالقيام بتكوين، يعني يطلبون هذا من فلاح طيلة خمسين سنة لكي يتمتع بـ 10 آلاف دينار أو 5 آلاف دينار.

سأتحدث الآن عن القانون الذي أنجزناه، للأسف السيد الوزير، وزارتك لم تفعل قانون المناولة، خاصة ديوان "OTD" هناك من يتمتع بـ 240 وآخر 420، هذه فوضى، يجب تنزيل الأوامر الترتيبية ويعرف كل شخص هل سيقع انتدابه أم لا، هناك من يتم انتدابه بـ "quinzaine" تابع "OTD" نعرف أن التركة قديمة، ولكن عليكم اتخاذ القرار في شأنهم.

وأخيرا، أنا لا أريد أن أشكر كثيرا ولكن سأشكر "PDG" ديوان الحبوب التي كانت واقفة كل يوم، الأرقام تقريبا محينة.

سأشكر كذلك الرئيس المدير العام لـ "OTD" لاستجابته كلما اتصلنا به في فترة الحرائق، السيد فايز نفس الشيء والغابات أيضا، هناك من يستمع للنواب ونحن لا نريد أن نلتقي بكم، ولكن المواطن يرغب في سماع المعلومة من عندنا، إذن يجب أن يكون لديكم صدر رحب لكي نتمكن من إيصال المعلومة وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم السيد رياض بلال.

السيد رياض بلال

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا السيد الوزير والإطارات المرافقة،

بسم الله الرحمان الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين،

معالي الوزير، بصفتي نائب عن دائرة البقالطة طبلبة الصيادة لمطة بوحجر من ولاية المنستير، اسمحوا لي أن أطرح أمامكم الوضعية الدقيقة التي يعيشها قطاع الفلاحة في هذه المنطقة التي طالما كانت ولا تزال ركيزة من ركائز الإنتاج الفلاحي في بلادنا، بحيث تعتبر البقالطة وطبلبة عاصمة الباكورات في الجمهورية التونسية بنسبة تفوق 45% من الإنتاج الوطني للمواد الاستراتيجية، فضلا عن إنتاج الزيتون بمدينتي لمطة وبوحجر، وبالمناسبة مبروك للمطة لقب أنظف بلدية.

السيد الوزير، الفلاح يعاني اليوم من ارتفاع كلفة الإنتاج وغياب الإرشاد الفلاحي وتدهور البنية التحتية الفلاحية من مسالك والتزويد بمياه الري وعليه، وجب توفير الماء فالماء هو الضامن الوحيد لانطلاق موسم فلاحي واعد يتمكن فيه الفلاح من تنظيم برامجه في الزراعات البدرية، يجب تطوير شبكات الري الحديثة والاتجاه نحو تحلية المياه واستعمال المياه المعالجة في الري، مع دعم الجمعيات المائية وتوفير تمويل للمرافقة التقنية.

بخصوص الصيد البحري، لا يختلف اثنان على مدى أهمية مينائي طبلبة وصيادة على المستويين الجهوي والوطني.

السيد الوزير، ميناء صيادة ينتظر من معاليكم لفتة جدية فهو أساس اقتصاد هذه المدينة، بحيث يوفر الشغل المباشر لأكثر من 500 عائلة. لذلك وجبت توسعته في أقرب الآجال. يتمتع هذا الميناء بصيانة بدائية ومرفأ متهالك بدون حاجز أمني ويفتقر للمعدات الحديثة مثل الرافعة، وما زاد الأمر سوءا التلوث الساحلي الذي يهدد مستقبل الثروة السمكية وبالتالي يهدد مستقبل مواطن الشغل وهنا لا بد أن أتوجه إلى سيادة رئيس جمهورية بالشكر الجزيل على زيارته الثمينة لهذه المنطقة المنكوبة، هذه الزيارة سيكون لها بدون شك النتيجة المرجوة لدرء المخاطر على أبناء الدائرة خاصة وعلى أبناء خليج المنستير عامة.

وبهذا الصدد أرجو أن تكون إدارتكم الموقرة قد اقتنعت بأن ما أصاب خليج المنستير ليس بمد أحمر كما جاء بالبلاغ التحذيري المؤرخ في 21 جوان 25 أو تكاثر الطحالب المجهرية كما جاء في البلاغ التوضيحي المؤرخ في 22 جوان 25، بل هو نتيجة جريمة مكتملة الأركان في حق الطبيعة والبشر.

في نقطة أخرى، الرجاء السيد الوزير توضيح الأسباب التي دفعت الوزارة إلى تغيير القرار المنظم لصيد التن الأحمر المؤرخ في 25 أفريل 2024 بقرار 7 أفريل 2025، كما أرجو من معاليكم أن تأذنوا بالإسراع بتنفيذ قرار تسوية وضعية المراكب المخالفة للتراخيص وبدون إقصاء.

في نقطة أخيرة ومن منطلق الحرص على العدالة الاجتماعية واحترام كرامة العمل، اسمحوا لي السيد الوزير أن أعلمكم، ليس من باب الاتهام، بل من باب المصارحة والمسؤولية الوطنية أن مؤسسة تابعة لوزارتكم الموقرة وهي وكالة موانئ وتجهيزات الصيد البحري تعتمد منذ سنوات على أساليب تشغيل هشة عبر صيغ مؤقتة وعقود غير مستقرة لا تتجاوز مدتها خمسة أشهر براتب لا يتجاوز 460 دينار وهذا لعمري استغلال مقنع لطاقات بشرية ترغب في العمل بشرف وكرامة.

فالرجاء مراجعة هذا الأمر الجلل وتسوية وضعية من يستحق ذلك، مع الشكر.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائبة المحترمة السيدة أسماء الدرويش.

السيدة أسماء الدرويش

شكرا السيد الرئيس،

نرحب بالسيد وزير الفلاحة والطاقم المرافق له،

سيدي الوزير، اليوم أقف أمامكم لأقول كلمة حق: بلادنا تضيع أمام أعيننا بسبب فساد وإهمال في قطاعكم وصمت لا يمكن السكوت عليه.

الأراضي الدولية الفلاحية التي من المفروض أن تكون رمز السيادة الغذائية تحولت إلى أوكار فساد ونهب منظم، الثروات تهدر والعمال يتعرضون للاستعباد خاصة النساء بأجور لا تحقق كرامة للإنسان.

في الأعياد يتم تأخير صرف الرواتب بعد العيد ويكرر هذا كل 15 يوما، وإن لزم الأمر تأجيلها ثلاثة أيام أخرى، استعباد تام للذات البشرية وكل هذا يحدث تحت إشراف ومراقبة إطارات من وزارتكم ومن يتحدث أو يعترض يتعرض للتوقف عن العمل، وذلك لأنهم أمضوا أوراقهم بصفة غير قانونية.

سيدي الوزير، هذه هي وضعية المجمع المشترك للخضر والغلال بمنوبة، الذي يشهد تجاوزات خطيرة تمس من حسن التصرف في المرفق العام، من بنها سوء استغلال الأراضي أو المنشآت، ظروف عمل مهينة للعمال خاصة النساء بأجور متدنية، غياب الرقابة الإدارية والمالية ووجود شبهة فساد في التسيير، إهمال في صيانة التجهيزات والبنية التحتية.

نطالب بفتح تحقيق عاجل وتحميل المسؤوليات واتخاذ الإجراءات الفورية لإنقاذ هذا المرفق من التدهور، وضمان توظيفه لخدمة الاقتصاد الوطني والفلاح التونسي لا لخدمة مصالح ضيقة.

سيدي الوزير نسألك ما مصير ملفات الفساد؟ هل ستحال إلى القضاء، أم ستكتفي بالإقالات الشكلية؟

قطاع الغابات قطاع استراتيجي وأمني يعيش منه ومن خيراته مليون تونسي واليوم هو غائب تماما عن النقاش، حرائق واعتداءات وتوسع عمراني عشوائي يهدد الغابات، في حين يعمل الأعوان بأقل من ربع طاقتهم، ولم يتم فتح أي انتدابات منذ سنة 2011، نسألك متى سيتم انتداب الأعوان وكيف ستحمون غاباتنا التي تعد ثروة وطنية؟

سيدي الوزير، في واد مجردة بمنوبة هناك فضيحة أولى استغلال المياه مباشرة من الوادي بدون تراخيص أو رقابة أو تحديد للكميات، في حين يعاني بعض الفلاحين من العطش.

أسألك بكل وضوح هل لديكم قائمة بالأراضي أو المستثمرين الذين يستغلون المياه بهذا الشكل؟ هل ستوقفون هذا الاستغلال العشوائي، أم سنظل نشاهد دون تدخل؟

الفضيحة ثانية وجود موظف بمندوبية الفلاحة بمنوبة تم إعفاؤه من خطة كان يشغلها، لكنه لليوم ما زال يتمتع بالامتيازات وما زال يحتكر الملفات والمشاريع ويعطل مصالح الناس، وكأنه أقوى من الوزارة والدولة. كيف يمكن لموظف معزول أن يظل ماسكا للملفات ويحرك الإدارة؟ من يحميه وكيف سيتم ايقاف هذا العبث الحاصل في ادارتكم؟

نسألكم أيضا السيد الوزير، لماذا تم اعفاء المدير الجهوي المسير للفلاحة بمنوبة بعد أن بلغتكم بملفات التجاوزات على نطاق المندوبية، رغم أنه بعيد عن كل الشبهات.

الكارثة الكبرى السيد الوزير هي ما يحدث اليوم من إبادة للطيور في الوطن القبلي والتي تحدث أمام أعين الدولة بشباك صيد السيف ليلا ونهارا في موسم التعشيش والتكاثر، هذه جريمة بيئية مخالفة للقانون وللمواثيق الدولية وأنتم صامتون تجاهها. نسألكم هل ستوقفون هذه الكارثة أم ستواصلون مراقبة ابادة الثروات الطبيعية التي كنت قد حذرت منها في أول الدورة النيابية؟

أما بالنسبة إلى الشركات الأهلية متى ستتمكن من الحصول على الأراضي الدولية؟ الدراسات جاهزة والموسم الفلاحي قريب، فهل ننتظر منصبا آخر أم سنتحرك؟

المجامع المائية تغرق في الديون وسوء التصرف والفلاح يشكو من نقص المياه، ما هو حلكم وكيف ستنقذون هذه المجامع قبل أن تنهار ويموت الناس عطشا؟

وأخيرا، نشهد اليوم ارتفاع أسعار القمح واللحوم والفلاح المتمرس لا يجد أرضا يعمل فيها.

سؤالي الأخير: هل سنعطي الأولوية وتمكين الفلاحين أصحاب الخبرة أم ستظل الأراضي الدولية حكرا على لوبيات الفساد؟

السيد الوزير، اليوم نريد محاسبة حقيقية وليست ترقيات، نريد أن تعود أرضنا إلى الشعب ونريد دولة تحترم ترابها وسيادتها. العلم الذي يرفرف فوق المؤسسات علم الشهداء لا علم الفاسدين وشكرا.

السيد أنور المرزوقي، نائب رئيس مجلس نواب الشعب

أجدد الترحيب بمعالي وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري، مرحبا بكم وبطاقمكم، مرحبا بكم تحت قبة البرلمان وأحيل الكلمة إلى النائب المحترم الأستاذ محمد الشعباني، أربع دقائق.

السيد محمد الشعباني

بسم الله الرحمان الرحيم،

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بوزارة الفلاحة والسيد الوزير والوفد المرافق له،

والله حقيقة لم نصل لنتيجة بالصراخ أو بدون صراخ.

أريد أن أفهم شيئا السيد الوزير ووزارة الفلاحة، دعونا نكون واضحين، الماء الصالح للشرب حق دستوري، الماء صالح للشرب حق دستوري والقصرين كل معتمدية فيها عين من عند الله تخرج المياه الصالحة للشرب ومجمل أريافها عطشى، بل أكثر العمادات عطشا في الوقت الحالي.

السيد الوزير، أتحداك أن تقطع الماء ساعة فقط على منطقة سياحية، ليس مثل بعض العمادات أو بعض المناطق في ولاية القصرين التي لا تتمتع بالماء الصالح للشراب منذ الاستقلال، عاملوا جميع أفراد الشعب التونسي نفس المعاملة وقوموا بقطع الماء الصالح للشرب حتى ساعة فقط.

البعض في الحدود في القصرين بلا ماء، هل يعقل أن تبقى كهرباء بئر 12 سنة؟ هل يعقل أن يبقى تجهيز بئر 15 سنة؟ هل يعقل أن نعاقب الشعب لأنه البئر بلا ماء ونتركهم بلا ماء؟ هل يعقل أن بعض الناس في الجبال في الحدود مثل أبو شبكة ودرناية لم تشرب

الماء لأنه لم يحفر لها البئر؟ وكل العمادات وكل المناطق في القصرين، هناك مناطق لا تصلها مياه الشرب وتشرب من مياه الماجل.

مشروع جنوب الولاية المندمج، هذا الكابوس، أصبحنا خائفين أن تتبخر الاعتمادات، هناك 35 بئرا في البرنامج وبالوثائق وفي إجاباتكم ستنفذ في سنة 2025 وحتى الآن لم تهيأ حتى النقطة التي ستحفر فيها يعني حتى 2025 لن تعمل. أوجه النداء إلى السيد رئيس الجمهورية للتدخل العاجل لتنفيذ هذا البرنامج وتوفير الماء الصالح للشرب لولاية القصرين وأريافها.

المسألة الثانية تخص المعطلين عن العمل، اليوم وأترحم على ابن عمي لسعد شعباني الذي توفى وهو من المعطلين عن العمل الذي كان ينتظر رخصة لحفر بئر فتوفى بحسرته.

والشباب هناك الذين أنجزوا مشاريع عقارية وفلاحية بترخيص وأنها "zone rouge"، المائدة المائية تغيرت، البراجات التي أنجزتها الجزائر على الحدود الأماكن التي لم يكن فيها ماء الآن يمكن أن تحفر فيها وتجد فيها ماء.

الشباب بلغ سن خمسين سنة دون وظيفة عمومية ولا نمنحه ترخيصا لكي يزرع أرضه ويعيش؟ ماذا تريدونهم أن يفعلوا؟ هل يموتون جوعا وعطشا؟

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا السيد محمد، الكلمة الآن للنائبة المحترمة ماجدة الورغي، أربع دقائق، تفضلي.

السيدة ماجدة الورغي

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بك السيد الوزير والوفد المرافق،

تحدثت منذ سنتين تحت قبة البرلمان وأمام الوزير السابق عن وضعية منطقة المسافاتين معتمدية تينجة. منذ سنتين ذكرت حادثة عدم إيجاد الماء لغسل الميت لا غسل وجوههم، تعقد جلسة بعد سنتين في المعتمدية وقالوا أن الميزانية ضخمة في تزويد هذه المنطقة 700 مليون على المجلس الجهوي، يمكن أن نوفر لهم "citerne" من ماطر يوم و"citerne" من تينجا يوم و"citerne" من منزل بورقيبة. أقول لكم باسم متساكني منطقة المسافاتين قالوا لكم المشروع 3D لا نستحقه.

السيد الوزير، هل نمس من هيبة الدولة عندما نقول لكم برميل 5 لتر ماذا سيفعل لك كوزير طيلة اليوم؟ ولكن لا يتم المساس بهيبة الدولة عندما لا نجد ماء نغسل به الميت؟

منذ سنتين ذكرت أن مشروع البلاط بير سولة الذي يزود منطقة هارون سوق الاثنين، السودان، دوار بالخامسة والمعدة الذي أنجز في 2018، مشروع فيه جملة من الإخلالات، وكان المفروض ألا يسلمه المقاول إلا عندما يحاسب على المال المهدور طيلة سنوات، ثروة مائية تهدر وولاية مشروع المحاور الأربعة الناس فيها معطشة للأسف.

منذ سنتين قلت لكم هذا مشروع فاسد، ما من مسؤول في وزارة الفلاحة اتصل بي وقال لي السيدة النائبة إن شاء الله للمتابعة.

قلت لكم منذ سنتين أن منطقة جومة سرقوا منها المضخة والمواطنون يعاقبون على عملية السرقة واتهامات متبادلة. هذا لا يعنيني أنتم تفتحون تحقيقا لأن المواطنين يدفعون الأداءات واطلعت على "les quittances" ولا ينتفعون بالماء وما من مسؤول من وزارة الفلاحة اتصل وقال لي الموضوع للمتابعة.

تحدثت منذ سنتين عن المسالك الفلاحية التي لا يقع تهيئتها وقت اللازم والسيد الوزير ما دمت تفتتح موسم الحصاد في الضيعة النموذجية لن ترى المسالك الفلاحية ومعاناة المواطن وهنشير الشنيتي يعاني إلى اليوم، الميت لا يستطيعون المرور به وليس منتوجاتهم.

ذكرت منذ سنتين أن المسالك الفلاحية تنجز أمام منزل فلان، والمضخات تنجز أمام التجمع السكاني لفلان، لم يتصل بي أي مسؤول وقال أن موضوع الفساد هذا للمتابعة أو تواصل معي.

لدي قبة أتحدث تحتها، لست مطالبة بأن أحضر أمام السيد الوزير أو أمام أي مدير عام، هنا أقول لكم وهنا أنتم تجيبوني وبعد قليل لن أستمع لإجابتك السيد الوزير.

اليوم فهمت أن استراتيجية وزارة الفلاحة هي تهجير المواطنين من مسقط رأسهم وأنتم متهمون اليوم أمام الشعب بأكمله بأنكم تسلّخون الناس من جذورهم وتتركونهم يذهبون إلى مناطق أخرى للقيام بانتصاب فوضوي، ثم تأتي الشرطة وتأخذ الجميع، يتم اقتلاعهم من جذورهم عندما لا توفر لهم الماء ولا المسلك الفلاحي، أنت تقوم بطرده من مكانه ليزرع في بيئة ليست بيته.

السيد وزير الفلاحة، مطالب اليوم بفشل وزارتك أن تعتذر أمام هؤلاء الناس الذين تحدثت عنهم طيلة سنتين وأمام الناس الذين تركناهم الآن مرابطين أمام المجلس، لا تعرفهم ولم تسمع بهم، والإحصائيات التي ذكرتها لي مغلوطة.

لا شيء مما ذكرته لنا يهم المسافاتين أو بير سوله أو هارون أو الأماكن التي ذكرتها ولن أصادق على مهمة وزارة الفلاحة. وليتساءل رئيس الجمهورية اليوم لماذا هناك مجموعة من النواب لم يصادقوا على المهمة، وأقنعونا آخر السنة وقولوا لنا أن هناك حرمة إنسانية وهناك عدالة اجتماعية، نحن لن نصادق. شكرا لك.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم محمد يحياوي، تفضل.

السيد محمد اليحياوي

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير وإطارات الوزارة.

أولا، على مستوى الحكومة في التصرف في الأراضي الفلاحية، سيدي الوزير، إلى يومنا هذا لم نجد رؤية واضحة بالشراكة مع وزير أملاك الدولة في تصنيف الأراضي حسب النوع وكرائها للباعثين الشبان في القطاع الفلاحي، فهي يمكن أن تحقق لنا ثروة على مستوى الاستثمار.

ثانيا، على مستوى الاستثمار، سيدي الوزير، صادقنا منذ سنة تقريبا على قرض لإقامة مخازن الحبوب وإلى يومنا هذا لا نعلم شيئا، فأين وصل هذا المشروع؟ إضافة إلى غياب خطوط تمويل لإعادة الهيكلة على مستوى ديوان الزيت وديوان الحبوب وهو ما يمكن أن يحقق القيمة المضافة في قطاع الفلاحة.

سيدي الوزير، على مستوى المناطق السقوية، هناك غياب للرؤية ولتفعيل هذه المناطق، في دائرتي على الأقل منطقة حمام بورقيبة ومنطقة سهلة طبرقة وماكنة فهي مهملة إلى يومنا هذا وتحتاج إلى إعادة صيانة الشبكات وإلى تحيين الرسوم العقارية لجودة استغلالها.

على مستوى الإدارة العامة للسدود، أين وصلت دراسة سد وادي المالح على مستوى عمادة الناظور بجهة طبرقة ومشروع دراسة توليد الطاقة في نفس هذا الوادي؟

وعلى مستوى التعويضات، سيدي الوزير، هناك كارثة على مستوى هذه الإدارة العامة على مستوى منطقة جاب الله التي تم نقلها لبناء السد الكبير، هناك مبلغ مالي في حدود 1.2 مليون دينار ينجز ربما هذه الأيام، لكن المبلغ ضئيل جدا ويحتاج إلى المراجعة، هناك حي الزياتين قرب مدرسة بوترفس لم يصرف له أي اعتماد لا على مستوى التبليط ولا على مستوى الإنارة وقد تم نقل هؤلاء السكان بعد إنجاز سد الحمام،

على مستوى حي العواشرية هناك 481 مقسما أيضا تم نقلهم جراء إقامة السدود، هناك تكاليف لإنجاز الماء الصالح للشراب بـ 1.7 مليون دينار منذ سنة 2018، فمن سيدفع هذه الأموال؟ سيدي الوزير، أعتقد أنكم لا بد من تحمل المسؤولية في ذلك.

على مستوى الماء الصالح للشراب وهو المعضلة الكبرى في تونس وفي الحقيقة نحن في مدينة طبرقة التي تحتسب ربما أنها مدينة سياحية هناك معاناة كبيرة للماء يوميا فالانقطاعات متكررة نهارا وليلا بشكل غير مسبوق ولهذا لا بد من ربما إعادة صيانة الشبكات، صحيح ستقولون أن هناك محطة ستنجز، لكن أهالينا في هذه المنطقة يعيشون يوميا على وقع التشكيات والاعتصامات، فلا بد من مراجعة الشبكة المهترئة لسنوات طويلة ومد قنوات جديدة وربما إعادة الاعتبار للخزانات باعتبار أنها صغيرة مقارنة بالمناطق المرتفعة وهو ما يتسبب في الانقطاعات المتكررة.

إضافة إلى مناطق العطش ونحن في ولاية توفر قرابة ربع الموارد المائية على المستوى الوطني، ولكن هناك مشاكل في عين دراهم، حمام بورقيبة، الزويتين، الرواعي، تاقمة، جميعها لا يتوفر بها الماء وفي طبرقة عمادة الحمام، الزويتينة، دار قوته، عين السنوسي وأحياء وسط المدينة مثل حي الكورنيش، الكل بلا ماء.

سيدي الوزير، اليوم الماء حق دستوري، ولا بد أن يتمتع به كل المواطنين.

أخيرا، على مستوى الإدارة العامة للغابات، سيدي الوزير، ألا تعتقدون أن تشغيل الحضائر الظرفية لسبعة أيام و12 ساعة عمل هو إهانة واستعباد للإنسان؟ أرجو منكم مراجعة ذلك، لأنه لا يعقل اليوم في سنة 2025، أن ...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا أستاذ محمد يحياوي، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد أحمد السعيداني، أربع دقائق، تفضل.

السيد أحمد السعيداني

شكرا السيد الرئيس،

في الحقيقة بعد أن استمعت للعرض الضعيف والضعيف جدا من قبل السيد الوزير، ترسخت في ذهني قناعة بأن كل الأنظمة السياسية في العالم مطالبة بإيجاد الحلول لشعوبها إلا في تونس فالشعب التونسي هو المطالب بإيجاد الحلول للحكومة.

ما علاقة هذا العرض الذي قدمه السيد الوزير بما يطرحه الشعب التونسي على نفسه؟ عندما يتحدث السيد رئيس الجمهورية عن حرب التحرير الوطني فما علاقة السيد وزير الفلاحة بحرب التحرير الوطني والتي تفترض أساسا شيئين، نحن ماضون، أحببنا أم كرهنا، يوما ما عندما تتوفر الإرادة والشجاعة في تجميد سداد الديون، وماضون أيضا في تأمين الثروات الطاقية والمنجمية وغير المنجمية، وهذا يفترض أساسا وجود خطة وطنية للأمان الاجتماعي لأن مثل تلك الخطوات الجريئة ستكون بمثابة انتحار سياسي إن لم تترافق بإجراءات جدية على رأسها السيادة الغذائية.

السيد الوزير، هل لديكم خارطة أو خطة وطنية للسيادة الغذائية ترتكز على توفير المواد الأساسية؟ لا. هل لديكم خطة وطنية لتوطين بعض التكنولوجيات المتقدمة وصناعة بعض الآلات الفلاحية؟ لا. هل لديكم خطة وطنية لإرساء خارطة فلاحية لتوزيع الأراضي التي نقدر أن نزرع فيها بعض النباتات الطبية والتي في صورة حصول حصار على تونس إذا ما مضينا في خطوات سيادية يمكن أن نزرع بعض النباتات الطبية الموجهة أساسا لصناعة الأدوية للأمراض المزمنة واللقاحات وتكوين مخزون استراتيجي؟ لا، فبأي شيء جئت تتحاور معنا اليوم في المجلس؟ هذا يثبت مسألة وحيدة وهي أن مسار 25 جويلية بمثل هكذا تعيينات ذاهب إلى الهاوية، نحن لا نشكك في كفاءة السيد الوزير، ولكن قد يكون موظفا جيدا، ولكن لا يمكن أن يكون وزيرا للفلاحة في وقت نطرح فيه حرب تحرير وطني وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم نجيب العكرمي له أربع دقائق، تفضل.

السيد نجيب العكرمي

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق،

بعد حوالي سبعين سنة من الاستقلال لا يزال أهالينا في قفصة يعانون العطش الكبير، وأغلب المعتمديات والقرى ما تزال مهانة، لا يعقل أن يظل الأمر على حاله، في معتمدية زانوش أكثر من 10 آلاف ساكن أو 7 آلاف ساكن دون تغطية بالماء الصالح للشراب أيضا قرى سيدي عيش وسآتي على نفس المواضيع التي طرحتها منذ ثلاث سنوات وسأعيدها اليوم، زانوش، باطن زانوش، سكان دون ماء صالح للشراب، أكثر من 800 عداد وبعد ثلاث أو أربع زيارات من وزيرين للفلاحة وكاتبي دولة وكنت مرافقا لهذه الزيارات اليوم سأعيد نفس الإشكاليات مطروحة منذ أوت 2023 إلى اليوم، هنالك خلل في التسيير على المستوى المركزي وعلى المستوى الجهوي وسأطرح لكم ما هو سبب الخلل، سيدي الوزير، الرسالة موجهة إلى شعبنا الكريم وموجهة إلى السيد رئيس الدولة حتى يطلع على الكارثة التي تحدث في جهة قفصة.

معتمدية زانوش، أكثر من 5 آلاف ساكن في باطن زانوش، 800 عداد منذ 2017، مشاريع معطلة دون ماء صالح للشراب، يشربون من عين بالجبل، لا يعقل فهؤلاء السكان رفعوا البندقية ضد الاحتلال وقاوموا الاستعمار وناضلوا من أجل وطنهم واليوم دون ماء صالح للشراب، فهذه جريمة وهذا ذل وإهانة لأهالينا ولن نسكت مهما كلف ذلك.

وأقول جيدا شكرا للسادة المديرين العامين على الزيارات لكن المشاريع كلها معطلة. أقول أيضا الهلولة، منطقة فيها أكثر من 200 عائلة دون ماء صالح للشراب والمشاريع معطلة. منطقة الجرارة، محول كهرباء منذ ثلاث سنوات لم يصل بعد، الضغط العالي في قرعة الهلولة إلى اليوم اعتمادات، اعتمادات، دراسات، دراسات جيوفيزيائية والنتيجة صفرية، لا يعقل أن يتواصل مثل هكذا استهتار بأهالينا، والأدهى والأمر أن حتى المناطق الحضارية منطقة القصر التاريخية منطقة حضارية أصبح الماء فيها منقطعا في العديد من الأحياء، انتقلنا من قرى نائية منسية مقصية إلى مدن أصبحت محرومة من حقها في الماء الصالح للشراب، لا يعقل أن يستمر مثل هكذا استهتار.

أقول لكم نعم هنالك خلل في التسيير وهناك استهتار في مستوى التسيير بسبب غياب الكفاءات على المستوى الجهوي وأيضا غياب الرؤية على المستوى المركزي وسأقول لكم الرؤية والمقترحات حينما تنتهي هذه الجلسة وإن لم تذهبوا في حل لهؤلاء الناس فسوف نقوم بدورنا الرقابي.

السيد الوزير، أقول، سيدي عيش، جبل العبابسة، تذكروها جيدا نفس العنوان. منطقة جبل العبابسة، منطقة السوينيا دون ماء صالح للشراب. أيضا في المنطقة الشمالية المتكادس مستوصف دون ماء صالح للشراب ومدرسة قرار نوايل، أولاد وهيبة، منطقة أولاد بن سعد كلها مناطق تمت زيارتها لكن الماء لم يصل إلى السكان.

لا يعقل أن يستمر مثل هكذا استهتار بأهالينا، والأدهى والأمر أن منطقة باطن زانوش، 5 آلاف ساكن مدرستين ومستوصَف دون ماء صالح للشراب، نحن لا نهول، فأنتم اطلعتم بأم أعينكم السادة المديرون العامون.

لا يعقل أن نستمر، تتحدثون عن الدراسات، ما معنى دراسات قديمة ومشاريع قديمة وإدارة قديمة؟ المفروض أن تنجز هذه المشاريع، فما هو مستقبل هذه المشاريع في المخططات المستقبلية؟ لا أظن أن الأمر سيستمر ولن تنجح هذه المخططات بمثل هكذا تسيير.

وأقول جيدا أيضا مشكلة الرخص، عشرات المستثمرين الشبان ينتظرون رخصا لحفر الآبار، لكنهم لا يحصلون عليها، أهالينا مشاكلهم متراكمة، الرجاء حل جذري من سيادة الرئيس.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم عماد الدين سديري له أربع دقائق، تفضل.

السيد عماد الدين سديري

سيدي الوزير، أود في البداية وفي حضوركم أن نشكر طرفين في هاته المرحلة وهما السيدة المديرة العامة لديوان الحبوب والسيد رئيس الشركة التونسية لاستغلال وتوزيع المياه.

أشكر السيدة المديرة العامة لأنها كانت صادقة في الاستعداد لموسم الجمع وقدمت مؤشرات وأرقام بعض الأشخاص على وسائل التواصل الاجتماعي مع تقارب حملة شرسة للتشكيك في هذا التسيير، لكننا نقول أن عملية الجمع وعملية الإجلاء تتمان بطريقة يرضى عنها الفلاحون رغم الضغط، نقول أنه فقط رصد المنح بالنسبة إلى جمع الشعير هي التي بقيت مضطربة، وكنا نتمنى أن يمتد ويحدد منذ بداية الموسم حتى يعمل الفلاح في أريحية وأتمنى أن يتم التمديد في هاته المنحة إلى أواخر شهر جويلية في جنوب ولاية الكاف.

في علاقة بالجمعيات المائية في علاقة بالمقاولات، نقول أن زمن الجمعيات المائية قد انتهى، لأنها عاجزة فعليا عن تأمين وتوفير الماء الصالح للشرب للمواطنين وبالتالي فإن "SONEDE" الريفي أو أي شكل آخر من التسيير يتم عن طريق الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه هو ضروري، باعتبار أن العديد من المناطق تعاني العطش، سواء لضعف التسيير في الجمعيات المائية أو لسوء التصرف أو للفساد الموجود بها، وبالتالي فإن الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه هي الحل، ولا بد من سياسة واضحة في هذا المجال.

أقول أن المقاولات بكل صراحة أصبحوا يتطاولون على وزارة الفلاحة وأصبحوا حجر عثرة في تنفيذ المشاريع ومشروع "قنطسبار الفطايمية" أكبر دليل على هذا وأيضا في الطويرف نجد مقاولا يستعمل كل الطرق لتأجيل المشاريع وإفساد فرحة المواطنين بالتمتع بالماء الصالح للشرب.

السيد الوزير، بعض المناطق محرومة من الماء وبعضها الآخر معزول مائيا أذكر منها منطقة الغزلان، منطقة سيدي مدين، منطقة الأذياب، المقاديم، بوغلابة، قرن الحلفاية، سيدي عبد الباسط، الطابية، سيدي رابح، السبيعات، الصفصاف، عين اسنان، وجزء من بوصالح، هذه كلها مناطق لا يوجد بها الماء وتستعمل الطرق التقليدية.

وأنا لما أشكر السيد الرئيس المدير العام لشركة "SONEDE" على تنفيذ المشاريع التي تعهد بها فإني أقول أنه لا بد من دعم الإدارات الجهوية والمحلية من أجل توفير لوجستيك تام لإصلاح الأعطاب التي تحصل ولدي المعاينات وبإمكاني تبليغها إلى السيد الرئيس المدير العام.

فيما يخص السدود، سد وادي الكحل، متى سيبدأ إنجازه؟ وسد سرات قرية المحجوبة، هذا ملف كبير، السيد الوزير، نتمنى أن يقع درسه لأن كل مواطني القرية مصرون على أن أحد عناصر إنجاز هذا السد هو إقامة جسر يفك العزلة عن معتمدية تاجروين والمواطنون لا يقبلون بأي حل بديل، لأن الحل البديل سيرهقهم، لذلك لا بد من إقامة هذا الجسر.

في علاقة بالغابات، تسوية الوضعية العقارية بمعتمدية ساقية سيدي يوسف وبقرية ملاق في علاقة بالمساكن والمحلات التجارية وخاصة الإقامات السياحية باعتبار أنها رافد للتنمية ومعين على تنشيط الحياة الاقتصادية والتجارية، السيد الوزير، هل لديكم فكرة على هذا المشروع؟ نتمنى أن يقع التفاعل والتجاوب مع ولايتنا باعتبار أن كل إضافة تفيد التنمية في الجهة.

كما نؤكد على ضرورة تعيين مندوب جهوي للفلاحة بالكاف، وبما أن موسم الصيد البري على الأبواب، ماذا أعدت وزارة الفلاحة لهذا؟ خاصة وأن الصيد الجائر سينطلق والثروة الحيوانية ربما يقع إتلافها، نرجو أن تكون هناك خطة للوزارة بالتعاون مع وزارة الداخلية لحماية ثروتنا الغابية.

أما بخصوص مقاسم الفنيين الفلاحية فلابد من إيجاد حل وصيغة لتجاوز هذا الإشكال وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم الأستاذ محسن الهرمي، تفضل.

السيد محسن الهرمي

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري وكافة الوفد المرافق لسيادته.

سيدي الوزير، بعض الاقتراحات والإشكاليات بالنسبة إلى دائرتي الانتخابية معتمدية فرنانة ومعتمدية جندوبة الشمالية بولاية جندوبة:

سيدي الوزير، أول نقطة وهي النقطة السوداء وهي الماء الصالح للشرب، نعلم جميعا أن معتمدية فرنانة بها ثلاثة سدود، سد بوهرتمة، سد بربرة وسد بني مطير ورغم ذلك فإن نصف سكانها يعانون من العطش، وسأسرد على سيادتكم بعض المشاريع المعطلة منذ سنوات:

أولا، مشروع تزويد عمادة هذيل، لقد طالت مدة الإنجاز والسؤال الذي يطرح نفسه في أي مرحلة من مراحل إنجاز هذا المشروع نحن الآن؟ وقد بلغ إلى علمي أن مكتب الدراسات طالب بفسخ الصفقة، فالرجاء الحرص من طرفكم على إتمام هذا المشروع في أقرب الآجال حتى نرفع المعاناة عن المواطنين.

كذلك متى سيتم إعادة تهيئة منظومة مياه الشرب على مركب بربرة والتي تهم عمادة الجواودة والعاذر وأولاد مفدة من معتمدية فرنانة وعمادات من معتمدية عين دراهم؟

عمادة بوهرتمة والتي تقع على حافة سد بوهرتمة وجل تجمعاتها السكنية كالفروحة وواد التوت والزويتينة وفج حسين، تعاني من العطش وقد زارها السيد رئيس الجمهورية وعاين بنفسه ما يعانيه المواطن في هذه العمادات، فمتى سيقع تزويد هذه التجمعات بالماء الصالح للشرب؟

النقطة الثانية، لماذا لا يقع توسعة المنطقة السقوية ببربرة لتشمل عمادة سطفورة وعمادة السواني من معتمدية جندوبة الشمالية؟

النقطة الثالثة، مزيد العناية بالمسالك الفلاحية حتى نشجع الشباب على الإقبال على خدمة الفلاحة.

النقطة الرابعة، الحل بالمناطق السقوية هو تركيب عدادات وإيقاف الفوترة التقديرية.

النقطة الخامسة، لماذا لم يفعل المنشور المشترك بين السيد وزير الداخلية ووزير الفلاحة ووزير أملاك الدولة حول إجراءات كراء المقاسم الدولية الفلاحية للفلاحين الشبان في ولاية جندوبة رغم وجود هذه المقاسم؟

النقطة قبل الأخيرة، الرجاء دعم فرع "SONEDE" بفرنانة بأعوان حتى يقوم بمهمته الكاملة.

وفي الأخير، هذه النقطة تحيرنا في ولاية جندوبة، فولاية جندوبة هي فلاحية بأتم معنى الكلمة سواء على مستوى الزراعات الكبرى أو السقوية وحتى على مستوى تربية الماشية، ألا تستحق مندوبا بأتم معنى الكلمة؟ فالمندوب الذي وقع تعيينه بالنيابة يقوم بحمل الملفات إلى مندوب بمنطقة مجاورة لإمضائها، هذا غير معقول السيد الوزير.

فإذا كان السيد المندوب بالنيابة حاليا قد وضعت فيه الثقة لتسيير المندوبية والإشراف عليها، فلماذا لا يسمى مندوبا بأتم معنى الكلمة وهو جدير بذلك السيد الوزير؟ وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم الأستاذ عبد الرزاق عويدات، تفضل.

السيد عبد الرزاق عويدات

بسم الله الرحمان الرحيم،

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير وبالطاقم المرافق له،

تحية لكل الزملاء،

سيدي الوزير، عندما نتحدث عن الفلاحة فإننا نتحدث عن السيادة الغذائية والسيادة الغذائية لتحقيقها لا بد أن نحسن التصرف فيما بين أيدينا من إمكانيات، وأن نخطط لتطوير هذه الإمكانيات وتطوير العائدات حتى نحقق الغرض المطلوب وهو السيادة الغذائية.

أنا من منطقة البطان وجديدة وطبربة وسكانها مجاورون للوادي وجوارهم للواد أسبق من السدود وكان لديهم تقاليد الري بالطريقة التقليدية والآن أصبحت لهم هذه العادة بالطريقة الحديثة.

لدينا منطقتان في طبربة والجديدة والبطان، منطقة ما قبل سد العروسية ومنطقة ما بعد سد العروسية، منطقة ما قبل سد العروسية، الماء فيها متدفق في الواد باستمرار باعتبار الوصول إلى السد والناس يستغلون الماء للري للغراسة أو للحيوانات أو حتى للخضر والغلال، لكن حين يضع الناس مضخات على الوادي نقوم بمتابعتهم ونمنعهم من وضع هذه المضخات وربما نحتجز آلاتهم.

لماذا لا نضع ترتيبات إدارية قانونية تسمح لهم باستغلال الماء؟ لأن الإنتاج الذي سيأتي لن يحقق الربح للفلاح فحسب، بل سيحقق الفائدة لتونس لأننا في حاجة إلى الغذاء، فيمكن تمكينهم من الماء بطريقة قانونية ويدفعون ما يجب أن يدفع للدولة بشكل أقل ربما من الذي يستفيد من المنطقة السقوية التي فيها قنوات ري مستحدثة بالطريقة الحديثة،

أما ما بعد السد، فالناس لديهم غراسات وحيوانات وحتى الوادي فيه طيور ونحل يشرب من الماء، فإذا قطعنا عنهم الماء نهائيا تنعدم الحياة في ضفتي الوادي، لماذا لا نترك لهم الماء يتدفق في الوادي على الأقل مرة في الأسبوع؟ وهم لديهم طرقهم في القيام لـ"مجمع ماء" في الوادي ليحافظوا على قليل من الماء، فتأتي الطيور لتشرب وتشرب الحيوانات، وعلى الأقل لا تموت الغراسة خاصة في ظل غياب وفرة المياه.

هذا جانب من العمل الفلاحي في منوبة وتحديدا في الجديدة وطبربة والبطان، ثم هناك فلاحون كانوا يعيشون من الزراعات السقوية، حين منعناهم من الزراعة لماذا لا نقدم لهم طرق أخرى مثلا تربية الأراخي إلى حد الآن وخط التمويل موجود لكن الفلاحين لم يستفيدوا منه رغم أنهم اليوم قدموا مطالب للحصول على التمويل لشراء الأراخي.

هناك موضوع آخر حارق بالنسبة إلى العمال التابعين لـ "OTD". هؤلاء أناس يعملون بعقود هشة والآن وقع تسريحهم من عملهم رغم أن القانون يفرض عدم تسريح هؤلاء العمال بالاعتماد على القانون عدد 9 لسنة 2025.

هناك موضوع آخر يتعلق بالحكايمية وهي منطقة سكنية أحدثت في الستينات بقرار رئاسي في منطقة فلاحية، الآن أبناؤهم الذين بنوا معهم منازل ممنوعون من الماء الصالح للشراب بحجة أن تلك الأرض فلاحية والحال أنه وقع توطينهم في ذلك المكان...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا السيد عبد الرزاق، الكلمة الآن للنائب المحترم الأستاذ صلاح الفرشيشي، تفضل.

السيد صلاح الفرشيشي

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير الفلاحة والوفد المرافق له،

السيد الوزير، أود أن أسألك، أين صابة 2024 من القمح الصلب والقمح اللين والشعير والتريتيكال؟

أنا منذ ثلاثين سنة منتج للحبوب وهذه السنة بالذات تعتبر من أفضل السنوات من حيث توزيع الأمطار تقريبا من منتصف شهر مارس إلى منتصف ماي كانت الأمطار تنزل مرة كل أسبوع ومع هذا فإن التجميع إلى الآن لم يتجاوز 11 مليون قنطار، متى سنحقق 20 مليون قنطار تجميع؟ متى سنحقق الاكتفاء الذاتي وخاصة من القمح الصلب؟

أنا سأجيبك وسأقول لك أين الصابة السيد الوزير، الصابة ضاعت في السنابل، الصابة ضاعت عندما بدأنا الموسم ولم تتوفر البذور، فاستعملنا القمح المخصص للاستهلاك كبذور، الصابة ضاعت عندما عجز الفلاح عن الحصول على الأسمدة وخاصة "DAP" والأمونيتر، الصابة ضاعت عندما أثقلت المديونية كاهل الفلاح وتخلى البنك الفلاحي عن دوره في تمويل المواسم الفلاحية، الصابة ضاعت عندما لم يقم الفلاحون بمداواة حقولهم إما لأسباب مادية أو لأسباب جهله بأن مرض الجيارة تسبب في خسارة بين 15 و20%الفلاح كان يراقب "السبتوريا" بينما "الجيارة" أحدثت الكارثة.

الصابة ضاعت لأن وزارة الفلاحة لم يعد لديها مرشدين فأغلبهم أحيلوا على التقاعد ومن بقي ليست لديه سيارة وإن وجدت السيارات فلا محروقات وإن وجد الاثنان فلا سائق لأن أغلب السائقين أيضا تقاعدوا، هنا ضاعت الصابة السيد الوزير، لذلك أطالب بفتح تحقيق إذا كانت هذه السنة الممطرة من أفضل السنوات في تاريخ تونس والنتيجة 11 مليون قنطار فقد وجب فتح تحقيق وتحميل المسؤولية للمتسبب.

السيد الوزير، أسألك هل ما زال لدينا قطيع أبقار في تونس؟ التهريب قضى عليه وزاده مرض الجلد العقدي، أدعوك إلى زيارة بوسالم وبلطة بوعوان وقم بجولة في المسالك الفلاحية لترى بأم عينيك الأبقار النافقة على جانبي الطرقات يمينا ويسارا، وعلى وزارتكم التدخل في القريب العاجل لتعويض وجبر الضرر لهؤلاء المربين الذين ماتت أبقارهم.

السيد الوزير، هناك ألف عائلة بعمادة بني محمد وعين الحاج بدون ماء صالح للشرب، يشربون من العيون ويقضون نصف يومهم في جلب الماء بواسطة الحيوانات وعلى مرمى البصر منهم سد كساب عن يمينهم وسد بوهرتمة عن يسارهم، وزارتكم تجيب بأن هناك ارتفاع وصعوبة المسالك والتضاريس، فهل بلطة بوعوان وبوسالم أصعب من عين دراهم وطبرقة؟

المجامع المائية كلها تعاني من الانقطاعات المتواصلة للمياه، منطقة الشواولة المشروع لا يزال متوقفا على تركيب المضخات ومنطقة المنقوش المقاول لم ينطلق من جديد، المسالك الفلاحية تضررت والمشكل أنه لا يوجد برنامج من وزارتكم لصيانتها في السنوات القادمة.

أيضا أطالب بتسوية وضعية العمال العرضيين بالمركبات الفلاحية ببوسالم وبلطة وبوعوان والمعهد الوطني للزراعات الكبرى حتى يعود هؤلاء إلى دورة الإنتاج ويعيدوا المؤسسات إلى حركيتها من جديد.

أيضا يجب تبسيط إجراءات حفر الآبار العميقة وكهربتها والنزول بالعمق إلى 70 مترا عوضا عن 50 ويجب أن يكون عرض البئر في حدود 200 مليمترا إذا أن 160 مليمترا لا تمكنه من وضع المضخة لضخ الماء، أيضا وضعية المناطق الغابية وعمال الغابات....

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا السيد صلاح، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد الفاضل بن تركية، تفضل.

السيد الفاضل بن تركية

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق له،

السيد الوزير، نثمن لكم ونشكر زيارتكم في الفترة الماضية منذ شهرين إلى مدينة قليبية وبالتحديد إلى ميناء قليبية، ولكن أتساءل السيد الوزير، أين المتابعة؟ إلى أين وصلنا؟ وماذا أنجزنا؟ نعم ميناء قليبية أصبح كارثة بيئية، الأوساخ، الروائح والحشرات في مكان الأسماك.

السيد الوزير، بعد زيارتكم تم الاتفاق فعلا مع اثنين من المقاولين لمواصلة عمل المقاولين السابقين الذين غادروا العمل لأسباب مجهولة، بعد اتفاقكم الجديد مع مقاولين لإتمام العمل، مع العلم أن هنالك مبلغا ماليا مرصودا للموضوع فإن المقاول الأول أوقف العمل قبل عيد الأضحى بسبب عدم حصوله على مستحقاته فترك معداته ورحل، أما المقاول الثاني فلا يملك تجهيزات كافية لإنجاز العمل ويقوم باستئجارها من شركة أخرى، أحيانا يتم تزويده بها وأحيانا لا، أنا أتابع الموضوع وحاضر على ذلك،

السيد الوزير، إذا لم يتم احترام مواطني قليبية لإنهاء هذا المسلسل فأعتقد أنه توجب احترام قرار الحكومة وقرار رئاسة الجمهورية لإتمام المشاريع المتعطلة في أقرب الآجال وثقتي فيكم كبيرة، حين تصل إليكم المعلومات وأنتم تعرفون أن ميناء قليبية يعد من ضمن أكبر ثلاث موانئ في تونس ويشغل 3000 عائلة، أعتقد أنه حان الوقت لإعطاء أهمية كاملة لمتابعة هذا الموضوع بكل جدية.

السيد الوزير، قرأت في التقرير وأنا لدي بكل أمانة في قليبية هناك غرف مخصصة للتبريد والمشكل أنكم أعطيتم السعر الأول 1100 لـ 1 طن، ثم هناك بعض الناس وأنتم تعرفون من أعني اشتروا البطاطا ومؤخرا ارتفع السعر مؤخرا إلى 1300 حينها الأراضي

لم يعد بها البطاطا وهناك عدد كبير من الناس الذين لديهم غرف تبريد كل مرة وكل سنة يقومون بالإجراءات الكاملة ويدفعون المال لفتح وقبول كراس الشروط ولكن في الأخير 90% منهم لا يزرعون حتى 1 كيلوغراما من البطاطا لا لشيء إلا لأن القرارات التي تتخذها وزارة التجارة ووزارة الفلاحة تأتي متأخرة وبعد فوات الأوان وأنتم تعرفون جيدا مشكل البطاطا...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا السيد فاضل، الكلمة الآن للنائبة المحترمة بسمة الهمامي، تفضلي.

السيدة بسمة الهمامي

شكرا السيد الرئيس،

صباح الخير جميعا،

نرحب بالسيد الوزير وكل الإطارات المرافقة له في رحاب مجلس نواب الشعب.

السيد الوزير، مؤخرا زرتم سليانة والزيارة بالأساس التي قمتم بها تستدعي حضور نواب الجهة، إن شاء الله "زيارة ونيارة" نحن كنواب كيفناها سوء تقدير وسوء تصرف من قبل والي الجهة، في البداية أود أن أسألكم كوزير عن تقرير الوزارة في مراجعة الانتدابات والتعيينات المشبوهة والشهائد المزورة منذ سنة 2011 إلى 2022، ماذا قدمتم في تقريركم؟

عند زيارتكم إلى سليانة ونحن غائبون كنواب جهة، زرتم ديوان الأراضي الدولية ولم تزوروا المنطقة السقوية الخماس التي تبعد 200 متر عنه، 140 فلاح 140 حقل بدون ماء للري، لماذا؟ لأن سد الخماس استوفى عمره الافتراضي، ومنذ استيفائه العمر الافتراضي إلى حد الآن كل مندوب يزورنا لا يقدم الحلول ولا يساعد الفلاحين ولا يوجد حلول للمنطقة السقوية وإنما يحسبون علينا كمسؤولين وفي الأخير ليست هناك حلول ويبقى الفلاحون بدون ماء، ولكن تصلهم الفواتير لاستخلاص الماء التي تبلغ قيمتها 1مليون ونصف أو 1 مليون و600، يقومون بدفع مصاريف المندوبية للوقود من أجل التنقل.

السيد الوزير، أين السياسة الفلاحية الخاصة بولاية سليانة في مجال الزراعات الكبرى؟ سليانة تزودونها بـ 45% من البذور، 30% من احتياجاتها من الأمونيتر، 40% من "DAP"، لماذا هناك ضعف في تزويد سليانة بالحاجيات؟ إن كانت لديكم سياسة أو برنامج، فأبلغونا به، لماذا كل هذا العذاب؟ ومع ذلك سليانة هذه السنة حققت 1مليون 416.276 في التجميع وهي الثالثة وسيادتكم كنتم تذكرون الولايات وسليانة لم تقم بذكرها.

في قطاع الزياتين، الديوان الوطني للزيت، صحيح أنكم أحدثتم مكتبا تابعا للمندوبية، ولكن في غياب الإسناد وغياب الإرشاد وغياب دورات التكوين وغياب التزويد بالأمونيتر لغراسة أشجار الزيتون كأنكم لم تقوموا بأي شيء.

سليانة تعتبر فريدة في نوعية الزياتين وفي نوعية الزيت الذي تنتجه خاصة سليانة الجنوبية.

السيد الوزير، لو حضرنا معك لأخذناك إلى وادي الزناك واطلعت على الزيت البيولوجي الطبيعي، لم نر منكم لا زيارة ولا أي برنامج في كيفية تثمين هذا الموروث الفريد في أشجار الزيتون وفي زيت الزيتون بسليانة، أقصى درجات العطب والعجز في هذا النظام عندما يكون لدى الفلاح 20 هكتار تابع للبنك الوطني الفلاحي لتمويله للاستعداد للموسم الفلاحي بتعلة أنه تحصل سنة 2010 على قرض ولم يقم بسداده جراء الإجاحة، فما الذي سيفعله؟ هل يتوقف عن العمل وتبقى الأرض بورا؟

فلاح آخر في بوعراد عند قدوم فصل حصاد الشعير منع من ذلك بسبب استرجاع الأرض، هل ستقومون بذلك؟ ديوان الأراضي الدولية، ماذا ستفعل بها؟ هل أن ديوان الأراضي الدولية قامت بخدمة أرضها حتى تسترجعوا لها أراضي الفلاحين، عندما تفتكون من الفلاحين أراضيهم، كيف سيكون مآلهم؟ هل تريدون منهم اللجوء إلى الهجرة الغير شرعية أو النزوح أم يعملون كحراس في المصانع الممتلئة بالبيض والكراس المدعم والبن لدى الأشخاص الذين يقومون بتجفيف السوق لكي لا يستهلك المواطنون وتفتح المصانع؟ هل تريدوننا أن نعمل لديهم.

مشروع تزويد ولاية سليانة والكاف بالماء الصالح للشرب الذي سيتم إنجازه وتحويل الماء الصالح للشرب عبر سد بربرة، أين وصل هذا المشروع السيد الوزير؟ محطة...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

بإمكانك مواصلة فكرتك، تفضلي.

السيدة بسمة الهمامي

ماء الصرف الصحي، السيد الوزير، تريدون من الفلاحين أن يتزودوا بالماء الصالح لإنتاج العلف في أراضيهم بسليانة، هل تقومون بتجفيف بلاد الماء من الماء وتوافقون على تزويد الفلاحين بمياه معالجة الصرف الصحي في ولاية مصنفة الثانية في إصابة مواطنيها بالسرطان؟ ألا تعلمون الأسباب لمرض السرطان؟ الأشخاص الذي قاموا بخلق معالجة صرف المياه الصحي إلى غير ذلك إلى حدود اللحظة وهم في البحث العلمي ...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

أرجعوا المصدح للأستاذة بسمة، تفضلي.

السيدة بسمة الهمامي

إلى حدود اللحظة يقولون أن المعالجة الثالثة ما زالت تحمل شوائب مضرة بالأرض ومضرة بحياة الإنسان وأنتم تريدون من الفلاح أن يقوم بسقي المنتوجات بسليانة الشمالية بمنطقة العرب، فهل يعقل هذا؟ سليانة بلاد الماء وأنتم تضطروننا إلى العطش وإلى هذه العملية الإجرامية في علاقة بالفلاحة، هل تريدون منا أن نتوقف عن العمل بالفلاحة وهجرة أراضينا أو نقوم بسقيها بالماء المعالج من الصرف الصحي؟

كان من المفروض السيد الوزير، بما أن الصابة وفيرة هذه السنة أن تعطي إشارة لكل الفلاحين للعودة إلى تحضير مطامرهم في أراضيهم، كل فلاح لديه مطمور يقوم بتحضره لكي يخزن قمحه ويبقي على البذور، هذا المعنى الحقيقي للأمن الغذائي والسيادة الغذائية والسيادة الوطنية، ولكن هذه المفاهيم لم تجد الأشخاص الذين يؤمنون بها الذين يطبقونها على أرض الواقع...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا أستاذة بسمة، الكلمة الآن للنائب المحترم يوسف التومي، تفضل.

السيد يوسف التومي

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق له،

كل الشكر لمجهودات السيد الرئيس المدير العام لـ "SONEDE" السيد عبد المجيد منجى، عبد الحميد منجى والسيد أنيس قزاح رئيس إقليم "SONEDE" سوسة وكذلك لمجهودات السيد والي سوسة خاصة في موضوع الماء الصالح للشرب.

الحق في الماء حق دستوري، فهل يعقل أحياء في ولاية سوسة وتحديدا بمعتمديات الزاوية والقصاب والثرايات بدون ماء؟ وهنا أعني حي الدار الجربي وحي القنانة في هذا الحر بدون ماء، مئات العائلات بدون ماء، يستعملون صهاريج بلاستيكية مركزة أمام منازلهم معرضة لأشعة الشمس قد تؤدي للإضرار بصحتهم.

في اليوم الجهوي للمياه بولاية سوسة وعدنا السيد كاتب الدولة بإمكانية إدراج هذا المشروع بميزانية 2026 كما أن السيد الرئيس المدير العام "SONEDE" له كل تفاصيل هذا الملف الحارق.

السيد الوزير، ضرورة التسريع في مشاريع الربط بالماء الصالح للشرب المبرمجة على ميزانية المجلس الجهوي بسوسة، عديد العائلات تنتظر بمعتمدية الزاوية والقصيبة والثرايات، سؤال يدعو إلى الاستغراب: منازل تمر أمامها شبكة الماء، ولكن لم يقع تزويدها بالماء إلى اليوم، على غرار حي المندرة زاوية سوسة، منازل بدون ماء بحي هنشير السايسة 2.

ضرورة تجديد شبكات الماء الصالح للشراب نظرا إلى اهترائها وقد تسبب ذلك في تدمير عديد الطرقات بمعتمدية الزاوية والقصيبة والثرايات وولاية سوسة عموما وتخريبها دون الصيانة الفورية.

ضرورة توفير المياه المعالجة الثلاثية بالمنطقة السقوية العمومية بمدينة زاوية سوسة، فهل من المعقول صرف عشرات المليارات لمعالجة المياه المستعملة ثم يقع سكبها في البحر؟ أين وصل مشروع المنطقة السقوية بمدينة قصيبة سوسة والثرايات؟ ولماذا لا يقع توفير ماء نهانة لمعتمدية الزاوية والقصيبة والثرايات على غرار مدينتي الوردنين لاستغلاله في القطاع الفلاحي؟

لماذا لا يقع مراجعة توزيع مد سداري ومراجعة تعريفة الشعير المدعم؟ ولماذا لا يقع إحداث فرع لـ "SONEDE" بمعتمدية الزاوية والقصيبة والثرايات؟ ولماذا لا يقع استعمال المياه المستعملة المعالجة لري الأشجار والعشب الاصطناعي بالطريقة الحزامية بسيدي عبد الحميد زاوية سوسة والتشجيع على زراعة الأشجار؟ أين وصل مشروع محطة تحلية مياه البحر بسيدي عبد الحميد؟ واد حمدون يمتد على أراضي الخواص وهناك كارثة بيئية حقيقية، فما هو الحل بخصوص واد حمدون؟

السيد الوزير، عندما نتوجه إلى وزارة التجهيز يبلغوننا أن وزارة الفلاحة هي المعنية بالمسألة، وعندما نتوجه إلى وزارة الفلاحة تقول بأن وزارة التجهيز هي المعنية بالموضوع، اليوم يجب أن نتوصل إلى حل جذري خاصة في توسع هذا الواد على أراضي الخواص.

لماذا لا يقع اختصار الآجال في الإجابة على رخص حفر الآبار العميقة؟

لماذا لا يقع مراجعة مجلة المياه؟

ضرورة مراجعة الخارطة الفلاحية لولاية سوسة، فهناك أراضي فلاحية فقدت صبغتها الفلاحية على أرض الواقع وأصبحت عمرانية، اليوم آن الأوان السيد الوزير، لن يستمر البناء الفوضوي على الأراضي الفلاحية ثم نقوم بعد ذلك بتسوية الوضعيات وخارطتكم إلى حد اليوم ليست محينة وهي إلى اليوم فلاحية وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا السيد يوسف، السيدة نور الهدى ليست موجودة، الكلمة للنائب المحترم عمر بن عمر، تفضل.

السيد عمر بن عمر

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والإطارات المرافقة لكم،

السيد الوزير، أربع دقائق لا تكفي لطرح أهم مشاغل القطاع، لكني سأركز خلال مداخلتي معكم على نقطتين أو ثلاثة نقاط.

السيد الوزير، النقطة الأولى بخصوص مثال التهيئة العمرانية لبلدية منزل حياة من معتمدية الزنداية من ولاية المنستير.

البلدية الآن في مرحلة مراجعة مثال التهيئة العمرانية، وهذا المثال مصادق عليه بأمر قديم 2822 لسنة 2008 بتاريخ 11 أوت 2008، لكن ما راعنا خلال مراجعة مثال التهيئة في هذه الفترة أن مصالحكم أدرجت مجرى مياه في "plan d'aménagement" الجديد مع العلم أن "plan d'aménagement" القديم لم يقع التنصيص على مجرى المياه وعلى ضوء "plan d'aménagement" القديم قام المواطنون بتقسيم أراضيهم وبنوا وباعوا وسكنوا، لكن خلال مراجعة "plan d'aménagement " الجديد، وقع إدراج مجرى المياه وحسب مصالحكم تقول أنه غير مرقم وقد أدى هذا إلى خلق إشكالية لدى البلدية، لأن البلدية لم تعد تعلم إن كانت ستواصل العمل بـ "plan d'aménagement " القديم أو الجديد وهناك عديد المشاريع التنموية التي توقفت على ضوء مراجعة مثال التهيئة العمرانية،

فالمرجو السيد الوزير، النظر في إمكانية حذف مجرى سيلان المياه، مع العلم أن البلدية راسلت سيادتكم في جوان للنظر في إمكانية حذف هذه النقطة لأنها خلقت إشكالية ومصالح التجهيز تقول بأنها تلتزم بحسب ما جاء به رأي وزارة الفلاحة، لكن أكرر من جديد، السيد الوزير، أن القديم لا يوجد به مجاري أودية والآن خلقت مشكلة، حتى أن المواطنين قدموا اعتراضات وبقيت البلدية لا تعلم إن كانت ستستعمل "plan d'aménagement" القديم أو الجديد. فالمرجو السيد الوزير التسريع في النظر في هذه النقطة بالذات.

النقطة الثانية السيد الوزير، لقد راسلتكم وأنتم مشكورون أجبتموني، في مراسلة قديمة ذكرت لكم وضعية المسالك الفلاحية بولاية المنستير وبالتحديد في معتمدية زرمدين بني حسان والمكنين، لكن السؤال الذي طرحته عليكم قمتم بكتابته من جديد في الإجابة ثم أمضيتم على ذلك، السيد الوزير.

في الولاية لا تتوفر بالمندوبية الفلاحية المعدات اللازمة لتهيئة المسالك الفلاحية، ذكرت أن العديد من مجاري الأودية تمثل خطرا، وذكرت أنه هل يمكن رصد الاعتمادات اللازمة للتدخل؟ نفس ما ذكرته لكم قمتم بإعادة كتابته في مراسلتكم ثم قمتم بإرساله بعد

الإمضاء، ولكن تفاجأت بعد ذلك بقولكم أن جهر ومسح هذه المسالك يتطلب 150 ألف دينار. عذرا السيد الوزير، هل هذا يعني أنكم أنتم كوزارة ستحتارون في الحصول على 150 ألف دينار لمسح والتدخل في تهيئة المسالك الفلاحية هذه التي خلقت إشكالا كبيرا للمتساكنين؟

أقول لكم أن هناك أودية مرجع نظركم وذكرت لكم واد بوسيالة ببني حسان، تقولون أنه صحيح وجود كثيف لأشجار القصب بمجرى الواد وآثار مياه مستعملة، وهذا ما ذكرته لكم، فما هو الحل؟ الحل يجب جهر الأودية ووو ورصد الاعتمادات اللازمة، لكن هذا الوادي خلق مشكلة كبيرة للمتساكنين، حيث توجد به العديد من الزواحف والعديد من الحيوانات الخطرة، وإلى حد الآن ننتظر تدخلكم.

النقطة الأخيرة السيد الوزير، هناك مجاري أودية بعمادة عميرة حاتم والجنايحة التي أتلفت العديد من أشجار وخاصة أشجار الزيتون وطالب المواطنون منذ سنة 2022، 2023، 2024 بالتدخل لمقاومة هذا الانجراف، صحيح المصالح الجهوية مشكورة قامت بإعداد تقريرها، ولكن إلى حد الآن لم يقع التدخل لرفع هذه المضرة...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم وليد الحاجي، تفضل.

السيد وليد الحاجي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بوزارة الفلاحة،

صباح الخير للجميع،

سيدي الوزير، لا أعرف من أين سأبدأ ومشاكلنا في حاجب العيون وفي العلا وفي القيروان ككل متراكمة، كل الناس نعرف القضية التي تؤرقنا في حاجب العيون وهي قضية الماء الذي يحوي نسبة عالية من الصدأ، قدمنا فيه تقرير اختبار عن طريق المحكمة الإدارية سنة 2022 وأثبتنا من خلاله عن طريق خبير مكلف من المحكمة الإدارية أن هذا الماء غير مطابق للمواصفات التونسية وغير صالح للشراب ولا أعرف إن كانت عندكم نسخة من هذا التقرير أم لا؟

سيدي الوزير، وفرت الدولة أموالا لإحداث محطة معالجة مياه بكلفة 3.400 ألف دينار هذا جيد، وهذا نفس الكلام الذي أكرره منذ أكثر من عامين وتخيلوا وزارة الفلاحة، تريد أن تغسل وجهك أو الاغتسال تجد الماء بالصدأ أحمر وأصفر، لا يمكنكم أن تعيشوا الحياة التي نعيشها الآن، توالت المراسلات منذ 2019، مشروع مجمع فيه شركتان معطل لليوم ومن المفروض أن ينتهي في أكتوبر 2023 ولا من مجيب وما ألومه السيد الوزير أن سيادتك والسيد كاتب الدولة المكلف بالمياه تزوران ولاية القيروان ولم تكلفا نفسيكما بمعاينة المشروع الذي هو في حدود 75%، إلى أين؟

أتحدث عن الحشرة القرمزية التي قضت على آلاف مواطن الشغل وآلاف موارد الرزق ولا يوجد التين الشوكي اليوم وكان الناس يقتاتون منه ولم توفروا الحلول والأدوية.

سيدي الوزير، سأتحدث عن ربط المنازل بالماء الصالح للشراب وتحدثت مع السيد المدير العام لـ "SONEDE" لا يوجد مقاول؟ ماذا نفعل بوحدات الأشغال في "SONEDE" التي كانت أفضل حين كانت تعمل بنفسها وحين أقحمت المقاولين في العمل اليوم عندنا مقاول وحيد في القيروان لا يمكنه أن يلبي حاجيات آلاف المواطنين، هناك تقريبا 30 عائلة قامت بالخلاص وتنتظر الربط بالماء الصالح للشراب، وهذا في حاجب العيون فقط وزد عليهم العلا.

سيدي الوزير، مشروع تابع لـ "SONEDE" في عين ساسي، تتالت الدراسات بين الفلاحة وبين "SONEDE" ويقول لك بأن الدراسات في الأشواط الأخيرة، ولكن كيف هي هذه الدراسات والناس اليوم يصنعون النووي وأشياء خيالية، ونحن ما زلنا بصدد غلق حفرة وما زلنا نبحث عن مقاول للماء وما زلنا نبحث عن دراسة تتواصل ثلاث وأربع سنوات، هذا غير معقول.

سيدي الوزير، يرصد مشروع قصر السويسين أربع مرات في الصفقة واليوم وجدنا المقاول والتمويل مغلق، ولا نعرف السبب في تعطيل مشروع قصر السويسين الذي ستنتفع به تقريبا أربع أو خمس مناطق ريفية منها أولاد الحاج فيها مشروع أو مجمع المائي لاله سالمة 2 أسقطته الفلاحة منذ سنتين تقريبا لارتفاع نسبة الملح فيه، وأهالي أولاد الحاج ليس لهم موردا للمياه وأيضا أهالي القطع والهداية.

سيدي الوزير، الصيادة الشمالية الدولة توفر وتنجز المشروع، وهل تعرف المشكل الآن؟ حين أرادت الفلاحة ربط الماء منعنا صاحب الأرض الذي أعطى مكان حفر "الفوراج" لأن المشكل قانوني وألوم الوزارة هنا لأنها لم تبرم العقد تأخذ الأرض حتى بما فيها البئران العميقان التابعان لـ "SONEDE" في حاجب العيون وأخذت الأرض من البلدية دون عقود...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

تفضل السيد وليد.

السيد وليد الحاجي

وهذا سيدي الوزير رجاء المسألة القانونية في خصوص العقار أنا سأحفر بئرا عميقة سواء كان المتبرع بها المواطن أو البلدية أو أملاك دولة يبرم فيها عقد، واليوم في خصوص صيادة الشمالية تم رفع قضية الانتزاع من أجل الصالح العام، وهذا ما يجب أن يكون ويجب أن ننتزعه، هل معقول أن مئات العائلات من غير ماء؟ هذا السيد في حد ذاته حسب معلوماتي حفر آبارا عميقة بطرق غير قانونية، هو ينتفع والناس لا ينتفعون، وأمس أعطيت للدولة واليوم تتراجع؟

سيدي الوزير، مرة أخرى نثير مسألة محطة المعالجة، رجاء حل هذا الموضوع الذي أرقنا، صدقوني لا يمكنكم أن تعيشوا ساعة بالماء الذي عقّد اليوم أطفالنا ونساءنا وعائلاتنا وأصبح الناس يفكرون في الهجرة، وسنقاضيكم مرة أخرى سنعيد قضية في الغرض.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم محمد علي، تفضل.

السيد محمد علي

شكرا سيدي الرئيس،

صباح الخير السيد الوزير ومرافقيه،

السيد الرئيس،

سيدي الوزير، ليست سوداوية ولا تشاؤم ولا شعبوية أن نقول إنه بعد أن وثقنا كثيرا في دولتنا لإصلاح حال البلاد والعباد والقيام

بواجبها في تحسين ظروف عيش المواطنين في جهاتنا المحرومة من التنمية، والتي تعاني من البؤس والإحساس بالحقرة والإهمال الشامل في قفصة مثلا، للأسف فشلت دولتنا مثلما فشلت كل الأنظمة السابقة في إصلاح تعليمها الكارثي وكل الناس يعرفون وحفظ كرامة أهاليها والتصدي لمآسي الفقر والبؤس ومخاطر التلوث الناجم عن سموم شركة الفسفاط والمعمل الكيمياوي بقفصة وكل الناس على اطلاع بذلك، عجزت تماما عن معالجة أزمة شركة الفسفاط المتواصلة لأكثر من عقد والتي فشلت في تحمل مسؤولية محيطها الاجتماعي والبيئي وتحسين ظروف عيش الأهالي، مما أصابنا بالإحساس بالغبن وثبت صحة شعار "الكد في المناجم والمال في العواصم".

السيد الوزير، دولتنا عجزت عن دعم الجهة ودعم المستثمرين الصناعيين والفلاحيين ولم تمكنهم من الولوج إلى الصناديق الوطنية والجهوية وبنوك التمويل والبرامج الجهوية لتخطي الصعوبات المالية والإدارية والتعطيلات الإدارية ولا توجد إرادة سياسية حقيقية، ورغم كل الزيارات والجلسات الوطنية والجهوية وكل الزيارات للإدارات العامة والإدارات والمصالح الوزارية وكل الوعود التي تحولت للأسف إلى فلكلور وبيع للأوهام فشلت في توفير خدمات صحية محترمة وهواء نقي من سموم المصانع والمصبات العشوائية ونفايات الفسفاط وغازات المعمل الكيمياوي، رغم كل الوعود ونداءات المواطنين ووقفاتهم الاحتجاجية التي تعبر عن فشل الدولة في الإصلاح ولكم أن تتطلعوا على ما ينشر في الصفحات وما يتداول في وسائل الإعلام خاصة الجهوية.

السيد الوزير، للعلم وحسب إحصائيات المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية قفصة تحتل المرتبة الأولى في الحراك الاحتجاجي من أجل الماء وما أدراك ما الماء في الناظور وراس الكاف وحي السرور والمظيلة والرديف وأم العرايس وللأسف لم تنفع كل الزيارات التي ادتها اداراتكم ومصالحكم الجهوية والوطنية لأصحاب الحق في الماء، وفشلتم إلى حد الآن في إدارة هذه الأزمة.

السيد الوزير، للعلم الماء موجود في قفصة ويكفي لتخطي هذه الأزمة وبكميات معقولة، وبالإمكان إذا حوكمنا وتوفرت لنا الإرادة الحقيقية، لا يمكن أن نتحدث عن معاناة أحياء لمدة أيام وأسابيع وبصورة متكررة من الانقطاعات مثل حي سرور ورأس الكاف، وأن تظل مدن بلا ماء أو قفصة الجنوبية بلا ماء أو ارياف بلا ماء الناظور والعلندة وكفدربي وخديج إلى آخره، آبار مغلقة وأهلها وحيوانها عطشى، بئر علي بن قطيف بالناظور، بئر العجالة غير مربوط بالشبكة وغير مستعمل، بئر الرقوبة 2 يصل ضخه إلى 70 مليلتر عفوا الثانية وتتمسك المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية باستغلاله لفائدة الواحات، في حين يمكن تعويضه بصيانة آبار رأس الكاف 7 و4 و2 وهي مسؤولية المندوبية مندوبية الفلاحة...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا السيد محمد، فقط أكمل الفكرة ولن أضيف دقيقة، من فضلك، تفضل.

السيد محمد علي

إلى حد الآن لم يقع بعد استغلال الآبار المنجزة ضمن مشروع بناك 2 في حل الأزمة وضخ الماء في الخزانات في أغلب مناطق قفصة عدد 3 آبار تابعة للبلدية ومستولى عليها من قبل الخواص ولا يستفيد منها أهاليها، غياب مخطط واضح لـ "SONEDE" والمندوبية للتوقي من مخاطر انقطاعات المعدات الاحتياطية والتجهيزات وتوفير المضخات وتوفير رافعة، إلى الآن عندنا واحدة فقط قديمة وكثيرا في وضع الصيانة خاصة في أوقات ذروة الحاجة إليها.

للأسف السيد الوزير، عجزت الدولة عن معالجة هذه الأزمة ولا يمكن إلا أن تقود إلى هذه الوضعية من الاحتجاج على الانقطاعات والشح المائي الموجود بالجهة وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا السيد محمد علي، الكلمة الآن للنائب المحترم محمد ماجدي، تفضل.

السيد محمد الماجدي

مداخلة بعنوان لست موجودا، أربع دقائق غير كافية لوصف مسرح جريمة في حق الحوض المنجمي سيدي بو بكر، الماء صالح للشرب لست موجودا وتغالطون الشعب، نشرب من مائدة تحت أرجلنا والماء غير موجود، آبار معطلة قنوات مهترئة، مضخات ضعيفة وبئر 6 لو لم يتدخل الوالي مع شركة الفوسفاط لإيجاد مضخة 150 كيلواط لبقي هكذا.

الماء ضاع تحت الأرض بما يقارب 36% بتعلة الربط العشوائي، صارحوا الناس، معظم أحياء المتلوي، أم العرايس الرديف، المظيلة، سيدي بو بكر دون ماء، الناس دون ماء منذ ست سنوات في السكدوت ويتلقون فاتورة الماء، والناس ينتظرون منذ سنين لإدخال الماء، وزيادة على الحقرة في نظام الحصص ومن المفروض سيدي الوزير أن تخجلوا حين تتحدثون على توزيع الماء بصهريج.

الحلول موجودة: التسريع في مشروع محطة التحلية تبديه الرديف، استكمال آبار العقالة لتزويد معتمديه المظيلة، تجديد القنوات والخزانات وتوفير المضخات، كما وفرتم الماء لغسل الفسفاط وفروا الماء للناس.

تربية الماشية لست موجودا، تصير التلاقيح بعد الوقت مما ينفر الفلاح حفاظا على الأغنام "باش ما تطرحش" بلغتهم وهذا يثير مشكلا له في العلف فلا يعطونه بتعلة أنه لم يلقح، جريمة منظمة حتى يندثر العلف هنا وهناك.

غياب الإرشاد الفلاحي والأدوية والسماد والدعم الفلاحي، موسم التمور ناموسية غير موجود لعدم وجود مجمع تمور، موسم الزيتون معصرة في الحوض المنجمي وغياب المسالك الفلاحية، موجودون أم لا.

رفعتم الدعم على المجامع المائية ودمرتم الفلاح، جدولوا الديون أو اطرحوها والمخطئ يحاسب، فهم لا يعودون بالماء لديارهم، المشاريع السقوية المعطلة لست موجودا، مشروع السقي بدلتم اسمه لا سقاية، شكرا لكم وسعتم في المجال وللآن ينتظر الميزانية وارتفعت.

تستوردون القمح بالدولار واحتقرتم المشروع بالدينار، أين كنتم في معاناة المندوبية من النقص في كل شيء أعوان ومعدات و"SONEDE" "تكتك" بالموجود.

أين الإقليم؟ هو في رئاسة الحكومة، فمتى يفعل؟

دائرة المياه قفصة، آلاف الملفات يدرسها أربعة أشخاص، رخص آبار وتحاليل وغيره "تسوس" فوق المكاتب والمواطن يدفع الفاتورة.

سيدي الوزير، وزارتكم غير موجودة ورفعت أيديها على الحوض المنجمي وسيدي بو بكر، كفاكم مغالطات ووعودا زائفة وحقرة مقننة، وأثبتت تحاليل الماء يا سيدي الوزير في عدة مناطق أنها غير صالحة للبناء فما بالك للشرب؟ مع الشكر.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا السيد محمد الكلمة الآن للنائب المحترم النوري جريدي، تفضل.

السيد النوري جريدي

شكرا للسيد الرئيس،

مرحبا بالجميع،

أطلب السماح من أهلي في السند والقطار وبالخير لأنهم قاسموني حلما كبيرا لم يتحقق، ولأن وزارة الفلاحة عاجزة منذ عامين على تعيين مندوب فلاحة في قفصة ولأنهم عطشى ومن يشرب منهم يشرب ماء لا يليق بالمرتبة الإنسانية.

أطلب منهم السماح لأنهم يعانون من كذبة الدولة الاجتماعية العادلة التي لم توفر لهم أبسط حق دستوري، لن أتكلم هذه المرة عن السياسات الكبرى للوزارة، بل سأتحدث هذه المرة عن وزارة الماء التي لا توفر الماء.

أعتذر لأهلي لأنني أعرف أن رخص الآبار تعطى بالرشوة وبقدرة قادر الأرض الناضبة من الماء مع مواطن تصبح عائمة على بحر من الماء مع مواطن آخر.

أعتذر لأهلي لأنني أعرف كيف تصير عملية الحجز الوقتي للحفر في عمليات الحفر غير القانونية والتي كما قلت وأعدت سيلان للرشوة والمال، وأعرف أن المسؤول المحلي يحمل الحفارة لأرضه.

أطلب السماح لأنهم عطشوكم في ولاد الحاج والزوايدة وولاد سعيد والشوادنية والغزاث والعياف وفي العياشة والطلحة الشرقية والطلحة الغربية وجبيط الوسط والرواسط.

أعتذر وأطلب السماح من أهالينا في العمائم وبئر سعد وبوسعد ونشيو ولرطس والقطار الشرقية والغربية، حين يرى أهالي القطار الماء يهدر والناس على غير علم.

أعتذر لأهلي وأطلب السماح من أهلي في السميرية ونوامر الغربية والنوامر الشرقية والسند والقوطة وبياضة ومأجورة التي يشرب أهلها منذ عقود ماء مالحا قتلهم وذبحهم وهجرهم من أرضهم.

والسند منذ عام 1974 وضيعتها الدولية المهملة والمسروقة والجافة، ما يصير في أهلي جريمة حرب وحين تعطشوننا وتجوعوننا معناه انكم تمارسون علينا حرب إبادة جماعية.

سامحوني أهلي في السند والقطار وبلخير، ولكن يجب أيضا أن يعرفوا صلاحياتي ويعرفوا أن المتغول هو السلطة التنفيذية بامتيازاتها واداراتها في أغلب الأحيان يغضون الطرف عن السرقة والرشوة والمحاباة والفساد في وزارة الفلاحة وفي عدة وزارات، عمل متواصل والبلاد على مستقبل كف عفريت، الفساد حزب الإدارة أصبح غولا وطرابلسية جدد مدوا عروقهم.

هل تعلم يا سيدي رئيس الجمهورية أن في كل معتمدية هناك من يحكم ويتصرف باسمك بصورة معك منذ عشر سنوات؟

سيدي رئيس الجمهورية، زرت الشعال وعاينت الإجرام البيئي وقبلها الإجرام الإداري والإجرام الطاقي، بالمناسبة عقود الطاقة ورخص التنقيب كلها مشبوهة وانظر في الموضوع.

خرجوا من الباب رجعوا من النافذة، يوميا تنادي رئاسة الحكومة والوزراء وما الذي صار؟ بالعكس يعملون ضد كل كلمة تقولها، أين مشاريع قوانينهم الثورية وملفات الأملاك المصادرة والأموال المنهوبة وتقرير الشهائد المزورة؟ لست أعمى وإن خادعتم الناس فلن أخادع نفسي، حكوماتك المتعاقبة ليست بطعم الثورة ولا برائحة الكادحين والمفقرين وأولاد الحفيانة ولن تتحقق أهداف الثورة ولن تستطيع حكوماتك إدارة معارك حرب التحرر الوطنية ببساطة لأن الذين حولك نجحوا في التعيينات في مغالطتك حتى يتواصل نفوذهم في الحرب، يجب أن تكون الحكومة حكومة حرب وهذا ما لا يريده المقربون منك، لأنهم يخيفونك من كل الناس يا رئيس الجمهورية وحتى من نفسك.

عاش المشروع الوطني التقدمي الاجتماعي للدولة التونسية مشروعا يحمله...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

تفضل السيد النوري.

السيد النوري جريدي

عاش المشروع الوطني التقدمي الاجتماعي للدولة التونسية مشروعا يحمله الصادقون من أبناء وطني جيلا بعد جيل وهذا المشروع الحضاري لن يرتبط بفرد أو قائد أو زعيم، بل بالتوجهات الوطنية الثابتة للدولة التونسية دولة الانتصار لشعارات الثورة شغل وحرية وكرامة وسيادة وطنية، هذا ما حدثني به التاريخ الذي لا يسير إلى الوراء أبدا، انقذ بلادك سيادة الرئيس وعلى جدار برلين القائم بينك وبين نواب الشعب أن يسقط قبل أن يتحول المسار الثوري الذي تؤمن به لمجرد ذكرى بلا رائحة ولا طعم ولا لون...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا السيد النوري الجريدي، الكلمة الآن للنائب المحترم حاتم اللباوي، تفضل.

السيد حاتم اللباوي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالجميع،

لا يتحرر وطني دون تحرر غذائي، ما دمنا ما زلنا نستورد الخبز والمقرونة من الخارج لا يمكننا أن نتحدث على تحرر وطني.

سيدي الوزير،

السادة المديرون العامون،

أنا أتيت من القصرين وكانت لي زيارة لديوان الأراضي الدولية وادي درب، كانت زيارة في العمق، لكن صراحة ما شاهدناه من إهمال ومن ضعف ومن وضع سيء وهش للعمال، يعني ما زالت الدولة تستعبد أبناءها إلى يومنا هذا وهذا عيب، حان الوقت أن تتم تسوية وضعية عمالنا بديوان الأراضي الدولية.

ديوان الأراضي الدولية بالقصرين واد الدرب الخضراء قادر على أن يغطي المنتوج الحيواني والنباتي للوسط وربما أوسع، لكن ما وصل إليه الآن الديوان والديوان عموما إلى حالة رثة، مؤخرا سمعنا السيد رئيس الجمهورية يتحدث عن إعادة هيكلة المؤسسات العمومية والمنشآت العمومية، ولا أعرف هل لديكم في برنامجكم وأنتم الوزير الثالث او الثاني معنا خلال هذه الدورة النيابية إعادة هيكلة هذا الديوان؟

هناك فضائح في الديوان مقدور عليها، تجد 10 آلاف زيتونة عطشى، يقولون لك الماء مقطوع و"STEG" هي السبب في انقطاع الكهرباء على الفلاحين، أو يقول لك قدمت مطلبا في رخصة بئر عميقة لسقي الزيتون والفلاح رفض يعني الفلاح رافض للفلاحة و"STEG" يقطع الكهرباء عليه وكأن الدولة تعمل ضد الدولة وبعض الأحيان أصبحنا نفكر فعلا في نظرية الدولة العميقة.

أمر، القصرين القطب الفلاحي الصاعد لو تزورونه هو فعلا قطب فلاحي متطور، لكن يبقى إشكال الماء، راسلتكم حول تسوية وضعية الآبار لكنكم في إجابتكم وكأنكم تريدون القول أننا لن نسوي وضعية الآبار غير القانونية بين ظفرين لأن شروطكم تعجيزية صراحة.

فيما يخص القصرين، أين سد بولعابة؟ هذا السد، هذا الحلم الذي بقي نقطة استفهام كبيرة، حين يتأسس سد بولعابة تأكدوا سيدي الوزير أنه سيكون بادرة خير على القصرين وسيقلب الجهة فعلا، خاصة أنها قطب فلاحي صاعد، صراحة نحن منطقة حدودية، عندما نشاهد أراضي الجزائر بجانبنا وبيننا سياج حديدي نرى الضيعات والحقول الخضراء بينما في جهة تونس صحراء، بتعلة أنها مناطق ممنوعة، ولا نعرف لماذا تزدهر الفلاحة هناك وعندنا لا.

سيدي الوزير، موضوع الحشرة القرمزية ذكر من قبل، وفي تونس لها معنى، لكن في القصرين شيء آخر، ففي القصرين التين الشوكي والهندي قطب اقتصادي، اقتصاد كبير في القصرين مبني على التين الشوكي، يعني حاليا إذا لم تتدخل وزارة الفلاحة تدخلا سريعا وعاجلا وقويا فإن محصول التين الشوكي والهندي واستعدوا فالعديد من الناس سيصبحون في بطالة وعدة أفواه ستجوع.

قبل أن أنهي "SONEDE" القصرين نقص فادح في الأعوان وهذا النقص سبب تعطيش عدة أحياء وعدة مناطق، مندوبية الفلاحة إداريا نفس الشيء نقص مندوب ومدير في المالية، نلتمس منكم الالتفات إلى هذه الإدارة، مرحبا بكم مرة أخرى.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا السيد حاتم اللباوي، الكلمة الآن للنائب المحترم عبد الستار الزارعي، تفضل.

السيد عبد الستار الزارعي

شكرا السيد الرئيس،

السادة من وزارة الفلاحة،

لا أدري ما أقوله، أعانك الله، تركة كبيرة، رزقك الله الصبر سيدي الوزير والله رباطة جأش كبيرة، أقسم بالله لا جعلني الله في مكانك ولا في مكان وزارة الفلاحة، لأنني منذ الصباح وأنا أستمع إلى السادة النواب الذين يعبرون على مشاعر الشعب التونسي والفلاح التونسي، وكأننا نحن وطنيون وأنتم أعداء للوطن، لا قدر الله، ما هذا يا سادتي؟

نتمنى أن نجد يوما ما وفاقا كبيرا ما بين مجلس النواب وهذه الحكومة ومهما كانت الوزارة فالشيء مرعب ومخيف وما يقولونه هو الحقيقة علاوة عن مشاكل الفلاحة، فحتى إن بقيت 24ساعة من المحاضرات مستحيل أن تتمكن من إكمالها.

باقتضاب سأتحدث عن أهم المشاكل، سأتحدث عن حماية الإنتاج التونسي وعلى ديوان الزيت وان شاء الله يكون مدير ديوان الزيت الجديد مباركا على تونس، وإياكم أحذركم من الآن إذا لم ترغبوا في حرب أهلية ألا تستعدوا لموسم الزيتون القادم، إياكم ثم إياكم، يكفي ما تاجرنا وما تاجروا بالإنتاج التونسي وبالفلاح التونسي واللوبيات الداخلية والخارجية التي تتاجر بإنتاجنا الوطني ولن نسمح بهذا.

الفلاح ينتظر هذا الموسم لإنقاذ ما يمكن إنقاذه ونشد على يديك السيد مدير الديوان ولا نريد أن تتاجر فيها اللوبيات، نريد الديوان التونسي وهو منشأة عمومية ووطنية هي للتاجر في إنتاجنا التونسي خاصة زيت الزيتونة يا سيدي وزير الفلاحة.

أين مجلة المياه؟ إنكم متهمون، فأنتم تعملون بمجلة استعمارية، وردك على أحد السادة النواب في ما يخص القانون الجديد الذي ضربتم به عرض الحائط من طرف السادة النواب، يجب عرض مجلة المياه لنناقشها ويشارك فيها الشعب التونسي ونغيرها.

هل تعلم من يؤمن الأمن الغذائي التونسي؟ يؤمنه ذلك الفلاح المتمرد على قانونكم، وأتحدى من يتطرق إلى هذا الملف، آلاف الآبار أو ملايين الآبار المحفورة بطريقة عشوائية والسبب مجلة المياه، والسبب أنتم وسياساتكم متعاقبة يا سيدي الوزير، أنا لا أتحدث على أشخاص أتحدث على سياسة تونس منذ 56 إلى حد الآن، أنقذوا الفلاح ومن يريد المس من هذا الملف سيهدد السلم الاجتماعي وأنا لا أهدد...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

أكمل فكرتك السيد عبد الستار، تفضل.

السيد عبد الستار الزارعي

شكرا سيدي الرئيس،

إنكم تهددون السلم الاجتماعي، ديوان الخدمات الفلاحية كارثة، 150 ألف هكتار، هذا فساد كبير مستشري في هذا الديوان وعندكم عمال وجاءتني رسائل الآن من سيدي بوزيد الطويلة بالتحديد يطالبون بالترسيم، هذا الديوان خراب وقد خربوه وفاسد لأنه لو تقودونه بالفعل بطريقة صحيحة وبسياسة صحيحة سيعود الفضل على كل تونس ويجب حل هذا المشكل.

الماء الصالح للشراب كارثة في الريف التونسي والمدن على مرمى حجر "SONEDE" يا سيد مدير "SONEDE" مدن كاملة عطشى والأرياف عطشى، كل الأرياف التونسية عطشى، ولن نسمح بهذا، هنالك العديد من المدن وأعطيك مثالا معتمدية سوق الجديد وكذلك سيدي بوزيد الشرقية الماء على مرمى حجر من "SONEDE" والمواطن يعاني ويهدد بغلق الطرقات، هنالك العديد من الأرياف والعمادات التي تنتظر "في رحمة ربي"، يا سيدي الوزير نفتقر إلى الماء الصالح للشراب أحببت أم كرهت ونحن في الميدان.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا جزيلا السيد عبد الستار، الكلمة الآن للنائبة المحترمة زينة جيب الله.

السيدة زينة جيب الله

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بك سيدي الوزير،

سيدي الوزير، اليوم أريد أن أحدثك عن نقطتين مهمتين: النقطة الأولى تهم المشروع السياحي بالزريبة، هذا المشروع معطل بإدارتك من المسؤول على إسناد الرخص الاستثنائية للمياه قرابة عام ونصف، هذا الملف استوفى كل الشروط القانونية التي طلبتها إدارتكم، يعني يستجيب لكراس الشروط التي سيتم عليها إسناد الرخص.

سيدي الوزير، لا أرى إرادة حقيقية من إدارتكم في أن تعطي ترخيصا لهذا المشروع السياحي المهم الذي سينقذ ولاية زغوان من البطالة وكذلك الولايات المجاورة، هذا المشروع سيشغل قرابة 3000 منتدب في البداية، مع التذكير ان زغوان تعاني من 26% من المعطلين عن العمل.

سيدي الوزير، إذا كانت هناك إرادة حقيقية في تفعيل هذا المشروع الاستثماري والدولة اليوم في أمس الحاجة لأن تسهر على دعم المشاريع الاستثمارية، أود أن تأخذ هذا الملف على عهدتك وحدثتك عنه حين شرفتنا بزيارتك في زغوان سيدي الوزير، لا أرى أي تعلة من أجل تعطيل هذا المشروع، إذا كان هناك أي تخوف على تدفق المياه في حمام الزريبة، أنتم على حق، وهذا الحمام الشعبي هو مكسب لنا ولن نفرط فيه لأي سبب كان، ولكن يجب أن يكون هذا الخوف واقعيا، لمَ لا نقوم بتجربة نقيس تدفق المياه قبل استعمال الصهريج المخصص لهذا المشروع، وبعد أن نركز هذه النقطة في إطار الاستعمال نعيد قيس تدفق الماء، نقوم بهذه التجربة حتى لمدة شهر تشرف عليها مندوبية الفلاحة وبلدية الزريبة، إذا كان هناك أي ضرر لتدفق مياه حمام الزريبة ،انا أعدك أن يتم إلغاء هذا المشروع نهائيا وأخذت هذا التعهد من صاحب المشروع وهو سيصرف عليه مليارات وأنت تعرف أن التكلفة المالية لهذا المشروع كبيرة جدا، وهو ليس مستعدا أن يستثمر أمواله على مشروع حين ينطلق في عمله يقولون له لا، لقد تسببت في تجفيف حمام الزريبة.

مع أنى أؤكد لك أن الطبقة المائية التي سيتم فيها استعمال هذا المشروع ليس لها أي علاقة بالطبقة المائية في حمام الزريبة، لأن السيد استأنس بخبراء وعاين وليس مستعدا أن يستثمر أمواله في مشروع فاشل أو سيعمل مدة معينة ويتم إغلاقه، وهو متعهد بهذا وملتزم في كراس الشروط. أرجو منك سيدي الوزير أن تأخذ هذا المشروع على عاتقك لأهميته وكما قلت لك سيحل مشكل البطالة الكبيرة في زغوان.

النقطة الثانية سيدي الوزير، تهم صغار الفلاحين، اليوم هم في أزمة حقيقية، المنشور الذي قمتم به بالاشتراك مع وزارة المالية ووزارة أملاك الدولة لم يف بالغرض، لأنه كان من المفروض أن يكون هناك أمر حكومي يرافقه يتضمن إعفاءات سنوات الإجاحة وكذلك خطايا التأخير، بالإضافة إلى هذا سيدي الوزير المنشور أزم وضعية الفلاح أكثر حقيقة، وليست له أي أهمية ولا يمكن أن نفعله على أرض الواقع، لأنه غير معقول أن نطالب الفلاح بجدولة الديون التي فيها سنوات إجاحة وخطايا تأخير هو لا ذنب له فيها، والدولة تقول لك الفلاح غير مطالب بخلاص سنوات الإجاحة.

سيدي الوزير، أعرف أنه ليست لك عصا سحرية ولن تحل كل مشاكل الدولة الخاربة، وهي موروث قديم لعدة سنوات، ولكن يمكن أن تأخذ أهم نقاط في كل ولاية نحل نقطتين في الولاية وستحل وتتحسن الدولة شيئا فشيئا، لأن هذا موروث قديم لست مسؤولا عنه ولكن نود...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا زينة، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد فتحي المشرقي، تفضل.

السيد فتحي المشرقي

شكرا سيدي الرئيس،

ومرحبا بالسيد وزير الفلاحة والوفد المرافق له،

سيدي الوزير، وزارة الفلاحة وزارة سيادية وقطاع الفلاحة هو قطاع أساسي للأمن القومي، وبالرجوع لآخر الإحصائيات فهو القطاع الوحيد الذي بقي صامدا رغم الأزمات الاقتصادية والاجتماعية التي عرفتها البلاد بعد الثورة، فهو يساهم تقريبا بأكثر من 10% من الناتج الداخلي الخام، ويؤمن موارد الرزق لأكثر من 570 ألف عائلة بين فلاح وبحار ويمثل مورد رزق بصفة غير مباشرة لأكثر من مليونين ونصف عامل، ويشكل 12% من قيمة الصادرات لسنة 2020.

سيدي الوزير، ما هي استراتيجية الوزارة في الإشكاليات المطروحة للمجامع المائية للتزود بالماء الصالح للشراب عامة على كامل الجمهورية التونسية وخاصة معتمدية بنزرت الجنوبية وأذكر البعض منها على سبيل الذكر لا الحصر مثل المجمع المائي ببرج الكلي غروان خراطة بني واسر وغيرها بالنظر لمشكل المديونية وصعوبة التسيير؟

سيدي الوزير، أليس من الأجدر إحالة هذه المنظومة على مصالح "SONEDE" لضمان استمرارية التزود بالماء الصالح للشراب للمواطنين تماشيا مع دستور 2022 أن الماء حق دستوري، وخاصة أن سلفكم تعهد بإدماج المجامع المائية في "SONEDE"؟ ما هو دور الوزارة في تجاوز الإشكاليات المطروحة أمام الفلاحين للحصول على القروض والتمويلات، خاصة أن آخر الإحصائيات تفيد أن أكثر من 70 الفلاح مدرجون بالقائمة السوداء ولا يمكنهم الحصول على قروض؟ ما هي استراتيجية الوزارة في إطار الاستشراف والاستعداد المبكر للموسم الفلاحي المقبل وأمطار الخريف؟ ما هي استعداداتكم لتوفير الأدوية والأسمدة بصفه استباقية لحسن سير الموسم الفلاحي الجديد؟

سيدي الوزير، نطلب منكم تدعيم قطاع الصحة الحيوانية بالبياطرة والأعوان بولاية بنزرت، باعتبار تعدد مجالات التدخل بالنظر لوجود أكبر قطيع للأبقار بالإضافة لقطاع الأغنام والماعز، بالإضافة إلى مراقبة قطاع اللحوم والألبان ومراقبة منتوجات الصيد البحري وبالإضافة إلى قطاع تربية الأحياء المائية عند الإنتاج والتصدير ولا ننسى مراقبة متابعة قطاع الدواجن كلها وعدد البياطرة لا يتجاوز عدد أصابع اليد، رغم النقص الفادح في الإطارات إلا أن المندوبية الفلاحية ببنزت قامت بحملات تلقيح ضد مرض الجلد العقدي لتصل إلى حوالي 90 ألف رأس ملقح، لكن ذلك على حساب متابعة ومراقبة بقية مجالات الصحة الحيوانية لأن هذا التلقيح يأخذ من البياطرة كل الوقت والجهد.

سيدي الوزير، نفس الموضوع، نقص في الأعوان والإطارات، لكن المرشدين الفلاحيين أغلبهم مكلفون بالتسيير مثل ماطر منزل بورقيبة وغزالة وغيرها، كيف عالجت وزارتكم أزمة ديون الفلاحين التي تضخمت وتجاوزت أكثر من 200 مليون دينار؟

سيدي الوزير، ما هي استراتيجية الوزارة في مشكل نقص الموارد المائية وتعاظم ظاهرة التصحر وانجراف التربة بالإضافة لتأثير التلوث البيئي خاصة في مجال الصيد البحري؟

سيدي الوزير، ما هي خطة الوزارة في التصرف في الملك الغابي والملك العمومي للمياه والمحافظة على الموارد الطبيعية وهيكلة الأراضي الدولية وإعادة غراسة الغابات المحروقة ضمن برنامج وطني للغابات؟ مع العلم أن دائرة الغابات ببنزرت تشكو نقصا كبيرا في الأعوان وحسب آخر المعطيات نقص في رؤساء مراكز الغابات ودائرة الغابات دون رؤساء مصالح، شكرا سيدي الوزير.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للسيد الطاهر بن منصور، تفضل.

السيد الطاهر بن منصور

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير الفلاحة والوفد المرافق له،

سيدي الوزير، سبق وتحدثت معكم في هذا المجلس أو عبر المراسلات عن واقع الفلاحة الواحية بجهة قبلي ومشكلة التوسعات والمياه والآفات والأمراض التي تصيب النخيل والتمور في كل سنة، وسبق أن توجهنا بأكثر من سؤال واستفسار حول تلك المشاغل، وتبقى المشكلة نفسها إلى اليوم يتوارثها جيل بعد جيل وفي كل يوم تزداد تعقيدا.

في الأسبوع الفارط زار السيد كاتب الدولة المكلف بالمياه جهة قبلي واطلع بنفسه على المأساة المزمنة التي تعيشها الجهة وكيف أن هناك آبارا عميقة جدا بعضها مبرمج منذ ثماني سنوات مثل بئر لا زالة في دوز والعتيلات في جمنة وبئر قبلي وبئر أم السمعة في سوق الأحد، وفيها آبار تعطلت فيها الأشغال وهي اليوم في حالة توقف منذ حوالي ست سنوات في بئر في أم سمعة ست سنوات والأشغال معطلة ولم تتقدم إلا بنسبة لم تتجاوز 10% ولم يتجاوز تقدم الأشغال فيه 23%.

أما بئر قبلي والعتيلات في جمنة فالأشغال لم تنطلق أصلا منذ ثمان أو تسع سنوات ويعلن السيد كاتب الدولة منذ حوالي ثلاثة أيام خلال زيارته للجهة انه قد تم تقديم طلب عروض للمرة السادسة، يؤسفني أن أقول لكم وسنقدم المرة السابعة وللمرة الثامنة ولن نجد من يتقدم لإنجاز هذه الأشغال، لأن الإشكالية حتى الأشغال والمقاولات أجنبية تأتي وتجد صعوبات وتتعطل بعد حوالي ست أو سبع أو ثماني سنوات، هذه الآبار متعطلة والدولة عاجزة على إيجاد حل والنتيجة تحولت الواحات إلى أعجاز نخل خاوية وماتت وتصور أن نخلة في ست وسبع وثماني سنوات.

ماذا سيفعل الفلاح؟ بحث عن حله الفردي وأنشأ واحته الخاصة مثلما قلت ذلك دائما واستخرج الماء تسمونه أنتم حفرا عشوائيا واستنزافا للمائدة المائية في هذا الجانب، لذلك أحمل وزارة الفلاحة رأسا ومباشرة مسؤولية التسبب في هدر الثروة المائية. الحل واحد وليست هناك نتيجة أخرى هناك بديل وهو الاعتماد على الذات، نتحدث عن سياسة الاعتماد على الذات وهو تفعيل الوكالة الوطنية للتنقيب عن المياه واعطائها كل الإمكانيات والتمويلات اللازمة لتتولى مهمة حفر الآبار العميقة خاصة في ظل أزمة المياه اليوم.

استلمت تونس عشرات القروض للحبوب وقروض للسكة الحديدية وقروض للتطهير وقروض للطرقات وقروض للمدارس وقروض لتمويل الميزانية، فلنطلب قرضا ونبحث على تمويل أجنبي من أجل تفعيل هذه المؤسسة وأن تقوم بدورها وتعفينا من هذه المعاناة ومن هدر العملة الصعبة لاستقطاب الشركات الأجنبية.

في قطاع التمور نسبة الفساد في السنة الفارطة تجاوزت 68% ورغم ذلك حقت عائدات تصدير إلى غاية 30 جوان من هذه السنة 737 مليون دينار ونسبة الفساد 68% إتلاف المحصول، يعني كان بالإمكان ألا يحصل هذا كله لأن هذا القطاع يشهد يوميا آفات من سوسة النخيل إلى عنكبوت الغبار إلى آخرها، مرض آخر وآفة جديدة وهي آفة البق ولا بد أن نسبق قبل تزايد هذه الآفة لتصيب النخيل وتصيب الواحة وتصبح الكارثة أكثر وأسوأ...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا السيد الطاهر، هل تريد أن تكمل فكرتك؟ تفضل.

السيد الطاهر منصور

الحل مثلما قلته دائما هو البحث العلمي وهو بإحداث معهد عالي للفلاحة الواحية والصحراوية، هو الذي يعرف هذه الأمراض ويجد الحلول العلمية فلن نجد 68% نسبة المحصول متلفة في كل سنة وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا السيد الطاهر، الكلمة الآن للنائب المحترم نبيل حامدي، تفضل.

السيد نبيل الحامدي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير وكامل الطاقم المرافق له،

اليوم سنتحدث عن القيروان فهي مخزون مائي ورغم ذلك يعاني أهاليها في كل المناطق من قلة الماء الصالح للشراب وأريد أن أذكر في الوسلاتية، قصر النمسة، واد القصب، الحوامد، المنزل، كل المناطق تعاني في الوسلاتية في جلولة مشكلة مقره، في السبيخة ولولا تدخل السيد المدير العام لـ "SONEDE" في العيد كانت ستصير كارثة والناس في جمعية في قريميت تقطع الماء على أهالينا في دار الجمعية وهذا الطلب ستكون لها بئر عميقة خاصة بدار الجمعية.

سأتحدث أيضا عن مشاكل الماء الصالح للشراب في السبيخة، منطقه الشرفة تعاني، منطقه عين بومرة، المنطقة الغنية بثرواتها الطبيعية أصبحت الآن منطقة عازلة لا يوجد فيها شيء، لا يوجد الماء من السد ولا هو موجود، وهذا طلب من البيروقراطية الإدارية الموجودة داخل وزارة الفلاحة للتسهيل في إعطاء رخص الآبار ليتمكن الناس من الإنتاج والتشجيع وفي تونس تتقدم برخصة لبئر تنتظر عاما وعامين وفي الأخير تكون الإجابة بلا.

أيضا هناك منطقتان بضيعة التجارب بهندي الزيتونة وضيعة التجارب بالوسلاتية "FAO" تحدثنا مرارا ولا من مجيب، فالثروات الطبيعية والنباتات الموجودة في هذين المكانين يمكن أن يخلق لنا معهدين، معهد عالي للفلاحة في كلا المنطقتين وبذلك نتحدث عن اللامركزية ويمكننا وقتها أن نحقق.

أريد أن نتحدث عن أولادنا الآن في ديوان الأراضي الدولية ومعاناة العمال، ما هي استراتيجية وزارة الفلاحة في انتدابهم؟ دخلنا على المناولة وهناك من يقول مع المناولة وهناك ضد المناولة، اليوم نريد قرارا ثوريا من السيد وزير الفلاحة لبحث المشكلة الحقيقية لأولادنا في الأراضي الدولية وأيضا لأولادنا في الأراضي المسترجعة مثل فرنيس، فالناس يعانون منذ 15 سنة ولم يتم ترسيمهم، حان الوقت اليوم في هذه الثورة الاجتماعية ليأخذ الناس حقهم.

مسألة أخرى أيضا أريد أن أتحدث عنها هي الترقيات المهنية المتوقفة في وزارة الفلاحة، لماذا؟ فالناس يقومون بعملهم ويكدون حتى يوصلوا المعلومة وطمعا بالترقيات، سيدي الوزير، أطلب منك أيضا النظر في هذا الملف.

أريد أن أرجع إلى أهم نقطة قبل فوات الأوان، الإرشاد الفلاحي، هل تعلم منذ تخلصنا من الإرشاد الفلاحي في كل المناطق تحطمت الفلاحة.

سيدي الوزير، هناك آفة جديدة آفة الفأر الذي لم يترك أي شيء الآن في الفلاحة في سيسب، في دار الجمعية، في العويثة، لم يترك أي شيء من الفلفل وأصبح يأكل "البركتير" هل يوجد حل وحلول جذرية للقضاء على هذه الآفة؟

وفي الأخير، ليس عندي ما أقوله لك سيدي الوزير، ديوان الأراضي الدولية بالعلم رأينا أن كل الدواوين فيها فساد إلا ديوان الأراضي الدولية بالعلم شرفاء وأمورهم واضحة، حققنا الاكتفاء الذاتي، أقول لك يجب أن تطلع على هذا الملف ثلاث أو أربع مرات وتحدثنا في نفس الموضوع وهناك نجاحات الآن في ديوان الأراضي الدولية وتوصيات بالمدير العام الجديد ان شاء الله تلقى أكلها.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا السيد نبيل، الكلمة الآن للنائب المحترم طارق مهدي، تفضل.

السيد طارق مهدي

تحياتي سيدي الوزير،

وتحياتي لكافة السادة والسيدات الإطارات العليا لوزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري،

أولا سيدي الوزير، أريد أن أطرح سؤالا: هل تتابعون خطابات رئيس الجمهورية الأستاذ قيس سعيد، والذي أكد في أحد خطاباته أن تونس تتجه نحو غراسة كافة الأراضي القابلة للزراعة وغراسة آلاف الهكتارات الموجودة في الجنوب التونسي؟ اليوم عندنا مخزون كبير من الأراضي القابلة للزراعة ونعرف المستثمرين في الزراعة في الجنوب التونسي ينقصهم فقط الماء ورخص الماء، هل تمتلكون اليوم ما يكفي من الشجاعة كي تجدوا حلولا جديدة ومستدامة لإشكالية قلة موارد المياه والعمل على مخطط استراتيجي للأجيال القادمة؟

نعلم جيدا أن مشاريع السدود التي قامت بها جارتنا الشقيقة الجزائر قد قلصت من حصتنا التاريخية في المياه، اليوم منسوب واد مجردة من المياه يشهد تراجعا غير مسبوق جراء السدود العديدة من جانب أشقائنا شأنها شأن وادي مليان ووادي الكبير الشرقي التي تعد من الأودية الثانوية التي تمر مياهها من الجزائر نحو التراب التونسي.

اليوم هناك عدة سدود في شرق الجزائر تؤثر على المياه المتجهة نحو تونس ونخص بالذكر سد بني هارون من ولاية ميلا والذي يعد من أكبر السدود في الجزائر، سد كساب، سد العلق وغيرها القريبة من الحدود التونسية والتي تؤثر مباشرة على سيلان المياه نحو تونس.

أظن أنه يجب أن نجد حلولا لهذا الإشكال وبحث سبل اتفاقيات جديدة للثروات المائية المشتركة بيننا، اليوم أيضا حتى المياه الجوفية لأكبر مخزون جوفي والذي نتشارك فيه مع الجارة ليبيا والجزائر والذي يعد أ كبر خزان طبيعي من المياه الجوفية في العالم حيث يقدر حجمها بين 40 و50 مليار متر كب من المنسوب الجوفي.

السيد الوزير، اليوم أكثر الناس محرومون من رخص حفر الآبار العميقة، وأغلبهم من الفلاحين والمستثمرين في القطاع الفلاحي وقطاع استصلاح الأراضي، في حين نشهد ثورة فلاحية كبرى على مستوى الغراسات مع أجوارنا، واستهلاكا غير محدود من المياه الجوفية من قبل مئات الابار العميقة التي تضخ نحو النهر الصناعي العظيم بليبيا ووادي سوف في الجزائر، ونرى الثورة الكبيرة للزراعات، ولكن للأسف الشديد يوجد الحد الأخضر والحد الثاني الذي من جهتنا أحمر ليس فيه أي شيء، هل أصبح المستثمر التونسي هو الحلقة الأضعف في هذا الإشكال غير المعلن؟

سيدي الوزير، نصيحة فقط "وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ" إذا لم تسمحوا للناس بأن يغرسوا وتمكنوهم من الرخص لأن وزارتكم مستحيل واستحالة تامة أن تستطيع القيام بالغراسات أو بغرس كل الأراضي القابلة للزراعة وبالأخص الأراضي في الجنوب التونسي، لا يمكن أن يغرس هذه الأراضي إلا المواطن والفلاح والمستثمر التونسي، أعطوا حق الشعب التونسي في ثرواته ودافعوا عنه.

أخيرا، أشكر بصفة خاصة السيد الرئيس المدير العام الشركة التونسية لاستغلال وتوزيع المياه "SONEDE" على الاستجابة الحينية لكل الإشكاليات التي تخص الشبكة رغم ضعفها ورغم أن الطلبات تفوق الإمكانيات، من حقنا أن نشكر مسؤولا نطلبه في الوقت وخارج الوقت ويجيبنا ويحاول أن يحل معنا الإشكاليات، شكرا جزيلا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم حسن بن علي، تفضل.

السيد حسن بن علي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير الفلاحة والإطارات المرافقة،

في البداية من باب "قل للمحسن أحسنت" أريد أن أشكر الوزارة على التفاعل الإيجابي مع مداخلتي السابقة خاصة في إيجاد حلول للمناطق التي تعاني العطش باعتبار أن هناك خطوات ولو انها بنسق بطيء، لكن توجد خطوات لحلحلة المشاكل.

سيدي الوزير، كنت بعثت لكم سؤالا كتابيا حول مراجعة الخارطة المائية في الدائرة التي أمثلها الناظور وصواف وما زلت أنتظر الإجابة إلى الآن، إذ أعلمكم أن دائرتي ريفية بامتياز، أكثر من نسبة 95 % أرياف والأهالي ليس لهم أي نشاط سوى الفلاحة ونسبة التغطية بالمناطق السقوية ضعيفة للغاية والدائرة مصنفة منطقة صيانة، في هذه الحالة ماذا نفعل؟ هل نقول لهم اهجروا الأرياف وليس عندكم أي حل؟

سيدي الوزير، في هذا السياق نطالب وزارتكم بإعادة النظر في الخارطة المائية بالجهة وإحداث مناطق سقوية جديدة موزعة كالآتي: الحقيقة سأذكرها ليس من باب الشعبوية، ولكن من باب أن تسجلوها لتعرفوا: بالنسبة إلى معتمدية صواف الفراجلية، الفطاطمة، السلايمية، الخضراء والحميرة. بالنسبة إلى معتمدية الناظور المريقب، الجعافرية، الهنشير الجديد، الوكواك العباسلية،

كما نطالب بالتسريع في إعادة تهيئة المناطق السقوية وهي كالآتي: المنطقة السقوية بعين بطوم، المنطقة السقوية بسوغاس، المنطقة السقوية بالركبة، المنطقة السقوية بدوار الحاج عمر، المنطقة السقوية بالشعاليل الجنوبية والمنطقة السقوية بالحناينية.

أما بخصوص الماء الصالح للشرب سيدي الوزير، فنعلمكم أن الناس تعاني من العطش في الصيف ونطلب التدخل العاجل في المناطق الآتي ذكرها: منطقة عيثة يوسف، أولاد جاب الله، 9 أفريل بن حلوة الدرايدية والحنيانيه شط، هذا بخصوص الماء الصالح للشرب الذي هو أساس الحياة.

أما بالنسبة إلى مطالب الفلاحين فهي تتمحور في الآتي: دعم الفلاحين بالمعدات والأسمدة والبذور بأسعار مدروسة في ظل ارتفاع تكاليف الإنتاج وتدهر المردودية، الناس تعبوا، وتكلفة الإنتاج أصبحت مرتفعة جدا، ويجب أن تضع الفلاحة استراتيجية في هذا الإطار.

التسريع في تسوية وضعية الآبار غير المرخصة، سيدي الوزير حسب الإجابة لزميلي حاتم اللباوي أظن أن شروط التسوية تعجيزية،

تمكين الفلاحين من ري الزياتين خارج المناطق السقوية، طلبتها من سيادتك سيدي الوزير في المداخلة الفائتة، قلنا لمَ لا تكون مذكرة هي مجرد مذكرة تمكن المجامع المائية حتى تجتهد في حدود الإمكانيات المتاحة، وتعطي القليل من الماء للناس الذين خارج المنطقة السقوية حتى ننقذ أشجار الزياتين.

تهيئة المسالك الفلاحية وفك عزلة الفلاح، سيدي الوزير، عندنا مشروع البنك الافريقي للتنمية في ولاية زغوان من 2019 لم يحلحل إلى الآن، فرجاء عقد جلسة عمل في هذا الغرض للتسريع في الإنجاز.

ختاما لضيق الوقت أريد أن أسألك السيد الوزير عن مردودية الأراضي الدولية بمعتمدية صواف والتي أعتبرها ضعيفة إن لم نقل منعدمة وهنا نقطة استفهام تطرح: لماذا لا تتم إعادة توظيف هذه العقارات ومنحها لأصحاب الشهائد العليا من أبناء المنطقة؟ ولماذا أيضا لا يقع تخصيص مدخر عقاري صناعي بالمنطقة من أجل خلق منوال تنموي حقيقي ومتوازن؟ وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، نعود للسيد عصام، الكلمة للسيد عصام شوشان، تفضل.

السيد عصام شوشان

شكرا سيدي الرئيس،

أرحب بالسيد الوزير وكافه الإطارات تحت قبة هذا البرلمان،

السيد الوزير، في الحقيقة لا أحد يجهل الإشكاليات في القطاع الفلاحي وفي بحث غير معمق رجعت "historiquement" إلى المشكل الحقيقي في القطاع الفلاحي، رجعت إلى قانون المالية لسنة 71 حين تم إحداث صندوق الدعم وحين تحدثنا عن الاكتفاء الذاتي تحدثنا عن الأمن الغذائي، عام 70 لنا فائض في إنتاج الحبوب، عام 72 وقع توريد 0.4 مليون طن من الحبوب، ما سبب هذا؟

هو الدعم، هذا تاريخيا، أي في عام، لأنه اقتصاديا لا يمكن أن نتحدث على سياسة الدعم وترصد للخواص، لأن المبدأ في الاقتصاد التونسي هو الغلق واقتصادنا مغلق وفيه الاستثناءات ونحن توجهنا في الاستثناءات للخواص في ما يخص القطاع الفلاحي، لهذا لا يمكن أن نقوم بدور المراقبة ولا نتحكم في سياسة الدعم ولذلك هناك الاحتكار والسرقة والمشاكل في القطاع الفلاحي ككل، لأن سياسة الدعم لم تخصص للفلاح الحقيقي بتاتا، وهذا تاريخيا وبالأرقام، إذا أردنا أن نحسن -السيد الوزير- حين نتحدث على الدولة وهي التي تقوم بسياسة دعم لا يجب أن نلتجئ الى الخواص في الاستثناءات أو تكون الدولة هي المراقب الفعلي الحقيقي التي تشرف على عملية التزود، يمكن أن يطول الحديث في هذا، لكن نظرا لضيق الوقت لا يمكن أن نتعمق فيه.

سيدي الوزير، استراتيجية وزارة الفلاحة، علميا حين نتحدث على الاستراتيجية نتحدث على وقت وعلى آجال محددة وفترة معينة، إذا نزل المطر نقول السدود امتلأت وفي الصيف نجد الماء منقطعا ولو توفرت المحاصيل نقول بأنها قياسية وبقي نصفه في الأشجار ولم يتم جمعه ولو توفرت محاصيل الحبوب نقول سنحقق الاكتفاء الذاتي ونسقط في مشكل التجميع، فإلى أين وجهتنا يا ترى؟ في لجنة المالية درسنا العديد من المشاريع ولم نقف يوما على استراتيجية وفي لجنة المالية طلبت تعريفا: ما معنى صغار الفلاحين؟ ولم أجد أي جواب إلى حد الآن حتى نعرف من هم صغار الفلاحين، على الأقل حين أذهب لمعتمديتي الحنشة أرسخه في التقسيم وهناك خطوط تمويل وصناديق ومزايا لصغار الفلاحين، أريد أن أعرف صغار الفلاحين ووالله لم نعرف ذلك إلى الآن. ماهي استراتيجية الفلاحة؟ ماهي رؤيتكم في المستقبل؟ لم أجد لحد الآن.

سيدي الوزير، على الأقل أبلغك صوت أهالي معتمدية الحنشة، ولاد عمر أكثر من 700 ساكن لا يشربون الماء، قالوا لك نحن عطشى، الحجارة أكثر من ثلاثة تجمعات سكنية لا يشربون الماء، أولاد أحمد كذلك ومركز مصباح والحنشة وسط البلاد، يعني المشكل هناك في الجمعيات و"SONEDE" والاشكال حقيقي فالناس لا يشربون، ألم نجد حلا كي ندمجها مع بعضها؟

أكثر من 2000 عائلة لا تشرب في سنة 2025، هل هناك مسؤول يمكنه أن يعيش هناك يوما في الوقت الراهن؟ وإلى الآن لم أجد أية استراتيجية ولا إجابة مقنعة، كيف سيشرب هؤلاء الناس؟ عندنا منطقة سقوية واحدة في المعتمدية، مركز مصباح وهي متوقفة منذ عام ولم نجد الحل إلى الآن. إلى متى سيدي الوزير؟ دوما نعاود ونكرر تحت قبة البرلمان، يمكن أن تكون بشرى تحت قبة البرلمان لأنه سيتم إحداث...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم الأستاذ الناصر الشنوفي، تفضل.

السيد الناصر الشنوفي

شكرا سيدي الرئيس،

تحية للسيد وزير الفلاحة والإطارات السامية المرافقة له،

جلسة حوارية حول قطاع هام ويتطلب أكثر من جلسة وأكثر من حوار ونبدأ سيدي الوزير،

عندي نقطتان في موضوع اليوم، الموضوع الأول الذي تعرض له زملائي وهو الماء الصالح للشراب وكل صائفة تتكرر الإشكاليات في مناطق عهدنا بها نقص ماء، ولكن في مرات أيضا مناطق بها الماء الصالح للشراب، ولكن نتيجة إشكاليات نقص في المياه نجد مناطق أخرى تعيش العطش كل صائفة.

في الحقيقة المندوبية الفلاحية بزغوان و"SONEDE" هناك مجهود لا ينكره أحد، ولكن سيدي الوزير نتصور أنه لا بد أن تكون الإمكانيات أكبر من هذا، لأن قطاع المياه يتطلب استراتيجية لسنوات، فلن نقضي عليه في سنة واحدة ونصل إلى حلول، لا، أنا متأكد أنه إذا لم تكن هناك استراتيجية لخمس وعشر سنوات ففي كل مرة سنجد مناطق تعيش نفس الوضعية الصعبة وهي نقص الماء الصالح للشراب في حر الصيف.

أعطيك مثالا سيدي الوزير، في دائرة الفحص بير المشارقة، مدينة الفحص جبل الوسط بير مشارقة، محطة سمنجة مناطق ريفية متعددة، تعيش كل صائفة العطش، فنتمنى أن تكون هناك جلسة على مستوى الولاية للنظر حقا في العمق حتى لا نكلف أحيانا مسؤولا ونكيل له الاتهامات أو ما شابه، ولكن أحيانا تتطلب الوضعية مجهودا على مستوى وطني، ويجب أن نعطي لهذا الموضوع ما يستحقه.

الموضوع الثاني سيدي الوزير، هو مشكلة المديونية بالنسبة إلى الفلاحين، والدائرة التي في الفحص وبير المشارقة، فلاحون بمختلف مستوياتهم من الفلاح الشاب الى شركات التنمية الفلاحية، نؤكد لك سيدي الوزير أن الفلاح عانى في العشر سنوات الأخيرة من مديونية قاتلة ولا بد للدولة بأعلى مستوياتها من النظر لهذا الفلاح بعين الرحمة، ولكن أيضا بجدية لأننا إذا لم نرفع مشكل المديونية على الفلاحين فستبقى فلاحتنا تعاني لسنوات وسنوات.

نقطة أخرى سيدي الوزير، بالنسبة إلى الماء الصالح للشراب عندنا ست أو سبع عائلات في أولاد علوان في جوفار التي نتزود منها بالماء ليس لها ربط بالماء الصالح للشراب، كذلك منطقة سيدي جمال الدين في عمادة سمنجة ليس عندهم ربط بالماء الصالح للشراب.

نقطة أخيرة سيدي الوزير، بالنسبة إلى ضيعة الشباب، كانت شركة فلاحية وبعد إعلان إفلاسها في أول مرة في الجمهورية التونسية شركة فلاحية يعلن إفلاسها بقدرة قادر ويبقى أولادها بعد 25 سنة يعانون البطالة، والمحضر الذي ذهب من الولاية لم ينصفهم، بل ظلمهم في حقهم وبقوا خارج...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للأستاذ علي زغدود، تفضل.

السيد علي زغدود

شكرا سيدي الرئيس،

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والموارد المائية والوفد المرافق،

مرحبا بكم في رحاب مجلس نواب الشعب،

الزميلات والزملاء النواب،

من أرض بن قردان من أقصى الجنوب حيث يختلط الرمل بالملح وحيث الصحراء تلتقي بالبحر أحمل إليكم صرخة الأرض والناس، صوت العطش والتهميش، صوت الفلاح والراعي والبحار المهمش والموظف المعطل والطفل الذي ينام بلا ماء، أولا أزمة الماء أم جريمة الصمت.

سيدي الوزير، هل من المقبول ان تحرم مدينة بأكملها من الماء الصالح للشراب؟ هل الماء صار ترفا في بن قردان؟ هل صار طلب الحياة ترفا؟ انقطاعات متكررة متواصلة؟ أعذار متهافتة، صمت مريب من الجهات المعنية رغم تواصلنا معهم لحل المشكل، أين وزارة الفلاحة؟ أين الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه؟ هل يعقل أن تظل جهة تمثل 51% من ولاية مدنين بلا حقها في قطرة ماء؟ أين مشروع تحلية المياه بسعيدان ببن قردان؟

ثانيا، المحمية الوطنية بسيدي التوي يا سيادة الوزير، ليست سيدي التوي مجرد محمية إنها موقع استراتيجي حيوي بيئي سيادي غزال الدركاس المها الوداد غزال الليبتوسير، محمية تمثل التزام الدولة التونسية أمام اتفاقيات دولية، لكن ماذا فعلتم بها؟ تسيير مرتجل، محافظون بلا خبرة، مشاريع تم تحويل وجهتها، انهيار وظيفي بطيء في ظل غياب تام للرقابة والمساءلة، يضاف اليها من حول مشاريع بروديفيل، من عطل التنمية الفلاحية بالجهة، من جعل المحمية رهينة الولاءات، أين المحاسبة سيد الوزير؟

ثالثا، القطاع الفلاحي ثروة دون سيادة، أكثر من 900000 رأس غنم ببن قردان، أكثر من 300000 رأس إبل، حوالي 3 مليون أصل زيتون، بن قردان الأولى في تربية الإبل والخيول لكن لا طبيب بيطري منذ نوفمبر 2024، لا تغطية صحية بيطرية، لا حملات قنص للحيوانات المفترسة، لا استغلال للمياه المعالجة ثلاثيا في الزراعات السقوية العلفية، ولا تمويل حقيقي للفلاحين.

هل هذه فلاحة أم سياسة تجويع مقنعة سيدي الوزير؟

رابعا، الإرشاد الفلاحي ببن قردان رهين الشغور، منذ تقاعد رئيس خلية الارشاد الفلاحي سنة 2017 لا رئيس، لا رؤية لا خدمة، منسق مكلف وصراعات داخلية، إيقافات لموظفين عن العمل، تصفية حسابات سياسية، عمل ضد توجهات الدولة، شكاوى مرفوعة كل يوم، هل يعقل هذا تسع سنوات دون رئيس لخلية مركزية في جهة بهذا الحجم؟ هل هذه صدفة أم سياسة استبقاء مقصودة لتجفيف الأرض من أبسط حقوقها؟

خامسا، الصيد البحري، بحارة بن قردان ممنوعون من الرزق في بن قردان، بحارة بحيرة البيبان وجدوا موردا جديدا، صنف من "crevettes" موسمه لا يتعدى خمسة أسابيع لكنهم يمنعون اليوم من صيده بقرار غريب لا تفسير له.

450 عائلة تركتموها للمجهول بلا تعويض ولا توضيح ولا كرامة، رخص قوارب الصيد لا تجدد ولا تسند منذ 2014، لماذا كل هذا الصد في جهة تفتقر إلى كل أشكال التنمية؟ أهذه هي الدولة التي تنصت لمواطنيها أم أن الاذن لا تسمع إلا من يتكلم في قلب العاصمة؟

سادسا، مشروع مركض الخيل بمرسى القصيبة بين قردان لشركة سباق الخيل معطل منذ 2019 رغم وجود شريك ومطلب في التعاون الدولي من قبل الامارات.

سيدي الوزير، نحن لا نطلب المستحيل، نحن نطلب العدل فقط والسيادة على الموارد وتفعيل الحق لا دفنه، نطالب بحل جذري لأزمة الماء الصالح للشراب بين قردان مع خطة واضحة ومستدامة...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

تفضل دون إطالة. نقارب رفع الجلسة.

السيد علي زغدود

تدخل فوري لتقييم وضعية محمية سيدي التوي وفتح تحقيق إداري في المشاريع المعطلة والمحولة.

تعيين عاجل لرئيس خلية الارشاد الفلاحي ببن قردان ومحاسبة كل من عطل الجهاز.

توفير طبيب بيطري قار وتدعيم الهياكل البيطرية والوقائية.

استغلال المياه المعالجة بالمحطة التطهير وتوزيعها للزراعات العلفية.

رفع المنع عن صيد "crevettes" ببحيرة البيبان وتعويض البحارة مع فتح تحقيق في خلفيات القرار.

ختاما سيدي الوزير، من لا يفهم وجع الأرض لا يستحق الحديث عن التنمية، من لا يسمع صرخة بن قردان لا يفقه معنى السيادة ومن لا ينتصر للمواطن فهو عدو للوطن، وشكرا، وبارك الله فيكم.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، السيد الوزير، نحن سنرفع الجلسة على الساعة الواحدة والنصف وهناك ثلاثة نواب يريدون أن يتدخلوا، ألا يزعجك أن ننهي معهم؟

بارك الله فيك. شكرا.

السيد طيب طالبي، تفضل.

السيد الطيب الطالبي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير وإطارات الوزارة،

السيد الوزير، الأمن الغذائي والسيادة الوطنية والتحرر الوطني، أين نحن منه؟ ما يلاحظ في وزارة الفلاحة هي كثرة الدواوين، نبدأ بديوان الحبوب، ديوان الحبوب موسم الزراعة يبدأ بنقص في البذور ونقص في الأسمدة وغياب الدعم خاصة هنا القروض الموسمية وعندنا إشكالية في السنوات التي نحقق فيها نسبة كبيرة من المحاصيل، نخاف منه، 2019 القمح أكله الحمام، في 2025 تجمع محاصيل الحبوب في الهواء الطلق، وقد تسلمنا قرضا على ما أتذكر لتوسعة طاقة استيعاب الحبوب، من ألطاف الله لم تنزل الأمطار في الصيف، هذا على مستوى الحبوب.

سيدي الوزير، عندنا ديوان تربية الماشية، وفي هذا العام في عيد الأضحى نصف العائلات التونسية لم تشتر أضحية ونعرف أن عندنا نقصا في عدد الاضاحي ووردنا جزءا قليلا، شركة اللحوم هنا لعبت دورا، لكن النقص كبير وثمة فساد، وعندنا زيارة ميدانية لشركة اللحوم التي كانت في الستينات والسبعينات وإلى حدود التسعينات تلعب دورا كبيرا جدا في التوازن وفي توفير اللحوم الحمراء، لكن للأسف الشديد تعيش حالة من الانهيار.

سيدي الوزير، لدينا ديوان الأراضي الدولية الذي من المفروض أن يوفر لنا من تربية ماشية، من حبوب وخضر وغلال وفي تقرير أخير سجل عجزا ومديونية، فإلى متى سنظل نشاهد ديوان الأراضي الدولية هكذا؟ متى تنصلح الأمور؟ ومتى نغمس أيدينا في العجين سيدي الوزير ونبدأ بالإصلاحات الهيكلية؟

سيدي الوزير، ديوان الأعلاف، ديوان أطلقه السيد رئيس الجمهورية، أين هو من الأعلاف؟ الفلاح مرتهن، وعندنا في القيروان جهة أحدثت بطاقة مربي للفلاح، تم افتكاك هذه البطاقات للوسطاء وكيس السداري يشتريها بـ 25 دينار عوض 12.500.

مشكلة المياه، القيروان، خزان مياه والجمايلية عطشى، أهالي القيروان كلهم عطشى، لن أذكر لك الأرياف، بل القيروان المدينة حومة الدرمية وهي 10 أمتار بعد الربطة من القيروان يعانون العطش، لماذا؟ لأنه حين قدم مطلبه لـ "SONEDE" طلبوا منه 12 مليون، لماذا؟ لأن عنده 10 متر "conduite" لا يصل لداره.

الحوامل طريق سوسة كذلك كلها في وسط المدينة سيدي الوزير، يعانون العطش ولا نتحدث على وضعية...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم لطفي السعداوي، تفضل.

السيد لطفي السعداوي

شكرا السيد الرئيس،

بعد الترحيب بالسيد وزير الفلاحة والإطارات المرافقة لحضور هذه الجلسة الحوارية، ثلاثة عناصر رئيسية أود التطرق إليها على المستوى الوطني والجهوي، وأخص بالذكر منها الماء، الزيتون، المسالك الفلاحية.

السيد الوزير، تعرفون جيدا أن ولاية القيروان تحتل المراتب الأولى تقريبا في أهم المنتوجات الفلاحية: الأولى في الحبوب المروية، الأولى في الزيتون، الأولى في المشمش، الأولى في الطماطم، الأولى في الفلفل، في الدلاع، في البطيخ والقائمة تطول.

وتعرفون جيدا أن هذه المنتوجات تتركز تقريبا في مجال جغرافي يمتد بين معتمدية الشبيكة وحفوز وأن هذا المجال يمثل المخزون المائي الأول الذي ينتفع منه كامل سكان الوسط، أن استغلال هذا المجال للري والشرب بدا يؤثر سلبا على المائدة الباطنية، والسؤال المطروح هنا : أين متابعة وزارتكم لهذا الموضوع منذ سنة 2009؟ حيث وقع التفكير في إنشاء ثلاث بحيرات جبلية في كل من وادي الدقلة أين وقع انتزاع الأراضي المجاورة لصالح هذا المشروع، ولكن إلى حد الآن لا حياة لمن تنادي، رغم أني قمت أكثر من مره بإيصال الملف لك وللوزير السابق.

بحيرة فج الرويساط وسيدي محمود، واسألوا عن هذه المنطقة وما كانت تقدمه من منتوج فلاحي، إلا أنها الآن تعيش التصحر والنزوح وسكانها لم يطلبوا لا التشغيل، لا المستوصف لا ولا، ولا، مطلبهم الوحيد تغذية المائدة المائية والعودة إلى العمل.

سيدي الوزير، رجاء في هذا الموضوع يكفي من كلمة "نحن بصدد دراسة المشروع ودراسة الجدوى"، فهل هذه الدراسة منطقية منذ سنة 2009؟ وعليه السيد الوزير تذكروا جيدا من هذا المنبر ماذا سيحصل في السنوات القادمة لمعتمدية الشبيكة حيث بدا الماء ينضب تدريجيا ابتداء من عمادة الشبيكة، سيدي محمود وصولا إلى سيدي عبد الله.

دائما في موضوع الماء، ألم تتعظ وزارة الفلاحة إلى حد الآن؟ انقطاع الماء والتزود بمياه الشرب سببه الرئيسي هي منظومة الجمعيات المائية التي تؤرق المواطن وتثقل كاهل ميزانية الدولة وتهدر المال العام، فإلى متى ستظل وزارتكم والحكومة بصفة عامة تواصل في هذا النمط التقليدي المتخلف رغم أن الحلول موجودة؟ ولا ننتظر منكم إلا ورود مجلة المياه لهذا المجلس لمناقشتها وإعطاء المقترحات؟

السيد الوزير، لم يبق على انطلاق موسم جني الزيتون إلا ثلاثة أشهر، وهنا نسأل هل لديكم برنامج يخص وزارتكم في هذا الجانب؟ وهل لديكم تنسيق مع باقي الوزارات والهياكل المعنية؟ خاصة أن هذه السنة كل المؤشرات تدل على أن محصول الزيتون قد يتجاوز محاصيل السنة الفارطة وهو سؤال يطرح بشدة لدى كل من الفلاح والتاجر وأصحاب المعاصر؟

أخيرا، المسالك الفلاحية، نعرف جيدا سيدي الوزير ان العبء كبير على وزارتكم، لكن اتباع مبدأ الأولوية لخصوصية كل منطقة ولمساهمتها في الإنتاج الفلاحي الوطني وضمان تزويد السوق قد يبرر مطالب فلاحي الشبيكة وحفوز إيلائهم الأولوية القصوى لفك العزلة وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم أيمن نقرة، تفضل.

السيد أيمن نقرة

شكرا السيد الرئيس،

السيد وزير الفلاحة، لا يخفى على أي أحد وبالأرقام اليوم أن قطاع الفلاحة هو من أهم المحركات أو المحرك الأساسي للاقتصاد الوطني ومن هنا تكون أهمية الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري.

السيد الوزير، لا يخفى عليك أن القيروان منطقة فلاحية بامتياز وعندنا عديد الركائز أبرزها زراعة الحبوب خاصة القمح، الزياتين وحتى الورد العربي إلى غير ذلك من الإنتاجات الفلاحية، فهي تحتل المرتبة الأولى وطنيا في انتاج الحبوب المروية خاصه القمح، هذا كله معروف، ولكني أذكره لأن هناك نقصا في العناية بولاية القيروان وما تستحقه.

سيدي الوزير، الوضعية مزرية، الناس لم تشتر الأضاحي لغلاء الاسعار، ولم نر أي تحرك من وزارتكم، آبار عشوائية والحفر وبعدها نتحدث على الموائد المائية، موجود في القيروان، ولم نر أي تحرك من وزارتكم، مناطق سقوية مهملة، أراضي دولية نفس الشيء، انعدام المسالك الفلاحية، ماء الشرب ضعيف إذا لم يكن منقطعا ونحن اليوم في سنة 2025 ما زلنا نتبغ ولاية أخرى إداريا رغم الوعود المتكررة، لا أفهم لماذا، ألا تستحق القيروان هذه العناية أم أنها خارج الخريطة بالنسبة إليكم؟ سنوات الجفاف والأمطار نسأل إن كان هناك مشروع، نتحدث عن امتلاء السدود، وأين مشروع جلب مياه الشمال إلى ولاية القيروان؟ فهو مشروع مهم وهناك أمطار -أنت قلت- كبيرة في الشمال، ولكنها تهمر في البحر.

المناطق السقوية بالمياه المعالجة في ذراع التمار مثلا نتحدث عن إنتاج 6 مليون متر مكعب من المياه المعالجة، تتكلف على الدولة تقريبا دينار على المتر ونحو التوجه الدولي لاستعمال هذه المياه المعالجة من 6 مليون يتم استغلال واحد مليون فقط، وان شاء الله مع دخول محطة الضخ الجديدة في الباطن في ظرف عامين ستصبح 10 مليون على الأقل وهناك إهدار كبير للطاقة المائية هنا، صحيح هناك دراسة لتوسع هذه المنطقة السقوية على امتياز 250 هكتار، ولكن لا سنبقى هنا ربما في حدود 2 مليون متر مكعب.

المطالبة باعتماد دراسة خاصه مع توفر الأراضي الدولية هناك على الأقل 1500 موجودة على 1000 هكتار لاستغلال هذه المياه المعالجة ولو على ثلاث أو أربع سنوات، خاصة أن هناك أراضي صالحة لزراعة الزيتون والحبوب وهي موارد تؤسس لاقتصاد البلاد.

الغابات منطقة فلاحية بامتياز تمتاز أيضا بتربية الماشية، اليوم الرجاء الإذن بإعداد على الأقل دراسة في إنشاء أو إحداث منطقة سقوية بعمادة الغابات.

نرجع مرة أخرى إلى منطقة القطرانية وهي أيضا منطقة فلاحية بامتياز، القطرانية والباطن نتحدث عنها في إنتاج القمح الصلب بحوالي 2000 هكتار سنويا، غير معقول منطقة مثل هذه ولا توجد مسالك فلاحية، ونتحدث على المسلك الفلاحي القطرانية الكديس والمسافات بسيطة، نتحدث عنها وليس فيها شيء.

أيضا في إطار المسالك الفلاحية المتبسطة والتي كانت قبل الفيضانات مطمورة القيروان في الحبوب، نطالب بإنشاء مسلك فلاحي على امتداد تقريبا 4 كم يسهل على الأقل الولوج لتقريبا 3000 هكتار اليوم لا يمكن أن نتحرك إلا بالعربة التي يجرها الحمار، سامحني في الكلمة، أيضا التذكير بتعطيل مشروع المنطقة السقوية العقبات بمنطقة الكبارة نصر الله القيروان منذ 2013 وها هو بالفيديو (عرض السيد النائب فيديو عبر الهاتف) سأريك وضعية الزيتون وهذه تعتبر جريمة في حق الدولة تتحملون مسؤوليتها أمام الناس وأمام الشعب، اليوم نطالبكم في حدود إمكانياتكم بالعمل والخدمة واعطاء القيروان مكانتها وإعطاء قطاع الفلاحة ما يستحقه، مع الشكر.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، من تخلفوا هم السادة: رؤوف الفقيري وعبد السلام الدحماني ومحمد الهادي العلاني،

سننهي بالسيد فتحي رجب له ظرف استثنائي، ثم نرفع الجلسة سيدي الوزير مدة ساعة، هل تكفي ساعة؟

إذن نكمل مع السيد فتحي وبعد ذلك نرجع إلى السيد محمد هادي العلاني والسيد رؤوف والسيد عبد السلام، نرجع بعد الاستراحة.

السيد فتحي تفضل.

السيد فتحي رجب

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير وبالوفد المرافق،

سيدي الرئيس، أنا البارحة كنت بمهمة بباريس ووصلنا على الساعة الثانية ليلا، لكني عزمت لألتحق وأغتنم هذه الفرصة كي أتوجه برسالة إلى السيد قيس سعيد رئيس الجمهورية وكذلك الى السلطة التنفيذية، السادة وزير الخارجية، وزير الداخلية وزير النقل، مدير عام "Tunisair".

سأبدأ من الأخير وصلنا إلى المطار على الساعة الثامنة والطائرة تغادر في العاشرة، اول من اعترضني عون يبدو أنه من أصول مغاربية وسألته على فضاء تسجيل "Tunisair" وبكل سخرية "Tunisair" إذا

تمكنت من استعمال أسطولها، قلت له أجل تمكنا من ذلك ونحن نفتخر بها ونستقل أسطولها فحسب، وصلنا للفضاء ووجدت مجموعة من الجالية التونسية يفترشون الأرض وتشويش وكلام أنهم سينقلون 50 او 40 فردا في حافلة إلى مطار شارل ديغول لأن طاقة الاستيعاب بهذه الطائرة لا تفي بالحاجة ولم يعلموهم من قبل.

على كل، قلنا هذا ممكن، صعدنا في الطائرة وكانت الطامة الكبرى وبالنسبة إلي وكان الاستغراب كبيرا حقا، أقلعت بنا الطائرة وخرجت، بعد التثبت وجدت 40 مقعدا فارغا، وتركنا مواطنينا في المطار لينقلوهم في الحافلة إلى مطار "شارل ديغول" ويسافرون في منتصف الليل، لماذا؟ لأنهم قالوا بأن الطائرة لن تقلهم، لكن عندما تساءلت طائرة على وجه الكراء بولونية ويقولون أنها مقاعد درجة أولى و"business" والفارق الذي يجب أن يدفعوه تقريبا 300 أورو وتذكر الطائرة في شركة طيران جزائرية نفس المسافة من "أورلي" إلى الجزائر 300 دولار ونحن بـ 900 دولار وبـ 1000 دولار أو 1000 أورو، لا يعقل هذا وحتى بالشركات الأخرى الأجنبية تعمل "alignement" على نفس هذا الثمن، لماذا لم ينقلوهم وتركوهم 40 أو 50 شخصا في المطار وغادرت فارغة وهي على وجه الكراء؟ هذا فساد وإجرام في حق الدولة وفي حق الشعب والمواطنين الجالية التي بقيت هناك، ثم تريدونهم أن يحبوا تونس ولا يحصلوا على جنسية أخرى، كيف تتعسفون عليهم؟ هذا غير معقول يا سيدي رئيس الجمهورية، من فضلكم أن تبحثوا في الموضوع، البارحة في السفرة تونس 725 في الساعة 21.50 غادرت الطائرة وفيها 40 مقعدا شاغرا وبقي الناس في المطار، وبعد ذلك نكتري لهم حافلة لنقلهم إلى مطار شارل ديغول، هذا إن تمكنوا من العودة، هذا أولا، أن نراجع ثمن التذكرة.

مسألة أخرى كانت لنا فرصة بلقاء الجالية بعد أوقات العمل وبقينا إلى الساعة الثالثة وسمعناهم، الجالية تشكو وهذا حقهم، يحبون تونس وعندهم حب كبير للسيد الرئيس قيس سعيد، وهذا ما شجعهم على أن يصبروا على مشاكل هذه البلاد، متعسفون عليهم، لكن في الغد استقبلنا سعادة السفير هو وطاقمه وهو مشكور هناك إشكاليات كبيرة يلاقيها...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

تفضل أكمل فكرتك دون أن تطيل لأننا سنرفع الجلسة.

السيد فتحي رجب

تعلمون ان الجالية التونسية في باريس مليون و300 عندهم 30 عون عمل، كيف تريدون أن يلبوا طلبات مليون و300 وهذه ولاية فيها إدارات جهوية وغير ذلك وهم 30 عون.

السيد وزير الداخلية، الجواز البيومتري أصبح ضروريا حتى لا نجد إشكاليات فالوضعية لا تحتمل الصبر وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا،

شكرا السيدات والسادة النواب على تدخلاتكم،

سيدي الوزير، نرفع الجلسة لمدة ساعة ونرجع إن شاء الله. شاهية طيبة.

تفضل نرجع على الساعة الثالثة والربع إن شاء الله. شاهية طيبة للجميع، مرحبا.

(كانت الساعة الثانية إلا الربع بعد الظهر)

استئناف الجلسة

ومواصلة النقاش العام

(كانت الساعة الثالثة والربع بعد الظهر)

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

نستأنف الجلسة، تحية ترحيب مرة أخرى بالسيد الوزير وبالوفد المرافق،

مرحبا بكم مرة أخرى،

صحة فطوركم،

نستأنف الجلسة وسنعود إلى الزملاء الذين تخلفوا عن التدخل، سنعود إلى السيد رؤوف الفقيري والأستاذ رؤوف الفقيري.

السيد رؤوف، تفضل

السيد رؤوف الفقيري

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير وبالطاقم المرافق،

السيد الوزير، بارك الله فيك على العرض الذى تقدمت به، سأقف فقط عند بعض الملاحظات:

بالرجوع إلى وضعية الموارد المائية فى تونس والنسب التى تقدمتم به وبالرجوع إلى وضعية معتمديتى غار الدماء-وادى مليز، أجد أن أكثر المواطنين لا يشربون الماء، فى الحقيقة هذا أمر مؤسف، إن لم يتم تقديم هذا لكان أفضل وبالرجوع إلى الإجراءات المتخذة: تكوين لجان جهوية على مستوى كل ولاية تعنى بالمتابعة اللصيقة والانقطاعات وبالاضطرابات، لقد قمنا بالمتابعة وبعد؟ لا يوجد شيء وفى الأخير نجد توفير شاحنات مجهزة بصهاريج حيث تم تخصيص 15 شاحنة المجهزة بالصهاريج و94 جرار مجهز بالصهاريج لتزويد المتساكنين فى 2025 وبشرب المواطنون من صهاريج، من المفروض حتى الحيوان لا يشرب من الصهاريج، للأسف.

نفس الشيء فيما يخص الإنتاج النباتى يتم عقد كل سنة جلسات يتم الاستعداد فيها لموسم الحصاد، تخرج الصورة أما الاستعداد الحقيقى على أرض الواقع لا يوجد شيء، هذا اللوم ليس موجها لشخصك، ولكن هذا لوم على استراتيجية كاملة اقترضنا قرضين فى 2024 و2023 لنطور بها ونحسن المنظومات-سيدتى، أظن أن كلامي موجه للجميع والحركة التي قمت بها هى حركة غير جيدة-.

طيب، لا يوجد مشكل، القمح والشعير يتم استقباله فى فضاء مفتوح، معرض للأمطار والغبار، لقد زرنا مراكز التجميع فى الحقيقة وجدنا أشياء تؤلم القلب وبعد ذلك يأكل المواطن القمح والشعير بالتراب والأوساخ، لا يوجد مشكل، لذلك نرجو إيجاد استراتيجية واضحة خاصة بمعتمديتي وادي مليز- غار الدماء، المعتمدية التي أنتمى إليها.

مسالك ريفية وغابية منعدمة والمواطنون يعانون معاناة شديدة وأصبحت الغابة نقمة ولم تعد نعمة على متساكنها، الموطنين يعانون صيفا وفي فصل الشتاء حدث ولا حرج، أبناؤنا لا يدرسون كما يدرس بقية الأطفال وبمكنكم الرجوع إلى مندوبيات التربية لتطلعوا على أيام الدراسة في هذه المدارس في المناطق الغابية كم،

ففى المجمل لا نجد حتى ثلاثة أشهر أيام دراسة، لهذا احتلت ولاية جندوبة الترتيب الأخير وهذا لا يعود للتلاميذ بل نتيجة لغياب الدولة فى تلك المناطق، فحتى المكتسبات الموجودة بعض الطرقات وبعض التنوير العمومى فقد تم القيام بها فى حقبة بن على، لا توجد أى إضافة فى معتمديتي وبإمكانك السيد الوزير أن تطلع على الأمر، لدينا محميتان: محمية الفايجة ومحمية الغرة، لدينا الأيل الأطلسى مع الأسف كل العالم يعرف محمية الفايجة ونحن التونسيون لا نعرفها ويجب ألا نعرفها حتى لا نخدم تلك الجهات وحتى لا تتم تنميتها.

استبشرنا خيرا باقتناء آلة كاسحة وتم وضعها على ذمة غار الدماء، لكن مع الأسف تم وضع آلة كاسحة دون أن تفعل هذه الآلة شيء بتعلة الضغط على المصاريف وبتعلة أنه لا توجد اعتمادات لـ "gasoil" لذلك تتدخل في السنة مرة أو مرتين لفتح بعض المسالك تحت ضغط بعض المواطنين...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، شكرا السيد رؤوف، الكلمة للأستاذ عبد السلام دحمانى، تفضل السيد عبد السلام.

السيد عبد السلام دحمانى

بسم الله،

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير ومرافقيه،

الملاحظة التي أردت أن أنطلق منها: إن العرض المقدم محدود وجزئى ولا علاقة له بواقع وزارة الفلاحة واختصاصاتها ولا بواقع الناس ومعاناتهم. أين ولاية قابس؟ أين برامج حماية الإنتاج الفلاحى فيها؟ الرمان نموذج على ذلك أم أن الرمان ليس من المنتوجات الفلاحية؟ أين مقترحات حل مشكل العطش؟ أين حماية صغار البحارة فى خليج قابس؟ وأين مشروع ميناء الصيد البحري بالزارات من هذا الذي قدمتموه؟

ومع ذلك يهمنى إعلامكم أن المناطق السقوبة بقابس يتم تدميرها نهائيا، اغتيال لأشجار الرمان والنخيل فى آخر الواحات البحرية حيث غاب الإرشاد الفلاحى كليا وتوقف تدخل الدولة فى مداواة عديد الأمراض والآفات ولم يتم تعهد آبار مجامع التنمية بالصيانة منذ عشرات السنين، علاوة على واقع الجمعيات المائية، فهل أن الأمر هناك يعنيكم؟ ما هو أكيد أنه لا يعنيكم.

أضف إلى ذلك أنه تم إنجاز بالزارات محطة لتحلية مياه البحر من معتمدية مارث ولاية قابس وهى المناطق التى كانت تتزود بمياه الشرب على النحو المنتظم، الحقيقة أنه وبعد إنجازها، أصبحت هذه المناطق منتظمة فى عدم التزود أى أن محطة الزارات والزارات لا يتم تزويدها بماء المحطة ومارث أيضا إلا على نحو جزئى، يتم التلاعب بكمياته، أضف إلى ذلك أنه تم توجيه إنتاج آبار هنشير فرج بمارث إلى ولايات أخرى بعد إنجاز محطة التحلية.

ملاحظة: النصيب المخصص لقابس من إنتاج المحطة أقل بكثير من الإنتاج الموجه إلى جهات أخرى.

هل تعلمون أنه يتم تعطيش المنطقة الجبلية وخاصة منطقة طوجان والتنكيل بمواطنيها ومواطناتها وأنهم يريدون لسكانها أن يتركوا منازلهم ويهاجروا؟ وكيف لا نفهم من وراء ذلك، أن ولاء بعض القائمين على المرفق العام هناك لجهاتهم أكثر من ولائهم للوطن وللشعب؟ فهل يعنيكم حقهم، هل يعنيكم عطشهم؟ هل تعنيكم معاناتهم؟ الأكيد أنها لا تعنيكم وعرضكم خير دليل على ذلك.

يهمني إعلامكم مرة أخرى أن الوضعية الكارثية لميناء الصيد البحري بالزارات بلغت أقصى درجاتها وأنها أصبحت تهدد حياة البحارة قبل رزقهم وأن هذا المشروع معطل منذ عشرة أعوام بقيمة 25 مليون دينار ووزارتكم في أجوبتها تعمد إلى التسويف والمغالطة، صحيح أن الوزارة رسمت أشغال حماية ميناء الصيد البحري بالزارات من الترمل منذ سنة 2020، ولكنها لجأت إلى حيلة مكتب الدراسات وطلبات الجهة لتبرر عدم جديتها فى التعامل مع هذا المشروع خدمة لمشاريع أخرى.

ندعوكم السيد الوزير، إن كان الأمر يعنيكم ويجب أن يعنيكم وليس صدقة وإنما هذا من واجب اختصاصكم:

أولا، فتح تحقيق جدى حول الظلم المائى المسلط على ولاية قابس والتلاعب بحصص الماء في معتمدية مارث وحرمان المنطقة الجبلية من حقها واتخاذ الإجراءات الضرورية فى أقرب الآجال، علما-ملاحظة فقط- أن السعى إلى مضاعفة إنتاج المحطة لن يتم قبل تحقيق مبدأ العدالة المائية.

ثانيا، برمجة تدخلات مستعجلة لإنقاذ ما يمكن إنقاذه من المناطق السقوبة بقابس وخاصة بمعتمدية مارث، من كتانه إلى الزركين إلى الزارات إلى العلاية وأعلمك أنه ثمة منتوج فلاحى كبير اسمه إنتاج الرمان.

ثالثا: محاسبة المسؤولين عن تعطيل إنجاز مشروع حماية ميناء الصيد البحري بالزارات من الترمل ودعكم السيد الوزير، من الحجج الباهتة والضعيفة، شأن طلبات الجهة التى استغلت من قبل وزارتكم لتأخير الإنجاز وللتسريع فى انطلاق هذا المشروع...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا السيد عبد السلام، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد محمد الهادي العلاني، تفضل.

السيد محمد الهادى العلانى

بسم الله الرحمان الرحيم،

شكرا سيدى الرئيس،

السيد الوزير، مرحبا بك ومرحبا بالوفد المرافق،

في الحقيقة وبصدق أشعر بخجل لنعيد نفس الكلام الذي قلناه، فمنذ سنتين ونحن نتحدث فى نفس الملفات الحارقة وهذه الملفات لم يقع تحريكها إلى حد اليوم ورجاء بكل محبة وبكل لطف، نريد إجابة واضحة وصريحة للمواطنين وإجابة شجاعة.

من بين المشاريع المتعطلة إلى اليوم فى جهة سليانة مشروع دشرة الاشراك والتوايمية بمنطقة السوالم بمكثر لتزويدها بالماء الصالح للشرب، مع العلم أن أحد المواطنين فى هذه الدشرة تبرع مجانا ببئر عميقة لصالح وزارة الفلاحة ودخلت هذه البئر للخدمة لصالح "SONEDE" وقد تبرع بها مجانا مقابل التزود بالماء وأمضى محضر جلسة رسمى مع السيد والى سليانة الموجود حاليا ووعد بأنه سيوصل لهم الماء وقد ذكر فى محضر الجلسة أن الاعتمادات موجودة، ولكن إلى حد الآن هؤلاء الناس ينتظرون تنفيذ هذا

الوعد، لا ندري هل أن السيد والى سليانة حينما أمضى محضر الجلسة كان يسوق الوهم أو أنه يقوم بتسويق وعود زائفة للناس أم لا؟ على الأقل نحن كسلطة نطالب السلطة الجهوية والسلطة المركزية بالوفاء بوعودها تجاه المواطنين.

المشروع الثانى هو مشروع تزويد منطقة بوعجيلة بالروحية بالماء، منذ سنتين تم حفر البئر فى منطقة أولاد الشيخ بالحبابسة وقد أرسلنا عدة مراسلات للسادة الوزراء السابقين على أساس أن الدراسات قد اكتملت وأن المشروع سينطلق والأهالى ينتظرون انطلاق المشروع وانطلاق هذا الحلم إلى اليوم.

المشكل الثالث وهذا يعتبر جريمة بأتم معنى الكلمة فى حق أهالينا فى معتمدية الروحية، أن لدينا سبعة أحياء فى قلب مدينة الروحية، هذه الأحياء إلى اليوم محرومة من الماء رغم أن السادة الوزراء السابقين ومن بينهم السيد وزير الداخلية والسيد وزير الفلاحة والسيد وزير أملاك الدولة، قد أعطوا الإذن للسيد والى سليانة لكى يعطى ترخيصا استثنائيا ليتم إدخال الماء للمواطنين، لكن ما رعنا أن هذا الترخيص الاستثنائى واسمه ترخيص استثنائى والسيد الوالى والمصالح الجهوية يطالبون المواطنين، بما أنه سيقع مطالبتى بأوراق لماذا نسميه ترخيصا استثنائيا فى انتظار التسوية العقارية، لأن الأرض الموجودة فى معتمدية الروحية توجد بها تعقيدات كبيرة جدا منذ عهد الاستعمار إلى اليوم.

أيضا لدينا مشكل تجديد شبكة الماء بالسوالم مكثر وقد انطلق خلال هذه الأيام، الإشكال الذى لا تريد فهمه السلطة الجهوية أن تجديد هذه الشبكة يجب أن ينطلق من السوالم فى اتجاه عبد الصادق ويمر على عمادة اللوزة، يريدون تجديد جزء فقط فى منطقة السوالم فى حين أن الطريق 77 الرابطة بين مكثر والحبابسة أخذنا فيها وعدا رسميا من السيد وزير التجهيز بأن "l'appel d'offre" سيكون جاهزا بعد يومين وبالتالى إما أن يتم تجديد كامل الشبكة أو أن يتم الإبقاء عليها كلها، لا يجب عزل منطقة على منطقة، فمن غير المعقول أن نعيد بعد ذلك كسر الطريق لإعادة تجديد الشبكة.

لدينا أيضا مشروع تزويد منطقة الفضول بكسرى، هذا المشروع يشهد تعطلا إلى حد اليوم، مشكل الفجوات الغابية التى تسلمنا بخصوصها إذن كتابيا من السيد وزير الفلاحة السابق على أساس أن المواطنين الذين يعيشون صلب الفجوات الغابية والذين يقومون باستغلالها منذ فترة...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا السيد الهادى، الآن الكلمة للنائب المحترم السيد عصام البحري جابري، تفضل السيد عصام.

السيد عصام البحرى جابرى

شكرا سيدى الرئيس،

تحية للسيد الوزير والوفد المرافق له،

سيدى الوزير، سأحدثك عن واقع مياه الشرب فى ولاية قابس خاصة بعد اجتماع المجلس الجهوي.

السيد الوزير، فيمن تغالط الوزارة؟ هل أنكم تغالطون أنفسكم، أم أنكم تغالطون الشعب، أم تغالطون رئيس الجمهورية بالأرقام؟

السيد الوزير، ولاية قابس رغم الثروات الباطنية عطشى، تنكيل ممنهج للمواطن رغم وجود محطة الزارات قلنا أن طاقة الإنتاج بها تقدر بـ 50 ألف لكن المشكل ليس فى محطة الزارات، المشكل فى لوبيات الماء فى ولاية قابس والوزارة لا تقوم بشيء، فلا وجود لمخططات ولا لاستراتيجيات تتبنى سياسات قديمة فاشلة،

لنذكر الواقع بشفافية فى ولاية قابس فولاية قابس غنية بالثروات الباطنية والمائية الجوفية واليوم يتم التنكيل بالمواطن بولاية قابس لصالح المجمعات الصناعية، لصالح المستثمر الأجنبي، يتم التنكيل بالمواطن، لماذا لا يتم قطع الماء على المصانع الملوثة ولا يتم قطعها سوى على المواطن؟ كل المياه موجهة إلى الصناعة، الأرقام، هل أننا سنشرب المواطن أرقاما؟ أنا عندما أتحدث فإنني أتحدث باسم المواطن وأتحدث باسم بالواقع الموجود فى ولاية قابس.

سيدى الوزير، عليك بحل ملف الماء فى ولاية قابس، هناك نهب ممنهج للثروات المائية فى ولاية قابس وهناك تواطؤ كبير لم أعد أتحدث عن وزارة الطاقة، وزارة الطاقة التى ثبت بأنها تعمل ضد الشعب التونسي.

المشكل ليس فنيا وأنا لا ألوم الإدارات العامة أو أى طرف، فالمشكل يتمثل فى قرار سياسى، أنتم كوزير فلاحة عليكم باتخاذ قرار بأن الماء للمواطن أولوية وأن الفلاح يحظى بأولوية، لكنكم رضختم لوزارة الطاقة وللمياه الصناعية، لماذا لا يتم قطع الماء فى المياه الصناعية أو على معمل الإسمنت؟

معمل الإسمنت لو تقوم بفتح هذا الملف، المعمل متحصل على وثيقة من الدولة توجد بها ثلاثة إمضاءات، عليكم أن تفتحوا هذا الملف لترون كيف أن هذا المعمل يأخذ الثروة المائية، وكيف تم انتهاك الواحات، وتم سلب الواحات فى ولاية قابس، عندما يتم فتح الملفات وبكون هناك لوبيات نتحدث عن استمرارية الدولة وعندما نخدم المواطن فإننا نطبق القانون على المواطن وعلى الفقير، هذه هى السياسات الفاشلة ولا نتحدث عن الصيد البحري والذى بعد ثلاثين سنة تذكروا وجود قانون بالرغم أن ولاية قابس تتحصل على الاستثناء وإن تأجيج الأوضاع أصبح ممنهجا فى ولاية قابس، يجب فتح الملفات، افتحوا ملفات الفاسدين السيد الوزير ودون الحديث عن الأودية، الأدوبة بدأت بـ "titre bleu" وبتم ردم الأودية فى ولاية قابس وهذا ملف آخر لا يتم الحديث فيه.

السيد الوزير، إن السياسات الفاشلة لا توصل لشيء، يجب أن تكون هناك سياسة بناء وبجب فتح ملفات الفساد وخاصة يجب حل مشكل الماء في ولاية قابس لأنه حقيقة هناك تنكيل والنسوة تعشن ضغطا نفسيا يوميا، فمن غير المعقول أن نصل إلى هذه الدرجة، افتحوا ملف الماء فى ولاية قابس، شكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، السيد عادل ضياف، تفضل.

السيد عادل ضياف

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق،

فى البداية السيد الوزير، هناك مطالب حارقة بالنسبة إلى التجمعات السكنية والأحياء اللي تفتقر لشبكة المياه وكما نعلم السيد الوزير فالماء حق دستوري، هذه الأحياء موجودة في منطقة

سيدى حسين، فى هذا الطقس الحار فى فصل صيف شديد الحرارة كهذه السنة هناك أحياء بدون ماء وهذا أمر يدعو إلى القلق وهو وضع مأساوي، لدينا حى الطيب المهيري وجزء من حى عرفة وحى بنونيس وحى مصطفى خليل وأرض عيشة هذه الأحياء موجودة فى عمادة بيرين، هذه الأحياء بدون ماء، فقط في عمادة بيرين بالإضافة لحى الرفاهة ولحى الصافى ولحى الرفاهة الموجود فى برج شاكير وحى السعفى وحى بالأسود وحى القرطاسة هذه الأحياء موجودة بعمادة برج شاكير ولدينا نهج المهارة الذي يوجد به سكان قدموا مطالب لإدخال الماء منذ 2008 وحى الحميرات، هذه الأحياء موجودة فى عمادة مغير النزال هم إلى حد هذه اللحظة ينتظرون تزويدهم بالماء الصالح للشرب الذى كما ذكرنا هو حق دستورى وهناك مطالب السيد الوزير قدمت منذ 2023 موجودة فى الوزارة.

في ما يخص إحداث فرع لـ "SONEDE" بمنطقة سيدي حسين فقد توجهت لكم بمراسلة فى جانفى 2024 والإجابة كانت بالموافقة وتم تخصيص ميزانية قيمتها 320 ألف دينار للتهيئة وقد كانت الإجابة بأن استغلال سيكون في بداية 2025 ونحن في نهاية 2025 السيد الوزير وقد تم بناء سور الفرع وإقامة "grillage" من حديد، ولكن ما زال على حاله، متى سيتم إحداث هذا الفرع؟ لأن المواطنين تعبوا فهم يذهبون إلى باردو ليضعوا ملفاتهم وينفقون أموالا في التنقل وهم أشخاص ضعفاء الحال، لذلك يجب تجنيبهم مشقة التنقل والتعب، لذلك نرجو السيد الوزير التسريع فى إنجاز هذا الفرع.

السيد الوزير، لم تعد هناك منطقة سقوية عمومية فى المغيرة، إنزال 195 هكتار بها تقريبا 3 أو 4 هكتارات يتم زراعة السقوي بها وأصبحت كلها زراعات كبرى وقد دمر الزحف العمراني هذه المناطق السقوية، يجب تغيير هذه الشركة وترك المكان للعمل للشباب العاطل الذى لديه مبادرات بسيدى حسين يستغل هذه المبادرات ويوظفها على الوجه الأفضل أو يتم تفعيل قانون حماية الأراضي الفلاحية عدد 87 لسنة 1983، كيف أن منطقة سقوية كهذه تستغل 200 ألف كب من الماء وهناك تجهيزات جلبتها وزارة الفلاحة لهم ولكن الإنتاج 0 %.

أيضا المنطقة السقوية التى سيتم استعمال مياه المعالجة فيها، لقد وصلتني إجابة فى 8 جانفي 2025 جاء فيها بأن بعض الفلاحين قد تراجعوا عن هذا المشروع، سأقول لك السيد الوزير لماذا تراجعت؟ تراجعت لأن طريقة تحسيس الفلاح ضعيفة وقد حضرت فى حصة من الحصص التحسيسية فوجدت أن الفلاح لم يفهم أي شيء، عندما تقول له مياه المعالجة يقول لك هذه المياه تسبب الأمراض لأن هناك بعض الأشخاص سوقوا له تجربة سابقة من ولاية أخرى ولذا أكثر من التحسيس يجب النزول للفلاح على الميدان ليقتنع ولماذا تراجعوا؟ تراجعوا لأن الوزارة قد غيرت المسار وأصبحت تعمل بطريقة أخرى وهذا تطلب الكثير من الوقت وتسبب فى تعطيل المشروع.

مشروع كهربة 17 بئرا، هذا المشروع لم يتم القيام بشيء بخصوصه من سنة 2018، لا أدري أين ذهبت الأموال التى تم رصدها...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا الأستاذ عادل، الكلمة الآن للنائب المحترم محمد ضو، تفضل.

السيد محمد ضو

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير الفلاحة والوفد المرافق،

السيد الوزير، أذكرك بأن مدنين بلاد مصباح الجربوع ومنصور الهوش وميلود الناجح نومة الذين أقضوا مضاجع المستعمر الفرنسي، تنتمي إلى الجمهورية التونسية وهي سليلة حركة النضال الوطني أحب من أحب وكره من كره.

منذ سنة 1987 صدر قانون جائر، متعسف يقضي بتحجير حفر الآبار في معتمديتي مدنين الجنوبية وسيدي مخلوف وهما معتمديتان فلاحيتان بامتياز ومنذ أربعين سنة يحرم أهالينا من حقهم الدستوري في الماء الصالح للشراب ومياه الري، فهل يعقل هذا؟ هل يعقل أن يتواصل التنكيل بأهالينا تنكيلا يقننه القانون؟ أي عدل هذا وشباب مدنين الجنوبية وسيدي مخلوف يحرمون من الشغل في الوظيفة العمومية ومن القروض ومن المساعدات الفلاحية ومن أي مبادرة استثمار خاصة بفعل التفعيل الإداري وصبغة الأرض، بل وسد الآفاق في المجال الفلاحي أمامهم؟ فعن أي فلاحة تتحدثون وحق الفلاح في الماء يغتصب بالقانون.

والمؤسف أن إجرام الحكومات المتعاقبة في حق مدنين، تجاوز البر ليصل إلى البحر، فميناء بغرارة وميناء لوقرين لا يكتسبان صفة الميناء إلا من خلال التسمية، إهمال ونقص فادح في التهيئة والتجهيز وبحارة مدنين وسيدي مخلوف يعانون الأمرين من أجل ضمان قوتهم اليومي ولن أحدثكم عن الانقطاع اليومي للماء الصالح للشراب في جل أحياء وعمادات مدنين وسيدي مخلوف على غرار عمرة والفرجانية واللبة وحي النسيم والرجاء والقصبة والدرجاوة والغباي والمغروية وغيرها من الأحياء والعمادات، رغم اجتهاد الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه بمدنين.

أما عن وضعية معهد المناطق القاحلة بمدنين- وهذا مهم جدا-، فبقدر ما هو مكسب للجهة لما يمكن أن يقدمه من بحوث زراعية، فهو اليوم في وضعية كارثية تتطلب منكم إعادة النظر في مستوى التسيير والحوكمة ودعمه بالموارد البشرية والباحثين.

نداء إلى السيد رئيس الجمهورية، تحت عنوان واسم السيدة المديرة العامة لمؤسسة البحث والتعليم العالي الفلاحي، كونها زميلة دراسة، يعبثون بالإدارة بلا رقيب ولا حسيب، إذ نطالبكم السيد الوزير بفتح تحقيق إداري حتى تتوقف المهزلة المتعلقة بالامتيازات والتجاوزات وتضارب المصالح، بل إني أحذركم السيد الوزير من مغبة التعاطي السلبي مع هذا الملف الذي قد يهدد السلم الاجتماعي إذ وصل الأمر في هذه المؤسسة إلى التنكيل وتكميم الأفواه والنقل التعسفية.

السيد وزير الفلاحة، أدعوكم بإلحاح إلى زيارة غير معلنة لهذه المؤسسة للوقوف على الحجم الهائل للإخلالات وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الاستاذ رشدي الرويسي، لقد تخلفت عن الحضور لذلك عدت إليك، تفضل.

السيد رشدي الرويسي

شكرا السيد الرئيس،

نعتذر عن التأخير بسبب اللجنة.

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق له،

في الحقيقة لن أبدأ اليوم بالمشاكل، سأبدأ بالحل الموجود لدى وزارتكم وتحديدا لدى الإدارة العامة للسدود والأشغال لحل مشكل الماء في ولايتي سليانة والكاف.

المشروع الموجود لدى سيادتكم وفي وزارتكم يحمل عنوان "تحسين تزويد ولايتي سليانة والكاف بالماء الصالح للشرب إلى أفق 2050" وهو يندرج ضمن استراتيجية وطنية كاملة، وسيتولى إيصال الماء الصالح للشرب للولايتين اللتين تعانيان من العطش من سد بربرة، متى سيتم إنجاز هذا المشروع؟ لأن المنطقة تعاني حقا، عندما أتحدث عن مناطق في سليانة فإنني أتحدث عن منطقة بنورية، هذه المنطقة منذ أكثر من شهر ونصف والماء الصالح للشرب منقطع، لذلك تخيلوا الوضعية في هذا الصيف ويتم قطع الماء وبالطبع سأحدثك عن بقية المناطق كمنطقة العالية، سكان هذه المنطقة لم يطالبوا سوى بحنفية عمومية وقد وعدتهم الوزارة منذ أكثر من سنة ولكن إلى حد الآن لم يتغير أي شيء وسأحدثكم أيضا عن منطقة المنبت بسيدي عياد من معتمدية العروسة، أيضا سكان هذه المنطقة طالبوا بحنفية عمومية ولكن إلى حد اليوم لم يتغير شيء بالرغم من وعود الوزارة، لذلك متى ستنفذ الوزارة تعهداتها؟ فالماء حق دستوري، حق حياتي لا تنازل عنه.

كما أن مشكل الماء لا يقتصر على الأرياف فقد تحدثنا وأعدنا أكثر من مرة عن تزويد حي الشعبة وحي الجامعة بالكريب بالماء الصالح للشرب، هذه الأحياء تعاني منذ أكثر من سنتين من العطش وهي موجودة وسط المدينة وقريبة من كل المصالح، الخزان موجود بجانبهم على مرمى البصر، صحيح أن الشركة التونسية لاستغلال وتوزيع المياه، تقول بأن المنطقة السكنية أعلى من الخزان، لكن قلنا بيننا ما هو علمي، بين أيدينا خارطة فوتوغرافية، فبالعين المجردة تظهر بأن الخزان أعلى من المناطق السكنية لذلك على الأقل يتم تزويد الجزء الموجود على الطريق ونبحث عن طريقة لتزويد بقية المناطق إلى أن تصل "pompage"، فلا يجب أن يتوقف كل شيء، إما أن يتم حل كامل المشكل أو نتوقف عن حل المشكل، لذلك بإمكاننا حل المشكل شيئا فشيئا، ليتم على الأقل تزويد السكان بالماء الصالح للشرب.

السيد الوزير، النقطة الثانية حول وضعية العمال في الضيعات التابعة لـ "OTD" كمحسن الإمام، متى سيتم تسوية وضعية هؤلاء العمال ليمتعوا بقانون المناولة والعمل الهش؟ العمال ينتظرون من سيادتكم قرارا بخصوص هذا الموضوع، لدينا وضعيات خاصة كوضعية العامل صلاح السياري بوزارتكم الذي لم يتحصل إلى حد الآن على أجره وهو ينتظر تمكينه من أجره، وهذا نتيجة خطأ تقني أو إداري بعد أن تم ترسيمه من الحضائر صلب وزارتكم، متى سيتم صرف مستحقات الناس الذين ينتظرون؟ وأمثاله كثيرين.

سيدي الوزير، بالنسبة إلى صابة هذه السنة فهي صابة عادية وليست قياسية، لكن كل عام ونحن ننتظر كيف يمكن تخزين هذه الصابة ونتساءل عن مآلها، متى ستضع الوزارة استراتيجية وطنية لبناء مخازن كبرى لاستيعاب الصابات التي يمكن أن تكون قياسية في السنوات القادمة؟ لأنه لا يمكننا الحديث عن اكتفاء ذاتي دون تهيئة بنية متكاملة في هذا الاتجاه.

سليانة تفتقر إلى المطاحن الكبرى، منطقة إنتاج القموح والتي سجلت هذه السنة أرفع النسب بعد جندوبة لا نجد فيها أحد المطاحن الكبرى ولا مصنع تحويل غذائي. متى سيتم النظر لسليانة كمنطقة يمكن أن تكون جاذبة للاستثمار؟ متى سيتم النظر لهذه الصناعة التحويلية كقاطرة للاقتصاد الوطني؟

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا الأستاذ رشدي، الكلمة الآن للنائب المحترم محمود شلغاف، تفضل.

السيد محمود شلغاف

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق،

المسألة الأولى التي أريد الحديث فيها تتعلق بالقرار الوزاري عدد 42 لسنة 2025 المتعلق بتنظيم صيد سمك التونة الحمراء وتسميتها، حيث يضبط الفصل 6 من هذا القرار مجموعة أصلية ثابتة تتكون من 61 وحدة صيد تن أحمر متحصلة على رخص وحصص فردية لصيد هذه النوعية من التن خلال سنوات 2009 و2018 و2019 و2020، أضف إلى ذلك فإن الفصل 21 من القرار يسمح للمجموعة الأصلية الثابتة بصفة استثنائية تحويل حصصها الفردية إلى وحدات أخرى، بمعنى التفويض في الرخصة وهذا يتناقض مع أن الرخص ملك عام وتسند بصفة شخصية ولا يمكن تحويلها أو التفويت فيها.

السيد الوزير، هذا القرار يتناقض مع الفصل 16 من الدستور الذي نص على التوزيع العادل لثروات التن. والمطلوب منكم هو التراجع عنه والوقوف على نفس المسافة أمام جميع مجهزي مراكب الصيد التن الأحمر.

المسألة الثانية والتي أريد أن أتحدث فيها بخصوص اللجنة التي تتكون من وزارة الفلاحة ووزارة الداخلية ومن وزارة النقل والتي تنظر في تغيير نشاط المراكب من نشاط ترفيهي إلى نشاط صيد ساحلي وفي تجديد رخص الصيد البحري للرخص التي تجاوزت مدتها عشر سنوات دون أن يتم تجديدها، وتنظر كذلك في تغيير منطقة الصيد من منطقة إلى أخرى ضمن الثلاث مناطق الموجودة.

هذه اللجنة لم تجتمع منذ سنة 2019 وهكذا ينطبق عليه المثال "تعارك الريح مع المركب جاء الدرك على الصاري" حيث أن أصحاب المراكب المعنية إلى حد الآن ينتظرون في رحمة من الله، رجاء السيد الوزير طرح هذا الإشكال في مجلس وزاري للتسريع في تكوين اللجنة ولرفع المظلمة على هؤلاء.

المسألة الثالثة تتعلق بتشكيات المواطنين من أداء الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه وخاصة منها الفواتير وهذا الشيء هو قديم متجدد ويهم جميع مناطق الجمهورية، فتشكيات حرفاء الشركة الوطنية لاستغلال ولتوزيع المياه تشمل:

أولا، عدم انتظام رفع العداد، مما يضخم في المبلغ الموجودة في الفواتير عندما تزيد الفترة عن الثلاثة أشهر،

ثانيا، في العديد من الفواتير نجد في المعاليم الإضافية مثل التذكير والإنذار بالدفع 2500 مليم، دون أن يكون هناك تذكير أو إنذار بالدفع، ويضاف إليها معلوم قطع الماء 7600 مليم ولا يوجد لا قطع ماء ولا إرجاع الماء والغريب في الأمر عندما ينتبه الحريف لهذه الاخلالات ويطالب باسترجاع حقه يكون الجواب " تو فات الفوت"،

ثالثا، عندما يفسد العداد عوض أن يتم إصلاحه أو استبداله عند معاينة الخلل يقع احتساب استهلاك نفس الفترة من السنة الفارطة والحريف يتحمل مسؤولية تقصير الشركة، هذا غيض من فيض بالنسبة إلى اخلالات الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه.

أخيرا وليس آخرا، عودة مرة أخرى لتفعيل القانون عدد 9 لسنة 2025 المتعلق بمنع المناولة وتنظيم عقود الشغل، الغريب في الأمر في الحالة التي سأتناول طرحها أن الدولة هي التي تعرقل سياسة الدولة، حيث أن هناك 33 سائقا تعاقدوا مع شركتي مناولة لفائدة البريد التونسي منذ 1 جانفي 2021 وعملوا بدون توقف إلى غاية يوم 30 جوان 2025 وهؤلاء السواق طيلة مدة انتدابهم كانوا يقومون بتوزيع البريد داخل وخارج المدن، وهذا يعتبر عملا أساسيا ودائما للبريد التونسي، والأوامر والتعليمات المتعلقة بتنظيم العمل يتسلمونها مباشرة من رؤساء مكاتب البريد.

إذا دون أي لف أو دوران فإن عملهم هذا يندرج ضمن عمل المناولة والمطلوب من وزارة تكنولوجيات الاتصال دمج هؤلاء العمال في البريد التونسي وتأجيرهم بالمفعول الرجعي وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد صالح الصيادي، تفضل.

السيد صالح الصيادي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق،

ميناء الصيد البحري بالمنستير في حالة كارثية بالرغم من الدور الاقتصادي والاجتماعي الذي يقوم به هذا الميناء على المستوى الجهوي والوطني، فلا وجود لمركز حرس بحري ولا لمركز شرطة حدود ولا لمركز للديوانة، متى سيقع تفعيل الشرطة المينائية؟

شبكة التطهير مهترئة وقامت لجنة فنية بالمعاينة منذ سنة وإلى يومنا هذا بقيت على حالها، كذلك شبكة الكهرباء يجب تغييرها ولماذا لا يقع وضعها على ذمة "STEG"؟

لا بد من مراجعة قانون اللزمات بموانئ الصيد البحري الذي انجر عنه عدم استثمار الخواص، كما يجب مراجعة القيمة الكرائية للعقارات.

السيد الوزير، الرجاء تسوية وضعية المراكب التي صنعت بتراخيص لكنها مخالفة للقياسات الموجودة تحت عنوان "صنع في إطار التعويض" وهي حالات متفاوتة في الآجال منذ سنة 2020، أصحاب هذه المراكب مخالفين للقوانين ولكن في السابق كانت تسوى وضعيتهم، قامت الوزارة بالتنبيه على أصحاب المناشير على أساس احترام القياسات في المستقبل ونظرا لظروفهم الاجتماعية الرجاء منكم دراسة ملفاتهم حالة بحالة وإيجاد صيغة لتسوية وضعيتهم، مثلا صاحب هذا المركب (عرض السيد النائب صورة) هو بحار صاحب عائلة ويشغل معه ثلاثة أشخاص، أي أن أربع عائلات يرتزقون من هذا المركب وهو ينتظر منذ سنتين، وهذا المركب من 7 متر أصبح 7متر و50 والعملية تم القيام بها قبل تسوية الوضعيات، ما مصيره؟

السيد الوزير، لقد أعلنت وزارة الفلاحة والسياحة منذ سنوات عن التخفيض في المساحة المطلوبة لإنشاء إقامة ريفية في الغابات من 20 هكتار إلى 3 هكتارات ووافقت إدارة الغابات كما وافقت خمس وزارات على مشروع قرار أرسل منذ سنتين إلى رئاسة الحكومة وإلى يومنا هذا لم ير النور بالرغم من أهمية هذه المشاريع التي تندرج في إطار السياحة الإيكولوجية في الغابات، مثل هذه المشاريع لها قيمة كبيرة في البلاد وتشجع المستثمرين على إنجازها وبدورها تساهم في دفع عجلة النمو.

السيد الرئيس، أنا أساند زميلي حسن جربوعي في جلسة الأمس الحوارية عندما قال لقد مللنا من الكلام لأننا لم نجد أي تجاوب وأي تفاعل، وأساس البناء والتشييد قبل كل شيء ينطلق من تطهير الإدارة ومراجعة التعيينات على المستوى المحلي والجهوي والمركزي والقضاء على البيروقراطية الإدارية وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، النائب المحترم عزيز بن الأخضر، مكان السيد زياد الماهر، مرحبا، تفضل السيد عزيز.

السيد عزيز بن الأخضر

شكرا سيدي الرئيس،

السيد وزير الفلاحة وكل الطاقم المرافق،

السيد الوزير، أتقدم إليكم باسم عدد كبير من متساكني معتمدية مرناق وفلاحيها بجزيل الشكر على ما تقدمونه من مجهودات مبذولة مؤخرا على مستوى السياسات المائية ودعم مشاريع البنية التحتية الفلاحية، في ظل ما تواجهه البلاد من تحديات مناخية وبيئية كبرى أثرت مباشرة على منظومة الموارد المائية وحق المواطن في التزود بالماء الصالح للشرب ورغم هذه الجهود فإن الوضع في معتمدية مرناق لا يزال حرجا للغاية، حيث تشهد عديد المناطق الريفية والسكنية اضطرابات خطيرة ومتواصلة في التزود بالماء مما تسبب في معاناة يومية للأهالي وخلق حالة من التوتر.

إن هذا الإشكال لم يعد ظرفيا، بل أصبح هيكليا ومزمنا ويعود بالأساس إلى ضعف منظومة الجمعيات المائية التي تعاني منها أولا معتمدية مرناق، والتي تعاني من غياب التمويل وتهالك الشبكات وتراجع مستوى الحوكمة المحلية.

جمعيات سيدي سالم، سيدي مسعود، أولاد مصباح، عين الرقاد، العبابسة، جوج ومرقدة، بن عيسى، برج السوقي، الزواوين، طرهونة والنوالي وغيرها، كلها تواجه نفس المصاعب: أعطاب متكررة، انقطاعات طويلة، غياب شبه تام للصيانة الوقائية من طرف الجمعيات وافتقادها للتأطير والمرافقة التقنية وفي هذا السياق نثمن انطلاق مشروع "SONEDE" بمنطقة القصيبي كخطوة أولى في الاتجاه الصحيح، لكنها تبقى غير كافية بالنظر إلى اتساع رقعة المناطق المتضررة.

أما على مستوى المناطق التي تتزود بالماء والتابعة مباشرة لـ "SONEDE" فإن المعاناة لا تقل حدة رغم المتابعة الدقيقة واللصيقة اليومية من طرف السيد الرئيس المدير العام للشركة السيد عبد الحميد منجه، ولكن للأسف لا يوجد الماء، المشكل أن خزانات الماء تنفذ أي أن هناك دائما حلول ترقيعية، ولكن يبقى دائما ليس حلا ا خصوصا في: العهد الجديد، أحمد زايد، حي السلام، فرش العلابي، الخليدية، العلاقة، مرناق المدينة والفندرية، حيث تتكرر الانقطاعات وتتأخر عملية التدخل نتيجة ضعف الموارد البشرية واللوجستية على مستوى فرعي "SONEDE" الجهوي

بالزهراء والفرع المحلي بمرناق، في هذا الإطار نلتمس منكم التسريع بدعم فرعي "SONEDE" بمرناق والزهراء بالإطار البشري الكافي وبالتجهيزات الفنية اللازمة، بما يمكن من تحسين جودة الخدمات وضمان سرعة التدخل وتعزيز قدرة المؤسسة على مواكبة الطلبات المتزايدة.

وفيما يخص الحلول الاستراتيجية، فإننا نؤكد مجددا على ضرورة التسريع في إنجاز محطة الضخ من مياه الشمال لتزويد معتمدية مرناق، المشروع الذي تم الاتفاق عليه والذي يمثل الحل الوحيد خلال المجلس الجهوي مؤخرا تحت إشراف السيد والي بن عروس وبحضور السيد كاتب الدولة والسيد الرئيس المدير العام لـ "SONEDE" باعتباره الحل الوحيد والجذري لإنهاء الأزمة في معتمدية مرناق، إدماج تدريجي للمناطق المتضررة في منظومة الشركات الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه أو وضع خطة وطنية لإصلاح الجمعيات تشمل تمويلا هيكليا ومرافقة فنية وإدارية منتظمة وآلية رقابة ومتابعة مستمرة.

وفي السياق ذاته نعيد التأكيد على ضرورة دعم البلديات ذات الطابع الفلاحي، وعلى رأسها بلدية مرناق التي تتحمل أعباء كبرى دون أن تحظى بالدعم الكافي من الدولة، نحن نعلم بأن هذه البلديات الفلاحية ليس لها أي مداخيل من الفلاحة والفلاحة "isolé" ونحن على أبواب ميزانية 2026، علينا البحث عن كيفية دعم هذه البلديات الفلاحية.

إن أزمة الماء في معتمدية مرناق لم تعد تحتمل التأجيل وهي قضية تتعلق بالكرامة وبالحق في الحياة، ولا يمكن اختزالها في الحلول الظرفية أو الموضوعية، ننتظر من وزارتكم السيد الوزير، التحرك الفعلي والواضح، وأقول مرة أخرى السيد الوزير، هذا إرث ونحن اليوم نتحمل مسؤولية هذا الإرث وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم محمد بن سعيد، تفضل.

السيد محمد بن سعيد

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير الفلاحة وكافة الإطارات المرافقة،

سأتحدث في أربع نقاط، جميعها في علاقة بالتزود بالماء:

أولا، مجمع الري المزود للمنطقة السقوية برزية تاكلسة، لا بد من إعادة الشبكة وصيانتها وأيضا لا بد من توفير بعض التجهيزات لإعادة الضخ.

الإشكال الثاني يتمثل في المشروع الذي تم إنجازه وقد تم ربط جميع التجمعات السكنية في تكلسة، إلا أنه لم يقع ربط قرابة 10% من المساكن والمتساكنون ينتظرون منذ سنة بأن يتم ربطهم بشبكات الماء.

أيضا جزء من منطقة زقاق التي هي حي هنشير حمدان، قرابة 300 عائلة: أولاد بن سعيد، أولاد بن سعد، أولاد الحجري، أولاد بن عمار، أولاد الجلاصي أي قرابة 300 عائلة، لم يقع ربطهم واقتصر المشروع على الجزء الأول من منطقة زقاق.

أيضا منطقة تزغران ولو تتذكر السيد الوزير على إثر دعوتي لكم لزيارة تكلسة والهوارية أصريت بأن تذهب لتزغران وبأن تزور هذه المنطقة وأن تستمع للإشكال وللمعاناة التي يعاني منها أهالي تزغران، في الحقيقة الزيارة خلفت الكثير من الألم وتركت الكثير من الاستياء والإحساس بالإهانة لدى الأهالي في تزغران، لأن الأنهم عندما أرادوا أن يتحدثوا معك في معضلة حياتية متمثلة في التزود بالماء الصالح للشراب، صحيح أن الأهالي تحدثوا بكل حماس وتحدثوا بوجع وبألم، لكن تكلموا في إطار الاحترام، في إطار المسؤولية ولا يوجد سبب ليصدر منك ذلك التصرف، فلم تجهم ولم تقدم لهم لا الحلول ولا التطمينات ولم تقم حتى بمجرد مواساتهم على الوضعية التعيسة التي يعيشونها والتي تسببت فيها وزارة الفلاحة بدرجة أولى.

لقد سارعت السيد الوزير بالصعود للسيارة وغادرت، وفي الحقيقة كان هناك استياء كبير من أهالي منطقتي منطقة تزغران، وهنا أريد أن أقول ليست مزية أن نتحدث مع المواطنين ونستمع لمشاغلهم، أيضا السيد رئيس يوصي مرارا وتكرارا بأن نستمع للمواطنين وبأن نخرج من مكاتبنا ونطلع على الإشكاليات من قريب.

أظن أنه لا يوجد أي عذر لعدم تزويد هذه المناطق بالماء الصالح للشراب، لو اعتبرنا حقيقة بأن هذا حق دستوري، فقد صادقنا تحت قبة هذا البرلمان على اتفاقية قرض بآلاف المليارات وقد تم توزيعها على كل المجالات ولم يتم توزيعها إلا على قطاع الماء الصالح للشراب الذي كما تقولون بأنكم تعتبرونه حق دستوري، إلا أنه إلى هذا اليوم عديد المناطق في الكاف وفي قليبية وفي قرمبالية وفي تكلسة وفي الهوارية وفي كامل تراب الجمهورية دون ماء صالح للشراب، منطقة هنيشير حمدان هذه الأحياء عمرها تقريبا سبعين سنة إلى حد اليوم لم تدخل لبيوتهم حتى قطرة ماء، إلى حد اليوم لم يعيشوا مشهد قناة يتم ربطها بحيهم.

السيد الوزير، أظن أنه لا يوجد اليوم ما هو أهم من أن نوصل شربة ماء لمسن، أن نوفر شربة ماء لطفل صغير، أن نوفر شربة ماء لحيوان يموت عطشا.

أهالي هذه المناطق أصبح أقصى طموحاتها اليوم أن يعود العامل من العمل الشاق الذي كان ينشط فيه، أن يعود من "المرمى" أو من الفلاحة ويجد الماء ليستحم، يريد أن يجد ماء ليتوضأ ويصلي ويعطي حق ربي كسائر المواطنين، يريد أن يعود لبيته ليجد شربة ماء ليشرب هو وحيواناته، لكن هذا الشيء غير موجود في منطقتنا.

الملخص أن وزارة الفلاحة فشلت وأن الحكومة قد فشلت...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، السيد حمادي الغيلاني غير موجود.

الكلمة للسيد خالد حكيم المبروكي، من فضلك السيد حكيم لحظة ليكمل السيد محمد فكرته، نعيد المصدح للسيد محمد بن سعيد من فضلكم.

السيد محمد بن سعيد

السيد الوزير، تزغران هاتان العمادتان منذ ست سنوات ونحن نتحدث عن هذا المشكل وقد عايشت هذا المشكل عندما كنت رئيس بلدية وعشته اليوم وأنا نائب شعب، معتمدة الهوارية والسيد رئيس دائرة المياه السيد جلال الرابحي، قد وعدوا مرارا وتكرارا وكل سنة يعدون بحل المشكل قبل حلول الموسم الصيفي ويرجع الموسم الصيفي بنفس الوضعية وربما هذه السنة الوضع تعيس أكثر

والمواطنون سيتحركون ليحاولوا إيصال أصواتهم وسيحتجون وعندما يشرعون في الاحتجاج يخرج السيد رئيس دائرة المياه أو معتمدة الهوارية ويختاروا اسمين أو ثلاثة ويتم التنكيل بهم في المحاكم وفي مراكز الأمن ويمسحون فيهم سكين الفشل والاستهتار ولا مبالاتهم وغياب الحلول لديهم.

ملخص القول السيد الوزير، أن اليوم هناك فشل حقيقي في وزارة الفلاحة لتوفير أبسط الضروريات الحياتية، لا بد أن نبحث اليوم عن حل وأن نخرج من هذا العجز لتوفير...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا السيد محمد، المعذرة علي قطع الكلمة عنك، الكلمة للسيد خالد الحكيم مبروكي، تفضل.

السيد خالد حكيم مبروكي

شكرا السيد الرئيس،

أربع دقائق، السيد الرئيس، ولو بقينا شهرا كاملا لما استطعنا أن نذكر جميع مشاكل الفلاحين.

شكرا، مرحبا بالسيد الوزير،

بصفتي نائب شعب أتوجه إليكم بصوت آلاف الفلاحين المنسيين في عمق الريف التونسي الذين لم يعودوا يطالبون إلا بحقهم في البقاء.

جهتي، سيدي بوزيد التي لطالما لقبت بقفة غذاء التونسي تعاني اليوم من أزمة فلاحية خانقة: جفاف، غلاء في كلفة الإنتاج، انهيار في الأسعار وتجاهل مزمن من الدولة.

الفلاح اليوم يزرع الخسارة ويحصد اليأس وهذا ما يستوجب وقفة وطنية شجاعة لا بالخطابات، بل بالقرارات.

لذلك يجب اتخاذ قرارات عاجلة في قطاع زيت الزيتون بفتح خطوط جديدة وحلحلة كافة الإجراءات وذلك برقمنة الإدارة وخاصة في هذا القطاع، لمواكبة التطورات العالمية والتسهيلات اقتناء المعدات الفلاحية دون استعمال وسيط وحذف المعاليم الموظفة عليها مع العلم السيد الوزير، أن تفاقم المشاكل فيما يخص اقتناء معاصر الزيتون عن طريق وسيط يسبب عديد الإشكاليات كاستغلال الفلاحين والتحيل عليهم، كذلك يمكن الاستعداد لصابة جني الزيتون لتلافي استغلال الفلاحين وذلك بالتدخل العاجل في ديوان الزيت باستغلال مخازن الزيت وهي على ملك الخواص على وجه الكراء.

كذلك بعدم استيراد الزيت النباتي واستبداله بالزيت المعصري وكذلك إجبارية استعمال زيت الزيتون بالمطاعم الفخمة والنزل وكذلك وسائل النقل الجوية والبحرية وكافة المؤسسات العمومية وتسهيل تصدير المنتجات الفلاحية بصفة عامة، والحرص على الوقوف إلى جانب الفلاحين في الزراعات الكبرى لما لهم من دور كبير في أمننا الغذائي.

السيد الوزير، أرجو التدخل العاجل لتسوية ديون الفلاحين لإعادة إدماجهم في الاقتصاد الوطني لتحقيق ثروة فلاحية.

السيد الوزير، فيما يخص نقص الماء الصالح للشرب بالرقاب والسعيدة وأولاد حفوز، بل يمكن القول انعدامه بدائرتي لأسباب منها انعدام مد الشبكات وانعدام الحفريات وكذلك الديون والإشكاليات التي تغمر الجمعيات المائية، فعديد المشاريع معطلة وما زاد استغرابي أننا نرى المشاريع المنجزة لتأمين التزود بالماء الصالح للشرب في سيدي بوزيد ولا نعلم معتمدية الرقاب والسعيدة وأولاد حفوز، هذه المعتمديات ربما غير تابعة لسيدي بوزيد معطلة منذ سنة 2016 وهي تعد 2500 ساكن بدون ماء وهي مشروع الرضاع إضافة إلى مشروع قولاب كذلك ومشروع السعيدة الشرقية المبرمج منذ 2017 في إطار التنمية المندمجة ونظرا لتعطل الدراسات أصبح المبلغ المرصود لا يفي بالحاجة وكذلك مشروع الصفاية وهو ممول من قبل البنك الإفريقي للتنمية وإلى حد الآن لم ير النور.

هذه تندرج ضمن منظومة معقدة، كما أرجو برمجة البزايدية والربايعية وأولاد حمادة ضمن أولويات البرامج الجديدة، نظرا إلى بعدهم عن المناطق الحضرية وقربهم للمناطق الوعرة، مع العلم أنه تمت دراسات للبحث عن الماء الصالح للشرب في هذه المناطق من قبل البلدية وكذلك بإجراء استشارة عن طريق مكتب دراسات وأثبتت أن المياه الجوفية الموجودة في المكان تفي بكافة الشروط.

أما بالنسبة إلى الجمعيات المائية فهي تعيش مشاكل كبيرة فأغلبها عاطلة عن العمل ويجب إيجاد حلول جذرية لتسوية كافة الإشكالات وإعادة سالف نشاطها وذلك بإرادة سياسية وخاصة في جمعية المحارزة والشوأنية والمباركية وقصار الحمام الغربية وقصار الحمام الشرقية وأولاد عيوني والسعيدة الجنوبية وأرجو السيد الوزير، فتح بحث في جمعية السعيدة الجنوبية، إذ أن المشروع موجود ولم ينجز منذ خمس أو ست سنوات، مع الشكر.

السيد النائب الثاني لرئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم معز الرياحي.

السيد معز الرياحي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بكم سيدي وزير الفلاحة والطاقم المرافق لكم،

سيدي الوزير، الفلاح الصغير والمتوسط في دائرتي بمجاز الباب، تستور قبلاط من ولاية باجة تضرر بموجب قرار قطع مياه الري بالإضافة إلى الضرر الذي لحق بمحاصيل الغلال، الأمر يتعلق بولجة المواطيس بمجاز الباب وتستور في حوض وادي مجردة وكذلك قبلاط. هذا الضرر المادي باعتبار أنه لم يعد بالإمكان استغلال أراضيهم وفوات المواسم تباعا مما أضر بهؤلاء الفلاحين وأضر بعائلاتهم ولا بد من التدخل واستشارة فنيين لإيجاد حلول بديلة أخرى ومراجعة هذا القرار.

كذلك قطع المياه على المواطنين سواء في الجمعيات المائية أو المجمعات المائية وكذلك قطع المياه الخاصة بالشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه، هناك تشكيات يومية بخصوص هذا الموضوع ولا نعلم لماذا سيدي الوزير، في مخطط تأمين التزود بالماء الصالح للشرب بالوسط الحضري، لماذا مجاز الباب وتستور وقبلاط وولاية باجة غير موجودة في هذا الموضوع والحال أن التشكيات يومية؟ لذا نطلب من السيد المدير العام للشركة الوطنية التدخل والنظر في الأمر.

كذلك لا بد من استغلال الأراضي الدولية المهملة وتمكين الشباب المعطل عن العمل ودعم الشركات الأهلية وتيسير تمويلها بالتنسيق مع جميع الأطراف.

إضافة إلى ضرورة حل أو تعديل معلوم الكراء الخاص بالأراضي الفلاحية السقوية التي فقدت صبغتها السقوية وتحقيق القيمة

الكرائية العادلة وتفعيل المنشور المشترك عدد 2025/1 بتاريخ 2025/6/2 الصادر عن وزارة الفلاحة وأملاك الدولة حول تسهيلات الدفع والاستخلاص والمرونة في خلاص الدين وتفعيل دور اللجنة الجهوية القارة.

وأطالب بمراجعة معلوم الكراء لصالح الفلاحين بدائرتي، إذ ليس من المعقول أن يدفعوا معلوم كراء أراضي سقوية والحال أنها فقدت هذه الصبغة وأصبحت بعلية.

كذلك نطالب بتفعيل أو استغلال التقنيات الجديدة في الفلاحة اليوم في العالم مثل تقنية الاستمطار وكذلك تحلية المياه وتركيزها في المناطق الداخلية.

وأخيرا، قدمت لسيادتكم ورقة في السياسات العامة الخاصة بالقطاع الفلاحي وسلمتها لكم منذ قليل ولأن القطاع الفلاحي اليوم في مفترق طرق إما الاستمرار في نماذج انتاج منهكة وغير متكيفة أو الدخول في مسار جذري نحو فلاحة متجددة ومرنة وقادرة على الصمود. في هذه الورقة تشخيص دقيق للرهانات والتحديات وعرض لخارطة طريق متكاملة تتضمن حلولا عملية مستمدة من تجارب ميدانية ورؤى أكاديمية وخبرات مجتمعية. نرجو من سيادتكم النظر في هذه الورقة التي تمثل حلا للاستئناس بها لحل مشاكلنا في هذا المجال وشكرا سيدي الرئيس.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائبة المحترمة نورة الشبراك، تفضلي.

السيدة نورة الشبراك

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير ومرحبا بالسادة الإطارات المرافقة،

سيدي الوزير، شكرا على ما تفضلتم به من معطيات توزعت إلى خمسة محاور، كنا نتمنى أن يخصص لكل محور جلسة حوارية.

اليوم تونس تصنف كبلد فلاحي، لكن المواطن التونسي اليوم لا يستهلك لا زيت الزيتون التونسي ولا التمر التونسي ولا أسماك تونسية ولا قوارص تونسية ولا تحصل المنفعة إلا لعدد قليل من المصدرين.

اليوم كنا نتمنى أن تكون الجلسات الحوارية مثل هذه الجلسات توجه إلى مناقشة السياسة العامة للدولة القطاعية، لكننا مضطرون أن نتحدث عن مناطقنا ونوصل صوتهم ونذكر بالإشكاليات الكبيرة التي يعانى منها المواطن والتي وصلت إلى حدود الأزمات.

أتحدث عن وضعية المناطق السقوية في بعيشون في علاقة بجبّي، بعيشون توجد فيها مناطق تصل إلى 400 هكتار، قربة كانت مصنفة أجود أرض وأفضل تربة في الجمهورية التونسية، كانت تنتج الفراولة والطماطم والزراعات الموسمية والسقوية وكانت تزود كامل تراب الجمهورية بإنتاج يمكن أن يفوق 90% من هذه المنتوجات.

اليوم مناطق سقوية محرومة، محرومة من الصيانة، محرومة من التزود بالتيار الكهربائي، في وضعيات عقارية غير مسواة في غياب كلي للصيانة.

سيدي الوزير، مجمع مياه الري في بعيشون مغلق منذ أربع سنوات، معطل عن العمل بسبب انقطاع التزود بمياه الري.

وأريد أن أتحدث أيضا عن الانقطاع أو الاضطراب في مستوى التزود بالمياه، وهنا نتحدث عن المجامع المائية وهذا مشكل مشترك في كامل تراب الجمهورية.

لا نستطيع أن نفوت الفرصة من دون أن نشكر السيد منجي على التجاوب وسرعة التعاطي والاستجابة، ولكن الحلول دائما تبقى ناقصة لاستراتيجية شاملة.

اليوم أتحدث عن بو لزهار، بني عياش، خراز، فدان الصامت، شنانيف، جزء من القنارة، وتسلمني وبن زلوط والقصابات كلها تتزود من هذه المجمعات التي أثبتت التجربة فشلها كليا، وفي بتلاّغة أيضا، العيايدة، العالية، أولاد ثامر، هنشير تيرف، بوليدين، بني مشكال.

نحن لا نذكر هذه الأسماء استعراضا، بل لأن هؤلاء الناس نفد صبرهم، هؤلاء يعانون عندما يأتي الصيف، نحن منطقة شاطئية من المفروض أن نفرح بالصيف، لكن أصبحنا نخاف من انقطاع الماء الذي يتواصل في بعض المناطق حتى فصل الخريف.

هذا الانقطاع يتراوح من عشرة أيام إلى أسبوعين ومدة التزود لا تتجاوز ثلاث أو أربع ساعات.

سيدي الوزير، نحن نطالب ببعض الحلول العاجلة مثلما تفضلتم سيادتكم في الوثيقة التي قدمتموها لنا فيه تعويض للمضخات أو الشبكات، ولكن أيضا لا بد من ربط بعض المناطق ولو بصفة مرحلية بالشبكة.

نعلم أن الاعتمادات مكلفة، ولكن هذا ليس غاليا على التونسي لأن الماء أساس الحياة ولا بد من إيجاد حلول جذرية.

سيدي الوزير، أريد أن نتحدث أيضا عن مشكل آخر في منطقتي في معتمدية قربة. هناك موضوع أثار جدلا كبيرا وهو الإقامات العائلية الريفية، هذا النمط السياحي المستحدث على النمط الحديث يقبل عليه المواطن ويستثمر فيه في غياب كلي لأي إيقاف أشغال لا من طرف البلدية ولا من طرف الفلاحة، والمواطن يضع اعتمادات هامة وهامة جدا تصل للمليارات، ثم في الأخير نرى إقامات كاملة جاهزة منها ما هو في طور الاستغلال ومنها ما هو معطل تدخل في الدورة الاقتصادية، ولكن تمثل أيضا خطرا على المواطن لأنه كما نعلم صارت حوادث وكلهم يريدون التسوية.

نعلم أن البلديات مرت بظروف صعبة وبمراحل لم يعد لديها فيها شرطة بلدية بالشكل الكافي ورأت تعطيلات كثيرة في هذا الموضوع، لم تستطع القيام بإيقاف الأشغال أو التوصل إلى حلول في منطقة قصر سعد والحطوبة والعيايدة ووديان الحجاج، المنطقة المتاخمة لمحطة التطهير.

أريد أن أقول أن المناطق السقوية عليها إقبال متزايد لأنها قريبة من منطقة متاخمة لمحطة التطهير، ولكن للأسف هي غير مدرجة في الدراسة التي تعدها المندوبية الجهوية للفلاحة. نريد أن يتم إدراج هذه المناطق التي كنت أذكرها.

شكرا سيدي الوزير على حسن الإصغاء وإن شاء الله نجد حلولا عاجلة للإشكاليات التي عرضناها.

السيد النائب الثاني لرئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم أيمن بن صالح، تفضل.

السيد أيمن بن صالح

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير وكافة الإطارات المرافقة له،

السيد الوزير، سأبدأ بأمر واضح، أنا عن دائرة سكرة 1، عندما نستيقظ صباحا، أول ما يظهر أمامنا في السماء هو قصر مبني في أعلى قمة جبل النحلي الذي يطل على سكرة وأريانة من المطار إلى قمرت إلى المرسى، تبارك الله، يشرف عليها.

تخيلوا أن يحمل شخص نصف كيس اسمنت ليصلح نافذة في بيته، فيحيط به الجميع وهو في حي متفرع مطالبين بالرخصة، بينما هناك شخص قام ببناء قصر في أعلى قمة جبل النحلي سبحان الله، لم يره أحد. عرضت هذا الموضوع على الوزير السابق والذي قبله ولم يحصل أي تغيير.

لا يوجد أي حل والحل الوحيد أن تكون هذه البناية ملتحفة في لحاف "هاري بوتر" لأنه لا يوجد حل آخر. كيف يتم بناء قصر في ملك الدولة الغابي وفي أعلى قمة الجبل ولم يره أحد؟ هذه نقطة استفهام من جملة نقاط استفهام عديدة تطرح دائما.

نمر إلى النقطة الثانية: التشغيل الهش، قلتها وسأعيدها للأسف، الدولة هي من أكثر المشغلين للناس بطريقة هشة، الشركة التعاونية للبذور والمشاتل الموجودة في سكرة، اليوم عشرة عمال يشتغلون هناك في سكرة ولم يتقاضوا أجورهم منذ شهر سبتمبر 2022 وأتحدى السيد الوزير إن كان معك أحد الإطارات المرافقة لك هنا، ليؤكد أنهم منذ شهرين بدون خلاص، وليس منذ سبتمبر 2022 فقط.

اليوم "la pépinière" فيها أكثر من عشرة هكتارات قاحلة لا تنتج شيئا، لتفهموا أين وصلت أوضاع أملاك الدولة، فيها أكثر من عشرة هكتارات قاحلة لا تنتج شيئا وأمورها متدهورة. وعلى الطريق على يمينك تجد كشك يبيع الوردة بـ 7 دنانير وزريعة الدفلة بـ 15 ألف. الخواص يربحون أما ملك الدولة للأسف لا يربح.

وهؤلاء العمال العشرة الذين يشتغلون هناك ولا يتقاضون أجورهم، هل تنامون مرتاحي البال في الليل ومن يرجع لكم بالنظر لا يتقاضون أجورهم منذ أشهر؟

نفس الشيء بالنسبة إلى "OTD" عقود بشهرين وشهرين وقابلناهم اليوم صباحا.

آخر نقطة سأطرحها، أود أن أتكلم عن "SONEDE" في سكرة، سكرة اليوم فيها 160 ألف ساكن، المعتمدية الأولى في ولاية أريانة، منطقة سكرة 1 فيها 84 ألف ساكن وإلى اليوم ما زلنا نستعمل القنوات القديمة وتتعرض كل يوم للانقطاع، متى يتم تجديد القنوات؟ اليوم في دار فضال الماء ضعيف، نهج المطار الماء ضعيف، سيدي فرج الماء ضعيف، سيدي صالح الماء ضعيف والعمارات موجودة بكثرة، فهل جميعهم سيتمتعون بـ 20 صم...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

الكلمة الآن للنائب المحترم ثامر مزهود، تفضل.

السيد ثامر مزهود

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق،

السيد الوزير، وزارتكم من أهم الوزارات وهي وزارة استراتيجية مهمتها الإشراف وضبط سياسة وبرنامج واضح لتحقيق السيادة الغذائية للشعب التونسي وهذا يقتضي إضافة الإرادة والكفاءة وحسن التخطيط والاختيارات وهذه قاعدة عامة متفق عليها تقريبا وأردت هذا التحديد بالذات لأنطلق من جهتي، جهة قابس.

جهة قابس هي جهة الماء والبحر والخليج والواحة، لكن سوء الخيار وسوء التخطيط كان فيه قرار سياسي لخمسين سنة ماضية وكان فيه اختيار مناقض تماما لتلك الخصائص التي هي خصائص فلاحية ومجال فلاحي بامتياز، بينما الخيار كان تركيز أكبر مركب صناعي في جهة قابس وصناعات خطيرة وصناعات كيميائية وها نحن نعاني النتائج إلى حد الآن. لا أحملكم مسؤولية هذا، ولكن أحملكم مسؤولية معالجة آثار هذا الخيار السياسي التي نعاني منها إلى حد الآن.

لماذا نرجع دائما إلى حسن التخطيط؟ في 7 جويلية 2024 دشن السيد رئيس الجمهورية محطة التحليل المائي بالزرات التي أخذت عليها الدولة قرضا بـ 82 مليون أورو في 2017 وتم إنجازها ودخلت حيز الاستغلال منذ سنة بطاقة 50 ألف لتر للجهات الثلاث: قابس ومدنين وتطاوين، لكن المعاناة ما زالت متواصلة إلى حد الآن، نظرا إلى اهتراء الشبكة وعدد من الإخلالات والأعطاب الموجودة مما جعل التزود بالمياه الصالحة للشرب والانقطاعات واقتصار الماء متواصلا إلى حد الآن. يعني كأننا لم نقم بالاستثمار بـ 300 مليار، لأنه كان من المفروض أن هذا الاستثمار يواكب استثمارا آخر في التجديد الشبكي.

النقطة الثانية فيما يخص خليج قابس، تعرفون أنه دمر بسبب التلوث الصناعي وسكب مادة الفوسفوجيبس والصيد العشوائي والصيد الجائر. نمنع صغار البحارة الذين يعيشون في خليج قابس من الصيد ونحملهم مسؤولية الكوارث والحال التي وصل إليها الخليج تحت تعلة الثروة السمكية، ليسوا سببا في تدمير الثروة السمكية فهناك أسباب أخرى لا بد من التصدي لها.

ننتقل إلى الواحة، كانت جهة قابس جهة واحية بامتياز وكانت فيها عشرات العيون الطبيعية إلى حدود الثمانينات، منذ انطلاق المركب الكيميائي في قابس. كل هذه العيون جفت وأصبحت هذه الواحات مهددة منذ 700 عام مثل واحة المدو وواحة بلبو وواحة المنزل وواحة الشني، هذه الواحات مهددة بالانقراض إضافة إلى الشح المائي والزحف العمراني.

ما هو برنامج وزارة الفلاحة للحفاظ على هذه الواحات وتدعيمها بآبار دعم على الأقل نحافظ على ما هو موجود ونحافظ على الواحات الموجودة وعلى ما تبقى من الخليج ونحافظ على تنويع مصادر الثروة الفلاحية في جهة قابس من خلال دعم الآبار والمناطق السقوية المحدثة ومن خلال استغلال الآبار المغلقة مثل بئر غماقة من 2016، منطقة سقوية لم تفعل ولا بد من الالتفات إلى المسالك الفلاحية خاصة في جهة لماوة باعتبارها جهة فلاحية وفيها مقومات منطقة فلاحية ممتازة، لا بد من دعمها سواء بالآبار أو بالمسالك الفلاحية. كل هذا السيد الوزير يتطلب تصورا واضحا...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا السيد ثامر، السيد رضا الدلاعي غير موجود.

الكلمة الآن للنائبة المحترمة سيرين مرابط، تفضلي.

السيدة سيرين مرابط

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بوزارة الفلاحة تحت قبة البرلمان،

في الحقيقة عندما سجلت اسمي استغرب الجميع، سيرين ستتحدث في الفلاحة؟ سيرين تفهم في الفلاحة؟ لكن أنا لن أتحدث في الفلاحة في تقنياتها، سأتحدث كمواطنة تونسية، مواطنون عاجزون عن القيام بغسل الميت، في حي الزهور انقطع الماء فاضطررنا إلى جلبه من منزل فيه "سونداج"، هذا ما أتحدث عنه.

في زيارة للسيد وزير الفلاحة يوم 2 جويلية لسليانة، نقله المسؤولون إلى أماكن أخرى مجهزة ومزينة بالمكياج ولم يأخذوه للأماكن الحقيقية وهذه هي الأماكن الحقيقية (عرضت السيدة النائبة صورا) هذه يوم نزول المطر حيث حذر الرصد الجوي طيلة أسبوع منه، بإمكان الوفد المرافق لك السيد الوزير فتح التعليقات على صفحة الوزارة واعلامكم بما يعانيه المواطن وما يقوم بتدوينه وما يعانيه الفلاح.

اليوم "L'OTD" عار على مجلس 22 جويلية، أشخاص يقومون بكراء حافلة من الثالثة صباحا (عرضت السيدة النائبة صورا) مشكور السيد المدير العام استقبلهم، ولكن عار على رئاسة المجلس أنها لم تستقبلهم وعلى النواب أيضا لأنهم لم يتحدثوا معهم.

اليوم نتحدث عن التشغيل الهش وعلى منع المناولة ونتحدث عن الفصل الشهير الفصل 8 الذي تقدم به زميلي وأحييه السيد حسن الجربوعي ونلقي اللوم على الخواص، كيف لم تطبق القانون، الدولة أكبر مصدر للتشغيل الهش "L'OTD"، يطالبون فقط بتسوية الوضعية.

السيد الوزير، اليوم الذين يعملون بعقد محدد بشهر، هذا ليس بالتشغيل الهش، هذا رق، هذه عبودية.

المعهد الوطني للزراعات الكبرى مؤسسة عمومية ذات صبغة غير إدارية وتتمتع بالاستقلال المادي، عدد الأعوان العرضيين محدود وإدارة المعهد متعاونة ومتجاوبة للتفاعل الإيجابي، لكن الإجراءات ما زالت رهينة صدور أمر أو منشور من وزارة الفلاحة وهذا ملفهم.

نفس الشيء بالنسبة إلى بقية أعوان وإطارات المجامع المائية لمياه الري في الجمهورية التونسية. قولوا لهم، فسروا لهم، هل موضوعهم فيه شبهات، هل سيتم تسوية وضعيتهم أم لا؟ لا تتركوهم على هذا الحال.

السيد الوزير، عندما تدخل صفحة الوزارة تجد اجتمع، قابل، راسل، ندد، شدد، إلى متى كل هذا؟ المواطن يتمنى، لم نعد في حاجة إلى الماء الصالح للشراب، سنقوم بتصفيته بأنفسنا في المنازل، فقط نريد الماء، الثروة الحيوانية في شركة اللحوم آلاف الهكتارات المهملة، لا نقوم بالتعليف ولا التسمين والشركات الأهلية تقدم مواضيع في الغرض، نفس الشيء يتم ترذيلها وتقزيمها وإهمالها من الرأي العام ويسخرون منهم.

إلى أين نريد أن نصل بالفلاحة التونسية اليوم؟ إلى أين نريد أن نصل بالأراضي الدولية؟ هناك شبهات فساد وإسناد للتراخيص بالمحاباة، بعض الناس يمنحون رخص المياه والبقية يتم اعفاؤهم، إلى متى؟

السيد الوزير، وزير يمضي ويأتي آخر، لكن الوفد المرافق هو الموجود، افتح تحقيقا في وزارتك وستجد ملفات الفساد وحمل كل شخص مسؤوليته وادخل في التاريخ، فمن لا يدخل التاريخ من 22 جويلية حتى الآن، سيذكره التاريخ في مزبلة التاريخ وشكرا.

السيدة سوسن المبروك، نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

مساء الخير للجميع،

نرحب بالسيد وزير الفلاحة وكافة الفريق المرافق له،

في البداية اسمحوا لي أن أذكر نفسي وأذكركم بأن تونس أنجبت أحد أقدم وأهم علماء الزراعة ألا هو القائد العسكري والعالم الزراعي ماغون القرطاجي، الذي ألف موسوعة فلاحية من 28 جزءا والذي سمي بأب الفلاحة. المتبصر في هذه الموسوعة يدرك أن الفلاحة عماد التنمية وأن الفلاحة هي الضامن الأساسي للسيادة الوطنية، فلا حديث عن السيادة الوطنية بدون سيادة غذائية. لذلك لا بد من مراجعة هيكلية جذرية وثورية للسياسة الفلاحية التونسية، تتصدى لكل التحديات التي تواجه فلاحتنا وأهمها أزمة المياه الجوفية وتراجع منظومة الإنتاج وغياب الحوكمة الناجعة ودعم الفلاحين في الأرض والبحر وكذلك دعم منظومة الأعلاف والتصدي لكل مظاهر التراجع الفلاحي في تونس.

أحيل الكلمة الآن للسيد الزميل المحترم عبد السلام الحمروني، له أربع دقائق، تفضل.

السيد عبد السلام الحمروني

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسيد وزير الفلاحة وكافة الوفد المرافق،

سأنطلق من ملف حراس المنشآت المائية بمنطقة الظاهر بمعتمدية بن خديش، المعتصمون أمام المندوبية الجهوية للفلاحة بمدنين منذ ما يقارب الشهرين في درجة حرارة 45 درجة تقريبا دون أي اعتبار أو تجاوب من سيادتكم تجاه هذا الملف الذي أصبح يقارب السنة والنصف.

سأنطلق بإجابة توجهت بها بعد عريضة كنا راسلنا فيها السيد رئيس الجمهورية والسيد رئيس الحكومة وأجبتم بإيجاز.

سأقرأ بعض النقاط الواردة في إجابتكم: تم التنصيص على مواصلة كل مجمع خلاص الحراس الراجعين بالنظر بعد انتهاء المشروع، انتهى المشروع في جوان 2023. هذه النقطة الأولى.

في نفس إجابتكم، تم اللجوء إلى المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية بمدنين للتعهد بخلاصهم عوضا عن المجامع.

دائما في نفس الإجابة وهذه إجابتكم السيد وزير الفلاحة، تم التأكيد على أهمية العمل على تأطير المجامع التنموية بمنطقة الظاهر حتى تتمكن من توزيع مجالات تدخلها وبالتالي إمكانية مواصلة برامجها وعملياتها.

دائما في نفس الإجابة، التأكيد على ضرورة تقديم مقترحات من شأنها توفير فرص عمل دائمة لهؤلاء الحراس، مع دعوة المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية بمدنين لإعداد ورقات مشاريع ودراسة إمكانية تمويلها.

ورقات المشاريع أرسلت إليكم السيد الوزير منذ ما يقارب الأسبوعين وننتظر ردكم، والحراس إلى اليوم معتصمون أمام المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية بمدنين.

نعود إلى نفس الملف، هذا محضر جلسة ممضي فيه السيد المندوب الجهوي للفلاحة بمدنين والذي كان أيضا نفس المندوب مع السيد الوزير السابق ومحضر الجلسة هذا عندما يمضى فيه المندوب هو يمثل وزير الفلاحة في الولاية وكل تعهد أو إمضاء ملزمون كوزارة للتجاوب معه.

هذا المحضر فيه تنصيص على تسديد الأجور وتسوية وضعية هؤلاء الحراس الذين واصلوا حراسة هذه المنشآت المائية منذ جوان 2023 وهذا المحضر لم يكن من فراغ، فقد أمضاه السيد المندوب بعد زيارة السيد الوزير السابق في جوان 2023 وبحضور كل الأطراف: السيد الوالي، السيد المندوب والسيد المعتمد، أمر السيد الوزير السابق بألا تبقى هذه المنشآت دون حراسة وأن تتم المحافظة عليها ومراسلة الوزارة في تصور لتسوية وضعية هؤلاء العملة أو الحراس.

إلى اليوم لا يوجد تسديد أجور ولا تسوية وضعياتهم.

ستكونون جميعا محل مساءلة في حال تعرض أي من هذه المنشآت المائية التي تمت صيانتها وتجهيزها بأموال المجموعة الوطنية والتي تقدم خدمات توفير المياه لقطعان الماشية في تلك الربوع، ستكونون جميعا في حال مساءلة في حال تعدي أو نهب لتجهيزات هذه المنشآت المائية، باعتبار أنها إلى الآن غير متوفرة أو غير موفرة للحراسة تجاهها.

فيما يتعلق بالماء الصالح للشرب وهو حق دستوري بموجب الفصل 48 من الدستور، على الدولة توفيره وضمان المساواة في توزيعه.

للأسف، تنازلتم عنه وتركتم المواطن ضحية لما يسمى بالجمعيات أو المجامع المائية دون حسيب أو رقيب، ماذا فعلتم في هذا الإشكال؟ جمعيات غارقة في الديون والضحية كما قلنا المواطن دون ماء صالح للشراب.

في نفس الغرض في العرض الذي قدمتموه منذ حين في بداية الجلسة وتحدث عن معتمدية بني خداش، تم تطوير المنظومة المائية بتدعيمها بأربعة آبار، هل تستطيعون ذكر مكان الأربعة آبار بالضبط؟ وهل دخلت حيز الاستغلال؟ وبئر في طور التجهيز والكهرباء بطاقة تدفق في حدود 12 لتر في الثانية، أين توجد هذه البئر؟ ومتى يتم تجهيزها ودخولها حيز الاستغلال؟ هل فكرتم جديا في ربط الجهة بمحطة التحلية بالزارات في ظل شح الموارد المائية وزيادة الطلب والاستهلاك؟ لماذا لا يتم التسريع في بناء الخزان الجديد في الجهة باعتبار أن الخزان الحالي وطاقة استيعابه المحدودة أصبحت جزءا من المشكلة؟

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، زميلي المحترم تجاوزت الوقت بـ 26 ثانية، بعض الثواني لاستكمال الفكرة، تفضل.

السيد عبد السلام الحمروني

في علاقة دائما بالشأن الفلاحي الجهوي، تعتبر الثانية تقريبا من حيث تربية الماشية وتفتقر إلى طبيب بيطري منذ سنوات.

ماذا قدمتم للفلاحين ومربي الماشية للمحافظة على هذه الثروة الحيوانية، من حيث الإرشاد وأيضا التحفيزات اللازمة للمحافظة على القطيع؟ شكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة للسيد الزميل المحترم صالح السالمي، له أربع دقائق، تفضل.

السيد صالح السالمي

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسيد الوزير وبالسادة والسيدات المرافقين، مساء الخير جميعا،

السيد الوزير، صدقا لا أعرف من أين أبدأ. الماء الصالح للشراب في دائرتي جلمة والسبالة أصبح مثل الخرافة وأنا في كل جلسة مثل المثل القائل: "يغني ويرد على جناحه".

سنتان ونصف وأنا أطالب بحق دائرتي، بحق مكفول بالدستور وبكل قوانين العالم، دائرتي تصدر الماء لولايات مجاورة وهي عطشى من البريج غربا إلى منطقة الأبيض شرقا وهي عطشى وتنتصب بها أربعة معامل تعليب مياه ودائرتي عطشى، فشكرا وزارة الفلاحة.

أمر غريب، أكبر مائدة مائية في الدائرة كما وكيف ومواطنوها يستغيثون عطشا، أزمتنا السادة الكرام هي أزمة ماء وخيراتنا تهرب في قنوات ضخمة أو في قوارير معلبة، شكرا وزارة الفلاحة.

السيد الوزير، هل وقع تنفيذ وعود السيد الرئيس يوم زيارته منطقة الأبيض وجلمة والسبالة لحل مشكل الماء الصالح للشراب؟ لعلمك السيد الوزير، في دائرتي 14 بئر عميقة عمومية حفرت منذ أكثر من عشر سنوات وإلى الآن مغلقة بمنطق ذر الرماد في العيون، منطقة كاملة عطشى والماء يجري تحت أقدامنا ونحن محجرون من التنقيب.

السيد الوزير، متعونا بحقنا في مائنا وخاصة أنا أقول شكرا لوزارة الفلاحة وأنا أتصفح ما أعددتم من المشاريع المنجزة لتأمين التزود بالماء الصالح للشراب، المنظومات المائية بولاية سيدي بوزيد، لم أجد جلمة والسبالة، للأسف الشديد جلمة والسبالة منطقة عبور للماء الصالح للشراب لمناطق مجاورة.

في نقطة أخرى السيد الوزير، ديوان الحبوب بجلمة مغلق رغم ما تنتجه المنطقة من حبوب، الفلاح يأخذ المحصول إلى منطقة الأسودة دون الحديث عن المصاريف المثقلة على الفلاح. الفلاح اليوم هو الضامن الوحيد والأوحد للأمن الغذائي الوطني، يجب أن نشجعه لا أن نهمشه وننكل به.

من أيام فرنسا، جلمة مركز تجميع للحبوب واليوم لم يعد هذا موجودا رغم توفر الفضاء، لا أعلم لماذا السيدة المديرة العامة في كل سنة ترفض إعادة فتح مركز تجميع الحبوب بجلمة.

في نقطة أخرى والوقت يمر السيد الوزير، منطقة سلتة سد كلفته مليارات، تم إنجاز ثلاثة أرباع من المشروع وتوقف عند بعض النقاط الأخيرة، منذ سنوات متوقف عن الأشغال. ما هي الأسباب؟ الجواب عندكم السيد الوزير، المناطق السقوية بجلمة والسبالة معطلة منذ سنوات والمنطقة هي المنتجة الأولى لليد العاملة النسائية التي ذهب دمها بين القبائل، في كل سنة ونحن نشاهد الحوادث،

أليس من الأفضل أن تخدم أرضها السيد الوزير؟ أشكركم على حسن الإصغاء والتفاعل في هذا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة للسيد الزميل المحترم باديس بالحاج علي، له أربع دقائق، تفضل.

السيد باديس بالحاج علي

شكرا سيدتي الرئيسة،

مرحبا بالسيد وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري والوفد المرافق له،

السيد الوزير، في الحقيقة وزارتكم تعاني من مشاكل هيكلية وإدارية عميقة تجعلها عاجزة عن معالجة مشاكل الحاضر ومجابهة تحديات المستقبل في ظل التغيرات المناخية التي يشهدها العالم وبلادنا ليست بمنأى عن تحمل تبعاتها.

ماذا جهزنا لها؟ ما هي استعداداتنا لمجابهة هذه المخاطر؟ أتحدث عن قطاع الصيد البحري مثلا، أين الإدارات البحرية؟ أين معهد علوم وتكنولوجيا البحار؟ أين البحث العلمي والتجهيزات الحديثة؟ أين التعاون الدولي؟ في الوقت الذي يشهد فيه قطاع الصيد البحري تحديات متزايدة تتعلق بالاستدامة وباستنزاف الثروة السمكية والضغوطات الاقتصادية والاجتماعية، رغم أنه يعد من القطاعات الحيوية التي تساهم في تحقيق الأمن الغذائي وتوفير مواطن الشغل وإرساء اقتصاد أزرق يدعم موارد الدولة في زمن التعويل على الذات.

وكالة موانئ وتجهيزات الصيد البحري، من غير المعقول السيد الوزير، أن تكون "l'APIP" بدون رئيس مدير عام لقرابة السنتين مما أثر على حسن سيرها وترك عديد الملفات عالقة.

وهنا سأتحدث عن جزيرة جربة وأحيطكم علما سيدي الوزير، أن موانئ جزيرة جربة لم يتم جهرها منذ سنة 2014 أو أكثر. عملية جهر الموانئ أصبحت ضرورة قصوى اليوم، ميناء جربة أجيم مثلا بعد تجهيز سوق الأسماك انتقت إدارة الموانئ بتهيئته لكن عملية الصيانة بطيئة جدا نظرا للنقص الفادح في العملة مما عطل عمل البحارة والمجهزين.

ميناء مارينا حومة السوق، عدم إصلاح الرافعة منذ أكثر من خمس سنوات، مما عطل عمل البحارة من جهة وسبب عزوف أصحاب المراكب الترفيهية عن الرسو بمينائها من جهة أخرى، خاصة أن جزيرة جربة هي وجهة سياحية عالمية، ليس من المعقول أن يعيش ميناءها هذه الوضعية المزرية وهو ميناء مشترك فلاحي وصيد بحري وسياحي ترفيهي.

بحيرة بوغرارة تعاني من الاختناق وشلل حركة الرمال والتيارات المائية البحرية نتيجة عدم إنجاز الفتحة الثانية للقنطرة الرومانية.

ميناء أغير الذي اندثر والقنطرة على وشك السقوط على المارة وفوق المارة وتتسبب في كارثة.

السيد الوزير، وقبل أن ينتهي الوقت لا يمكنني ألا أتحدث عن الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه، في الحقيقة أهالينا في جربة يشعرون بالألم والغبن والظلم والحيف من الانقطاعات اليومية للماء، في الوقت الذي لدينا فيه محطة تحلية مياه البحر وكذلك التزود بالمياه الجوفية خاصة أن المواطنين شاهدوا في فترة عندما نزلت الدولة بثقلها لتنظيم القمة الفرنكوفونية، كانت الأمور تسير عال العال.

واليوم خيبة كبيرة في ظل استحقاق وطني عظيم وهو موسم صيفي استثنائي عقدت عديد الجلسات للاستعداد له ونتحدث عن مليون ومائتي ألف سائح ومئتي ألف سكان دائمين في الجزيرة، ومئتي ألف سياحة داخلية ومازال ينقطع الماء كل يوم.

في الحقيقة السيد الوزير، الانقطاع اليومي للماء في جزيرة جربة أمر قد يخلق غضبا واحتقانا اجتماعيا كبير ونحملكم مسؤوليته نتيجة سوء الإدارة وسوء تقديرها، شكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة للسيد الزميل المحترم حاتم الهواوي، له أربع دقائق، تفضل.

السيد حاتم الهواوي

شكرا جزيلا سيدتي الرئيس،

مرحبا بضيوفنا الكرام من وزارة الفلاحة تحت قبة البرلمان،

مرحبا بكل الزملاء،

للمرة الثانية، سيدتي الرئيسة أعرض عليكم هذه الآية لأقول: "يَا أَيَّتُهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ ارْجِعِي إِلَى رَبِّكِ رَاضِيَةً مَرْضِيَّةً فَادْخُلِي فِي عِبَادِي وَادْخُلِي جَنَّتِي" صدق الله العظيم. هذه الآية إن بينت شيئا فقد بينت أننا لا زلنا نخفق في حق الشعب التونسي، مبادرة العفو لجريمة إصدار شيك دون رصيد، أين هي؟ المواطنون يموتون كل يوم وعمليات الانتحار وصلت للحالة الثالثة؟ ونسأل الله أن يحمينا وأؤكد لك سيدتي الرئيس، أن شخصا اسمه يعقوب قادم على هذا الفعل مرة أخرى، رجاء لننقذ الشعب التونسي. شكرا

مرحبا بالسيد المحترم وزير الفلاحة والطاقم المرافق، سدد الله خطاكم، حسب ما نشاهد، نتمنى من الله أن يعينكم

إذن سأستهل المداخلة، سيدتي الكريمة بمعمل السكر بجندوبة، معمل السكر بجندوبة يوفر 230 موطن شغل قار و400 موطن شغل موسمي مباشر، 1000 موطن شغل غير مباشر، نأمل في الاعتبار الاستراتيجي والأولية وتحفيز الدولة زراعة اللفت السكري.

نود تخصيص على الأقل 2000 هكتار على منظومة بوهرتمة في جندوبة وتمكين مصنع معمل السكر بن بشير بجندوبة من بيع السكر لفائدة الصناعيين بالسعر المحدد من طرف وزارة التجارة.

نأمل كذلك تحديد كلفة التكرير مسبقا من طرف الوزارة في صورة تكرير السكر لفائدة الديوان التونسي للتجارة حتى نتمكن من الانطلاق في الاستثمار في مشروع التكرير.

ثم نأمل كذلك من الوزارة الموقرة التدخل لدى البنك الوطني الفلاحي لعدم التصنيف الدوني للمصنع وتمويل موسم 2025-2026.

أود إعلام السيد وزير الفلاحة أن هناك صعوبة في قبول القمح اللين في جندوبة، أعيد القمح اللين لديه مشكلة في قبوله بمركز التجميع، أبلغكم بهذا بكل أمانة تضامن أهالينا في جندوبة في هذا الباب.

ثم أضم صوتي إلى صوت زميلي من غار دماء رؤوف الفقيري الذي تكلم وتحدث عن العطش، أضيف لكم شيئا آخر، القصور الكلوي وبوصفير فيما يخص مشكلة ومعضلة الماء الصالح للشراب ونسأل الله أن يحفظ تونس من جندوبة لطبرقة لآخر نقطة.

الماء الصالح للشراب سيدي الكريم ونضيف لذلك الإمداد بالكهرباء في جندوبة، لا أريد الحديث في الجهويات، لكن نعرف أن هناك ولايات منتفعة بالماء الصالح للشراب انطلاقا من جندوبة ونعلم أن لدينا 111 مدرسة وقراها محرومة من خدمة الماء الصالح للشراب في جندوبة ونتحدث عن "قران الماء" بالنسبة إلى التلميذ والطالب في أرياف جندوبة ونطالبه في تاريخ للأسف ولا أريد أن أقولها لكن موجوع اللاعدالة في النجاح "وهل يستقيم الظل والعود أعوج"؟

سيدي الوزير، ثم مشكلة حفر الآبار في جندوبة عبارة عن كنترة أو ملف إرهاب، حاول أن تحفر بئرا هناك وسنشاهد ما سيحصل لنا بالنسبة إلى أهالينا في جندوبة، مثل منطقة مريانية من منطقة أولاد مناع الجواهرية جندوبة الشمالية وأذكر دائما وأبدا من هذا المنبر، أنه لو دامت لغيرنا لما آلت إلينا. شكرا السيدة الرئيسة، شكرا السيد الوزير وكل الإطارات المرافقة والزملاء...

السيدة نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، تعازينا الحارة لكافة ذوي الضحايا، رحمهم الله.

أوجه الكلمة الآن إلى السيدة الزميلة المحترمة مريم الشريف، لها أربع دقائق، تفضلي.

السيدة مريم الشريف

شكرا السيدة الرئيسة،

أرحب بالسيد الوزير والوفد المرافق،

التحية والاحترام والتقدير للجميع،

السيد الوزير، تعتبر الفلاحة ركيزة من الركائز الأولى لاقتصاد الدولة التونسية إذ تمثل 10% من الناتج الخام وتوفر 16% من مواطن الشغل، خاصة في المناطق الريفية والداخلية.

وزارة الفلاحة أنا اعتبرها وزارة الحياة فهي توفر الغذاء والماء وهما عنصران مهمان وأساسيان للحياة: الإنسان والحيوان والنبات، وبدونهما لا يوجد لا صحة ولا إنتاج ولا تطور ولا اقتصاد ولا كرامة ولا حتى حياة فوق كوكب الأرض.

أنا أعتبر هذه الجلسة الحوارية فرصة جيدة لفتح نقاش جدي ومسؤول حول وضع القطاع الفلاحي المزري وتوحيد الجهود من أجل النهوض بالقطاع وتعزيز الأمن المائي والغذائي ولمَ لا السيادة المائية والغذائية وحسب رأيي نحن قادرون على هذا، فقط بحسن الإرادة يمكننا أن نحقق ذلك.

اليوم يعيش العالم كله تحديات كبيرة تتمثل في التغيرات المناخية وتراجع موارد المياه الذي أدى إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج والخزن والتوزيع والأسعار، كل هذا يستوجب الحوكمة الشاملة والدامجة والرشيدة ورؤية واضحة وبرنامج إصلاحي فعلي وإرادة سياسية حقيقية وإعادة توجيه الخطط نحو نموذج إنتاج أكثر استدامة، كذلك يجب إعادة الخارطة الفلاحية في بلادنا، وأنا أعتبرها أول خطوة للإصلاح.

السيد الوزير، بعد إذنكم أنا نائبة عن دائرة وادي الليل منوبة وأردت اليوم أن أوصل صوت المواطنين الذين يعانون من فقدان الماء، وادي الليل تبعد 10 كم عن العاصمة وهي تعتبر ضمن تونس الكبرى، لكن للأسف هذه المعتمدية جل عماداتها تعتمد على الجمعيات المائية والمشاكل الكبيرة الموجودة لديهم، هل من المعقول أن يبقى الناس مدة 15 يوم في منطقة أولاد الشيخ شباو بدون ماء، هل يعقل أن يملأ المتساكنون الماء من الحنفية العمومية الموجودة في الطريق وتحمل الماء على ظهرها في تونس 2025؟ عندما ذهبت وشاهدت هذا المشهد حقيقة وجدت أن المشهد مزري جدا ولم أرد أن أراه في تونسنا الحالية، كذلك وضع العديد من المناطق صنهاجة 3، حي بن حليمة حي بوزيد، حي النسيم، دوار الباي.

ديوان الأراضي الدولية، عجز ومديونية، ومن المفروض أن الديوان هو الذي يوفر لنا الألبان واللحوم والغلال والخضروات، أين هو ديوان الأعلاف؟ ديوان زيت الزيتون أين هو؟ العديد من المشاكل.

السيد الوزير، المواطن يعيش تعبا بسبب ندرة الماء والفلاح أيضا يعيش حياة كلها تعب، لم يعد يجد لا الماء ولا البذور ولا الدعم، نظرا إلى ضيق الوقت فإننا لا نستطيع الحديث عن كل مشاكل الفلاحة لأننا إن أردنا ذلك فسنبقى نتحدث من الصباح إلى الليل، أعتبر أن أول خطوة للإصلاح هي الثروة المائية، يقول الله تعالى" وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ ". أصبح الماء كنزا...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

بعض الثواني للأستاذة مريم الشريف.

السيدة مريم الشريف

السيد الوزير، الحروب القادمة ستكون حول المياه، يجب الحوكمة الرشيدة للحفاظ على الماء، يجب وضع خطة لجمع كل قطرة ماء، يجب إحداث مخازن جوفية، نحن نعلم أنه جراء الاحتباس الحراري نسبة التبخر أصبحت مرتفعة، كذلك إصلاح شبكات توزيع مياه "SONEDE" ومياه المجامع، هناك تفويت في الماء بنسبة 40%، كذلك يجب توعية الفلاح لاستعمال المياه المعالجة للأشجار والمراعي والحيوانات، توجهنا هو تحلية المياه، هذا يكلفنا الكثير من الطاقة ونحن لدينا الماء، لذلك لماذا نذهب لهذا للاتجاه المعاكس، أنا بصراحة أراها غير مجدية.

نحن كلجنة فلاحة قمنا بزيارة ميدانية الأسبوع الفارط إلى عديد من مراكز تجميع الحبوب والصابة ما شاء الله، لكن الاستعداد لم يكن في المستوى لإجلاء الحبوب ونقلها وعدم جاهزية مراكز التجميع، هل من المعقول...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، شكرا لقد استوفيت الدقيقة كاملة مع الوقت المخصص لك، شكرا.

أحيل الكلمة إلى السيدة الزميلة المحترمة هالة جاب الله، لها أربع دقائق، تفضلي.

السيدة هالة جاب الله

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحب السيد الوزير والوفد المرافق،

فيما يخص عمل وزارة الفلاحة، لاحظنا عدة إخلالات وغياب نظرة استشرافية وإصلاحات هيكلية حقيقية.

ثانيا، لاحظنا نقص التنسيق مع مختلف الوزارات، مثلا مع وزارة التجارة، هناك العديد من مشاكل في مسالك التوزيع والاحتكار والتصدير والتوريد. مع وزارة الداخلية مشاكل تراخيص ربط قنوات المياه الصالحة للشرب داخل المدن وخارجها، اليوم حتى في وسط المدينة في سوسة في قلب سوسة هناك خمس مناطق من معتمدية سوسة بدون ماء إلى حد الآن، كما يجب أيضا التنسيق مع وزارة الداخلية بخصوص حملات التلقيح وإحداث مراكز تعقيم الكلاب السائبة.

مع وزارة المالية الوزارة مطالبة بالدفع لصرف المنح وإصدار قرارات منح امتيازات للمربين ودعم الاستثمار وتفعيل صندوق الجوائح.

مع البيئة ماذا فعلت وزارة الفلاحة بخصوص ظاهرة تلوث السواحل وما يسببه التلوث من خطر كبير على الثروة الحيوانية؟ أيضا ملف الراحة البيولوجية الذي يتم العمل عليه لمنطقة على حساب منطقة أخرى.

بالنسبة إلى الصحة الحيوانية، عديد المشاكل تخص الأمراض المعدية وخاصة داء الكلب الذي ما زال مستفحلا وبرنامج مقاومة سل الأبقار ما زال متوقف بعدة ولايات بالرغم من أن الدولة قد شاركت في عدة برامج في الصحة الواحدة.

نقطة أخرى اليوم تونس يمكن أن تحرم من تصدير المنتوجات البحرية إن لم يتم تحيين برنامج المتابعة لمنتوجات البحر، البرامج إما أنها قديمة أو متوقفة أم أنها غير مناسبة، نحتاج اليوم إلى تحيين البرامج الوطنية، زيادة على ما سبق هناك العديد من العراقيل اللوجستية تخص دوائر الإنتاج الحيواني: نقص في الأطباء البياطرة، نقص في الفنيين وفي السيارات والمعدات.

بالنسبة إلى الإرشاد الفلاحي اليوم الإرشاد الفلاحي لا يقوم بدوره، البرامج "non ciblé, non actualisé" وهم عاجزون عن تطبيقها لشح المعدات.

ثانيا، مشاكل تخص التلاقيح، عشرات السنوات وأغلب التلاقيح لم يتم مراجعة شروط اقتنائها وشروطها الفنية، بقينا نشتغل مع نفس المخابر، لذلك نتساءل هنا لصالح من بالضبط يتم هذا الشيء وقد أثبتت في مجملها عدم جدواها على أرض الواقع مثال الحمى القلاعية التي ما زالت منتشرة، ونحن نواصل التلقيح مع تلقيح غير مجدي ومكلف، صحيح سمعت اليوم بأن هناك طلب عروض سيربح الدولة التونسية إن شاء الله 5 مليارات، نرجو أن يتم "l'appel" هذا ونتمنى أن يتم فتح تحقيق أيضا في ما حصل خلال السنوات الفارطة ولا يتم السكوت على التجاوزات.

بالنسبة إلى التلقيح والذي يجعله غير ناجع فذلك يعود لنقطتين هامتين: كثرة التهريب وقلة الترقيم، يجب ترقيم كافة القطيع، يجب القيام ببرنامج كامل لترقيم قطيعنا حتى لا يحصل ما حصل مع "dermatose" عندما قلنا أننا قضينا عليها، ولكن كما نعلم علميا فإنه لا يمكننا ذلك في ظرف أشهر ولا يمكننا تقييم نجاعة ما قمنا به خاصة أن التغطية لا يمكن أن تكون بنسبة 100% إن لم يكن هناك ترقيم.

ثالثا، لاحظنا ضعف البحث العلمي وتعزيزه، متى سيتم انتداب الدكاترة الباحثين في مجال البحث العلمي الفلاحي ويتم تعزيز المراكز الفلاحية وتدعيمهم ماديا للعمل على مشاريع تكون حقيقة ثورية يمكن أن توصلنا للسيادة الوطنية في مجال الفلاحة؟

وأخيرا نتساءل على استعداد الوزارة لموسم التمور والزيتون، ما هو تقييمكم للخسائر التي تعرض لها الفلاحون بخصوص الزيت في موسم الزيت الفارط خاصة أن ديوان الزيوت مكبل قانونيا وإجرائيا؟ متى سيتم فتح محطة تحلية مياه البحر بسوسة؟ لأنه تم إعلامنا في شهر ماي بأنها ستفتح في أواخر شهر جوان ولكن إلى حد الآن لا يوجد شيء، نحن متخوفون لأن الموسم الصيفي قد التحق بالركب كبقية السنوات الفارطة وتبقى سوسة تعاني من الشح المائي.

سؤال آخر: لماذا لم تتم إجابتي على جملة من الأسئلة من بينها سؤال طرحته في شهر جانفي يخص الموانئ بسوسة وهرقلة، متى ستنتهي الدراسة ومتى ستبدأ الأشغال...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة للسيد الزميل المحترم المنصف معلول، له أربع دقائق، تفضل.

الكلمة للسيد الزميل المحترم المختار عبد المولى، له أربع دقائق، تفضل.

السيد المختار عبد المولى

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والفريق المرافق له،

السيد الوزير، قبل أن أشرع في طرح بعض المقترحات على وزارة الفلاحة، أريد أن أؤكد أن في معتمدية رمادة التي تتبع حوض غدامس والتي تزخر بكميات كبيرة من المياه، تعاني اليوم من انقطاع كبير في المياه الصالحة للشرب في معتمدية رمادة، نظرا إلى تعطل بعض الآبار الموجودة في المنطقة وبالتالي نرجو من وزارتكم التدخل لإحداث آبار جديدة في المنطقة.

ثانيا، بخصوص تزويد بعض العائلات بمنطقة بلاك 10 بالمياه الصالحة للشرب، منطقة بلاك 10 هي عبارة عن تجمع سكاني يضم 50 عائلة يطالبون الوزارة بمد الأنابيب لمنطقتهم والتزود بالماء الصالح للشرب وبالتالي من غير المعقول فحتى في مراسلاتنا للوزارة مؤخرا، تجيب الوزارة بأنه بعد سنة أو في ميزانية 2026 سيتم إحداث خزان علوي إلى غير ذلك.

السيد الوزير، بالنسبة إلى دعم المناطق السقوية، ندعو الوزارة إلى مزيد دعم هذه المناطق وإحداث مناطق سقوية ونعلمكم أنه تم مؤخرا إعطاء إشارة انطلاق استغلال المنطقة السقوية الكريب 5، إلا أن غياب العدادات بالمستغلات يعيق الانطلاق الفعلي للمشروع ويصعب تسييره من طرف المجمع وعليه نطالب سيادتكم بتوفير العدادات الضرورية للمنطقة السقوية الكريب 5 التي طال انتظارها خاصة أن المندوبية الفلاحية بتطاوين تفيد بصعوبة توفير العدادات وقامت بسحب الاعتمادات المخصصة للعدادات وأغلقت المشروع بميزانية تكميلية رغم عدم دخول المشروع حيز الاستغلال.

السيد الوزير، في إطار دعم قطاع تربية الماشية نطالب ببلورة خطة وطنية لتطوير قطاع الإبل في ولاية تطاوين، كما نقترح في هذا السياق أن تنظر وزارتكم الموقرة في إمكانية تسهيل إجراءات توريد صغار الإبل المعروفة "بالقعدان" من الدول المجاورة وبطبيعة الحال

يتم ذلك تحت الرقابة لما لذلك من أثر إيجابي على تحسين جودة القطيع بالمنطقة وتطويره وباعتبار أن لحوم الإبل مستهلكة في السوق التونسية نظرا لجودتها وقيمتها الغذائية وتكون بأسعار معقولة تأخذ بعين الاعتبار المقدرات الشرائية للمواطن ومن هذا المنطلق نرى ضرورة إحداث مركز جهوي لتسمين القعدان في الجنوب، ليكون دعامة حقيقية لمنظومة إنتاج لحوم الإبل وموردا إضافيا بالنسبة إلى المربين فضلا عن دوره في تخفيض الضغط على سوق اللحوم الحمراء التقليدية.

بالنسبة إلى تربية الماشية أعتقد أن على وزارة الفلاحة ربط قطاع تربية الماشية بتوجه الدولة في الزراعات الكبرى وبالتالي فإننا نتقدم بمقترح يحفز الفلاح على زراعة أرضه ونقوم بتطوير القطيع خاصة عندما نعطي مثلا لكل فلاح يزرع 10 أو 20 هكتار خط تمويل أو امتياز مثلا بإسناده قرضا لتربية الماشية وبالتالي فإننا نربح تطوير القطيع ويقوم الفلاح بزراعة الأرض وننهض بالزراعات الكبرى وبالسيادة الغذائية وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم بدر الدين القمودي، له أربع دقائق، تفضل.

السيد بدر الدين القمودي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير وبمرافقيه،

بسم الله الرحمان الرحيم

سأبدأ من الخاص إلى العام، هل أتاكم حديث عن ضيعة التجارب الفلاحية بالغريس منطقة المكناسي؟ هذه الضيعة تعيش وضعية كارثية حيث أتلفت أغلب أشجارها بعد توقف البئر الارتوازية الموجودة هناك، تم إنشاؤها سنة 1964 وتمسح حوالي 32 هكتارا وهي عبارة عن مركز بحثي في المجال الفلاحي كان مقصد الخبراء والمهندسين والباحثين من مختلف أنحاء العالم، تحتوي على غراسات متنوعة تمت تجربتها على غرار الغراسات العلفية والورقية والقطن والفستق والزيتون ومنذ سنة 2008 تقلص نشاط الضيعة ولم يتم تعويض العملة المتقاعدين الذي تراجع عددهم من 50 عاملا مرسما إلى أربعة عمال يحرسون ما تبقى من الضيعة.

نقترح إحداث مركز تكوين مهني أو مؤسسة جامعية بحثية، معهد أعلى للبحوث الفلاحية على غرار ما هو موجود بمجاز الباب ومقرن وشط مريم.

النقطة الثانية: الأراضي الدولية المهملة، ثروة تونس المهدورة: ماذا بعد زيارات السيد رئيس الجمهورية؟ هل عجزنا على إعادة بعث الروح في هذه المساحات الكبرى وفي ملايين الأشجار التي يهددها الإهمال؟ هل فكرتم في تصور لإعادة استغلالها بما يحقق خلق الثروة من جهة وتشغيل شبابنا المعطل عن العمل من جهة أخرى؟ يجب إعادة استغلال هذه الأراضي والضيعات وفق عقود استغلال منظمة وفق كراس شروط لاستغلال الأراضي الدولية وأذكر هنا هنشير الشعال، الطويلة، النفيضة، العمران، الاعتزاز، النطاف، إلى غير ذلك.

النقطة الثالثة قطاع الزيتون، ودعنا موسما سلبيا عانى فيه الفلاح الويلات، كان الموسم للأسف في بداياته واعدا، ولكن للأسف نظرا إلى غياب استراتيجية من وزارة الفلاحة لحماية هذا القطاع جعل الدولة والمجموعة الوطنية وصغار الفلاحين يخسرون الكثير. ماذا أعددتم لتجنب الأزمة التي عاشها قطاع زيت الزيتون خلال الموسم الفارط؟ ما هي الاستراتيجية إن كانت لديكم استراتيجية طبعا لتطوير الطاقة الوطنية لتعليب زيت الزيتون؟ قطاع التعليب يعاني من مشاكل عديدة خاصة صغار ومتوسطي المصنعين الذين يستعملون تكنولوجيا مستوردة ومستعملة ومهترئة أحيانا وهذا يقلل من قدرتهم التنافسية.

لماذا لا تفكر الوزارة في تمكين هؤلاء من قروض وتسهيلات في الدفع لاقتناء آلات حديثة لتطوير الطاقة الوطنية لتعليب الزيت؟ الأمر الذي سينعكس إيجابا على هذا القطاع ويساهم في تحسين الميزان التجاري نظرا للقيمة المضافة العالية لزيت الزيتون المعلب مقارنة بالزيت السائل، ديوان الزيت فشل فشلا ذريعا في تجميع الصابة ولم يكن قادرا على مواجهة طلبات التخزين لأن المخازن والصهاريج لم تكن مهيأة رغم كل التصريحات والبيانات الصادرة عن وزارتكم وعن الديوان، أنا أكذبها لأني عاينت بنفسي الصهريج الصدئ وهناك حتى من الفلاحين من ذهب للديوان ليتقبلوا منه بضاعته ولكن ديوان الزيت رفض استلام البضاعة ولدينا كل المعطيات وكل المؤيدات في هذا الخصوص.

ماذا أعددتم لتفادي أزمة السنة الفارطة؟ وهل فكرتم في دعم المعاصر ومصانع التعليب لتطوير طاقتهم التخزينية؟ وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة إلى السيدة الزميلة المحترمة مهى عامر، لها أربع دقائق، تفضلي.

السيدة مهى عامر

شكرا السيدة الرئيسة،

نرحب بالسيد الوزير وكافة الإطارات المرافقة له،

إن قطاع الفلاحة في تونس يختنق بين أزمة المياه وتهميش الفلاح الصغير وضعف الحوكمة، تمثل الفلاحة السيادة الوطنية، هي الأمن الغذائي للدولة، لاحظت اليوم أن هناك مشكل التزود بالماء خاصة في الأرياف، منذ مدة قصيرة قضيت بعض الأيام في منطقة في معتمدية الناظور، هذه المنطقة هي عين بطوم، وجدت أن الأهالي يعانون، يتم إعطاؤهم المد يوما بعد أربعة أيام، لذلك تخيل أن الناس لم تعد تزرع ولم تعد تقوم بتربية الماشية التي تعتبر مورد رزقهم، فالناس يعانون من العطش أصلا، لذلك لا تقدر لا على الزراعة ولا على تربية الماشية، لذلك يجب مراجعة هذا وحسب ما رأينا فإن هذا الأمر تعاني منه المناطق الداخلية بصفة عامة.

بالنسبة إلى منطقة المنيهلة وهي منطقتي التي أقطن بها، المتساكنون هناك أيضا يعانون من مشكل انقطاع التزود بالماء الصالح للشراب بالإضافة إلى وجود جمعية مائية والماء لا يصل للمتساكنين، هناك حي موجود بمنطقة المنيهلة منذ سنة كاملة يتزودون بالماء بـ "citerne" تم عقد جلسة في الولاية مع السيد المندوب بالنيابة لتونس لولاية أريانة على أساس إيصال الماء لهذه المنطقة على خط "جلاص" وعلى أساس أنه سيتم القيام به منذ السنة الفارطة، كان من المفروض أن تبدأ الأشغال في شهر نوفمبر الفارط ولكن إلى حد يومنا هذا لم تنطلق الأشغال، فعندما أتحدث في هذا الخصوص مع السيد المدير الذي يعنى بالجمعيات المائية يقول لي أنا لست مستعدا الآن لأن أخسر أموالا وأصلح الشبكة

الموجودة وكان ذلك في شهر أوت، لأنني بعد شهر سأشرع في مشروع خط "جلاص"، ولكن إلى يومنا هذا منذ شهر أوت الفارط ونحن الآن على مشارف في شهر أوت وبدون ماء ويتزودون بالماء بـ "citerne" بالصدأ، هذا الماء يغسلون به ملابسهم فقط، هذا في المنهيلة التي تبعد عشر دقائق عن مجلس النواب فما بالك بالمناطق الداخلية، لماذا كل هذا التعطيل؟ لماذا خط "جلاص" إلى حد الآن لم يتم الشروع في أشغاله؟

لدينا مشكل آخر أيضا هناك خزان الاعتمادات مرصودة سيتم مد خزان ماء بالمنهيلة العليا اعتماداته مرصودة في السنة الفارطة في 12 جوان عقدت جلسة مع السيد الرئيس المدير العام للشركة الوطنية للاستغلال وتوزيع المياه على أساس أنه بعد شهرين ستنطلق الأشغال ولكن إلى يومنا هذا لا يوجد شيء، لذلك تعاني الآن المنهيلة من مشكل كبير لدينا أحياء كحي العيدي في الصهاجي بدون ماء لدينا أحياء في حي السعافة بدون ماء بينما لديك الاعتمادات وهناك مشاريع مبرمجة بالسنتين، بالثلاث سنوات وبأربع سنوات، لماذا لم يتم تفعيل هذه المشاريع ويتم الشروع في إنجاز هذه المشاريع؟

السيد الوزير، نريد أن نرى الماء في كل الأحياء وأن نرى كل الناس يشربون الماء، فالماء حق لحفظ كرامة الإنسان، فالناس يبقون لأسبوعين بدون ماء فلا يمكنهم الاغتسال، صدقني وجدت نسوة تبكين هناك قالوا لقد أصبح أبناؤنا يعانون من القمل لأنه لا يوجد ماء ليغتسلوا به، هذا في المنهلة هنا التي تبعد عشر دقائق على مجلس النواب وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم مصطفى البوبكري، له أربع دقائق، تفضل.

السيد مصطفى البوبكري

السيدة الرئيسة والسيدات والسادة النواب،

نرحب بالسيد وزير الفلاحة والإطارات المرافقة،

نطرح اليوم جملة من الإشكاليات العميقة التي يعاني منها القطاع الفلاحي في ولاية تطاوين وهي مشاكل متراكمة تعيق تطور القطاع الفلاحي وتحبط مجهودات الفلاحين رغم ما تزخر به الجهة من إمكانيات طبيعية وبشرية وموارد مائية وأراضي شاسعة.

أولا، نسجل تأخرا كبيرا وتعطيلا غير مبرر في إسناد رخص حفر الآبار الفلاحية خاصة في معتمديات البئر الأحمر ومراسن تطاوين الجنوبية، وهو ما تسبب في عرقلة عشرات المشاريع الفلاحية بالجهة، من غير المقبول أن يبقى الفلاح في انتظار الترخيص لأشهر، بل لسنوات.

ثانيا، إحداث وتجهيز مناطق سقوية جديدة رغم وجود الطلب والإرادة من الفلاحين، فهو ضرورة ملحة لتنمية الإنتاج وتثبيت المواطنين في أراضيهم للحد من النزوح وتوفير موارد الرزق والحد من البطالة في هذه المناطق الداخلية المهمشة والمنسية.

ثالثا، في سياق التخفيف من كلفة الإنتاج، نؤكد على ضرورة تجهيز الآبار ومنظومات الري بالطاقة الشمسية لما لها من دور محوري في تخفيض كلفة الماء وتشجيع الفلاح على التوسع في الإنتاج، هذا الخيار الطاقي ليس فقط اقتصاديا، بل أيضا بيئيا ومستداما ويجب أن يكون مدعوما من الدولة ضمن آليات دعم فني ومالي واضحة وشفافة.

رابعا، لا يمكن الحديث عن تنمية فلاحية حقيقية في تطاوين دون التطرق إلى ملف الأراضي الاشتراكية، وهو ملف شائك ومعطل منذ عقود، هذه الأراضي الشاسعة والخصبة بقيت غير مستغلة بسبب التعقيدات القانونية والإدارية، بينما أبناء الجهة في أمس الحاجة إلى قطعة أرض ليزرعوا فيها الأمل، ندعو إلى تسوية هذا الملف بصورة نهائية وعادلة تمكن المستحقين من حقهم وتدفع بعجلة الاستثمار الفلاحي جهويا ووطنيا.

خامسا، بخصوص اقتناء الجرارات والآلات الفلاحية، يجب تغيير الإجراءات وتسهيلها فيما يخص تنصيص مهنة الفلاح على بطاقة التعريف، وحرمان الموظف والعامل من التمتع بالامتياز الجبائي وممارسة نشاط فلاحي.

سادسا، الوضعية الصعبة التي يعيشها مربو الماشية في ولاية تطاوين من حيث النقص الحاصل في كميات الأعلاف المخصصة للجهة وسوء توزيعها في بعض الأحيان وغياب منظومة متكاملة للتأطير البيطري والتقني ومراجعة أوقات التلاقيح للقطيع، من غير المعقول أن تكون الحملات في فصل الصيف وفي درجة حرارة 50 درجة في الصحراء.

إن دعم مربي الماشية ليس فقط إنقاذا لقطاع اقتصادي عام، بل أيضا دعم الاستقرار الاجتماعي في الجهة وتنمية الثروة الحيوانية الوطنية.

إليكم السيد الوزير بعض المطالب الأساسية على المستوى الجهوي:

- تصنيف شركة البيئة والغراسة والصناعة بتطاوين في وزارة الفلاحة وهذا متفق عليه في محضر جلسة رسمية في 20 نوفمبر 2020.

- توفير اعتمادات إضافية وبرمجة حفر آبار جديدة لحل مشكل النقص الحاصل في المياه الصالحة للشرب بالجهة.

- تسريع إجراءات إسناد رخص حفر الآبار الفلاحية.

- إحداث وتجهيز مناطق سقوية جديدة.

- دعم المشاريع الفلاحية بالطاقة الشمسية لتقليص كلفة الماء.

- التسوية النهائية لملف الأراضي الاشتراكية لتمكين المواطنين من استغلالها فلاحيا وعقد مجلس جهوي للفلاحة في تطاوين تحت إشراف وزارة الفلاحة بمشاركة كل المتداخلين لرفع كل الإشكاليات واتخاذ القرارات الحينيّة الدافعة للاستثمار الفلاحي في الجهة.

ختاما، الفلاحة ليست قطاعا ثانويا في تطاوين، بل هي ركيزة من ركائز الصمود والبقاء في هذه الربوع والمطلوب اليوم هو تفعيل الإرادة السياسية ورفع العراقيل لا المزيد من الوعود والمماطلة والتسويف والتعطيل.

موضوع آخر السيد وزير الفلاحة، مستثمر في تطاوين لديه مصنع يعتبر الأول في إفريقيا معطل عند وزارة الفلاحة في صيغة الأرض...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

تفضل.

السيد مصطفى البوبكري

هذا المشروع بقيمة 23 مليار استثمار معطل منذ سنوات ومتوقف على كلمة مواد فلاحية عضوية وناقصة الكيميائية، هذا المشروع معطل منذ ثلاث سنوات وهو الأول في إفريقيا، من غير المعقول أن ننهض ببلادنا بهذه الطريقة بهذه البيروقراطية وبهذه الإجراءات وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم فيصل الصغير، له أربع دقائق، تفضل.

السيد فيصل الصغير

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسيد الوزير وكافة الإطارات المرافقة،

أظن أن كل الناس على علم بالوضعية الفلاحية في معتمدية قلعة الأندلس بسيدي ثابت، فقد تحدثنا فيه عديد المرات، لكن للأسف لم يجد لليوم الحلول، فقد تم توزيع حصص مؤخرا بخصوص مياه الري بقلعة الأندلس وسيدي ثابت، ولكن مع الأسف الحصص المخصصة من الديوان لسيدي ثابت كانت 9% و0% في معتمدية قلعة الأندلس، لذلك فإنني أتساءل اليوم إلى متى ستتواصل هذه الوضعية؟ ومن المسؤول الأول على إيصال الكمية لهذه المناطق؟

أيضا تحدثنا سابقا عن الشفط العشوائي وتحدثنا عن الناس الذين لديهم نفوذ، اجتمع السيد الوزير بالسادة الولاة ولكن للأسف معتمدية قلعة الأندلس وسيدي ثابت تم حجز الـ "les moteurs" على صغار الفلاحين ولم يتم تنفيذ هذا على بعض الفلاحين الآخرين والسؤال الذي طرحته سابقا هل أن هؤلاء الناس لديهم نفوذ في الدولة أم هم أقوى من الدولة؟ وإن كنت مخطأ السيد الوزير، لا بأس نريد إجابة.

كما أن توجه وزارة الفلاحة في قلعة الأندلس وفي سيدي ثابت بخصوص مياه المعالجة، هذا الموضوع سمعته كثيرا وتم الحديث فيه منذ سنتين، ولكن إلى حد اليوم لم نر أي خطوة، مرة يقولون أن الإشكال في الـ "phase" الثالثة ومرة الإشكال لدى "ONAS" ومرة لدى وزارة الفلاحة، متى سيتم التوجه نحو المياه المعالجة كحل بديل؟

بخصوص الجمعيات المائية، ما مصير هذه الجمعيات؟ ما توجه وزارة الفلاحة مع هذه؟ اليوم هناك إطارات موجودة منذ عشر سنوات ومنذ 15 سنة ما مصيرهم؟ وهل توجد اليوم حلول على مستوى الوزارة أم لا؟ فالناس اليوم يريدون أن يسمعوا إجابات في هذا الخصوص.

أيضا بخصوص الدفعة الثانية والدفعة الثالثة لعمال الحضائر، إلى حد اليوم لم يتم تسوية وضعيتهم، متى سيتم تسوية وضعية هؤلاء؟

أيضا بخصوص عمال الغابات، لديهم منح لم يتم إعطاؤهم إياها، متى سنرى هؤلاء بزي موحد؟ أيضا بخصوص تفادي نقص الأعوان وبإضافة إلى البطاقة المهنية اليوم لأن هؤلاء يتعرضون للعديد من الإشكاليات، لذلك نرجو فض هذا الإشكال.

في سيدي ثابت لدينا المركز المهني لتربية الدواجن، هذا المركز منذ أكثر من خمس سنوات، هل لدى الوزارة برنامج لإعادة تأهيله أم لا؟

سيدي الوزير، لن أتحدث عن الزيارة الغير معلنة لمرفأ الصيد البحري بقلعة الأندلس، فالصور تتحدث عن نفسها، لكن أريد أن أتساءل متى ستكون "drague" موجودة؟ وضعية سوق الأسماك، وضعية مراكب الصيد وتراخيصها وهل يوجد لدى الوزارة اليوم برنامج لتطوير هذا المرفأ أم لا؟ لأن اليوم هناك العديد من المشاكل ونرجو حل إشكال هذا المرفأ.

بخصوص موضوع الماء الصالح للشراب صحيح اليوم هناك تقطعات وإقليم أريانة مشكور يقوم بما يجب القيام به ويتدخل لإصلاح بعض الحالات ويبقى الناس أحيانا إلى الليل بدون ماء، فقط لإعطاء الناس حقهم، ولكن اليوم الوضعية في قلعة الأندلس صعبة جدا لأن هناك منازل في قلعة الأندلس بدون ماء والإشكال فني، فشبكة المياه قديمة موجودة منذ أكثر من ستين سنة وطاقة الخزان تستوعب 1000 متر مكعب والاستهلاك اليومي بين 4000 و5000 لذلك لا بد من إحداث خزان آخر لأن الوضعية كارثية...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

أحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم جلال الخدمي، له أربع دقائق، تفضل.

السيد جلال الخدمي

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بك السيد الوزير وبجميع مرافقيك،

السيد الوزير، بالنسبة إلى مجال تربية الماشية، إن انتهجت الوزارة هذه الاستراتيجية بعد سنتين لن نجد أضاحي للعيد للتونسيين وسيرتفع سعر اللحم لأكثر من 60 دينار للكلغ الواحد السعر الموجود حاليا، لذلك فإن الأصل في الأشياء أن يتم تدعيم المواد الأولية ولا يجب دعم "les produits finis" وإن معادلة المواد الأولية هي الحلقة الأولى من الإنتاج، من غير المعقول اليوم أن يتم تدعيم "باكو" الحليب في التصنيع بينما الفلاح المنتج للتر الحليب يعاني من خسارة بـ 700 و800 مليم يوميا، إن قطاع تربية الأغنام مهدد بالانقراض لأنه عندما يرتفع سعر اللحوم لا يجب أن نستورد اللحوم بالعملة الصعبة من البلدان الأخرى، يجب وضع استراتيجية باستيراد الإناث التي ستعزز لنا هذا القطاع ولا تساهم في ضرب ما تبقى من الفلاحين المناضلين والمتشبثين بهذا القطاع.

اليوم هناك مرض ينخر الخرفان الصغار الموجودة في البلاد ولم نر وزارة الفلاحة تتحرك في هذا القطاع، فالفلاح اليوم يلقي من عشرين إلى ثلاثين خروف وهناك مرض فتاك يفتك بما تبقى من الماشية في بلادنا، رأينا أن وزارتكم تحدثت على أن كمية الأضاحي كافية بالنسبة إلى عيد الإضحى الفارط، ولكن كلنا نعلم بأنه على أرض الواقع هذه التقارير غير صحيحة ولم تكن سوى قرارات مكتبية وليس لها أي صلة بالواقع الذي يعيشه الفلاح التونسي، وهذا الفلاح يتعرض لدمار كبير بالرغم من تشبثه بهذا القطاع.

بالنسبة إلى رخص الصيد، صحيح السيد الوزير بالنسبة إليك هي من مشمولات وزارة الفلاحة، ولكن الخنزير اليوم يدمر في محاصيل وفي زراعات الفلاح بشكل كبير بالإضافة إلى السرقات والفلاح المهمش لا يتحصل على رخصة الصيد، في حين أن فلان وفلتان يتحصل عليها في ظرف ثلاثة أشهر وهناك من الفلاحين الذين لديهم 10 أو 15 سنة ينتظرون الاستجابة لطلبهم.

بالنسبة إلى رخص الآبار، هذه استراتيجية خاطئة تماما، فقانون رخص الآبار تم سنه للمحافظة على الموارد المائية، ولكن نجد اليوم أن حفر الآبار يتم بصفة عشوائية بشكل كبير بدون رقيب ولا حسيب، اليوم يجب إعطاء الرخص ليستطيع الناس العمل لتعود الدورة الاقتصادية وليساهم القطاع الفلاحي في الناتج القومي للبلاد وتكون رافعة من أهم رافعات الاقتصاد التونسي.

ونحن نرى أيضا أن الفساد ينخر هذا المجال والفلاح الذي قدم منذ أربع أو خمس سنوات رخصة لحفر بئر لا يتحصل على الموافقة في حين نجد أن هناك من يتحصل عليها في ظرف ثلاثة أو أربعة أشهر، أتحدث عن أرياف بئر الحفي وسيدي علي بن عون هذه المناطق التي رفعت السلاح في وجه المستعمر الفرنسي في جبل عرباطة وفي جبل ماجورة وفي جبل هداج وفي جبل سيدي يعيش وقد سقت الأرض بدمائها هؤلاء يتمنون وجود حنفية في منازلهم وهذا المطلب سنواصل الدفاع عنه بكل الآليات القانونية.

قطاع زيت الزيتون وهو قطاع واعد للبلاد يوفر موارد مالية هامة...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

إضافة ثواني للأستاذ للاستكمال الفكرة.

السيد جلال الخدمي

شكرا السيدة الرئيسة،

قطاع زيت الزيتون وكنا قد تحدثنا منذ الموسم الفارط على أن تونس ستتعرض لصعوبات كبرى في ترويج زيت الزيتون تنضاف إليها اليوم صعوبات أخرى في علاقة بالإجراءات الجمركية التي فرضها ترامب على بلادنا، لذلك علينا أن نستعد استعدادا جيدا على المستوى اللوجستي والمادي بجميع الأطراف المداخلة في القطاع، حتى نتمكن من استيعاب الصابة القادمة لأنها تعد صابة كبيرة وستمكن بلادنا من مواردنا مالية مهمة...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم عماد ولاد جبريل، له أربع دقائق تفضل.

السيد عماد أولاد جبريل

شكرا، نحن اليوم في حضرة وزارة الفلاحة، للأمانة السادة حضور الوزارة، أنا منذ حين أريد أن أتوجه لكم بسؤال بسيط جدا: كم لديكم في هذه الوزارة؟ منكم من قضى سنوات في هذه الوزارة، هل جئتم للبرلمان بقانون ينفع التونسيين؟ هل اقترحتم يوما ما قانون؟ فوزارة الفلاحة أي مشروع اقتصادي ترفيهي سياحي في البلاد تجده معطلا، أي إنسان يريد إدخال الماء تجده معطلا، قوانين بالية أكل عليها الدهر وشرب يتم استعمالها إلى حد هذه اللحظة لتعطيل ولتكبيل العجلة الاقتصادية للجمهورية التونسية بتعلة القانون والحفاظ على الأمن الغذائي.

الأمن الغذائي تحافظ عليه بعد أن تقوم بمجلة المياه التي تم عقد ثلاث اجتماعات وزارية بخصوصها، ولكن لم تصل إلى حد الآن إلى مجلس نواب الشعب،

الأمن الغذائي تحافظ عليه عندما تحافظ على بنك الجينات الموجودة لديك، وعندما تحافظ على بذورك، فالبذور التي يتم جلبها من الخارج هي بذور هجينة،

الأمن الغذائي تحافظ عليه عندما تكون لديك سياسة ري حكيمة،

الأمن الغذائي عندما تحافظ حقيقة على قوت التونسي، لكن اليوم نرى أن هناك ثروات يتم إهدارها بتعلة الأمن الغذائي.

أريد أن أتحدث في موضوع، لا أريد الحديث عن الجمعيات المائية وعن الانقطاع المتواصل للماء أو عن مجلة المياه أو عن غير ذلك، ألم تشعروا بألم في قلوبكم في قانون 87 لسنة 1983 الذي تم القيام به كتعلة لتكبيل كل نشاط لكل مستثمر؟ وهذا القانون يتم العمل به على المقاس؟ هذا السيد إن أعجبنا سنجد له ثغرة قانونية، وهذا السيد إن لم يعجبنا لا يتم إسناد تراخيص إليه، كم هناك من مشروع معطل؟ كم توجد حاليا من تجمعات سكانية بدون ماء وبدون كهرباء؟

عندما تم سن هذا القانون كانت الأراضي "مسيبة" اليوم من واجبك حماية الأراضي الفلاحية ومن واجبك حماية الأمن الغذائي، لكن من واجبك أيضا القيام بتحيين يتماشى مع تطورات المجتمع التونسي ومع التطورات الموجودة، اليوم عندما يريد شخص بعث مشروع يتم إيقافه بمنطق هذا القانون، منطقة صيانة وتجد الشخص المقابل له والذي بجانبه يتحصل على الرخصة، أي أننا لم نقم بوضع "des critères" واضحة، لم نقم بتنقيح القانون وقلنا عندما نصل لخمسين مسكن أو عندما يكون المشروع ذو جدوى أو غيره يتم إسناده رخصة مع المحافظة دائما على الرصيد العقاري الفلاحي.

مناطق موجودة في الجمهورية التونسية دون تسمية، هذه المناطق تم وضعها كمناطق سقوية لا يوجد بها أي شيء بالماء، تعاني من شح في المياه، لا يتم تمتيعها بالماء، إن أردتني أن أذكر لك أسماء هذه المناطق سأذكرها وتمنع بها الموجود، هناك معتمديات لا يوجد بها أي محطة للتزويد بالوقود معتمدية بأكملها بتعلة هذه القوانين البالية، حقيقة أتساءل ماذا تفعلون؟ يجب أن تأتوا لنا بقانون من هذا القبيل.

أنا متأكد أن جلسة حوارية لا توجد أي فائدة من ورائها، سأعطيك مثالا السيد الوزير وأنا أعلم أنك لن تفعل أي شيء وأعلم أن هذا الشيء يتجاوزك، هذا مستثمر شاب سنه 26 سنة، الزطلة و"الحرابش" أكلت أبناء جهته، السيد رئيس الجمهورية يقول لكم أنه يجب أن يكون هناك في كل حي ملعب حي، هذا السيد لم يطلب من الدولة أن تعطيه، بل أراد الاستثمار في أرضه، ماذا فعلوا له...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

إضافة بعض الثواني.

السيد عماد أولاد جبريل

تم تسجيل قضية عليه بتعلة مناطق الصيانة، وها هو يقول أن هناك قضية، يجب أن يصفى قضيته ثم يأتي، وهذه القضية من قام بتلفيقها له؟ فتحتها له مندوبية الفلاحة بالمهدية التي هي بدورها بدون مندوب منذ ثلاث سنوات بتهمة أن هذا السيد اقتلع ثلاثة أشجار، وهذه الأشجار التي قام باقتلاعها هي أشجار جافة موجودة من أكثر من ثلاث سنوات، تم التفكير فيهم الآن، مع العلم وهذه الصورة واضحة -أظهر صورة- تثبت بأن المشروع محافظ على غراسة أشجار الزياتين الموجودة، تثبت أنها موجودة، لذلك لماذا اليوم يتم قطع أجنحة من يريد أن يستثمر بهذه التعلة...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم محمد علي فنيرة، له أربع دقائق، تفضل.

السيد محمد علي فنيرة

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسيد الوزير ومرحبا بالوفد المرافق لكم،

السيد الوزير، إن إشكاليات الماء بجهة جبل طريف بعد تقريبا ثلاثة أشهر من طرح الأسئلة الشفاهية يتم التراجع مرة أخرى، نفس الحالة 250 عائلة اليوم تشرب بالجرار، كالعادة يتم جلب الماء لهم ويتم سكبه في البراميل وهذا الماء يوجد به "زغلال" أوساخ هذه نفس الصور أعيدها، هذه نفس الحالة في جبل طريف 250 أو 300 عائلة في الأعذار في سيدي بحر في القليم في زمنيت في البخيرية نفس الحالة، لم تتغير لا في الموت ولا في الأفراح في هذه الصائفة، حقهم في الماء مكفول بالدستور، ولكن للأسف لا يشربونه.

جبل الطريف هذا في معتمدية قرمبالية ومعتمدية قرمبالية توجد بها أكبر محطة ضخ يشرب منها سكان الساحل، يشرب منها الوطن القبلي، يشرب منها أهالي صفاقس وجبل الطريف لا يشرب الماء للأسف، مع الأسف هذا أقوى ظلم وأكثر ظلم رأيته من وزارة الفلاحة.

يوم السبت كنت موجودا مع السيد المعتمد مدة خمس ساعات في جبل الطريف حاولنا أن يشرب الأهالي، ولكن لم يستطيعوا أن يشربوا الماء، بالأمس كان موجودا إلى أواخر الليل وحاول أن يشرب الأهالي، ولكن لم يستطيعوا أن يشربوا الماء، السيد جلال الرابحي رئيس قسم المياه والتجهيزات الريفية حاول بكل الطرق واستوفى كل الحلول وآخرها مشروع بـ 93 مليون وفي الأخير لم يستطيعوا أن يشربوا، عمال المندوبية يوم العيد قضوا العيد معنا وعادوا لبيوتهم في آخر وقت ونشكرهم على عملهم، وفي الأخير لم يستطيعوا أن يشربوا.

لقد استوفينا كل الحلول، وأنا منذ ثلاث سنوات أعيد نفس المطلب، اليوم لم يعد لدينا أي حل من الحلول الأخرى ولا فائدة من صرف أموال أخرى دون أن نصل لأن تشرب 300 عائلة هذه، لذلك فإن الحل في إعطاء الإذن للشركة الوطنية لتشرع في الدراسات، لتشرع الإدارة العامة للهندسة المائية في دراسات تسليم هذا المشروع، إن كنا نريد أن تشرب 1000 عائلة لنذهب في هذا وإن كنا لا نريد أن يشرب هؤلاء لا نشربهم فقط، مع العلم وأنا أؤكد بأن معتمدية قرمبالية هي أكبر معتمدية يشرب منها الساحل وصفاقس والوطن القبلي وأولادها لا يشربون الماء.

نقطة ثانية السيد الوزير، في إطار التذكير بمشروع التنمية المندمجة، كنت في آخر مقابلة قد وعدت بأن هذا المشروع ستتمتع به جهة جبل طريف على ميزانية 2026 أقول هذا فقط في إطار التذكير وأتمنى أن المشروع ما زال متواصلا.

ما زالت لدي دقيقة، أختم بالتوجه بالشكر للسيد عبد الحميد منجي خاصة وفي آخر لقاء لي معه كان قد أكد بأنه سيتم ربط منطقة حي النسيم من حي سلتان بمشروع تقوية مياه الشرب ببرج السدرية، وهذا الخبر قد أفرح الأهالي، لأن الماء كان لا يصل إلى هذه المنطقة، كانت هناك إشكاليات كبرى على مستوى مياه الشرب، لذلك عندما سينتهي هذا المشروع ونتمنى ألا يتعرض لتعطيلات، لأن هناك بعض التعطيلات وإن شاء الله سنتعاون لإيجاد الحلول اللازمة لنتمكن من إيصال مياه الشرب لحي النسيم وشكرا ولكم.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم أيمن المرعوي له أربع دقائق، تفضل.

السيد أيمن المرعوي

شكرا سيدتي الرئيسة،

نرحب بالسيد وزير الفلاحة وكافة إطارات الوزارة،

سيدي الوزير، من غير المعقول تواصل التنكيل بالمواطن التونسي جراء الانقطاع المستمر للماء الصالح للشراب في كامل أنحاء الجمهورية وخاصة أرياف ولاية صفاقس وهذا نتيجة فشل تسييري واداري وغياب الرؤية الاستشرافية لدى مصالحكم واعتمادها على الحلول الترقيعية، حيث كان من الأجدر إعداد برنامج استباقي لهذه الأزمة قبل دخول فصل الصيف.

سيدي الوزير، نقطة ثانية وهي ارتفاع تكاليف الربط بشبكة الماء الصالح للشراب في ظل هذا الوضع الاجتماعي والاقتصادي الصعب، حيث تصل تكلفة الدراسات في بعض الأحيان إلى 25000 دينار وغير قابلة للتقسيط وهنا لنا أن نتساءل عن غياب مساهمة "SONEDE" في تمتيع المواطنين بحقهم الدستوري في الربط بالماء، فما هو ذنب المواطن اذا كان سعر الربط من الشبكة العادية يختلف عن سعر الربط من الشبكة الرئيسية؟ الأصل في الشيء أن معلوم الربط يكون موحدا بين جميع المواطنين وعلى الدولة أن تقوم بدورها في تعميم القنوات وتقريبها من المواطنين.

سيدي الوزير، قطاع الصيد البحري في ولاية صفاقس يشهد تراجعا كبيرا، وضعية ميناء الصيد البحري كارثية تستوجب التدخل السريع، معاناة بحارة معتمدية طينة من ولاية صفاقس تتفاقم يوما بعد يوم بسبب التلوث وعدم توفر مرفأ لمراكب الصيد واستثنائهم من الدعم والمساعدات وأصبحت تسوية الوضعيات القانونية لمراكب الصيد أمرا ضروريا ويجب إيجاد حلول لهذا المشكل.

سيدي الوزير، بعد منع صيد المحار أصبحت وضعية العاملين بهذا القطاع صعبة، فلماذا لا يتم إدراجهم ضمن المتمتعين بمنح الراحة البيولوجية؟

من المتوقع أن تكون محاصيل الزيتون لهذه السنة قياسية، فما هو برنامج الوزارة لتلافي ما حصل السنة الفارطة من ضرر للفلاح وبما يضمن سعرا مناسبا للمواطن؟

ديوان الأراضي الفلاحية الشعال رغم الزيارات المتكررة وآخرها زيارة السيد رئيس الجمهورية لم نلاحظ أي إصلاحات كبرى وبقي الحال على ما عليه، كما يهمنا معرفة برنامج الوزارة في تسوية وضعية العاملين بهذه المركبات الفلاحية، ومتى يتم ذلك؟

سيدي الوزير، غياب الدعم لمربي الماشية والأبقار وخاصة صغار الفلاحين أضف إليه غلاء أسعار الأعلاف تسبب في ارتفاع أسعار اللحوم وتدهور المقدرة الشرائية للمواطن، وهو ما شهدناه خلال عيد الأضحى حيث لم تتمكن عديد العائلات من شراء الأضاحي نتيجة الارتفاع المشط للأسعار.

سيدي الوزير، للأسف أصبحت الأزمات هي من تحرك السلطة التنفيذية ولا يمكن تحقيق أمننا الغذائي دون مخطط إصلاحي شامل يضمن النهوض بالقطاع الفلاحي وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة إلى السيدة الزميلة المحترمة بثينة الغانمي لها أربع دقائق، تفضلي.

السيدة بثينة الغانمي

شكرا سيدتي الرئيسة،

مرحبا بالسيد الوزير وبالوفد المرافق له،

أنا اليوم سأركز على جهتي جهة باجة معقل الزراعات الكبرى وأي إصلاح حقيقي في الواقع لا ينطلق منها فهو إصلاح عقيم.

سأبدأ بمنظومة المياه وأود أن أؤكد على ضرورة التسريع في إنجاز مشاريع المحاور الكبرى بباجة الشمالية لما له من أثر مباشر على تحسين شبكة الماء الصالح للشراب وضمان توزيعه العادل خاصة في المناطق الريفية والمعتمديات الداخلية التي تعاني منذ سنوات من اضطرابات وانقطاعات متكررة.

هذا المشروع هو رافعة حقيقية للتنمية في الجهة، وتأخيره لم يعد مقبولا بالنظر للحاجيات الملحة للمواطنين، الجمعيات المائية فساد بالجملة أو تقاعس في العمل أو انتهاج أسلوب التمييز والمحاباة في تمكين مناطق من الماء مقابل حرمان أخرى، ريف عين الكحلة وعين سلطان وزغاوة وبوحزام وبوسعادة كلها خير شاهد على ذلك. شبكات مهترئة دون تجديد يعطل عملية التزود والتزويد بالماء وثروات مهدورة دون تثمين لها.

أيضا منطقة ريفية قريبة من عين ام زيد متساكنوها نفذ صبرهم وخاب أملهم في التمتع بالماء الصالح للشراب وهم ينتظرون معدات وتجهيزات من وزارتكم وإلى حد الآن منذ سنوات لم يتمتعوا بالماء الصالح للشراب.

سيدي الوزير، إلى متى سيتواصل الفساد وسوء التصرف في الوحدات الإنتاجية الفلاحية بدون رقيب ولا حسيب؟ أين تذهب موارد هذه الوحدات ومنتوجاتها من مئات الهكتارات وأيضا تربية الماشية؟ الأراضي الفلاحية الدولية في باجة إلى أين؟ سوء هيكلة وعدم جرد لأملاك الدولة التي من المفروض استغلالها وخلق فرص عمل أيضا وموارد رزق للفلاحين الشبان والمهندسين الفلاحين وأصحاب الشهادات العليا وهنا نتحدث على شركات الإحياء، إلى متى؟ طبعا هذه الأراضي تنتعش منها الحيتان الكبيرة وتستولي عليها لوبيات في غياب الرقابة وفي تطبيع مع استنزاف الثروة.

الشركات التعاونية المركزية لتجميع الحبوب، سيدي الوزير، ما هي أسباب تراكم ديونها رغم القيام بعدة برامج لتأهيلها؟ طبعا لتأهيلها وبيعها لعدة عقارات من أملاكها.

تسريح أيضا في إطار هذا لأكثر من نصف العمال والكوادر ورغم هذا هي تشكو من صعوبات.

السيد الوزير، أيضا الشركة التعاونية المركزية للبذور والمشاتل الممتازة تعيش صعوبات مالية تتمثل في ديون جبائية وأيضا ديون لصندوق الضمان الاجتماعي، فضلا عن تراجع إنتاجها إلى 10% بعد أن كانت تنتج تقريبا 70% من حاجيات البلاد من البذور، هذه الشركة لم تعد قادرة على توفير رواتب العمال، فالرجاء فتح هذا الملف وتسوية وضعية هؤلاء العمال الكادحين الذين بفضل سواعدهم وبفضل كل حبة عرق تتصبب من جباههم نعيش. هؤلاء دون تغطية صحية ولا حماية اجتماعية.

ديوان الأراضي الدولية، متى يتم ترسيم العمال العرضيين وتسوية وضعياتهم؟

سيدي الوزير، الثروة الحيوانية مهددة، خسارة كبيرة لقطيع الأبقار في منطقة فضلاوة من معتمدية التيبار، خسائر فادحة أيضا لصغار الفلاحين دون التفكير في تعويضهم.

نفوق قطاع الأبقار في أرياف عمدون ونفزه وغيرها تنتظر منكم وضع حلول لحماية هذه الثروة والحد من هذا الخطر الذي يتهدد القطيع،

رخص الصيد البحري في باجة معطلة، الرجاء حلحلتها لأن باجة هي الوحيدة بصفر رخص للبحارة، قطاع مهمش وينتظر منكم لفتة وهيكلة.

سيدي الوزير، أريد أن ألفت انتباهكم إلى تباطئ نسق الإنجاز والتهميش واللامبالاة...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

تفضلي.

السيدة بثينة الغانمي

إلى التهميش وتباطئ نسق الإنجاز واللامبالاة بمختلف قضايا القطاع وتعطيلات إدارية في الحصول على شهادات الملكية اللازمة والمنح.

المسالك الريفية أيضا تحتاج إلى مزيد العناية نظرا إلى أنها غائبة أحيانا.

محاصيل الحبوب يخشى عليها أن تكون من نصيب الحمام وقطعان الفئران، فالرجاء وضع مخطط لحمايتها وانقاذها من الإتلاف...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

القائمة لا زالت طويلة أستاذتي، لذا أرجو الاكتفاء بهذا القدر وشكرا.

أحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم ياسين مامي وله أربع دقائق. تفضل.

السيد ياسين مامي

شكرا السيدة الرئيسة،

السيد وزير الفلاحة، مرحبا بك وبكل الوفد المرافق وأعانكم الله،

سيدي الوزير، بما أن الجلسة حوارية نتحدث فيها على استراتيجية وزارة الفلاحة والصيد البحري خيرت أن أتحدث في موضوع بعينه يهم التونسيين ككل وضروري أن نهيأ له ونتذكره مسبقا، ويكون لنا فيه توجه واستراتيجية واضحة وهو قطاع الزيتون وزيت الزيتون، محاصيل الزيت التي مع الأسف نرى دوما أن الاهتمام بها حين يبدأ موسم جني الزيتون، لا يخفى عليكم أننا اليوم عوض أن نكون منافسين للإسبان والايطاليين نحن اليوم مزودون لهم فقط، حتى إذا نزيد من عام الى عام 1% من محصول تصدير الزيت المعلب دوما عندنا أكثر من 95% من زيتنا نصدره سائبا، للشركات الاسبانية والإيطالية ليقوموا بتعليبه ويروجوا له ويعاودوا بيعه، حتى الزيت الذي نصدره للولايات المتحدة الأمريكية يذهب لشركات إيطالية قبل ذلك تعلبه وتبيعه وأكبر صادراتنا كما

تعرفون للولايات المتحدة الأمريكية هي زيت الزيتون وهنا نفتح قوسا يجب الأخذ بعين الاعتبار أن الزيت العام المقبل ستتوظف عليه أداءات جمركية عالية من أمريكا.

وضعية تونس وهي من أكبر المنتجين لزيت الزيتونة في العالم وفي المقابل هي مزود للإسبان والإيطاليين لا يجعل للسوق التونسية تحكما وتأثيرا على أسعار زيت الزيتون، هذه الأسعار تتحدد مجملها في إسبانيا وهذا ما أوجد اضطرابا كبيرا في العام الفارط بين أسعار بيع الزيتون من الفلاح وأسعار زيت الزيتون في المعاصر وضاعت المليارات ولم يتم خلاص الفلاحين وبعض المعاصر أفلست وتضررت ونصف المحاصيل أو أقل لم يتم جمعها.

سيدي الوزير، ماذا ننوي أن نفعل هذه السنة منذ الآن ونحن على أسابيع قليلة من بداية التحضير لمحصول الزيتون؟ ماذا ننوي أن نفعل لحماية الفلاح التونسي وهو أضعف حلقة في هذه المنظومة؟

السيد وزير الفلاحة، حزام أمان يحمي الفلاح التونسي من اضطرابات الأسواق العالمية وحين نقول الفلاح أريد أن أذكر أن أكبر منتج للزيتون في البلاد هي وزارتكم عن طريق ديوان الأراضي الدولية.

من الآن السيد الوزير، اليوم قبل الغد، ما هي رؤيتكم للموضوع؟ وما هي التدابير التي ستتخذونها ونحن مقبلون على موسم وإن شاء الله يمر في أحسن الظروف وكل المؤشرات طيبة وخاصة يجب التحضيرات لأن معظم المتدخلين اليوم في موضوع الزيتون إما أنهم هاربون أو مفلسون أو في السجن، كيف سنحمي الفلاح التونسي؟

سيدي الوزير، أريد أن أقول في موضوع محلي بهم الحمامات عندنا مشاكل كبيرة تتعلق بالحشرة القرمزية، انعقدت جلسات، ولكن على الميدان تتواصل إشكاليات كبيرة، الناس والمواطنون يطالبون بالتدخل...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

بعض الثواني للأستاذ.

السيد ياسين مامي

شكرا، أيضا موضوع آخر يخص الحمامات يتعلق بجهر الوديان، وعندنا إشكال كبير في جهر الوديان، والحمامات يشقها أكثر من 12 واد لا بد من لفتة لهذا الموضوع وفي النهاية بلغني بعض الزملاء لأنقل لكم موضوع ترسيم عملة تعاونية "SONEDE"، 14 عامل إداري وتسوية وضعيتهم، ما هو هذا الإشكال الذي صار؟ بعض الزملاء الذين لم تمكنوا ربما من التطرق إلى هذه النقطة...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم عبد الجليل الهاني له أربع دقائق، تفضل.

السيد عبد الجليل الهاني

شكرا السيدة الرئيسة،

سيدي وزير الفلاحة، كنت أسمع وتابعت البعض من مداخلات السادة النواب وكلها تصب في خانة واحدة وهي المشكل الكبير لمياه الشرب ومياه الري والمجامع المائية وكانت هذه التجربة منذ سنوات واليوم تشهد صعوبات كبيرة من ناحية التزود بالمياه ومن ناحية توزيع المياه ومن ناحية الاستخلاص والمديونية الكبيرة للمجامع وصارت عديد الاجتماعات على مستويات جهوية لحل هذا الإشكال لكن يبدو أن بعد حل الإشكال المالي ننتقل للإشكال الفني وتبين أن كل قنوات مياه الري فيها أعطاب حرمت جهات عدة اليوم من المياه وتعرف زراعات القوارص في الوطن القبلي وخاصة في معتمديات بوعرقوب وبني خلاد ومنزل بوزلفة إذا لم يأخذوا الماء في المدة الفارطة فالآن الأمر سواء، فقط من أجل ضمان عيش الشجرة ولن نصل إلى المحاصيل التي نأمل لها والتي كانت موجودة في السنوات الفارطة وكنا نصدر كميات كبيرة تصل حتى 20 ألف طن فأصبحنا نصدر 7000 و12000 طن.

سيدي الوزير، أعتقد أن تجربة المجامع المائية اليوم أخذت كثيرا من الوقت وحان الوقت لنفكر في تغييرها أو في آليات جديدة للعمل خاصة أن مشكلة الاستخلاص أصبحت مستعصية بعد الصعوبات التي مر بها الفلاحون في المناطق اليوم أصبحوا غير قادرين على سداد الديون وبالتالي لن يأخذوا الماء وهذه الزراعات بصدد التلف من سنة إلى أخرى والإنتاج يقل والتوجيه نحو زراعات جديدة اليوم، فالوزارة لم تفكر في توجيههم نحو زراعات أخرى أقل استهلاكا للمياه أو حفر آبار عميقة تمكن كل 20 فلاح أو 30 فلاح من بئر مع بعضهم واليوم هي مناطق ممنوع فيها إسناد رخص الحفر وهناك عديد الآبار العشوائية الموجودة لكن الأملاح وصلت للطبقة المائية، حتى الى 200 متر هناك أملاح في جهة منزل بوزلفة خاصة وبني خلاد.

ثانيا مياه الشرب، المجامع كلها اليوم فيها إشكاليات والناس اليوم في بعض المناطق لا يصلهم الماء طيلة 15 يوما ويقول لك انت عندك يوم في الأسبوع تحصل فيه على الماء السادسة مساء والحي الذي يكون في منطقة عميقة يشرب والحي الذي يكون أعلى قليلا لا يصله الماء وهذا مشكل كبير وهناك السرقات، صحيح أن المواطن عنده دور ويجب العمل على تكثيف المراقبة وأخذ إجراءات جزائية في حق الناس الذين بنوا فوق قنوات مياه الري وحتى مياه الشرب التابعة للجمعيات، ولكن الإدارة لم تتخذ معهم الإجراء القانوني اللازم، كان من المفروض القيام بمعاينات عن طريق العدول المنفذين واثارة شكوى جزائية لدى السيد وكيل الجمهورية حتى يعرف هؤلاء الناس حدودهم وغير معقول اليوم أن يسقي حقله وجاره حذوه لا يصله الماء ليشرب ونحن نشاهده ونراعيه وننتظر أن يصلح لنا القناة منذ أسبوع، هذا في بلي في معتمدية بوعرقوب.

أيضا المرانقية والخفايف والخضارة وبوعلي والحارثين هذه مناطق عالية والجمعية غير قادرة، في البداية الخزان بعيد من دار شعبان الى بوعرقوب، ثم وجدنا الصلصال في "conduite" فبدلناها، بعدها انطلقنا في حفر بئر آخر وسنحدث خزانا جديدا، فهل سنواصل هكذا؟ على الأقل سيدي الوزير من الأحسن أن تذهب لـ "SONEDE" وتصبح تابعة لشركة استغلال توزيع المياه في بئر دراريس، الأنبوب الذي يوصل الماء إلى الهوارية وقليبية يمر عبر منطقة بئر دراسة حيث لم يأخذ الناس الماء طوال 15 يوما وقالوا غير معقول أن نرى الماء مارا في اللوالب ونحن لا يمكننا الحصول عليه لأن البئر التي أنجزت له الدراسة وحفر على 9 لتر في الثانية تبين أنه يعطي 3 لتر فقط إلى الآن وأيضا ليس مكهربا بعد عامين أو ثلاثة، فلا يوجد عمل ولا نتيجة صراحة ويجب أن نبدل الاستراتيجية ونفكر في شيء لتغيير هذا الواقع وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة إلى السيد الزميل محترم المعز بن يوسف له أربع دقائق، تفضل.

السيد معز بن يوسف

مرحبا بك السيد الوزير،

سيدي الوزير،

مشاكل الفلاحة في ولاية سوسة كبيرة جدا وفي مستويات متعددة، نحاول أن نتحدث بهدوء لأن هناك بعض الأمور التي لم يعد يتحملها الناس وخاصة لم نعد نجد الحلول، محطة تحلية المياه بسوسة سيدي الوزير، تقريبا أنت الوزير الرابع أو الخامس وعلى أساس من مارس بعد ذلك جوان واليوم نحن في جويلية وما زالت المحطة لم تفتح، لذلك ما زالت هناك بعض بؤر نقص المياه في ولاية سوسة ومنها منطقة الغنادرة بالقلعة الكبيرة، أيضا منذ ثلاث سنوات إلى الآن تشكو هذه المنطقة من العطش وانقطاع المياه وعندهم جمعية مائية، كذلك في القبو وهم يحاذون سد القلعة الكبيرة السد الجديد الذي انتظرناه كذلك الكثير من الوقت وإلى الآن لم تكتمل أشغال السد بالرغم من أننا نعتبره إنجازا كبيرا للمنطقة، ولكن لا نعرف سبب هذا التعطيل الكبير في الأشغال، هل المشكلة مادية أو غيرها؟ ولا نعرف الإشكال بالضبط وهل هو إشكال فني، ما أعلمه أننا وصلنا إلى 90% من تقدم الأشغال وكل الناس ينتظرون سد القلعة الكبرى.

سيدي الوزير، مسألة أخرى، يجب إيجاد حل لسد نهانة لأنه أصبح معضلة في الساحل وفي المنطقة السقوية التي تشمل أغلبية المعتمديات في سوسة، لأن هذا السد أصبح اليوم خارج الخدمة ولم تجد الوزارة حلولا لإنقاذ المناطق السقوية خاصة في سيدي بوعلي والقلعة الكبرى وحتى بعض الآبار الارتوازية التي حُفرت في القلعة لم تعط نتيجة تفيد الفلاحين وبالعكس نقص الإنتاج ونرى في منطقة زراعية كانت مهمة جدا في تحقيق الاكتفاء الذاتي على مستوى الجهة اليوم تضيع أمام أعيننا والوزارة لم تتدخل، اليوم ضروري أن تكون في منطقة سيدي بوعلي آبار ارتوازية على الأقل حتى تعوض النقص في الماء الذي تسبب فيه سد نهانة.

سيدي الوزير، كذلك مسألة تراخيص حفر الآبار، غير معقول أن أعلم على الأقل من خلال اتصالي بالمواطنين ثمانية أو تسعة ملفات لأناس وافقوا لهم على حفر الآبار في ولاية سوسة، ولكن تسمع فقط أنهم ما زالوا ينتظرون إمضاء السيد الوزير، لا أعرف إذا كان على مستوى الجهة هناك موافقة على الملفات فلماذا لا ينطلقون في حفر الآبار؟ لمَ ينتظرون أن يضيع السيد الوزير الوقت في مسائل غير مهمة وليست لها أولوية؟ لأن مشكلة هذه الآبار في ولاية سوسة أيضا.

يجب أن تعطونا اليوم ما هو تفكيركم كوزارة في حفر الآبار؟ لأننا في كل أسبوع نسمع عمن يحفر بطريقة غير قانونية وآخرون تفتك منهم الآليات ويتم وقف المقاولين ومشكلة الماء كبيرة اليوم في كل ما عنده علاقة بالزراعة في سوسة.

هنشير النفيضة ومحصول الزيتون الذي ضاع نصفه بالرغم من المجهود الكبير الذي قامت به مندوبية الفلاحة بسوسة لأن الإمكانيات المرصودة لم تكن كافية وخاصة أننا كدولة يمكن أن ننشئ معصرة جديدة ممتازة وما كان علينا ان نعرض صور المعصرة الموجودة في هنشير النفيضة في مستوى معتمدية سوسة...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

تفضل.

السيد معز بن يوسف

حلول جذرية لهذا الهشير، وهناك من يستغله، ولكن العديد منهم اليوم في السجن، فنريد معرفة توجهات الدولة اذا كانت ستأخذه فلتخصص له الإمكانيات وإذا كانت ستستغني عنه أو ستعطيه أو تقدمه للخواص فلتسرع قليلا لأن هذا من مكتسبات هذه البلاد وشكرا لكم.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم سفيان بن حليمة له أربع دقائق، تفضل.

السيد سفيان بن حليمة

شكرا زميلتي المحترمة،

مرحبا بالسيد السيد الوزير والوفد المرافق له،

أولا، في ظل تقدم دراسات في إعداد أمثلة التهيئة العمرانية التي تصير بين البلديات والإدارة العامة للتهيئة في وزارة التجهيز، نطلب منكم السيد الوزير أن نأخذ الأمر بجدية في مراجعة حدود المناطق السقوية العمومية في كامل الجمهورية، كيف؟ لأن عديد هذه المناطق في تلامس مع البلديات مع المناطق السكنية وقع اجتياحها بالبناء الفوضوي وصار فيها أحياء برزت كالفطر فبالتالي أصبحت البلديات مجبرة أن تعطيهم الربط بالشبكات العمومية للماء الصالح للشراب وغيره من الشبكات، ولكن الوزارة لحد الآن لم تقم بأعمال استباقية حتى ننظر في هذه الأراضي، فهناك أراضي لم تعد صالحة للفلاحة حقا.

شبكة مياه الري بنهانة عمرها الافتراضي انتهى ولم يعد يوجد ماء أصلا منذ سنوات ولم تعد هناك فلاحة والبناء الفوضوي يجتاح هذه المناطق، فبالتالي أطلب من وزارتكم المحترمة أن تقوم بجرد كامل للأراضي عن طريق صور جوية أو مساحين توبوغراف أو عن طريق زيارات ميدانية ونعاين الفلاحة الموجودة ونحميها بقوانين زجرية والباقي نخرجه من المنطقة السقوية العمومية ونعطيه للبلديات حتى تستبق وتفتح الطرقات ونتجنب ظهور أحياء فوضوية أخرى.

سيدي الوزير، أمر إلى موضوع المعهد العالي للعلوم الفلاحية بشط مريم والقرارات الأخيرة، مؤسسة البحث والتعليم العالي الفلاحي والتي بموجبها في القرارات الأخيرة تم إلغاء اختصاصين محوريين في هذا المعهد: الإنتاج الحيواني وهندسة أنظمة البستنة بدعوى أنه لا يوجد إقبال وهناك عزوف و"quota" الطلبة المهندسين تنقص، فوزارتكم هي التي تعطيها، وعدد الناجحين في المناظرات الوطنية للدخول لمراحل تكوين المهندسين، فأنتم من تحددون عدد الأماكن حسب حاجتكم وعدد الموجودين في المدارس، ننقص "quota" ثم حين يبقى 10 أو 18 تلميذ نغلق وكفى، لا هذا قرار كارثي ويجب مراجعته وهذا لا يصب في مصلحة الفلاحة وفي مصلحة التعليم العالي الفلاحي الذي هو ركيزة أساسية قبل الماء

وقبل كل شيء، التعليم العالي الفلاحي هو ركيزة للسيادة الغذائية والأمن القومي الغذائي والأمن القومي الوطني، من غير علم لا يمكن أن أزرع ولا يمكن أن أفعل أي شيء.

كذلك سيدي الوزير، المعهد العالي للعلوم الفلاحية بشط مريم، بعد سوسة لا يوجد أي معهد آخر لا في سيدي بوزيد ولا في القصرين ولا في تطاوين ولا في قبلي ولا في قفصة ولا في مدنين...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

تفضل.

السيد سفيان بن حليمة

مطلوب منه أن يذهب إلى تونس أو إلى بنزرت أو إلى الكاف لدراسة الفلاحة، الرجاء مراجعة هذا القرار وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للسيد الزميل المحترم سامي التوجاني له أربع دقائق، تفضل.

السيد سامي التوجاني

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسيد الوزير وبالسادة المرافقين له،

بقدر ما حققنا من مكاسب وإنجازات في مجال الفلاحة بقدر ما يجابهنا من تحديات ومصاعب جمة في المستقبل خاصة أن النشاط الفلاحي يبقى هو المتصدر الثابت لعناوين اقتصادنا ولأمننا الغذائي.

سيدي الوزير، أنا ابن منطقة ريفية داخلية هي معتمدية جومين وتحيطها غزالة وسجنان نشاطها الرئيسي الأول الفلاحة ولا غير ذلك من مقومات الاقتصاد، سنبدأ بمنظومة الألبان التي حققنا فيها الاكتفاء الذاتي منذ أربعين سنة، ولكن وللأسف انقلب الحال خلال السنوات الأخيرة وأصبحت هذه المنظومة مهددة بالانهيار، فهل فكرنا في ذلك الفلاح الذي عنده بقرة أو بقرتان هما مصدر رزقه حتى لا يتسول وفي نفس الوقت وفر لنا الحليب الذي لا نعرف قيمته ولا كيف تزودنا به؟ مسكين الفلاح فهو يعاني من أمراض الأبقار ونسب كبيرة جدا، كما يعاني من الارتفاع الجنوني لأسعار المواد العلفية وعدم التحكم فيها، التراخي وعدم الجدية من سلطة القرار في معالجة الإشكاليات التي تراكمت لأكثر من 10 سنوات، نتيجة لذلك تضررت كل الحلقات المتصلة بمنظومة الحليب أولها المستهلك وذلك نتيجة الانقطاعات المسجلة بالسوق مرارا وتكرارا، ثم صغار الفلاحين والمربين الذين اضطروا لبيع القطيع بشكل عشوائي، وكذلك مراكز تجميع الحليب والناقلون لهذه المادة ومؤسسات التصنيع، النتائج للأسف كارثية، تراجع رهيب في عدد رؤوس القطيع وبالتالي تراجع مذهل في حجم الإنتاج، شبه إفلاس الفلاحين الصغار والمربين الذين استنفذوا كل قواهم.

وللخروج من هذه الأزمة أشدد على ضرورة تدخل الدولة لمراجعة سعر اللتر الواحد من الحليب، فالفلاح لا يمكن أن يكون خالصا إلا إذا كان سعر الليتر ب 1700 أو 1800 مليم وطرحت عليكم هذا الموضوع سيدي الوزير يوم 31 جانفي 2025 في لجنة الفلاحة.

ضبط خطة وطنية للمواد العلفية تعتمد الإنتاج المحلي في سياق خارطة فلاحية متوازنة.

مراجعة أسعار الأعلاف المركبة وذلك بإصدار أمر حكومي يتضمن النزول بهامش الربح الموظف على شراء الأعلاف وتسقيف هامش الربح في المواد العلفية وادراجها ضمن قائمة المواد الأساسية والتخلي عن نظام حرية الأسعار المعمول بها.

مقاومة ظاهرة تهريب المواشي.

تكثيف مراقبة جودة الأعلاف والتأكد من مطابقتها للمواصفات الفنية والعلمية المطلوبة بالتنسيق مع وزارة التجارة.

سيدي الوزير، تريدون أن ننهض بالقطاع؟ يجب القيام بزيارات ميدانية ولا يكون العمل في المكاتب، تكون اتصالا مباشرا مع الفلاح الذي سيعطينا الإشكال وهو الذي يقترح علينا الحل وصدقني يمكن أن يعطينا الحلول.

ما زال الفلاحون الصغار محافظين على القطيع، ولكن صدقني الضيعات الكبرى باعت والحليب يرد من نفزة وسجنان وجومين وغزالة وماطر، فأين تشجيع الفلاح؟ في الجزائر يحصل الفلاح على بقرة تعطيه الدولة العلف لعام كامل في شكل منحة تشجيع.

أيضا مراكز تجميع الحليب تنتظر المنحة منذ عام وستة أشهر، إلى حد هذه الساعة لم يتلق أحد منحته، ويريدون مقابلة وجلسة مع سيادتكم ومن يقتني آلة حصاد أو جرارا أو بريسة يبقى ينتظر ثلاث سنوات ليحصل على المنحة.

ناقل الحليب ليس عنده أي قانون يحميه ولا منحة ويعمل بحساب 50 و60 مليم في اللتر في حين كانت الشاحنة بـ 15 ألف دينار ولتر البنزين بـ 400 مليم والآن الشاحنة من 100 الى 150 ألف دينار والبنزين ب 2000 مليم، هو ينقل 1000 لتر في اليوم يعني بـ 60...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

تفضل.

السيد سامي التوجاني

يعني في الشهر 1.800 ألف دينار لا تسدد كمبيالة الشاحنة ومن أين سيتمكن من التزود بالبنزين وأجرته اليومية وإصلاح سيارته؟

صيانة المسالك الفلاحية.

صيانة البحيرات الجبلية التي امتلأت بـ"الميلوسي" وأيضا السدود التي أصبحت أثرا وهذا كله ناتج عن عدم التعهد بها على الوجه المطلوب بدليل الاجتماع الذي صار بين رئيس الجمهورية قيس سعيد يوم 25 فيفري 2025 بقصر قرطاج ورئيس الحكومة كمال المدوري وكاتب الدولة لدى وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري المكلف بالمياه حمادي الحبيب ودعا فيه السيد...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا زميلي، أحيل الكلمة إلى السيد الزميل محترم إلياس بوكوشة له أربع دقائق، تفضل.

السيد إلياس بوكوشة

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسيد الوزير والإطارات المرافقة،

سيدي الوزير، الفلاحة في الفوار ورجيم معتوق ليست مجرد نشاط اقتصادي، بل هي شريان حياة، هي هوية، هي ارتباط بالأرض وبالجذور ومع ذلك فإن واقع الفلاحة هناك صعب ومؤلم ويحتاج إلى

قرارات شجاعة واستثنائية، فالموارد المائية تنهك والتمويل مفقود والبنوك مغلقة في وجه صغار الفلاحين وفي وجه أصحاب المشاريع الحقيقية لا الورقية والدعم يذهب إلى من لا يزرع ولا يتعب.

سيدي الوزير، على إثر قرار السيد رئيس الجمهورية بإحالة التصرف في صندوق تعويض الأضرار الفلاحية الناجمة عن الجوائح الطبيعية إلى وزارة الفلاحة وفي ظل ما تشهده المنطقة من تغير للمناخ وارتفاع كبير لدرجات الحرارة ساهم في اندلاع عديد الحرائق بواحات النخيل بمعتمدية الفوار ورجيم معتوق والتي تمثل مورد الرزق الوحيد لأبناء هذه الجهة، فإننا نطالب بإدراج هذه المناطق المتضررة ضمن برامج تدخلات هذا الصندوق، حيث أكد على ذلك السيد رئيس الجمهورية خدمة للفلاحين وضمانا لصمودهم وخاصة الصغار منهم في ظل التغيرات المناخية التي تشهدها بلادنا.

السيد الوزير، في 14 أوت 2023 وعلى إثر زيارة السيد وزير الفلاحة آنذاك إلى ولاية قبلي تم إحداث لجنة فنية وطنية تكلف بتسوية وضعيات التوسعات بواحات قبلي تهدف إلى تحقيق التوازن في حماية الموارد المائية واستدامة القطاع الفلاحي، أين وصلت هذه اللجنة في أعمالها؟ وما هي نتائجها على أرض الواقع؟

في نفس الإطار سيدي الوزير، وفي ظل تجاهل الدولة لإشكاليات نقص مياه الري التي تعاني منها بعض الواحات والتي لم تبرمج لها آبار جديدة جعل الفلاح يتجه إلى حفر آبار خاصة واحداث توسعات جديدة ساهمت في تعقيد الوضعية أكثر فأكثر ونظرا إلى أهمية هذه التوسعات الاقتصادية والاجتماعية على الجهة أصبح من الضروري إيجاد حلول ملائمة في إطار مقاربة شاملة تتماشى مع الوضعية الفلاحية للجهة وتحقق ديمومة الإنتاج والموارد المائية في نفس الوقت.

السيد الوزير، تشهد معتمدية الفوار وخاصة عمادات بشني والصبرية والفوار الشمالية نقصا كبير في الماء الصالح للشراب حيث يعاني سكان هذه المناطق من ضعف تدفق المياه خاصة في فصل الصيف وبالرغم مما تزخر به هذه الجهة من مائدة مائية ضخمة لذلك وجب التدخل باستبدال أو صيانة الآبار والمضخات التي تنقطع بشكل متكرر.

في نقطة أخيرة سيدي الوزير، عمال حضائر الغابات الوقتيين وبالرغم من صدور القانون المنظم لعقود الشغل ومنع مناولة اليد العاملة، فإن هؤلاء ما زالوا يشتغلون بوضعيات هشة وبنظام شهر بشهر أو ستة أشهر بستة أشهر، الرجاء السيد الوزير التسريع في تسوية وضعيتهم حفاظا لكرامتهم وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم محمد بن حسين له أربع دقائق، تفضل.

السيد محمد بن حسين

شكرا السيدة الرئيسة،

التحية والاحترام لكافة الحضور الكرام،

مرحبا بالسيد وزير الفلاحة والوفد المرافق له،

سيدي الوزير، في الحقيقة كنت أتمنى أن أستغل جلسة الحوار هذه اليوم لنتحدث على مواضيع مثل الاكتفاء الذاتي وتوفير قوت التونسيين وعلى ديوان الحبوب والمحاصيل المتروكة في العراء في المطر وفي الشمس.

كنت أتمنى أن نتحدث اليوم على ديوان الزيت والكارثة التي تسببت فيها وزارة الفلاحة والتدمير الممنهج الذي صار للفلاحين الصغار وعلى ديوان الأراضي الدولية وعلى تعديل الأسعار الذي كان يصير من قبل بفضل هذا الديوان الذي تم تدميره اليوم بطريقة ممنهجة، لكن عذرا لا يمكن أن نتحدث في كل هذه المواضيع مع وزارة لا تفي بتعهداتها، اليوم تعد ولا تفي.

قبل انطلاق الموسم الصيفي كان لنا مجلس جهوي في ولاية المهدية حضر فيه السيد كاتب الدولة للمياه والسيد المدير العام لـ "SONEDE" وقدموا لنا تعهدات أن المصائب التي صارت لنا في السنة الفارطة في سلقطة وفي البرادعة وفي سيدي عساكر لن تتكرر. ما راعنا الا أنه بعد تلك الجلسة بيومين في أول أيام عيد الأضحى يا زملائي الكرام يقع قطع الماء على المتساكنين، على مواطنين تونسيين يدفعون الضرائب ويحملون الجنسية التونسية ولولا تدخل السيد كاتب الدولة مشكور وهنا تطرح نقاط استفهام عديدة: لماذا تم إرجاع الماء حين تدخل السيد كاتب الدولة؟ هل يجب أن يتدخل رئيس الجمهورية بملف أحمر أو وزير أو كاتب دولة كلما تصير مشكلة؟ ما الذي يحدث بالضبط؟

نقاط استفهام عديدة والعملية ليست ببريئة وأقولها تحت قبة هذا المجلس، ما تتعرض له معتمدية قصور الساف ومنطقة سلقطة تحديدا هو تنكيل ممنهج وهي عملية غير بريئة ومن هذا المنبر نطالبك سيدي الوزير، إذا حقا اليوم تشعر بمعاناة المواطنين هل تعرف معنى أن ينقطع الماء في سلقطة؟ هل تعرف معنى أن يستعمل رجل مسن -وهذا الشيء لمسناه والله على ما أقول شهيد- الحفاظات ويجد الماء مقطوعا، كيف ستتصرف عائلته؟

تم استغلال سلقطة شهرين والناس أنجزت استثمارات بالمليارات، الماء موجود في المنطقة المجاورة لها وفي المنطقة التي بعدها موجود، هل تعرفين ما يقوله المواطنون اليوم السيدة الرئيسة في منطقة مجاورة في واد باجة صار نفس هذا الشيء في العام الفارط والناس قطعت الطريق وفي الليل توجه لهم السيد الرئيس مشكور ومن وقتها لم تتكرر هذه المشكلة، يعني اليوم لا تحل المشاكل إلا إذا تدخل السيد الرئيس شخصيا، اذا كان هؤلاء الناس يعنون لك شيئا حقا سيدي الوزير أو يمكن أن تشعر بآلامهم أدعوك مباشرة بعد انتهاء هذه الجلسة إلى التنقل مباشرة إلى هناك وتسمع المواطنين، لأننا كمسؤولين وطنيين أو جهويين أو محليين فقد أصبح الناس يخجلون، ينقطع الماء ونكلم المسؤولين ونعيد فيؤكدون أنه سيرجع ولا يرجع، لم نعد قادرين على أن نواجه الناس هناك.

المسألة الثانية أيضا ملف فساد بامتياز رخص الاحواض المائية لتربية اللوراتا والقاروس والتن...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

تفضل، المصدح للسيد الزميل.

السيد محمد بن حسين

حين نقول منطقة منكل بها ومستهدفة فوالله بناء على معطيات بما فيها مراسلات من وزارة الفلاحة، اليوم عندنا منشآت غير مستثمرة، استحوذوا على البحر هناك، أناس فوق القانون

منتصبون في الجهة بدون رخص ورخصهم فارغة بشهادة المسؤولين في وزارة الفلاحة، ليست هناك رقابة، ارتكبوا مصائب وكوارث، أكياس البلاستيك في كل مكان، كوارث بيئية وصحية، لقد استعمر السيد الميناء ينقل علف الأسماك في الشمس وفي المطر ومتروك في الميناء فوق السقالة، استولى على دورة المياه وحجرة الملابس الخاصة بالبحارة...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم ياسر قراري له أربع دقائق، تفضل.

السيد ياسر قراري

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق له،

سيدي الوزير، الكاف جهة فلاحية بامتياز والإحصائيات اللي قدمتموها تؤكد الدور الفلاحي لجهة الكاف وما ترتيبها الثالثة وطنيا في مستوى إنتاج الحبوب إلا تأكيد على ذلك ولهذا لا بد من إنصاف فلاحينا بالتمديد في فترة منحة تسليم الشعير لأن المدة التي زدناها أمطرت في الجهة وتوقفت الآلات، بالتالي لم يتم استغلال تلك الفترة، سيدي الوزير، رجاء نمدد لهم تشجيعا لفلاحينا.

ثانيا، لم بتم التعويض على الجوائح بعنوان 23 -24 لليوم سيدي الوزير، أيضا نطلب جدولة ديون فلاحين الصغار في الجهة وفي تونس عموما.

أمر إلى القضية الأكبر والأعمق بالجهة قضية الماء، الناس في الكاف سيدي الوزير قالوا لكم نريد أن نشرب، اليوم بشهادة وزارتكم الكاف أكثر جهة في الجمهورية معطشة، اليوم الكاف المدينة تشهد نقصا يفوق 110 لتر بما يتجاوز نصف حاجياتها ونفس الشأن في مختلف المعتمديات بنسب متفاوتة.

سيدي الوزير، ظلت الدولة لعقود طويلة تعتبر أن الكاف بلاد الماء وبلاد العيون كما نقول في الجهة، وليس من الضروري أن تلتفت لها الدولة وتتدخل لكي تزودها بالماء، لكن عقل الدولة لم يكن يستشرف التغيرات المناخية أو غير مهتم بالاستشراف بمنطق هو عام جفاف وسيمر، والعام المقبل سيعطي الله خيره وتتحسن الوضعية، لن نصرف ونستثمر في الماء لأجل 245 ألف ساكن وتتالت سنوات الجفاف وجفت العيون والآبار والدولة تشاهد في "بهتة " ويعطش الناس عاما بعد عام و20 أسوأ من 19 و21 أسوأ مما سبقه وما بعده أسوأ مما قبله، والأمور في تدهور وحتى البرمجة على محدوديتها لم تكن جادة إلى حين اجتماعنا الأخير بداية السنة في مقر ولاية الكاف، وبعد ضغط كبير تقرر الشروع الفوري في تنفيذ مشروع هام يمكن أن يخفف معاناة مدينة الكاف، مشروع جلب مياه بئر النخلة بمعدل 80 لتر في الثانية والحقيقة انطلق المشروع في آجال قياسية وتقدم المشروع في ظرف أربعة أشهر بشكل كبير، وكان المتفق عليه ان يتم تسليم المشروع بداية شهر جويلية لكن صار تعطيل كما اكدتم السيد الوزير منذ حين.

صبر الناس على التأخير في هذا المشروع وانتظروا وفهموا أن المشروع سيكتمل قريبا وتتحسن الوضعية، لكن غير ممكن أن يصبر الناس أكثر في جويلية في 45° حرارة وحتى الـ 20 لتر الأولى التي جلبناها وصببناها مباشرة في الشبكة خلقت لنا مشكلا، أصبحت الانقطاعات يوميا عوض يوم فقط نبقى لثلاثة وأربعة أيام لا نرى الماء في مختلف الأحياء، فرجاء سيدي الوزير التدخل العاجل لإتمام المشروع في أقصر الآجال، لأن الناس لا يمكن أن ينتظروا أكثر واتخذ كل التدابير ضد كل تعطيل ممنهج لسير المشروع.

ثانيا، تعزيز "SONEDE" الكاف بالإطار البشري لأنه لا يمكن مجابهة صعوبات بفريق واحد ننقله من مكان لآخر.

ثالثا، دعوة مصالح "SONEDE" أن تضبط رزنامة وتعلم بها الناس في علاقة بالانقطاعات ولا نتركهم هكذا.

رابعا، المقاولة التي ستنجز الآن ستدخل وسط المدينة 4 كم وستمسّ كل الطرقات، فرجاء متابعة أشغالها وارجاع طرقاتنا كما كانت، لأن بنيتنا التحتية مهترئة، وبهذا الشكل ستسوء أكثر.

خامسا، التفكير الآني من الآن لأن هذا المشروع لن يحل لنا المشكل إلا لسنوات قصيرة في مشاريع مستقبلية وخاصة نقل ماء بربرة وماء سرات.

أمر إلى نقاط...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

بشكل برقي وسريع، تفضل.

السيد ياسر قراري

شكرا السيدة الرئيسة،

التسوية القانونية لبعض الوضعيات العقارية المقامة على أراضي غابية والتي حدثتك عليها السيد الوزير حين تقابلنا في القصور من أجل تشجيع الاستثمار.

مسألة ثانية: هي تسوية وضعية عمال "OTD".

مسألة ثالثة: أين وصل مشروع التنمية المندمجة لتهيئة حوض واد التاسة والذي صادق عليه برلماننا منذ سنة في شهر جويلية بقيمة 110 مليارات ولليوم لم نر تحركه في الجهة ليكون عنده انعكاسه التنموي على عدد هام من معتمديات ولاية الكاف، شكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم رمزي الشتوي له أربع دقائق، تفضل.

السيد رمزي الشتوي

شكرا سيدتي الرئيسة،

مرحبا بالسيد وزير الفلاحة والموارد المائية وكافة إطارات الوزارة،

على إثر جلسة العمل الأخيرة مع السيد كاتب الدولة المكلف بالموارد المائية والتي احتضنتها ولاية توزر، نثمّن تفاعل الوزارة مع مشاغل الفلاحين خاصة فيما يتعلق بملف المياه، ونتطلع إلى أن يكون ذلك بداية فعلية لمرحلة جديدة من الإنصات والمتابعة والإنجاز.

ومع إقرارنا بأن الموارد المائية متوفرة في الجهة، فإن الإشكال الحقيقي يكمن في غياب الحوكمة الرشيدة لهذه الموارد وضعف المتابعة الميدانية من طرف الهياكل الجهوية وعلى رأسها المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية ولا يفوتني أن أذكر بما خلفته العاصفة الأخيرة التي ضربت ولاية توزر يوم 10 جويلية 2025 من أضرار جسيمة طالت الشبكات الفلاحية والواحات والبنية التحتية، حيث تم تسجيل تحطم عدد كبير من الألواح الشمسية للفلاحين وتضرر

البيوت المحمية وانكسار الآلاف من أصول النخيل وعدد كبير من الأعمدة الكهربائية وهو ما يستوجب تدخلا عاجلا من الوزارة لتعويض المتضررين وإعادة تأهيل المنشآت الفلاحية المتضررة بما يعيد الثقة للفلاح ويؤمن استقراره.

وعليه السيد الوزير، أضع بين أيديكم جملة من المطالب الملحة:

أولا، تفعيل المتابعة الدورية للمشاريع المائية في ولاية توزر والقطع مع عقلية التقارير المكتبية.

ثانيا، مراجعة أداء المندوبية الجهوية للفلاحة ومساءلة المسؤولين عن التعطيلات المتكررة في إنجاز المشاريع.

ثالثا، الإسراع في تنفيذ القرارات التي تم الإعلان عنها خلال جلسة كاتب الدولة وأهمها:

تسخير فرق عمل لمعاضدة جهود المندوبية الجهوية في علاقة بملفات الصفقات،

صيانة وتجديد الشبكات،

دعم الآبار بالتجهيزات اللازمة وبمضخات إضافية،

تهيئة الواحات القديمة،

الجهر ومقاومة النسل،

التعجيل بتركيز مكتب دراسات خاص بمتابعة التوسعات الفلاحية وإدماجها ضمن المناطق السقوية العمومية.

رابعا، مواكبة عملية إعادة هيكلة المجامع المائية وضمان شفافية توزيع المياه بعدل بين الفلاحين.

خامسا، فتح فرع للوكالة العقارية الفلاحية بولاية توزر، خاصة بعد توفير مقر جاهز صلب الإدارة الجهوية للغابات، نظرا لما تمثله الإشكاليات العقارية من عائق كبير أمام الاستثمار الفلاحي.

سادسا، معالجة النقص الفادح في الأعوان ورؤساء المصالح داخل المندوبية الجهوية، مما يعطل سير العمل اليومي ويحد من قدرة المندوبية على تنفيذ ومتابعة البرامج، وهو ما يستوجب تدعيم الموارد البشرية بشكل عاجل وفعال.

السيد الوزير، نعول على صراحتكم المعهودة وإرادتكم في الإصلاح لتكون توزر جزءا فاعلا في الاستراتيجية الوطنية للتنمية وشكرا لكم على حسن الإنصات.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم فخري عبد الخالق، له أربع دقائق، تفضل.

السيد فخري عبد الخالق

شكرا، مرحبا بالسيد الوزير،

السيد الوزير، اليوم تعبنا من الإنصات إلى مشاكل الجهات وتعبنا من الانتظار لأن جميع الزملاء مضطرون للحديث عن المشاكل في مناطقهم وتعبنا أيضا لأن هناك ضغطا كبيرا مسلطا علينا حتى من أهلنا وناسنا في مناطقنا.

أول ما باشرنا في المجلس تحدثنا عن منطقة العلايات وقلنا أنجزت فيها جمعية مائية لـ 130 مسكنا واليوم المنطقة نفسها فيها 1400 مسكنا، صحيح أن هناك إشكاليات أخرى كالبناء الفوضوي وغيره، لكن هذا ليس موضوعنا اليوم فهذا تحصيل حاصل.

نحن باشرنا في 13 مارس 2023، في 8 ماي كانت لدينا جلسة مع السيد والي بن عروس وفي 29 ماي جلسة أخرى، مراسلات كتابية للوزارة وكان الرد أنه المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية قامت بإعلان طلب عروض موفى 23 لدراسة إعادة تهيئة منظومة مياه الشرب لمنطقة العلايات قصد احالتها إلى الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه وتم إرساء العرض على مكتب دراسات وهو بصدد إعداد المرحلة الأولى للدراسة "L'APS".

السيد الوزير، منذ أن تحدثنا في المجلس هكذا يتعامل مع المواطن يوميا مع الماء (عرض السيد النائب صورا) اليوم أصبحت إشكالية كبيرة والماء في أغلب الأوقات منقطع، هذه ليست طريقتي أن أبرز الصور، لكن بصراحة هذه رسالة من أهلنا في العلايات ولا بد أن أنقلها، إذ لا أملك أي حل آخر للتأكيد أنهم اليوم بالفعل بحاجة إلى لفتة كريمة، فالأهالي تعبوا كثيرا. نحن نتحدث عن الدراسات في موفى سنة 2023 واليوم نحن في سنة 2025 ولم يتم إنجاز أي شيء. متى سيتم إنجاز هذا المشروع؟

السيد الوزير، "L'AFH" ستعدل القنال من هناك، ثم دراسة وعلى ما يبدو هناك إشكالية مع المقاول أو مع صاحب أرض حالت دون المرور. نرجو تدخلكم السيد الوزير لحل هذه الإشكالية حتى تتمكن منطقة العلايات من التزود بالماء الصالح للشرب.

مع العلم السيد الوزير، نحن في إطار منطقة المحمدية المعروفة بالعيون، هذه حناية المحمدية والمواطنون يشتكون يوميا لأن المياه موجهة إلى قنوات الصرف الصحي والأودية ولا يتم استغلاله والحناية بقيت نقطة سوداء ويجب أن نعرف مصدر هذا الماء لأنه إلى حد الآن مجهول المصدر، فالحناية معطلة، ولكن الماء موجود يوميا. هذا موضوع الثاني وأؤكد أنه منذ 2018 هذا الماء يهدر من الحناية، وأنا لست فنيا لأحسب حجم الضياع، لكن الكمية كبيرة.

السيد الوزير، البناءات على الأراضي الفلاحية، اليوم كل من يطلب رخصة يواجه تعطيلات إدارية تتعلق بجلب الأوراق، رافقتنا السيد الوزير في موسم الحصاد السابق ورأيت المخازن المبنية على الأراضي الفلاحية وكلها دون رخصة، لماذا؟ لأن الرخصة صعبة.

نرجو تسهيل الإجراءات على الأقل لصاحب هكتار ليستطيع بناء مخزن، الإشكالية أننا نصعب الأمر على من يطلب الرخصة فيتوجه إلى سبل أخرى ومشكلتنا هي السبل الأخرى.

السيد الوزير، مسألة أخرى هي المركب الفلاحي "الخير". هذا المركب يسير منذ مدة من طرف مدير بئر مشارقة بالنيابة وهذا غير معقول. انت تعرف السيد الوزير قيمة المركب الفلاحي، يجب أن يكون له مديرا قارا ليستعيد نشاط، وأنت تعرف قيمة هذا المركب وما يمكن أن يقدمه للبلاد التونسية، شكرا وبارك الله فيك.

السيد النائب الأول لرئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم ماهر الكتاري، له أربع دقائق، شكرا.

السيد ماهر الكتاري

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بكم جميعا، وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري وأضيف إليها تربية الماشية والغابات والتشجير، كان الله في عونكم فالمسؤولية كبيرة وليست بالسهلة.

أردت أن أسأل أولا عن الغابات والتشجير، ما هو برنامجكم؟ هل لديكم مخطط بالنسبة إلى الغابات؟

السيد الوزير والوفد المرافق، الجميع يدور حول موضوع واحد فقط وهو الماء، إشكال الماء الصالح للشرب، منذ سنة ونحن في نفس الإشكالية ولم نجد تجاوبا أي استراتيجية وطنية واضحة.

أنا شخصيا طلبت في عدة مقابلات مع السادة الوزراء وغيرهم أن يكون هناك تغيير في الوزارات، وألا يقع تداخل بين ثلاث وزارات أو أكثر، كما اقترحت أن تخرج الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه من وزارة الفلاحة، فكروا في هذا الأمر، بالنسبة إلي وبالنسبة إلى العديد من الأشخاص الذين يفكرون بمنطق استراتيجي، الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه يجب أن تخرج من وزارة الفلاحة وهذا يجب أن يكون موجودا في برامجكم وتفكروا فيه قليلا.

السيد الوزير، أنتم وزير الفلاحة، كيلوغرام اللحوم بـ 50 ألف، الغلال غير متوفرة، الخضار باهظة الثمن وكل شيء في ارتفاع في الفترة الأخيرة، لن أتحدث عن الماء لأنّ الجميع تطرق إليه، لكن ما أعيبه على أغلب التدخلات أننا نبحث فقط عن حلول للنتيجة ولم نعالج السبب الأصلي للمشكل، نعالج فقط النتيجة وهي انقطاع الماء الصالح للشراب، نحاول إيجاد حلول لهذه النتيجة، لكن السبب الأصلي لم يقع التطرق إليه.

منذ فترة طويلة وأنا أطالب بـ "Cartographie de la Tunisie" التي كانت موجودة في السابق، "CRDA" لا تقوم بدورها هذا لو كانوا موجودين لأنني لا أراهم، إذ كان لها سابقا دورا كبيرا في تبيين المقاطع الفلاحية وما سنزرعه، من يملك هكتارا أو اثنين أو ثلاثة يعرف ماذا سيزرع وكيف يخطط للموسم القادم.

"La cartographie n'existe plus" اليوم يجب أن نجد حلولا عن طريق استخدام التكنولوجيات الحديثة عبر الأقمار الصناعية، وهذا يمكن أن ينجز بسرعة كبيرة، لا حاجة إلى مشروع يبقى سنتين أو ثلاث أو أربع سنوات، في أربع سنوات صعد البشر إلى القمر ونحن منذ سنوات نجمع الأراضي الفلاحية، منذ سنوات والسيد رئيس الجمهورية يطالبنا باحتساب الأراضي ونحن في سنتين لم نقم باحتساب عدد الأراضي التابعة للدولة. لا يجب أن نصعب الأمور وهي سهلة.

أريد أن أذكر أيضا بما يقوله دائما السيد رئيس الجمهورية النية الطيبة واليد النظيفة والاجتهاد لا تكفي، يجب أن تكون هناك كفاءة ونسبة محترمة من الحس الوطني. أعرف أن الكثير منكم لديه هذا الحس الوطني وهو أمر مهم جدا.

كما أود أن أشكر رئاسة ديوان الحبوب على ما قدمته في هذا الموسم رغم بعض الانتقادات، لكن اعرف الصعوبات الكبيرة الموجودة وأعلم أنها تقوم بمجهود "d'une manière scientifique" وبالنسبة إلي هذا هو المهم، أردت أن أسألها عن التعداد العام للفلاحة أين وصل؟ هل ما زلنا نشتغل به أم لا؟

وأيضا بخصوص القروض الموعودة من البنك الدولي صدر طلب عروض دولي لكي نقوم السنة القادمة بتجميع الصابة بسهولة.

أعيد وأكررها، الشعب التونسي يريد حلولا ملموسة على أرض الواقع، يكفينا من الشعارات "عملنا وسنعمل وسنرى"، المطلوب هو التنفيذ على أرض الواقع، كما قال رئيس الجمهورية الأساس هو الانطلاق مما يريده المواطن والشعب، نريد النتيجة على أرض الواقع.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة للسيدة الزميلة المحترمة ضحى السالمي، لها أربع دقائق، تفضلي.

السيدة ضحى السالمي

بسم الله الرحمان الرحيم،

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسيد وزير الفلاحة والوفد المرافق له،

السيد الوزير، الفلاحة في تونس ليست مجرد قطاع اقتصادي يوفر 10% من الناتج الخام ويساهم بحوالي 13% من مواطن الشغل.

الفلاحة هي المجال الذي خضنا فيه أهم معارك التحرير وهي قطاع سيادي يوفر الأمن الغذائي والمائي للشعب التونسي وهذا لا يمكن أن يتحقق إلا في إطار استراتيجية وطنية شاملة تأخذ بعين الاعتبار التحديات الراهنة وفي مقدمتها التغيرات المناخية والشح المائي الذي يتفاقم سنة بعد أخرى وهذا الواقع يدعونا إلى إعادة النظر وإصلاح كل منظومات الإنتاج الفلاحي منظومة الحبوب، منظومة الأعلاف، منظومة الحليب، البذور، كلها تحتاج مراجعة عميقة.

في هذا القطاع تتقاطع أسئلة جوهرية لا يمكن الهروب منها: هل نريد فعلا تحقيق الأمن الغذائي؟ هل نملك الإرادة لحماية الأراضي الفلاحية؟ هل نستثمر فعليا في الفلاح أم نواصل الاكتفاء بالشعارات؟

السيد الوزير، كيف يمكن أن نقنع الفلاح بالبقاء في أرضه والحليب يباع بـ 1340 مليم بينما كلفته الحقيقية على الفلاح تتجاوز 1800 مليم؟ هل تحول الفلاح إلى صندوق تعويض ايل للإفلاس؟ هل يعقل أن تحرر المدخلات وتترك المخرجات تحت رحمة التسعير الإداري؟ هل هذه معادلة عادلة أم وصفة لخروج الفلاح من المنظومة؟

الفلاح اليوم يواجه مصيره وحده، أعزل، أسعار الأعلاف تنهك القطيع، الشح المائي يهدد الزياتين والغراسات والحقول، السوق غارقة في التوريد دون أي حماية للإنتاج الوطني. ورغم كل ذلك يواصل الفلاح الصمود، لكنه لم يعد قادرا على الاستمرار لوحده.

هذا الوضع يتطلب إحداث توازن حقيقي بين كلفة الإنتاج وسعر الأعلاف وسعر البيع، الحد من المضاربة والاحتكار خصوصا في بعض المنتوجات العلفية كالنخالة مثلا التي أصبحت سلعة مضاربة بدل أن تكون مورد عيش وهنا أطرح سؤالا مباشرا، ما جدوى إحداث الديوان الوطني للأعلاف إذا لم يساهم فعليا في تنظيم السوق وفي ضبط الأسعار وتحسين التوزيع؟

ثم لا يمكن أيضا أن نصلح القطاع دون دعم الفلاح الصغير والمتوسط خاصة في ظل تشتت الملكية وتقلص المساحات المزروعة وارتفاع كلفة المعدات. لذلك نطالب بتحفيزات إضافية للفلاحين الصغار، إعفاء جزئي أو كلي على الأداءات الموظفة على المعدات الفلاحية الصغرى للتقليص من التكلفة وتثبيت الفلاح في أرضه.

السيد الوزير، السيادة الغذائية التي نتحدث عنها تظل شعارا ما لم تبن على سيادة مائية فعلية، فهل يعقل ونحن في سنة 2025 أن المشاريع المائية الاستراتيجية لا تزال تخضع لنفس الإجراءات العقارية البيروقراطية الكلاسيكية؟ أليس من واجب الدولة تفعيل آليات التعجيل عندما يتعلق الأمر بخدمة مئات المواطنين إن لم نقل آلاف؟

قضية خزان الماء في برج السدرية المسلسل، ليس مجرد ملف محلي، بل هو مرآة تعكس حالة الارتباك العميق في إدارة الثروة المائية في بلادنا، منذ أكثر من عشر سنوات ينتظر المواطنون في برج السدرية، حي الفطناسي وحي الزياني هذا المشروع الحيوي الذي يفترض أن ينقذهم من العطش، وخاصة يحفظ كرامتهم.

السيد الوزير، في درجة حرارة 45 درجة هؤلاء لا يستحمون ولا يشربون وفي المقابل هناك مواطنون يتمتعون بالماء وبكل مقومات الرفاهة، هذا الفارق وهذا التفاوت، السيد الوزير، نحن نخاطب فيكم الإنسان قبل المسؤول، فهل تقبلون بهذا؟ هذا خرق للدستور وخرق للفصل 16 في حق المساواة وخرق للحق في الماء باعتباره حق دستوري.

ثم نعود إلى المشروع السيد الوزير، تعهدتم سابقا بإيلاء هذا الملف الأهمية التي يستحقها لكن المشروع لا زال متعثرا مثلما قلت أصبح مسلسلا ربما لا نهاية له. اقترحت الوزارة تعويضا لصاحب الأرض فرفضه فانتقل الملف إلى نزاع عقاري، ثم أحيل إلى وزارة أملاك الدولة وسمعنا أنه سيعرض على لجنة الاستقصاء والمصالحة في مستوى الولاية. فإلى متى السيد الوزير؟ هل يعقل أن يتوقف خزان ماء يخدم مئات المواطنين بسبب إشكال عقاري واحد يمكن أن يحل ضمن المصلحة العامة في إطار تعويض عادل؟

السيد الوزير، أطلب منكم رفع مظلمة أبناء الجهة وإنهاء هذه المأساة في برج السدرية وحي الزياني والفطناسي...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة للسيد الزميل المحترم إبراهيم حسين، له أربع دقائق، تفضل.

السيد إبراهيم حسين

شكرا السيدة الرئيسة،

نرحب بالسيد وزير الفلاحة وإطارات وزارة الفلاحة،

السيد الوزير، معتمدية الصخيرة وفي كل صيف لها موعد قار ومتكرر ودائم مع العطش تعاني منه منذ سنوات وحتى في الحالات العادية يكون الماء في الغالب ملوثا بالتراب وضعيفا.

الآن وأنا أحدثكم في هذا الصيف الحار، أهالينا في الصخيرة والغريبة والمحرس يعانون من انقطاع الماء الصالح للشرب منذ شهرين، نعم منذ شهرين.

محطة التحلية في صفاقس وأريافها يعانون العطش ومحرومون من حقهم الدستوري، أين ذهب المال الذي كان موجها إلى مدينة صفاقس؟

لن أحدثكم عن الوعود والبرامج والدراسات واللجان التي صدعت رؤوسنا بها والآن المعتمدية كلها بلا ماء صالح للشرب، فبماذا ستجيبون أهالينا بالصخيرة والمحرس والغريبة؟ ونعلمكم أن داخل المنطقة البلدية بالصخيرة بالأحياء الشعبية وبحكم انعدام قنوات الصرف الصحي مربوط بالتطهير، فإن هذه المنطقة غارقة في المياه غير الصحية والتي ارتفع منسوبها وطفى على السطح ولا يمكن لأهاليها استعمال مياه الآبار ومياه الأمطار في بيوتهم التي أصبحت ملوثة. ونضيف إلى هذه وضعية الجمعيات المائية التي بدورها عاطلة عن العمل لأسباب مادية وتقنية وقلة المياه في معظم العمادات التي يعاني سكانها من العطش.

متى سيتم ربط هذه المناطق المنكوبة بمحطة تحلية مياه صفاقس؟ متى ستجهزون آبارا عميقة في هذه المناطق لحل هذا المشكل؟ الحلول لا بد أن تكون مستعجلة والوضع لا يحتمل التأخير.

السيد الوزير، منذ زيارة السيد رئيس الجمهورية في 30 أكتوبر 2024 وتشخيصه لضيعة الشعّال وتشخيصه للوضع الكارثي لهذه الوضعية التي كانت من أملاك الدولة المثالية، فإنه لا جديد يذكر ولم يشهد أي حلحلة لأي موضوع بتاتا ويمكنكم القيام بزيارة ميدانية لتعاينوا هذا الخراب، لا آبار أنجزت ولا جرارات فلاحية وصلت إلى الآن كما قيل لنان ولم يتم شراء قطع الغيار للشاحنات والسيارات والجرارات القديمة ولم يتم صيانة معاصر الزيتون ولم يتم تحسين ظروف تربية الماشية أغنام وخيول وأبقار وقلة الأعلاف ولم يتم إحداث المداجن الجديدة الموعود بها، الوضع محزن ومنذر بالخطر.

السيد الوزير، نحن على أبواب موسم جني الزيتون فنريد معرفة خطتكم في هذا المجال وفي التحكم في مسالك عصره وترويجه في الداخل والخارج وتسعيره بما يساعد الفلاح في تغطية المصاريف.

ثالثا، التساؤل عن الوضعية الهشة والصعبة لعمال ديوان الأراضي الدولية ومنها الشعّال والذين يعيشون حياة مهنية ومادية صعبة ويستوجب التسريع بتسوية وضعيتهم وترسيمهم.

عمال الحضائر الظرفية والغابات والانجراف التابعون للمندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية يعملون 15 يوم من كل شهر بأجور زهيدة مع راحة شهرين بدون تأجير كل سنة. متى سيتم تسوية وضعيتهم، وما هو برنامج الوزارة في ذلك؟

التساؤل عن 46 عامل بمحطة التحلية بصفاقس، منذ انطلاق المشروع يعملون ميكانيك، كهرباء، حراسة ونظافة وما زال التعامل معهم بعقود محددة المدة. متى يتم تسوية وضعيتهم؟

وأخيرا، ميناء الصيد البحري بالصخيرة، نتساءل عن انطلاق أشغال التهيئة والصيانة وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة للسيد الزميل المحترم محمود العامري، له أربع دقائق، تفضل.

السيد محمود العامري

شكرا سيدتي الرئيسة،

نرحب بالسيد وزير الفلاحة والوفد الوزاري المرافق،

لا يمكننا اليوم الحديث عن تنمية حقيقية أو عن تحقيق السيادة الغذائية دون إيلاء قطاع الفلاحة المكانة التي يستحقها باعتباره شريانا حيويا للاقتصاد الوطني وأحد ركائز الاستقرار

الاجتماعي غير أن هذه الأهمية وعلى ما تتحمله من رهانات استراتيجية تصطدم في الواقع بجملة من الصعوبات المتراكمة والضغوط المتزايدة التي يواجهها القطاع الفلاحي يوما بعد يوم، مما يستدعي من الوزارة مضاعفة الجهود لدعم الفلاحين وتحفيزهم خاصة من خلال تبسيط إجراءات الحصول على القروض بما يضمن ديمومة مشاريعهم ويعزز قدرتهم على مجابهة التغيرات المناخية والتقلبات الاقتصادية.

جهويا أتوجه إليكم السيد الوزير بنداء استغاثة وطلب تدخل عاجل في منطقة واد لاية بمعتمدية القلعة الصغرى التي يعيش فيها المواطنون معاناة كبيرة نتيجة الانقطاع المتواصل لمياه الشرب منذ أكثر من ثلاثة أسابيع بسبب الاهتراء الشديد لشبكة الجمعية المائية بواد لاية التي تزود قرابة 400 عائلة من بينهم متساكنو منطقة الغنادرة.

وإليكم السيد الوزير صور حية (عرض السيد النائب صورا) لحالة الشبكة التي تستدعي التدخل العاجل لتجديدها ولكم أن تتخيلوا معاناة المواطنين في الحصول على الماء وهذه الصور كنا نعتقد أنها أصبحت من الماضي ولم نعد نراها منذ خمسينات القرن الماضي.

إلى جانب ذلك فإن الأحياء السكنية الكبرى على غرار حي الطويل وحي بن عون لا يزال مئات المتساكنين فيها يعانون من غياب الربط بشبكة مياه الشرب، وهو أمر غير مقبول ويتطلب تدخلا من الوزارة لبرمجة مشاريع الربط وتوفير الماء للمواطنين.

من جانب آخر ندعو اليوم وزارة الفلاحة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة والتدخل لوقف نزيف البناء الفوضوي والاعتداء على الأراضي الفلاحية بمعتمدية القلعة الصغرى التي تحولت إلى ظاهرة خطيرة تهدد الطابع العمراني في هذه المنطقة.

كما نشير سيدي الوزير، إلى الكارثة البيئية التي يشهدها وادي واد لاية الذي يعبر وسط مدينة القلعة الصغرى، حيث يمثل هذا الوادي مصدر التلوث نتيجة تصريف مياه ديوان التطهير وقد أصبح اليوم بؤرة لتكاثر الحشرات والزواحف وذلك في ظل تخل تام عن دور الوزارة في القيام بأشغال التهيئة وحماية صحة المواطنين ونجدد الدعوة ونؤكد مرة أخرى على ضرورة تبليط جزء من الوادي على غرار ما تم في مناطق أخرى.

رغم أهمية ومكانة معتمدية سيدي الهاني فلاحيا في ولاية سوسة فقد تم سابقا التخلي عن مركز التكوين الفلاحي الصناعي في هذه المنطقة بمقتضى القانون عدد 66 لسنة 1970 وذلك في إطار مراجعة خارطة مؤسسات التكوين المهني في تلك الفترة، وفق ما ورد في إجابة وزارتكم بتاريخ 14 أكتوبر 2024. غير أن المرحلة الراهنة اليوم تفرض مراجعة هذا القرار بما يتماشى مع متطلبات التنمية وواقع الفلاحة في الجهة خصوصا في ظل الحاجة المتزايدة لتكوين الفلاحين الشباب وتأطيرهم ومن هذا المنطلق نطلب اليوم السيد الوزير، النظر بجدية في إعادة تأهيل هذا المركز لما له من أهمية كبرى في دعم التنمية الفلاحية بسيدي الهاني.

رغم الحاجة الملحة لمياه الري بمنطقة سيدي الهاني الغربية، فإن مناطق أولاد الخشين وأولاد الصغير تفتقر اليوم إلى مناطق سقوية وهو ما يستدعي برمجتها وإدراجها ضمن أولويات الوزارة، كما نلفت الانتباه إلى ضرورة التدخل لصيانة المنطقة السقوية 2 بالشراشير وفي السياق ذاته، لا بد من إضافة مناطق سقوية جديدة بكل من كروسيا المركزية وزردوب وأولاد علي بالهاني، كما نؤكد على ضرورة التعجيل بإحداث خزان مياه بأولاد علي بالهاني الذي بقي معطلا على مستوى الدراسات منذ أكثر من ثلاث سنوات.

بالنسبة إلى مشاكل انقطاع مياه الشرب في سيدي الهاني، فإن الوضع الراهن يستدعي تدخل الوزارة في منطقة النواجي وأولاد المرابط التي يعيش متساكنوها معاناة كبيرة وتبرز أيضا اليوم أزمة المجامع المائية التي باتت تعاني صعوبات تسييرية ومالية كبيرة وهو ما يستوجب إعادة النظر جذريا من خلال إلحاقها بالشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه وأبرز مثال على ذلك المجمع المائي بمنطقة الوميسات الذي نطالب اليوم بتدخل الوزارة للنظر في وضعه بكل جدية وإيجاد حل جذري له في ظل ما يشهده من مشاكل تسييرية ومالية.

في نهاية المداخلة أرفع إليكم السيد الوزير طلبا يهم عشرات الفلاحين في منطقة كروسيا الذين ينتظرون منذ عقود تسوية وضعياتهم مع البنك الوطني الفلاحي وهي ملفات ظلت عالقة منذ إنجاز مشروع التنمية الريفية المندمجة سنة 1987.

وأخيرا السيد الوزير، أتساءل حول مآل التنمية الفلاحية حي المندمجة لولاية سوسة وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة للسيد الزميل المحترم منير الكموني له أربع دقائق، تفضل.

السيد منير الكموني

شكرا سيدتي الرئيسة،

مرحبا بالسيد وزير الفلاحة والوفد المرافق له وبكافة الحاضرين الكرام،

ما من شك في أن الفلاحة هي من أهم دعائم الاقتصاد الوطني عامة والجهة التي أمثلها خاصة وما من شك أيضا في أن مشاغل هذا القطاع وتحدياته عديدة لذلك سأحاول أن أتدخل بما سمح به الوقت في بعض النقاط المترابطة رغم تميزها:

أولها يتعلق بالشركات التعاونية للخدمات الفلاحية التي هي من أهم المنظومات الاقتصادية في ولاية المهدية، تضم حوالي 8500 منخرط و16000 منتج وتوفر حوالي 600 موطن شغل مباشر والعديد من مواطن الشغل غير المباشرة، يوفر القطاع حوالي 120 مليون لتر حليب سنويا أي ما يعادل 14% من الإنتاج الوطني، هذا القطاع يعاني اليوم وهو مهدد بالانهيار نتيجة مشاكل قطاع الألبان وبيع الأعلاف الذي يمثل 90% من نشاط هذه الشركات التعاونية.

هذا القطاع يعاني من ارتفاع في كلفة إنتاج الحليب لارتفاع كلفة المحروقات والأعلاف واليد العاملة وكلفة التجميع وعزوف المربين وتهريب القطيع. اليوم هذا القطاع مهدد وهذه المنظومة مهددة، لا بد من تدخل الدولة لمزيد حوكمتها ولا بد من قرار جريء يراجع سعر الحليب ومنحة التجميع ولا بد أن تتحمل الوزارة أيضا مسؤوليتها في الإسراع بصرف منحة تجميع الحليب المتأخرة والالتزام بصرفها في آجالها حتى لا تخل بالموازنات المالية لهذه الشركات.

ثاني النقاط أيضا ليست بعيدة عن المجال السابق وفي علاقة بحماية القطيع، نرجو منكم سيدي الوزير مراجعة التغطية البيطرية للجهة التي أمثلها أولاد الشامخ وهبيرة والشربان، لأن القطيع مهدد والبشر أيضا. إذا لم تكن حملات التلقيح منظمة

ومتابعة بصفة دورية فلا جدوى لها، وقد عاينت تذمر المواطنين وخوفهم على صحتهم وصحة مواشيهم، كما عاينت تذمر البياطرة من حجم العمل ونقص الوسائل وقد أبدى السيد المدير العام مشكورا تفهما وتدخلا ووعد بحل الوضع، ولكن نرجو الإسراع في ذلك. وهي أيضا فرصة لتقييم تواجد هياكلكم ومواردكم البشرية ونجاعة تدخلها بهذه الجهة المهمشة، خلايا الإرشاد الفلاحي بأولاد الشامخ وهبيره وشربان تكاد تكون أثرا بعد عين.

النقطة الثالثة تتعلق بالمجامع المائية والتي أصبحت تشكل هاجسا يوميا يثقل كاهل الجميع، المواطن يعاني من الانقطاع المتكرر للماء في المعاطة والقرادحة بشربان وفي السلاطنية وبوسليم أولاد الشامخ في المحارزة وتوبيبا بهبيرة معاناة يومية ورغم الزيارة المتكررة من سلطة الإشراف المركزية والجهوية ومتابعتها منها زيارة السيد كاتب الدولة والمجلس الجهوي واجتماعات السيد الوالي ورغم الوعود المقطوعة والمشاريع الجارية، فإن المعاناة ما زالت متواصلة.

نتفهم أن عديد الحلول تحتاج بعض الوقت، لذلك ندعو إلى حلول ظرفية عاجلة منها زيادة كمية المياه للجهة وإحكام التصرف في توزيعها حتى نخفف من معاناة المواطنين، كما ندعو إلى التفكير جديا في فصل مجمعي السمرة بأولاد الشامخ والمحارزة بهبيرة وتوفير الموارد اللازمة لذلك.

النقطة الأخيرة تتعلق بالأعلاف وكانت موضوع سؤال كتابي كنا توجهنا به منذ شهر أفريل ولم نتلق إلى الساعة ردا وذلك في إطار ممارستنا لعملنا الرقابي ومتابعة مشاغل الفلاحين بجهتنا لاحظنا نقصًا كبيرا في كمية الأعلاف بولاية المهدية رغم كبر حجم القطيع، حيث تحتل الولاية المراتب الأولى وطنيا في إنتاج الحليب، لذلك تساءلنا حول منظومة توزيع الأعلاف وطنيا وجهويا وطالبنا بإحصائيات القطيع ومقاييس التوزيع، نرجو ألا يكون سبب التأخير عدم امتلاككم لإحصائيات واضحة يمكن أن تحقق العدالة المطلوبة.

السيد الوزير، لا يمكن بناء استراتيجيات فعالة ولا يمكن تحقيق العدالة المطلوبة ما لم تكن لدينا قاعدة بيانات دقيقة في كل المجالات والفلاحة أهمها، الفلاحة هي أملنا في النمو والسيادة الوطنية لذلك لا بد أن يقف الجميع صفا واحدا لتحقيق ذلك وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم رضا الدلاعي له أربع دقائق، تفضل.

السيد رضا الدلاعي

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق له،

أكيد هناك تقدم في حل مشكلة الماء عبر "SONEDE" أو الهندسة الريفية، لكن ما زال هناك عمل كبير يمكن العمل عليه.

في نقطة ثانية حول جعل المركز الجهوي للبحوث في الزراعات الكبرى بباجة قطبا تكنولوجيا متخصصا في الذكاء الاصطناعي في مجال الزراعات الكبرى ويأتي هذا المقترح في نطاق دفع الاستثمار واستنباط حلول وأفكار جديدة للنهوض بالقطاع الفلاحي، الهدف من إحداث القطب التكنولوجي هو تحسين إنتاجية المحاصيل في مجال الزراعات الكبرى وتقليل الأثر البيئي بتطبيق تقنية الذكاء الاصطناعي لتحقيق ممارسات زراعية مستدامة كذلك التنبؤ بالمخاطر المناخية والإمكانيات المتوفرة لإحداث القطب التكنولوجي، العقار متوفر، الباحثون متوفرون، التجهيزات متوفرة، مركز البحوث في الزراعات الكبرى متوفر وقابل للتوسعة. كذلك تثمين الأراضي الفلاحية الخصبة بولاية الشمال ضمن رؤية الأقاليم.

في نقطة ثانية السيد الوزير، حول استئناف مشروع إحداث القطب التنافسي جنان مجردة ويمكن البناء على الاجتماع الذي تم في الهيئة التونسية للاستثمار بتاريخ 12 فيفري 2025 للنظر في الصيغة الجديدة للمشروع وفي إطار الرؤية الجديدة استئناسا بالتجارب الناجحة لبعض الدول بخصوص اللوحات العائمة، فإن المشروع بنسخته الجديدة يندرج ضمن استراتيجية الدولة الرامية إلى الحد من العجز الطاقي والعجز المائي على حد السواء وكان قد حضر ضمن الجلسة مدير الإدارة العامة للسدود ممثلا عن وزارة الفلاحة.

في نقطة أخرى السيد الوزير، هناك مشروع لإنجاز مرفأ الصيد البحري بمنطقة كاب نيقرو من ولاية باجة وتحديدا في نفزة. هذا المشروع الذي برمج ضمن مجلس وزاري في جوان 2017 كنا نطالب بضرورة تفعيل الدراسة على الأقل، إلى الآن لم يحدث هذا ونرجو منكم وهذا حق الجهة ومسألة مرتبطة باستمرار الدولة وليست مرتبطة بحكومات سابقة أو قادمة، حتى إن جاءت حكومات أخرى تقول نفس الشيء عن الحكومات السابقة، نحن نتحدث عن حق الجهة في إقامة مرفأ للصيد البحري وقد زار السيد كاتب الدولة عبد الله الرابحي في 2 أفريل 2019 وتغيرت الصيغة إلى ميناء للصيد البحري، نرجو أن تتم الدراسة في أقرب وقت.

السيد الوزير، ندعوك إلى النظر في مراجعة مشروع المشاهد الغابية بالمناطق الأقل نموا بالوسط والشمال ونرجو أن يقع البحث على خط التمويل لأن هذا المشروع لم يحقق الغايات المطلوبة، ونرجو البحث على خط تمويل جديد لتحقيق الغاية المثلى التي انتظرها المواطنون.

وضعية مجامع التنمية الفلاحية التي تأسست أواخر التسعينات وكانت فلسفة الدولة أن تسيّر هذه المجامع هيئات منتخبة واليوم في ظل وضعية مائية صعبة وتغير المناخ أغلب الموظفين الذين قضوا أكثر من 15 سنة يجدون أنفسهم بلا أجور ولا تغطية اجتماعية لأن أجورهم مرتبطة بتوفير مياه الري. نرجو أن ينالوا حقوقهم ضمن آليات التشغيل الهش مثل بقية القطاعات، ويقع النظر في وضعيتهم لأن وضعيتهم سيئة وسيئة جدا، ويجب أن يتدخل السيد الوزير في هذا الإطار.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم حمادي عشاري غيلاني، له أربع دقائق، تفضل.

السيد حمادي عشاري غيلاني

شكرا سيدتي الرئيسة،

السيد الوزير،

السيدات والسادة سامي إطارات الوزارة مرحبا بكم،

في حقيقة الأمر السيد الوزير، سأكون برقيا ومباشرا ولن أتحدث عن رؤى أو استراتيجيات فلاحية، بل سأكون مباشرا في بعض الوضعيات.

السيد الوزير، المطلوب تعين رسمي لمدير جهوي للمندوبية الجهوية للفلاحة بالقصرين، نعرف حجم الولاية وحجم الاستثمارات الموجودة وبالتالي يكون المندوب مستمرا وثابتا وهذا أمر مهم.

الجانب الثاني هو مشروع جنوب الولاية وهو بريق أمل في الجهة، ولكنه سيصبح نقمة على بعض المناطق، جنوب الولاية محدود ترابيا بخمس معتمديات لكن على مستوى التنفيذ نرى أنه استثناء لأكبر معتمديات القصرين وهي معتمدية سبيطلة ونعرف أن معتمدية سبيطلة 12 عمادة على 14 عمادة هي عمادات ريفية بحاجة إلى التنمية الفلاحية وخاصة الماء الصالح للشرب والمسالك الفلاحية لفك العزلة عن المواطنين وعن مناطق الإنتاج.

نشاهد خمس معتمديات لا يوجد تنفيذ بالشراكة، إذن الجلسات التشاركية والمطالب التصعيدية لمَ نقوم بها مع هذه المصالح إذا تم استثناء هذه الجهة من جنوب الولاية ونجهز حذفها من الشمال؟ السيد الوزير لا بد من مراجعة التمشي وتحيين هذه المشاريع والتعامل مع كل الجهات على قدر المساواة والعدل استجابة لحاجات تنموية حقيقية، وترك المسائل الجانبية والولاءات، لأننا تجاوزناها ونتمنى من الأطراف في علاقة بهذا المشروع والسلط أن يفهموا هذا الشيء.

النقطة الثانية هي الماء الصالح للشرب، مشكلتنا منذ سنتين ونصف هي الماء الصالح للشرب، فلنفهم أن الماء الصالح للشرب هو أولوية الأولويات في مشاريعنا خاصة المناطق التي لديها عقود دون حفر بئر بجانبها ونقوم بالدراسات وسأوجه ثلاثة أمثلة: ثلاثي عمادة سمامة، منطقة عسكرية مغلقة هي طرب خانه وزاوية بن عمار حيث يعاني السكان من العطش، يريدون فقط رؤية قطرة الماء.

وبالنسبة إلى السلط والمصالح الجهوية، إذا أرادوا يمكن تزويدهم بالوفود وتفسر لهم الوضعية، منطقة أولاد خليفة من عمادة المزارة، معتمدية سبيطلة، الأهالي يشربون من واد ملوث وبعد ذلك يقدمون في شأنهم شكاوى ويعرضون للمحاكمة ولديهم مشروع لحفر آبار منذ سنتين لم يقع فيها التنفيذ، المواطنون يستغيثون ويريدون رؤية قطرة الماء سواء كان من بئر تعويضي أو إعادة تأهيل للشبكة أو أي حل آخر، حق من حقوقهم أن تتوجه لهم السلط لتحل لهم المشكلة.

نفس الشيء بالنسبة إلى المسالك الفلاحية، بالنسبة إلى عمادة الآثار وعمادة الشراع مشاكل مع التلاميذ والأولياء وخاصة الأودية، مشاريع تبرمج وتبقى أربع أو خمس سنوات دون تغيير.

نقطة أخيرة سأعرج على نقطة مضيئة وهو مركز التكوين المهني بسبيطلة، فهو درة في تلك المنطقة وتستفيد منه المنطقة والمناطق المجاورة من حيث البنية التحتية ومن حيث الدروس والتكوين، فهو يفيد الجهة والجهات المجاورة.

السيد الوزير، يوجد فيه مدير وعون، الطباخ أحيل على التقاعد، الحراس تقاعدوا، لا يوجد إداري، حتى بالنسبة إلى الموارد البشرية رغم أن إمكانياته جيدة، لديه إشكالية في الموارد البشرية. نرجو منكم أن تنظروا مع عند السيد المدير ما الذي يستحق المركز هذا ليبقى مشعا على المنطقة وندعمه بالموارد البشرية وشكرا السيد الوزير.

السيد النائب الأول لرئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة إلى السيد الزميل محترم حسن الجربوعي له أربع دقائق، تفضل.

السيد حسن جربوعي

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسيد الوزير وبالوفد المرافق،

مداخلتي سأتوجه بها للسيد رئيس الجمهورية وأتمنى أن يكون يتابعنا اليوم:

أريد أن أقول له هناك مسؤولون وطنيون يحبون البلاد ويريدون البناء وهم حقيقة غيورون على البلاد وعندما يتم إعفاؤهم فهم يعودون فرحين لبيوتهم لأن المواطنين اليوم في البلاد التونسية أصبحوا يخافون حتى من اتخاذ القرار، اليوم يجب توحيد وتثمين الجهود لا المحاسبة والهرسلة فقط، يجب أن ينطلق البناء والتشييد ببناء ثقافة الانتماء وليس ثقافة الأنا، يجب أن يكون التشييد بالثقة والتوجيه وليس بالتشكيك والإقصاء، نحن نحب هذه البلاد ونريد بناءها مع بعضنا ونريد أن نتشارك في أخذ القرار.

سؤال موجه إلى السيدة رئيسة الحكومة وطرحته منذ سنة، ما أولوياتكم فلاحة، سياحة، خدمات؟ أرى أن زملائي يتحدثون عن قطاع المياه، تقريبا 80% من المداخلات التي تم تقديمها اليوم عن المياه، رغم انتقادي الشديد لوزارة الفلاحة في عديد المواقف يجب أن ننظر للمشكل وسط الصندوق أو من خارجه؟ إن كنا سننتقد الوزارة من خارج الصندوق فصدقوني وزارة الفلاحة ليس لها القدرة على حل أي مشكل، لأن المشاكل الموجودة هي مشاكل وطنية، تتطلب عقد اجتماعات وزارية ويجب اتخاذ قرارات رئاسية بخصوصها وليس قرارات وزارية.

سنبدأ بديوان الزيت، من كان السبب في هدم ديوان الزيت؟ قانون 1994 قام بحذف كل الصلاحيات، الديوان الذي يدخل 6000 مليار وأنقذ ميزانية الدولة اندثر اليوم، هل ستقوم وزارة الفلاحة وحدها بفض هذا الإشكال؟ إرث قديم منذ عشرات ومئات السنين من سيقوم بفض هذا الإرث.

ديوان الأعلاف نقطة استفهام، مهام من؟ من مهام رئيس الجمهورية، لماذا اليوم زيارة فقط من رئيس الجمهورية لهذا الديوان هذا بثت الثقة وحمته من البارونات الموجودة؟ لا يجب أن يكون هناك ديوان يتدخل في عديد القطاعات التي فيها خواص، تشتري ما يمكن شراؤه بآلاف المليارات وتتركه وحيدا يتيما يصارع الأمواج، يجب أن تكون هناك سفينة تقف معه، وأهم شيء أن زيارة الرئيس لهذا الديوان ستبين أن الديوان محمي.

ديوان الأراضي الدولية، مجلس وزاري مضيق وقد وصلتني نسخة من المجلس الوزاري، تسع نقاط كاملة لم يتم تطبيق أي نقطة منها، واليوم كل المشاكل تتم نسبتها لوزارة الفلاحة، ماذا يمكن أن تفعل لك وزارة الفلاحة؟ ديوان الأراضي الدولية يتطلب استراتيجية واضحة وقد تم عقد اجتماع وزاري مضيق حول ديوان الأراضي الدولية، ولكن لم يتم تطبيق شيء،

رئيس الجمهورية عندما زار الشعال، ماذا حصل في الشعال؟ عندما نحاول حل مشكل يجب حله نهائيا ويجب اتخاذ قرارات بخصوصه، إيقافات إلى غير ذلك، أنا معك في هذا، ولكن يجب الاستثمار في هذا القطاع، ثروات بلادنا موجودة وأقول وأعيد مثل

المثل القائل "ولدها فوق ظهرها وهي تلوح عليه"، يجب اتخاذ قرار اليوم وليس مجرد شعارات ترفع فقط والتطبيق لا يوجد شيء.

الماء الموجود اليوم وتحدثت في شأنه، مجلة المياه أين هي؟ هل هي موجودة لدى وزارة الفلاحة؟ هي موجودة لدى رئاسة الحكومة، والقرارات أين هي؟ يجب ألا نحمل الناس أكثر من طاقتهم، هذه البلاد إما أن نصلحها مع بعضنا أو أننا سنبقى نرفع الشعارات، وما ألومه اليوم في وزارة الفلاحة هي تقييم صابة زيت الزيتون لاتخاذ قرارات وتقييم صابة الحبوب، صابة الحبوب إن كنا سنتحدث عنها هناك العديد من نقاط الاستفهام المطروحة، ولكن الوقت لم يعد يسمح لي بطرحها،

شيء آخر إذا كنا اليوم نريد حقا النهوض بفلاحتنا علينا بالأمن الفلاحي، قمنا بالأمن السياحي الذي لا يدخل شيئا لخزينة الدولة ولا يمكن أن يقف للبلاد، ولم يتم بعث الأمن الفلاحي الذي يقف مع الدولة والذي يقف إلى جانب الفلاح وتتم المحافظة على الخيرات.

المجال لا يسمح للحديث في عديد النقاط، لكن هناك نقطة استفهام "الفسفوجيبس" الذي قمنا بيوم دراسي بخصوصه، تونس الوحيدة التي صنفت الفسفوجيبس مواد خطرة، بينما في بلدان أخرى يتم استعماله في الفلاحة والسباخ الموجودة لدينا تنتج...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

تفضل واصل.

السيد حسن جربوعي

...الثروات البشرية لدينا الكفاءات ولدينا الطاقات، ولكن علينا بث "message" يتضمن الأمن ويجب بعث رسالة للمسؤولين ليعملوا في أريحية وليوصلوا المعلومة، نعم اعطه الصلاحيات وفر له الإمكانيات، عليك بتعليمه كيفية اتخاذ القرار وعندما يخطئ عليك بمحاسبته، ولكن بدون صلاحيات تصبح هناك نقاط استفهام ولا يمكننا أن نصل لشيء بهذه السياسة وبهذه القرارات الموجودة، هناك إعفاءات ونقاط استفهام عديدة بخصوص هذه الإعفاءات التي يتم القيام بها الآن. نحن شركاء في هذه البلاد نرجو عندما يتم إعفاء مسؤول أن يتم إعلامنا بسبب إعفائه ليكون على الأقل عبرة لغيره ولا أن تتم الإعفاءات ولا ندري ما هي أسبابها، شكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم ظافر الصغيري، له أربع دقائق، تفضل.

السيد ظافر الصغيري

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسيد الوزير وبكافة إطارات الوزارة،

85% من مساحة تونس تصنف مناطق شبه جافة أو جافة، 1,5 مليون هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة خسرناها في العقود الأخيرة رغم هذا ميزانية وزارة الفلاحة لم تخصص سوى 0,6% من ميزانيتها للتشجير وللغابات. هل يعقل دولة تواجه خطر زحف الرمال وتراجع الغطاء النباتي لا تملك برنامجا وطنيا حقيقيا للتشجير؟ تمثل الغابات 7% من مساحة البلاد مقابل 33% كمتوسط عالمي، يجب بعث برنامج ثوري وليس برامج ترقيعية، يجب بعث مشروع دولة وليست حملات مناسباتية وفولكلورية.

في الجنوب تشهد الرمال تقدما سنويا بـ 4 كلم حسب دراسة وزارة البيئة لسنة 2022، في الشمال الغربي خسرنا في صائفة فقط 2000 هكتار من غاباتنا جراء الحرائق، وتمثل الغابات فرص عمل وهي تحد من الهجرة الداخلية وتخلق الثروة، نقترح إطلاق برنامج وطني للتشجير تحت عنوان "100 مليون شجرة في تونس في أفق 2035"، كل ولاية مطالبة بزيادة غطائها الأخضر، تشغيل آلاف الشباب، مشاركة البلديات والجمعيات ولمَ لا حتى إدراجها في المناهج المدرسية.

نحن في تونس ننتج الكثير من الخيرات: من زيت زيتون للطماطم للقوارص للتين الشوكي للخضر، كل هذا يترك ليتعفن أو ليباع بأبخس الأسعار لأننا لا نملك مصانع تحويل ولا منظومة تبريد ولا تصديرا ذكيا، في 2023 صدرنا 70% من موادنا الفلاحية، نحن نعمل ونكد ونترك القيمة المضافة لغيرنا، أين برنامج الدولة لخلق مصانع تحويل فلاحية في الجهات؟ يجب أن تكون لدينا مدن فلاحية صناعية في كل ولاية تتكفل بجمع وتحويل وتصدير المنتوجات كما يجب على الدولة أيضا أن تستهلك المنتوج المحول محليا وأن يكون التصدير أولوية في الديبلوماسية الاقتصادية.

السيد الوزير، من لا يصنع منتوجه فإنه يصنع الفقر بيديه، الفلاحة ليست إنتاج فقط، هي تحويل وتصدير وعملة صعبة، اليوم هولندا وهي بلد في ثلث مساحة تونس، هي ثاني أكبر مصدر للمواد الفلاحية في العالم بعد الولايات المتحدة، هولندا مساحتها ثلث مساحة تونس فقط ولا يوجد لديها العديد من الأراضي الخصبة، 100 مليار دولار ما يساوي ميزانية البلاد ثلاث مرات تقوم بتصديرها، هولندا استثمرت في الفلاحة، استثمرت في الفلاحة الذكية وخفضت من استهلاك الماء 90% وركزت على الابتكار وعلى التكنولوجيا، أين نحن من كل هذا؟ لأن الفلاحة ليست فقط تربة وأمطارا.

سيدي الوزير، موضوع "SONEDE" هنا في باردو، هذه الصائفة "STEG" كل يوم أو يومين يتم قطع الكهرباء على باردو لأربع أو خمس ساعات، لا يوجد كهرباء في باردو وباردو موجودة في قلب البلاد، بالإضافة إلى "SONEDE" فهذا الصباح مثلا في منطقة قصر السعيد بقي المواطنون لساعات طويلة بدون ماء وباردو موجودة في "صرة البلاد"، فما بالك بالمناطق الداخلية والأرياف؟ يجب إيجاد حل لأن الناس أصبحوا يعيشون في حيرة كبيرة، شكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم فوزي دعاس، له أربع دقائق، تفضل.

السيد فوزي دعاس

شكرا السيدة الرئيسة،

السيد الوزير،

السيدات والسادة النواب،

نحن اليوم لا نحصد سوى نتائج عقود من الفشل في السياسات الفلاحية، حيث غابت السيادة الغذائية وتلاشت العدالة الاجتماعية وترك الفلاح وحيدا يواجه المديونية والعطش والتهميش، الاستمرار في إدارة هذا القطاع الحيوي بالعقل الإداري نفسه وبالأدوات القديمة نفسها لن يفضي إلا إلى مزيد من الانهيار.

إن المرحلة الراهنة لا تحتمل الترقيع ولا المسكنات، بل تتطلب نقلة نوعية في البرامج وجرأة في القرار وعقلا سياسيا أكثر ثورية وابتكارا ومن هذا المنطلق أقف أمامكم اليوم، لا بصفتي نائبا فحسب، بل بصفتي نائبا لفلاحين سحقهم العطش وصرخة لوحات تموت كل يوم بصمت قاتل وصرخة غضب من الحامة ومن الحامة الغربية، حيث تحتضر الأرض ويموت النخيل وتذبح الفلاحة من الوريد إلى الوريد، إنها مأساة مستمرة، لا أزمة ظرفية، الحامة كانت واحة خضراء واليوم أصبحت رمادا.

سيدي الوزير، أين الماء؟ من يقوم بنهبه ومن نحاسب؟ آبار جفت أو أصبحت غير صالحة بسبب ارتفاع ملوحة المياه في بعض المناطق التي تجاوزت 6 غرام في اللتر، المائدة الجوفية تراجعت بأكثر من 30% خلال السنوات الأخيرة، في المقابل، يواصل المجمع الكيميائي والمناطق الصناعية في قابس استنزاف عشرات الآلاف من الأمتار المكعبة يوميا دون رقيب ولا محاسبة، فمن يعطي الحق للمصانع أن تستهلك وللفلاح والمواطن أن يعاني العطش والانقطاع المتواصل للمياه التي تسمى زورا مياه صالحة للشرب؟ كيف يمنح الماء للصناعة ويحرم منه المواطن؟

الواحة تموت ولا من يتحرك، أكثر من 70 ألف نخلة هلكت في صمت، مساحات شاسعة من الواحات اندثرت، الإنتاج الفلاحي انهار بنسبة تزيد عن 60% والشباب يغادر الأرض لأنها لم تعد تعطي ولم تعد الدولة تدعم وتساند.

الحامة اليوم تقصى من الخارطة الفلاحية كما أقصيت من أولويات التنمية، وأكبر دليل على ذلك كتيب العرض الذي جلبتموه اليوم إذ لم نجد فيه لا الحامة ولا الحامة الغربية ولا قابس ككل.

سيدي الوزير، التهميش ليس صدفة، بل هي سياسة، فهل هناك منطقة مهمشة أكثر من أرض تملك تاريخا وجغرافيا وثروات وتترك للموت؟ نحن أمام سياسة إهمال ممنهجة وليس مجرد تقصير عرضي، لا مشاريع سقوية، لا دعم للري الحديث، لا محطة لتحلية المياه، لا وحدات لتحويل الإنتاج، لا برامج تكوينية، ولا تمويل للفلاح الصغير.

نيابة عن أهالي الحامة أقول بوضوح: نطالب بشكل مباشر وعملي بـ:

-إيقاف فوري لاستنزاف المياه الجوفية من قبل الصناعات الثقيلة،

-إحداث مناطق سقوية نموذجية تعتمد على الطاقات المتجددة وتحلية المياه،

-إطلاق برنامج وطني لإنقاذ واحات الحامة،

-فتح تحقيق شامل في تدهور الموائد المائية ومحاسبة كل من تثبت مسؤوليته،

- دعم الفلاح الصغير في التكوين وفي المسالك التجارية،

- إعادة هيكلة الجمعيات المائية،

- التسريع في تفعيل قرار إحداث خلية للإرشاد الفلاحي بالحامة الغربية.

ختاما السيد الوزير، الحامة تختنق عطشا، ظلما وتهميشا وإن لم تتحرك الدولة الآن فنحن نقترب من كارثة اجتماعية وبيئية لن تطفأ بسهولة، لا تنمية دون عدالة، لا فلاحة دون ماء ولا كرامة دون سيادة على الأرض والثروات.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم صابر الجلاصي، له أربع دقائق، تفضل.

السيد صابر الجلاصي

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسيد وزير الفلاحة وكل الطاقم المرافق له،

لقد جئت اليوم لأتحدث على مواضيع كبرى تهم الفلاحة وتهم الشأن الفلاحي، سأتحدث عن زيت الزيتون وعن الأراضي الدولية وعن قطيع الأبقار والأغنام وعن ديوان الحبوب وعن المساحات التي لم تستغل بالرغم من صابة هذه السنة، سنتحدث عن تعديل الأسعار وعلى الأمن الغذائي، ولكن لا يمكنني اليوم أن أمر على هذه المواضيع وأن أتحدث فيها في ظل عدم وجود الماء في بعض الأماكن، أغتنم فرصة وجود طاقم كبير ومهم من المديرين العامين معك اليوم السيد الوزير لأقول لك: عليك أن تنزل على أرض الواقع لتعاين بنفسك المناطق الموجودة، مناطق تبعد 20 كلم عن العاصمة الماء منقطع فيها في الغضاونية وفي بورقبة، حميم، المرناقية، برج العامري هذه المناطق تبعد 20 كلم عن العاصمة ولكن الماء لا يصل إليهم.

أريد أن أقول لك السيد الوزير بأنني سأكون اليوم صوت الفلاح "الزوالي" الذي حدثتك عنه في الجلسة الفارطة وقد تم وعدنا باتخاذ إجراءات في جدولة الديون وطرح الخطايا وأيضا إيجاد حلول فيما يخص المقاسم التي تحصلوا عليها، سأكون اليوم صوت الفلاح في العزيزية وفي برج النور وفي برج العامري وفي المرناقية، هؤلاء كانوا موجودين هذا الصباح أمام مجلس نواب الشعب وكل جلسة يكون فيها وزير الفلاحة موجودا يكون الفلاحون موجودين.

ماذا فعلتم اليوم بخصوص صندوق الجوائح؟ وماذا قدمتم لهؤلاء الفلاحين؟ ماذا فعلتم في برج العامري؟

في جلسة تم عقدها في 4 أفريل كان أحد المديرين العامين في وزارة الفلاحة موجودا في المعتمدية، اليوم هناك صيحات فزع لأن هذه الوزارة لم تقدم شيئا للمجامع المائية، لم تقدم شيئا بخصوص الانقطاعات المتكررة للماء يوميا، لم تقدم شيئا للشركات الأهلية، اليوم قرأت إرساليات يقول فيها الفلاحون سنهاجر وسنترك هذه المهنة لأشخاص آخرين،

السيد الوزير، في الحقيقة الفلاحة تتطلب استراتيجية وتتطلب نظرة بعدية ونظرة يمكن أن نغير بها واقعها، ولا أستطيع أن أمر اليوم دون أن أتحدث عن ملف فساد في صلب الوزارة وبالتحديد حول إنهاء مهام مدير وحدة التصرف في تنفيذ المخطط المديري لقنال العروسية، هذا المشروع بقيمة 420 مليار من أموال المجموعة الوطنية، هل يمكن أن تقول لي سيدي الوزير قرار إنهاء مهام هذا السيد لماذا لم يتم إنزاله بالرائد الرسمي؟ هل نسيت الوزارة صدور هذا القرار بالرائد الرسمي؟ هذا المدير ما زال يتمتع بالسيارة الإدارية وبالامتيازات التي تخولها له صفته بالمشروع، هذا السيد ما زال يصول ويجول في الإدارة الجهوية للفلاحة في منوبة بتغطية من بعض الأسماء الموجودة في وزارتكم.

السيد الوزير، عليك بفتح هذا الملف، لأن اليوم هناك صفقة فساد في هذا المشروع، هناك صفقة لتجهيزات تم تسديدها بالعملة الصعبة في مندوبية الفلاحة وفي هذه القناة بينما تم صنعها في تونس، ولدي المستندات، وهذه المستندات ربما ستصل إلى الإعلام وقد وصلت لسيادتكم، هناك تقارير وصلت إلى "inspection" ولكن لا توجد أي نتيجة اليوم في هذا ولم يتم اتخاذ أي قرار، القرار الوحيد طلبتم بإعفاء هذا السيد من مهامه، وهذا السيد لم يصدر اسمه في الرائد الرسمي بخصوص هذا القرار وهذا السيد مازال يتمتع بالامتيازات وبالسيارة الإدارية.

إعادة تهيئة قنال مجردة والعروسية بـ 120 مليار، إعادة تهيئة محطة الضخ ببرج العامري وبناء خزان بـ 60 مليار، تعصير المنطقة السقوية "bloc 6" بـ 150 مليار، تعصير المنطقة السقوية بالشويقي بالعروسية بـ 90 مليار كل هذه بكلفة 120 مليار من أموال المجموعة الوطنية، هذا المشروع ستشرع تونس في تسديده من المفروض في 2026 وهو ما زال في خطوطه الأولى، لماذا؟ لأن السيد ينتظر إلى حين يتم تسميته كمدير وعندما يتم تسميته كمدير..

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

تفضل.

السيد صابر الجلاصي

وعندما يتم تسميته كمدير فإن البنك الألماني لإعادة الإعمار تفطن لوجود تلاعب في هذه الصفقة ووجه عديد التنبيهات لتونس وجاء وعاين على عين المكان فكان قراركم إنهاء مهامه، إلى حد الآن لم يصدر هذا بالرائد الرسمي، كانت ضريبة المبلغين عن الفساد إعفاء المكلف بالمندوبية الفلاحية بمنوبة، وقع إعفاؤه، ولكن كما ذكرت لك صوت الحق، وسنتابع هذا المشروع وسنتابع هذه التفاصيل الدقيقة.

السيد الوزير، أنا أعول على صدقك وعلى مسؤوليتك، هذا الملف في أيادي أمينة وهو موجود لدى "l'inspection" الرجاء، أخذ هذه المسألة بعين الاعتبار ونحن سنتابع هذا الموضوع وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم محمد أمين مباركي، له أربع دقائق.

السيد محمد أمين مباركي

شكرا، مرحبا بالسيد الوزير وكافة إطارات وزارة الفلاحة،

السيد الوزير، في الحقيقة لقد حان الوقت لتعيين مندوب فلاحة على ولاية القصرين ويكون قويا، لأنه على إثر قيامي بزيارة للمندوب السابق الذي تم تعيينه قبل هذا المندوب قلت له للأمانة لا يمكنك أن تتولى أمور القصرين إن لم يتم تعيين مندوب قوي وله كلمته ويملئ مكانه بالمندوبية، فإن المسؤولية ستضيع منه، وهذا ما يحصل، أنا لا ألومكم لأن كل شيء لدينا في القصرين: التمويلات موجدة لدينا، المشاريع تم رصدها لنا، ولكن الإنجازات صفر، وهذا بسبب من السيد الوزير؟ عندما تتساءل عن سبب ذلك تكون الإجابة أن هناك نقص على مستوى المندوبية في المهندسين وقد ذكرت آخر مرة عندما جاء إلينا من ولاية القصرين وقلتم لهم لو تنظرون في مسألة نقص المهندسين، لنتابع هذا الموضوع بما أن هناك العديد من المشاريع وقيل بأن هناك نقص على مستوى المهندسين، لنكمل الإطارات السيد الوزير، لدينا مشروع جنوب الولاية إلى حد الآن لم يتحرك فيه شيء ونحن حاليا نطالب بمشروع شمال الولاية الذي وعدتمونا به.

السيد الوزير، للأمانة سأعطيك الآن أحد المشاريع الموجودة تم إمضاؤه والمقاول موجود وهو مشروع إعادة تهيئة سد جدليان، مكتب الدراسات قام بكل ما عليه القيام به، المقاول موجود، تخيل أنت السيد الوزير أن الملف إلى حد الآن تم تجميده في المندوبية، لماذا؟ المقاول اشتكى لوزارة الفلاحة واتصل بي شخصيا وقال لي أريد أن أبدأ في العمل، ما المشكل الذي جعل المشروع لم يتحرك؟ مشروع بقيمة 2 مليار، هل هذا معقول في 2025؟

أنا لا ألومكم سيدي الوزير، ولا ألوم حتى السادة المديرين العامين لأنه في الحقيقة تم إعطاؤنا حقنا في ولاية القصرين، لكن المشاريع لم تتحرك ومشكور جدا السيد والي القصرين فمؤخرا كانت ستحصل كارثة، عين الجديدة وبئر سفيان لا يشربون الماء، خرجوا للطريق وقاموا بغلقه ولو لا تدخل السيد والي القصرين وحيث ذهبنا ووقفنا على عين المكان وتم حل المشكل بالتنسيق مع السلط الجهوية وبالتنسيق معكم السيد الوزير وأنتم مشكورون على تفاعلكم معنا، ولكن هل سنعود في كل مرة للسادة المديرين العامين وللسيد الوزير ليتفاعل معنا؟ يجب أن نجد حلا أيضا مع المندوبية، لأن هناك مشاريع نذهب للمندوبية لنتحدث بخصوصها فنجدهم على غير علم بها، وهنا لا أتحدث عن جميع من في المندوبية، فهناك أعضاء يعملون بالمندوبية يفهمون عملهم ويقدمون أكثر من جهدهم في المندوبية الجهوية للفلاحة بالقصرين.

منطقة البعازة الماء الصالح للشراب غير موجود هناك، ولذلك فإن هذه المنطقة لا تشرب الماء، الصخيرة، العيون والتي تعد المائدة المائية فيها من أقوى الموائد المائية وهي التي تقوم بتوفير الماء لكل مناطق القصرين و"sondage" موجود هناك يمر للعيون، ولكن منطقة الصخيرة لا تشرب الماء، جواء بن غذاهم نفس الشيء، البئر عدد 8 ممول منذ مدة ولكن إلى حد الآن لم نفهم شيئا بعض الناس يقولون بأنها منطقة حمراء، ولكن لم نفهم شيئا إلى حد الآن، وهذه المنطقة تشمل 12 ألف ساكن يضم أحواز سبيبة ووادي الحطب والسبيطار.

منطقة الخضاورية في سنة 2025 ما زال الأهالي يشربون من "bidon"، هنشير الحمام من معتمدية جدليان منذ 14 سنة لا يعرف الماء فالأهالي يشربون من "citernes"، لديهم دراسة وتقدموا بها لكم، ولكن إلى حد الآن لا يوجد شيء، دون الحديث عن الثماد المصابحية أولاد بوهلال، نفس الشيء فهذه المناطق لا تشرب الماء.

للأمانة السيد الوزير، فقد حان الوقت لاتخاذ القرارات، نحن معك السيد الوزير...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

تفضل، تفضل.

السيد محمد أمين مباركي

يمكنكم اتخاذ القرارات ونحن معكم، فالمواقف يجب اتخاذها أحيانا للتاريخ، صدقني والله تونس حاليا تحتاج لمواقف تاريخية، لقد تحدثنا كثيرا وهذه المداخلة كررتها ثلاث مرات في سنة 2023، 2024 ونحن الآن في سنة 2025 ولم يتحرك شيء، لذلك نتمنى بعد

هذه المداخلة أن نرى شيئا جديدا أضيف للقصرين ونرى تعيين جديدا على رأس المندوبية الفلاحية بالقصرين ويكون ابن الإدارة يقول كلمته ولا يخاف ونحن معه السيد الوزير وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم نزار الصديق، له أربع دقائق، تفضل.

السيد نزار الصديق

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بك السيد الوزير وكافة إطارات وزارة الفلاحة،

في الواقع بعد العاصفة غير المسبوقة التي مرت على ولاية توزر منذ أيام قليلة، تضرر العديد من الفلاحين ففقد الكثير منهم أصول نخيل ولوحات طاقة شمسية، حتى أنه في مدينة نفطة فقط تجاوز عدد النخيل التي اقتلعت من جذورها 1200 نخلة في حصيلة أولية فقط وأنتم تعلمون السيد الوزير أن أكثر من 80% من فلاحي ولاية توزر هم فلاحون صغار، وبالتالي فإن الفلاح الذي يفقد 20 و30 و40 نخلة تعتبر خسارته كبيرة ومؤثرة وبالتالي نرجو منك بكل لطف تعويض هؤلاء الفلاحين عن الأضرار التي لحقت بهم في أقرب الآجال، فذلك هو رأس المال الذي يعيشون منه وبالتالي لا نريد أن يبقى الناس يعانون وحدهم.

السيد الوزير، يبقى نقص المياه العائق الأكبر أمام تنويع الزراعات وتطوير القطاع الفلاحي في توزر خاصة في المناطق السقوية والفلاحون يعانون من عدم وصول المياه لمقاسمهم الفلاحية بسبب تعطل الخزانات وتدهور وضعية مضخات المياه وانسداد القنوات، هذا بالإضافة إلى ارتفاع تكلفة فواتير استهلاك الكهرباء لضخ المياه، مما يزيد من أعبائهم المالية. كما أنه المائدة المائية في الجهة تتعرض للتلوث بفعل المياه الملوثة التي تلقيها شركة فسفاط قفصة في وادي القويفلة مما يتسبب في موت المواشي ويؤثر سلبا على جودة المياه المستخدمة في الري. فالمطلوب السيد الوزير، تحيين الدراسات حول المائدة المائية واستغلال المائدة المائية الجوفية، بالإضافة لضرورة صيانة وتجديد شبكات الري وتعويض الآبار القديمة وحفر آبار جديدة.

الوضع العقاري المعقد للأراضي الفلاحية أيضا من أكبر الإشكاليات التي تعيق تطور القطاع الفلاحي في الجهة، حيث أن النسبة الأكبر من هذه الأراضي هي على ملك الدولة، أكثر من 97% وهذا ما جعل الفلاحين يواجهون صعوبات كبرى للحصول على شهادات ملكية للأراضي التي يستغلونها منذ عقود وهو ما يحد من قدرتهم على الاستفادة من القروض البنكية والامتيازات الممنوحة للمستثمرين.

الوضع العقاري يمثل مشكلا كبيرا، ندعوك السيد الوزير للنظر فيه وإيجاد حلول جذرية تقطع مع هذا الظلم المسلط على أهلي في الجريد منذ سنوات.

أيضا على المندوبية الجهوية للفلاحة بتوزر القيام بمجهود أكبر في دعم الفلاحين لإصلاح أعطال الآبار وتوفير المضخات وجهر الخنادق ومعاينة الأمراض وتحيين الدراسات وهذا بصراحة لا نراه في ولاية توزر وكان زميلي قد تحدث قبلي على الإشكاليات الموجودة في الإدارة الجهوية بتوزر.

كما تعلمون أيضا السيد الوزير، فالفلاحين يعانون من صعوبات في التسويق خاصة تسويق التمور نتيجة احتكار مسالك التوزيع بسبب الوسطاء والمجمعين الذين يتحكمون في السوق والذين يفرضون أسعار منخفضة عند الشراء وهو ما يقلل من أرباح الفلاح، بل في الكثير من الأحيان يبيعون بالخسارة وهذا ما يستوجب بالضرورة تنظيم القطاع والقضاء على الاحتكار وتحديد تسعيرة موحدة.

في الختام سيدي الوزير، أريد أن أشكر السيد المدير العام للموارد المائية وأيضا مدير الهندسة الريفية، بعد زيارتهم لولاية توزر التي تركت في الواقع الأثر الطيب في قطاعكم وعند الفلاحين وإن شاء الله القادم أفضل وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم فخر الدين فضلون، له أربع دقائق، تفضل.

السيد فخر الدين فضلون

شكرا السيدة الرئيسة،

التحية للسيد وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري ولكافة الإطارات المصاحبة له،

السيد الوزير، كان الله في عونكم، نظرا لهذا الجبل أو التسونامي الرهيب من الإشكاليات التي -أنا متأكد على غرار زملائي- ليست وليدة الساعة، بل هي في الحقيقة نتاج سياسات طيلة سنوات وسنوات وهي سياسات للأسف الشديد غير متبصرة حتى لا أقول بأنها سياسات عقيمة أو أنها غير مجدية، فهي أبعد من أن تكون غير مجدية.

السيد الوزير، من المفارقات العجيبة والغريبة عندما نتطرق إلى مجال الفلاحة، نجد أن 62% تقريبا أو أكثر من أراضينا التونسية هي أراضي صالحة للزراعة، وفي المقابل، من قبل كنا نواجه عدم اكتفاء ذاتي يصل بنا إلى استيراد خضر من أقطار أخرى تقاليدنا في الفلاحة أكثر منها ومن المفارقات أن نواجه في عيد الإضحى ما واجهناه، للأسف الشديد معاناة، هناك عائلات حلمهم أن يشتروا كبش في السنة أو تشتري بعض اللحم في العيد وكما ترون فقد أصبح سعر الكبش أغلى من سعر "scooter" أو "Vespa" وقد وصل سعر الكلغ من اللحم إلى 70 دينار وهذا في الحقيقة نتاج عدم معرفتنا بتكوين قطيع من الأغنام، والقطيع لا يمكننا تكوينه إن كنا نقوم بذبح النعجة ونذبح الحمل الصغير، فإذا كانت النعجة تستهلك 3 كلغ من الشعير في السنة، إذا كنا نقوم بتهريب القطيع وإذا كان وإذا كان...، يجب أخذ كل هذا بعين الاعتبار.

هناك أمر آخر مشكل الماء الذي تطرق له زملائي في أغلب المداخلات، فمن المفارقات أيضا أن الله قد رحمنا بالأمطار والحمد لله فقد نزلت الأمطار على مدى السنة، ولكن في المقابل هذه المياه وهذه الخيرات تذهب إلى البحر ويأكلها البحر ونجد في أوقات معينة منسوب الماء ينخفض وتكون هذه فرصة لجهر السدود، كما ذكر السيد الرئيس وكما عاين هذا ميدانيا، ولكن للأسف الشديد عندما لا يتم القيام بهذا فهذا من شأنه أن يجعل منسوب المياه قليلا. إن شاء الله يوفقكم الله لنصل إلى الحلول التي ليست حلولا وليدة الساعة، بل نتيجة عقم سنوات من السياسات العقيمة.

ثم في مسألة أخرى هي محلية وجهوية: أريد أن أشكر السيد المدير العام للموارد المائية على سعة صدره، فنحن نتصل به يوم الأحد ويوم السبت ليلا ونهارا فيستمع إلينا ويقبل بنا ويجيبنا هاتفيا، ولكن مطلبنا بسيط وواضح: معتمدية قصر هلال نريد استقرارا نوعا ما هو حاليا مستقر، ولكن نريد أن نحافظ على هذا الوضع في الاستقرار على مستوى منسوب الماء، لأنه عندما أجد بلدة أو معتمدية يتم قطع الماء عليها، وتجد أن مدينة مجاورة لها موجود فيها الماء، فهذا من شأنه أن يتسبب في احتقان شعبي، وتصبح هناك تفسيرات أخرى ولدينا أشخاص يركبون على الأحداث ويحاولون الاستثمار من العملية، كارثة ويتم تسييس العملية، وأنا لا أريد أن أدخل في هذه الأمور.

بعجالة أريد أن أتطرق أيضا لمعتمدية قصيبة المديوني وتحديدا بلدية بنان، فيها مشاريع رصدت لها اعتمادات وتم توجيه اعتمادات عبر المجلس الجهوي لتزويد أحياء بالماء الصالح للشراب، إلا أنه مع الأسف هذه المسألة شهدت تعطيلات، لذلك نرجو التعجيل بذلك من فضلكم.

كذلك لدينا حي في بنان التابعة لقصيبة المديوني وهو حي الانطلاقة، قام المواطنون بكل ما يلزم حتى مسألة الاستخلاص قد قاموا بها وهم ينتظرون التزود بالماء الصالح للشراب، أقول وأعيد السيد الوزير أنا أتفهم قلقكم وأنا أرى قلقكم وأحس بكم كبقية زملائي، نعلم بأن الحمل كبير ولكن لا يجب أن نيأس، إن شاء الله مع بعضنا جميعا سنتأكد أنه والله العظيم، فأنا أقسم باللغة العامية وباللغة التونسية، فكل مشكل له حل، فقط نثابر ويجب أن نتمسك بذلك وعلينا أن نعول على الكفاءات، فسيكون كل شيء بخير، فقد عاشت تونس مراحل فيما يتعلق بالفلاحة وبالماء...

اسمحي لي أكمل السيدة الرئيسة.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

تفضل.

السيد فخر الدين فضلون

فقد عاشت بلادنا ظروف أصعب حتى من هذه الظروف التي نراها، ولكن تم تجاوزها، اليوم يجب أن نكون واثقين ويجب أن نكون مؤمنين بالقدرة على الفعل والقدرة على الفعل تكون بالمثابرة، بالكفاءة، كما قال السيد رئيس الجمهورية، خطابه واضح "التعويل على الكفاءات"، بصراحة أنا شخصيا وأتحدث عن نفسي، إن لم يكن لدي الحل أخرج من مجلس النواب وأترك مكاني لغيري الذي بإمكانه إيجاد الحل في إيصال المعلومة، مع احترامي للجميع مبدأ التداول والبحث عن الكفاءة المجدية لنجد الحلول.

مرة أخرى كان الله في عونكم السيد الوزير، أنا أتفهم قلقكم، وتونس لا يوجد فيه ما هو مستحيل، المستحيل ليس تونسيا وبإمكاننا حل جميع المشاكل.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

أحيل الكلمة إلى السيدة الزميلة المحترمة ريم المعشاوي، لها أربع دقائق، تفضلي.

السيدة ريم المعشاوي

شكرا السيدة الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير وبكافة إطارات وزارة الفلاحة،

سأبدأ بأسئلة موجهة للسيد الوزير: كيف يمكننا تقييم الوضع العام للقطاع الفلاحي اليوم في ظل التحديات المناخية والاقتصادية والاجتماعية، هل أن السياسات الحالية كفيلة بضمان استقرار هذا القطاع وحمايته أم أنها تحتاج لمراجعة جذرية وشاملة؟ ما هي الإجراءات التي تم اتخاذها لدعم الفلاحين الصغار والذين يمثلون النسبة الكبرى من المنتجين وهم في نفس الوقت يواجهون الارتفاع في كلفة الإنتاج وصعوبة في التسويق؟

نريد أن نعرف مستوى الاكتفاء الذاتي في تونس في المواد الأساسية: من حبوب وزيت وحليب واللحوم، ما هي الإستراتيجية الوطنية اليوم التي ستحقق الاكتفاء الذاتي ضمن ميزانية 2026؟ هل توجد خارطة طريق واضحة للانتقال إلى منظومة فلاحية أكثر عدالة؟ ما هي رؤية الوزارة اليوم فيما يتعلق بأزمة المياه؟

بعد أسئلتنا على الوضع الوطني للفلاحة، لا يمكن أن أمر دون أن أتوقف عند الوضع الكارثي الجهوي بولاية الكاف من عطش وغياب للماء الصالح للشراب، لن أتحدث كثيرا بعد أن تحدث السيد رئيس الجمهورية بنفسه عن هذا الملف في مجلس وزاري وأشار صراحة إلى أزمة الماء في ولاية الكاف وعبر عن استيائه من أداء البعض من المجامع المائية وغياب المسؤولية في هذا الملف الحساس، لكن سيكون مجال حديثي في التذكير بزيارتكم السيد الوزير إلى ولاية الكاف يوم 21 أفريل 2025، زيارة كانت محملة بالآمال، عاينتم رفقة الوفد المرافق تقدم أشغال مشروع تزويد منطقتي الباطن الشرقي والباطن الغربي بالماء الصالح للشراب ،واستمعتم كذلك إلى متساكني منطقة الشعانبة ومنطقة الزوارين، ووعدتم بحلول عاجلة قبل صائفة 2025 واليوم ونحن في منتصف جويلية وقد مضت الصائفة ولم ينفذ شيء من تلك الوعود وما زال الأهالي ينتظرون قطرات ماء تحفظ كرامتهم، كما زرت أيضا منطقة عين فضيل بمعتمدية القصور وأذنت بالتسريع في نسق الإنجاز، وعدتنا السيد الوزير بالتسريع في الإجراءات المتعلقة بتزويد الماء الصالح للشراب بمنطقة زنفور من معتمدية السرس، كما وعدتنا أيضا باستكمال المشروع المعطل لأكثر من خمس سنوات: تزويد القواصدية أولاد معاش بالماء الصالح للشراب بالدهماني، مشروع الحمارنا لتزويد منطقة أولاد زيد ولحمارنا ضمن مشروع "pact" وتعهدت السيد الوزير بإحداث نقطة ماء عمومية إلى حين استكمال المشروع، ثم كهربة وتجهيز بئر الجفارة.

السيد الوزير، الأشخاص الذين اعترضوك في ذلك الوقت حاملين صورة السيد رئيس الجمهورية وجلست معهم وعدتهم بأنه سيتم فض مشاكلهم بعد 15 يوم، هم ينتظرون إلى حد الآن، رسالة من مواطن من هؤلاء المواطنين رجاء لقد فرحنا عندما قابلتنا واستمعت إلينا لا تخيب ظننا في الدولة.

السيد الوزير، كل الوعود والتعهدات التي صرحتم بها خلال زيارتكم لم ينفذ منها شيء، لم يقع تنفيذ أي نقطة وظلت وعودا، فمن يتحمل المسؤولية؟ متى ستشرب هذه المناطق الماء؟

السيد الوزير، يوم 24 جوان 2025 تنقلت للجريصة، كان هناك غضب من المجلس المحلي بالجريصة ومن مواطني المعتمدية لغياب الماء الصالح للشراب واتصلنا بالسيد الرئيس المدير العام لـ "SONEDE" وهو مشكور على تفاعله مع مقترح أهالينا، لدينا "point d'eau" يريدون توفير اعتمادات وحفر بئر خاص بمعتمدية الجريصة

والسيد الرئيس المدير العام قال هذا ليس كثيرا على أهالينا في الجريصة ونحن في انتظار...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

تفضلي.

السيدة ريم المعشاوي

متى السيد الوزير سيتم تنفيذ مشروع تحويل مياه الشمال الغربي لولايتي سليانة والكاف؟ متى سيتم تغيير الخارطة الفلاحية بولاية الكاف نظرا للتغيرات المناخية خاصة أن المشروع لديه دراسة في رفوف الوزارة منذ سنة 2016؟ متى ستتم تهيئة المنطقة السقوية ملاق؟ ثم مطلب الفلاحين التمديد في آجال التمتع بالمنحة الاستثنائية للتسليم السريع لكميات الشعير.

وفي الأخير السيد الوزير، أتوجه بالشكر والامتنان باسم أهالي القصور والدهماني وتقديرنا العميق للجهود الاستثنائية التي تبذلها الشركة التونسية لاستغلال وتوزيع المياه في ظروف بالغة التعقيد، يعملون ليلا نهارا رغم شح الإمكانيات ويخوضون معارك صامتة لتوفير قطرة ماء تسد رمق العطشى،

وفي هذا السياق نشكر السيد الرئيس المدير العام الذي التزم بوعوده بدعم شبكة مياه القصور- الدهماني ببئر برواك وفي انتظار ربط بئر الزوارين 1 بشبكة المياه الدهماني والقصور إثر الانتهاء من مشروع بئر النخلة وهذا اتفاق مبرم يوم 25 جويلية بمقر معتمدية القصور وشكرا على حسن الاصغاء.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة إلى السيدة الزميلة المحترمة منال بديدة، لها أربع دقائق، تفضلي.

السيدة منال بديدة

السيد الوزير، أهالي معتمدية بئر علي بن خليفة بلغ صبرهم حده جراء حرمانهم المتعمد من حقهم -وأعي جيدا حرمانهم المتعمد- لأن الحلول موجودة وفي متناول الوزارة، ولكن لا حياة لمن تنادي، حقيقة لا نعلم ما الذي يجب أن نفعله لتعطوا الناس حقوقها، الأسئلة الكتابية وجهناها والأسئلة الشفاهية طرحناها والزيارات الميدانية قمنا بها، لكن الحال بقي على حاله والأوضاع لا تنبئ بخير أبدا.

وأقولها بكل أسف، عيب، وعيب كبير جدا في حق معتمدية بئر علي بن خليفة، أنتم هكذا تدفعون الناس لتثور وينقطع أملهم الأخير في وطن عادل. ألا تستوعبون ماذا يعني في صيف حار كهذا، درجات الحرارة تفوق 40 درجة والمواطن لا يجد شربة ماء، لا نتحدث عن التنظيف أو الاغتسال أو غير ذلك من الاستعمال، الماء الموجود حاليا في معتمدية بئر علي بن خليفة لا يكفي عشر السكان وتتركون معتمد الجهة يتخبط لوحده أمام احتجاجات المتساكنين، محاولا التحكم في توزيع المياه بالتناوب بين المتساكنين، هكذا نتمتع بحقوقنا بالتناوب، فعن أي عدل تتحدثون؟

مشكور معتمد الجهة على محاولاته إيجاد الحلول، لكن الحلول تتجاوزه، الحلول موجودة هنا السيد الوزير، بين أيديكم أنتم في هذا الزمن الذي بدأ العالم حتى العربي فيه بإنشاء مدن ذكية، 75% من متساكني معتمدية بئر علي بن خليفة لا يتمتعون بالربط بشبكات المياه ويتزودون بالصهريج من آبار معدة للفلاحة ،لا نعلم حتى إن كانت صالحة للشرب أم لا و25% من المرتبطين بالشبكة يعانون من الانقطاع، ليس المتواصل بل الانقطاع الدائم للماء، لن أتحدث عن مناطق بعينها، لأن كل بئر علي بدون ماء بأحيائها وبأريافها، بمساكنها المشتتة والمجمعة، بمدارسها ومستوصفاتها وإداراتها وأطرح سؤالا هنا السيد الوزير، معتمدية بير علي بن خليفة هي أكثر معتمدية في ولاية صفاقس تشكو نقصا فادحا في الماء، فلماذا وقع استثناؤها من الربط بمحطة تحلية المياه بقرقور بالرغم من أن المعتمدية المحاذية لنا سوف تستفيد من هذه المحطة والمحطة تبعد عنا أقل من 30 كلم؟

سيدي الوزير، لا حل اليوم لمعتمدية بئر علي بن خليفة سوى تحلية البئرين الذين وقع حفرهما في منطقة لمايا خصيصا لمعتمدية كمعتمدية بئر علي بن خليفة، وأنا أطالبكم بالعمل على هذا الحل. كفانا عبثا بحقوق المواطنين.

السيد الوزير، يحتج اليوم أمام البرلمان عمال الأراضي الدولية ليعبروا لنا عن إحساسهم بالضيم والقهر والتهميش، كيف تجبرونهم بعد العمل لسنوات طويلة بلا أجر عادل ولا تغطية ولا ظروف عمل لائقة بأن يمضوا على عقود محددة المدة، ضاربين بعرض الحائط القانون عدد 9 لسنة 2025 الذي يمنع مواصلة تحقير العمال أينما كانوا؟ لذا السيد الوزير، نريد إجابة واضحة اليوم: متى سيقع ترسيم عمال ديوان الأراضي الدولية؟

أما ضيعتي الفتح والشعال في معتمدية بئر علي بن خليفة، فبعد أن استبشرنا خيرا بزيارة رئيس الدولة، بقي الحال على ما هو عليه، بل زاد خرابا وفسادا، وكأننا نتيقن اليوم بأن هناك أيادي خفية تريد أن تزرع الفشل في كل مكان يزوره رئيس الدولة في خطة دنيئة لإفشال كل مخططات الإصلاح.

نحن السيد الوزير على أبواب صابة قياسية للزيتون، وضيعتي الفتح والشعال تشكو من نقص فادح في العملة والمعدات، ولم يقع حفر آبار جديدة في المنطقة أيضا....

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

تفضلي.

السيدة منال بديدة

ولم يقع حفر آبار جديدة في المنطقة، وغليان في صفوف العملة أيضا والإطارات بسبب تواصل الاقتطاع من الأجر،

السيد الوزير، أنا أدعوكم لزيارة الضيعات الفلاحية بولاية صفاقس لتقفوا على الحالة الحقيقية لهذه الضيعات، لأنه يبدو أن ما يأتيكم عن الأوضاع هناك هو مجانب للصواب وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم شكري بن البحري، تفضل.

السيد شكري بن البحري

شكرا، أقوى من وجيعة العطش لا يوجد، وأبشع من جريمة الحرمان من الماء لم نر وأغرب من تصريح سيادتك السيد الوزير عندما قلت في عرضك الوضعية المائية جيدة لم نسمع، كيف جيدة وأين جيدة؟

في البلاغات وفي التصريحات طيب جيدة جيدة، جيدة.

سامحونا يا أهلنا في عقارب وفي منزل شاكر وفي الصخيرة والمحرس وفي بئر علي وفي الغريبة: السيد الوزير قال لكم الوضعية

المائية جيدة، هل أننا نعرف أكثر من السيد الوزير؟ جيدة يعني جيدة هكذا قالت الحكومة، سامحونا، لكن اسمح لي أن أسألك يا معالي الوزير، ألم يحدثك أحد عن معاناة المحور الجنوبي مع الماء؟ ألم تصلك تقارير على الوضعية الكارثية الموجودة هناك؟ فرق العمل التي قمتم بها للمتابعة الحينية للانقطاعات وللاضطرابات ألم يعلموك بذلك؟ وحدات اليقظة والاستمرار وشبكة التواصل الحيني على المستوى الجهوي الوطني والـ "WhatsApp" فريق الرقم الأخضر ألم يتواصلوا معك؟ آلاف البلاغات والنداءات والمكالمات التي قمنا بها، لا يوجد شيء، لم يصلك شيء، مدير الإقليم والمدير الجهوي والسيد الوالي والسيد المدير العام ألم يقولوا لك شيء؟ السيد المدير العام لـ "SONEDE" اذكر له كم تواصلت معك من مرة بخصوص الوضعية، أنت مشكور تبحث عن حلول، ولكن السيد الوزير قال الوضعية جيدة، هل صحيح أن الوضعية جيدة؟ قل له أخبره عن الوضعية.

السيد الوزير، هل تعلم أن الناس قتلهم العطش؟ هل تعلم أنه لأكثر من شهرين بدون ماء؟ هل تعلم بأن الناس لم يجدوا ماء يشربونه، لم يجدوا ماء لبستحموا به في الشهيلي؟ المطابخ بدون ماء، بيوت الراحة بدون ماء، الثياب لم يتم غسلها، الأنعام والبكمة ماتت، المنازل، المدارس، الإدارات، المخابز، المقاهي، المطاعم، الجوامع، المستوصفات بدون ماء، هل تعلم بأن الناس مهددون بالأمراض والأوبئة والكوارث البيئية والصحية من قلة الماء؟ أنابيب "SONEDE" فارغة والعدادات تسجل الاستهلاك في الهواء والفواتير تصل في وقتها وفي موعدها ونحن لا تصلنا ولا قطرة ماء، الجمعيات المائية عاجزة على تزويد الناس بالماء وكل الناس يتفرجون وأنت تقول لنا الوضعية المائية جيدة.

هل تعلم بأن الناس عادوا إلى الوراء بخمسين سنة؟ فقد عادوا للدلو و"للبيدون" وللبرميل وللسترنات ثمن "citerne" 120 دينار، هذا لمن لديه ومن ليس لديه الأموال ليشتري، والمواطن الذي لا يملك المال لحفر "فسقية" أو جابية هل يموت؟ يموت عطشا، يموت قهرا،

منذ سنوات نعاني كل صائفة من نفس الوضعية الجيدة، نفس الموضوع، نفس السيناريو، نفس العطش، نفس الوعود، نفس الصمت وصمتكم أوجع من العطش، كل سنة تتعكر الوضعية أكثر وتتعقد أكثر ونحن صابرون، صامدون، ساكتون، إلى متى؟ أقسم بالله قد تم التنكيل بنا، تعذبنا، اختنقنا، مرضنا، تعبنا من الجري وراء قطرة ماء، رضينا به مالح، ملوثا لا يمكن تذوقه، ولكن لم نجده،

الوضعية المائية ليست جيدة، الوضعية المائية كارثية، موجعة، مهينة، متدهورة، متأزمة، الوضع في عقارب لا يعجب، لا يعجب أحدا ولا يشرف أحدا، وما يحصل في عقارب في مختلف أحيائها وعماداتها فضيحة وعار وجريمة وظلم وقهر، كل الأهالي يعانون، كل الناس يطالبونكم بتوفير الماء، كل الناس وفي كل الجهات يقولون لكم: أين الماء؟ في عقارب، في منزل شاكر، الصخيرة، الغريبة، بئر علي، أين حقنا الدستوري في الماء؟ الماء، صوت العطش جاءكم من وسط عقارب، من العرايش، السوالم، التراكل، الوادي الكبير، الجبارنة، الملاليح، أولاد اللطرش، العطاطشة، التليلة، الرقاق، المداس، الصغار، بولذياب، أولاد المبروك، الرويبات، الخلايفة، الشبكة، البراينة، الرخاية، الفلاق، بن سهلون، بن مفتاح، المعروق، الشريف، سليانة الجميلة وقرقور، أين الماء...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

خذ بعض الأنفاس زميلي المحترم ولك بعض الثواني، تفضل.

السيد شكري بن البحري

قرقور موضوع آخر، الوضعية الجيدة: تسع سنوات بدون ماء، حكايتها تؤلم، تصدم، بقيت دائما مهمشة، منسية، توجد بها أكبر محطة تحلية، المواطنون الذين يقطنون بعيدين 50م عن المحطة لا يوجد لديهم ماء وبهذه المناسبة لا يوجد لديهم لا الماء ولم يجدوا الخير في جماعة المحطة، صغارهم قد بنوا المحطة بدمائهم وبعرقهم تم طردهم من عملهم، هل تعلم بهذا أم أن وضعيتهم جيدة؟ أي أنهم لا يعلمون ولا يشربون.

أين حقهم في العمل السيد الوزير؟ أين المسؤولية المجتمعية والبيئية للمشروع؟ أين حقنا في الماء وحقهم في الماء وفي العمل؟ الوضعية ليست جيدة، الوضعية كارثية، منكوبة، منهارة، مأساوية، معدومة، معطوبة، مشلولة، مريرة، متدهورة، خطيرة، قاتلة، قاصفة، قاتمة، خانقة، حارقة، خاربة، صادمة، عاجزة، لكنها عند المصدر المسؤول جيدة.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

أحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم مختار العيفاوي، له أربع دقائق، تفضل.

السيد مختار العيفاوي

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق،

السيد الوزير، سأخاطبكم اليوم كسلطة إشراف، سلطة أشرفت على التدمير الممنهج لقطاع الفلاحة، بدءا بالقضاء على قطيع المواشي، وما حدث في عيد الإضحى أكبر دليل على ذلك.

تقريركم يتحدث عن الذبح العشوائي، لكن لم تتحدثوا عن التهريب الممنهج والمتستر عليه سلطتكم ووزارتكم إلى الدول المجاورة ثم تهميش الزراعات الكبرى وخاصة الحبوب، وصولا إلى التفريط في قطاع ريادي ألا وهو قطاع زيت الزيتون، القطاع الذي ضخ في سنة 2023 سبعة آلاف مليار من العملة الصعبة للدولة التونسية.

منحتم التصدير لمصدرين البعض منهم أو أغلبيتهم من المتحيلين دمروا الفلاح وأدخلوا أصحاب المعاصر في دوامة الإفلاس وأضروا بالاقتصاد الوطني.

أنتم واعون أن الموسم القادم يمكن أن تكون فيه تعثرات أكبر على اعتبار أن أصحاب المعاصر غرقوا في الديون وغير قادرين على سدادها وبالتالي يمكن ألا يفتحوا معاصرهم السنة القادمة؟

سلطة الإشراف عندما تكون السنة فيها صابة وفيرة تعجز وعندما تكون السنة جفافا تفرح لأنها سترتاح من الضغط ومن البحث عن الحلول وتتفادى توفير البذور والأسمدة.

سلطة الإشراف أقصى ما يمكن أن تفعله هو أن تبيع الزيت عن طريق الوداديات وتغطي الحبوب بالبلاستيك وهذا السيد الوزير يبين أن سلطتكم أو وزارتكم تسير على غير منهج في علاقة بالفلاحة، فإما أنها لا تفهم الفلاحة في تونس أو أن الفلاحة في تونس أضعف

من تصوراتكم ورؤاكم وهنا أشير إلى أنكم اليوم غير قادرين على تسيير هذا القطاع الكبير.

نقطة ثانية: الماء الصالح للشرب، جنوب ولاية القيروان تعاني العطش أرياف بوحجلة، الشوامخ، الجينات، الميسات، الجينة، الشرايطية، أولاد فرج الله، بئر مسيكين، أولاد نصير كلها دون ماء صالح للشرب.

أرياف معتمدية الشراردة دون ماء، سكان يستغيثون ويطالبون بالماء، أجيال ماتت وأجيال ولدت ولم تر الماء في حنفية، وأنا صوت سكان المناطق المحرومة وأتحدى أي مسؤول أن يعيش يوما واحدا في هذه المناطق.

معتمديات تعاني العطش، كيف تريدون منا اجابة المواطنين عندما تتصل بك 36 عائلة من دوار المجولية يقولون ليس لدينا ماء؟ عندما يكلمك المواطن ويقول لا أملك ماء، كيف تجيبه؟

السيد الوزير، مشروع بير مسيكين أولاد نصير مشروع ضخم بقيمة 8 مليارات يمتد على 160 كلم، 4 خزانات وطاقة شمسية. مشروع ضخم تريدون أن تشرف عليه جمعية مائية؟ أثبتت المجامع المائية فشلها، وهذا يعتبر هدرا للمال العام، إذا لم يكن تحت سلطة الإشراف أو سلطة الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه. ولذلك أطالب سيادتكم بزيارة ميدانية رفيعة المستوى من الإدارة العامة للهندسة الريفية وأصحاب القرار من "SONEDE" وساعتها ستدركون أنه يجب أن تتبناه "SONEDE" حتى يكون مكسبا حقيقيا للجهة.

السيد الوزير، أين التعويضات عن الجوائح؟ مجرد شعارات.

أين المنح المسندة للفلاحين عن طريق وكالة النهوض بالاستثمار الفلاحي؟ أين مجلة المياه؟ أين الديوان الوطني للأعلاف؟ متى تتم تسوية وضعية عمال ديوان الأراضي الدولية؟ متى يبدأ إحداث وحدة الأشغال ببوحجلة؟

في الحقيقة المسؤولية كبيرة وإذا لم توفروا اعتمادات أو لم تكن لديكم الأموال قولوا لنفهم بعضنا، أما أن تعلنوا عن مشاريع مثل وحدة الأشغال ولا تنفذوها على اعتبار أنها ستبدأ في 25 جويلية، فهذا من العيب أن نغالط الناس ونعدهم ولا نفي بوعودنا...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم مسعود قريرة، له أربع دقائق، تفضل.

السيد مسعود قريرة

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسيد الوزير وكافة إطارات الوزارة،

حسب فهمي، الحوار مع وزير يتناول المشاكل الكبرى، الوزير عندما يأتي يجب أن يكون لديه مخطط ولديه ميزانية، هو السلطة التنفيذية، له مستشارون وعنده الإمكانيات لوضع مخطط. يأتينا ويقول أنا سأنفذ هذا المخطط، هذا ما أحتاجه من أموال، يا برلمان أعطني الميزانية، وهذه القوانين التي أحتاجها كي أوفر لك الطلبات التي نسمعها ثمان ساعات إلى الوراء، هذا هو الحوار، يأخذ الكليات في الأشياء وهنا نتناقش.

آخذ مشكل الماء، أنا حين أرى المياه السطحية في تونس تقريبا 90% منها استغلت. المياه السطحية تقريبا وصلنا إلى حد رقم كبير، قمنا باستغلالها شربناها وشربها من قبلنا، المياه الجوفية قمنا باستغلالها فأصبحت مالحة وقليلة، ماذا بقي لنا؟ لم يبق أمامنا إلا البحر، تحلية مياه البحر بكلفة باهظة، المتر كب تعرفون أنه يصل إلى ثلاث دينارات.

وبالتالي أدعوكم إلى رفع شعار تحلية مياه البحر بالطاقة النووية، لأنه الحل الوحيد للتونسيين، نكون شجعانا ونطرح هذا الموضوع، من حقنا أن نستعمل الطاقة النووية لأغراض سلمية، ويمكن التنسيق مع أجوارنا الراغبين في ذلك، وإلا فإننا سنعطش هذه حقيقة ثابتة.

ننتقل إلى مشكل آخر في مسألة التزود بالماء، منطقة الجنوب الشرقي، لماذا لم تذكر جرجيس؟ أنا مستغرب من عدم وجود جرجيس في الكتيب الذي سلم.

مشكل الزيتون، بالمناسبة أترحم على الدكتور منير عبيشو، أحد قامات الزيتون وأكيد وزارتكم تعرفونه والسادة يعرفونه.

المشكل ليس فقط مشكل إنتاج، لدينا تهرم غابة عمرها وصل إلى 80 سنة، تحتاج إلى التشبيب والتجديد، هذا لم يذكره أحد، نحن نحتاج إلى مخطط في ذلك.

مشكل الإنتاج، في السنة الماضية كان 340 ألف طن وضخ 7 مليارات دينار، هذه السنة الكمية ستكون تقريبا مثل السنة الماضية، لكن المشكل أن السنة القادمة ستكون الكمية أكبر وإذا لم نتخذ من الآن إجراءات ضرورية لإنقاذ الموسم القادم، سنجد أنفسنا في مشكل كبير والحل الوحيد هو الديوان، ديوان الزيت تعرفون كيف كان في القيروان؟ لم يعد له أي "atelier" وكيف كان في جرجيس وكيف كان في صفاقس.

للأسف الدولة يجب أن تعطي المثال في تعليب الزيت، الدواوين تبيع زيتونها حبا أخضر، على الأقل البقية يبيعونه زيتا وأنتم تقومون ببيعه حبا، بأي منطق المعاصر موجودة، فبدل أن تعطوا مثالا بالتجميع والتعليب، نسمع فقط عن طلب العروض وتباع في ظروف -تعرفونها السيد الوزير- غامضة.

نقطة أخرى الأراضي الاشتراكية التي لا بد من حلها وإقحامها، نناقش وجلب القوانين إن كان عندكم مشاكل لنناقشها وهذا ما يجب أن يقال...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

بعض الثواني للأستاذ مسعود.

السيد مسعود قريرة

الأراضي الاشتراكية لا بد من وضع حل لها كذلك الفلاحة البحرية، المنشور الذي خول 61 رخصة لصيد التن وحدهم، فيه عدم عدالة في رأيي والفصل 16 من دستور البلاد ينص على التوزيع العادل للثروة بين جميع التونسيين، علينا أن نناقش كيف نحقق هذه العدالة مع بعضنا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة إلى الزميل المحترم السيد أحمد بنور، له أربع دقائق، تفضل.

السيد أحمد بنور

شكرا السيدة الرئيسة،

بعد الإصغاء إلى كافة مداخلات الزملاء، نستطيع القول أن وزارة الفلاحة لم تفلح، وأصبحت تواكل، مرت ثمان ساعات عمل دون روح الاجتهاد لا نجد في الرائد الرسمي إلا ترقيات تتلوها ترقيات لكن ملكة العمل والاجتهاد ما زالت غائبة. لذلك اخترت أن أعود إلى مداخلتي في سنة 2024 وأقرأها لأنه حسب ما رأيت لم يتغير شيء.

نبدأ بزيت الزيتون الذي يباع في إيطاليا بما يعادل 32 دينار بالمقابل في تونس بـ 19 دينار فما هي الخطة المقترحة للتسويق خارجا وتشجيع الفلاح على التعليب وليس البيع حبا؟ وهل لديكم نية لمراجعة كراسات شروط تصدير زيت الزيتون؟ وقس على ذلك التمر والقوارص.

كذلك مراجعة وتحديد مواسم الصيد ومنها الراحة البيولوجية التي يجب مراجعتها ومتابعتها.

2% تستخلص من البحّارة في الميناء منها ميناء المهدية وكنا في زيارة إلى المهدية مع الزملاء، 2% لماذا؟ وحال الميناء مكرب بيئيا ويشكو الأوساخ.

هيكلة الأسعار وجوبية للحوم والأسماك ومعا للقضاء على "القشارة"، لو كان مقننا لكان لحم الخروف بـ 38 دينار المستورد والمحلي بـ 30 دينار بهامش ربح للفلاح بـ 3 دنانير في الكيلوغرام، لكن القشارة يتحكمون في السوق ويتسببون في خسارة الفلاح والمواطن بتجاوز القانون.

لماذا أغلق فرع ديوان الزيت بالمهدية؟ منظومة الإرشاد الفلاحي، المطلوب الهيكلة وليس الإلغاء.

أين أنتم من الثورة التشريعية في تنقيح مجلة المياه مجلّة الغابات؟ أين دور وواجب وزارة الفلاحة وإسهاماتها في الثورة التشريعية؟

ما هو توجه الوزارة في غربلة الأعوان والموظفين؟ ونخاف أن يتواصل "الحمام" ما زال في الوزارة.

الترفيع في الوقود لمراكب الصيد البحري ضرورة، فالكمية المسموح بها 4.550 طن لمدة سبعة أيام فقط، بالنسبة إلى المحركات ذات سعة 450، فهي لا تكفي للحاجة باعتبار أن معدل الاستهلاك اليومي هو 1 طن.

مكتوب وزير الداخلية عدد 2228 بتاريخ 2023/12/22 الموجه للسادة الكتاب العامين بالبلديات يعتبر عائقا أمام الفلاح تجاه كهربة الآبار، أيضا عائقا أمام الاستثمار الفلاحي، يحبذ إلغائه.

دعم مشاريع التعاونيات الفلاحية وهي مشاريع تنموية وطاقة تشغيلية، لم نر دعما لها من وزارة الفلاحة، مثال ذلك سنة 2016 تأسست شركة تعاونية فلاحية الزيتونة بالمهدية وبعد إجراءات إدارية طويلة انتهى الأمر إلى حلها قبل حتى بدايتها.

كذلك لا بد من مراجعة بعض الإدارات بالوزارة والإدارات العامة والتقليص منها، من ذلك ديوان تربية الماشية وتوفير المرعى، فلم نر ماشية ولا مرعى.

دائرة الإنتاج الحيواني، مصلحة الطب البيطري، بما أن حملة التلقيح أسندت إلى الخواص، فلما تلك المنح والسيارات وتبذير المال العام؟

تدهور الإنتاج في مجال الخضر والغلال وغلاء المبيدات الحشرية، كل شيء ارتفع ثمنه ولم نعول على الذات كما قال السيد الرئيس.

بخصوص ندرة المياه خاصة في فصل الصيف والموسم السياحي وبجهة الساحل لا يوجد أي سد، فهل هناك مجال للتفكير في ذلك في إحدى مناطق سوسة أو المنستير أو المهدية؟

اعتماد شجرة الكلاتوس خطأ على الطرقات والأرصفة تسبّب في إزعاج للمتساكنين، فهل إلى اليوم لم تتطور الوزارة ومعها البلديات علميا لغرس أشجار ونباتات تتناغم مع وسطها من دون ضرر؟

ضرورة فرض إقامة فسقية في كل المنشآت والإدارات المحدثة لتوفير المياه وكل مقر عمومي بما فيها المساجد.

هل تم التنسيق مع البلديات ومع الديوان الوطني للتطهير لإيجاد حلول لمصبات التطهير ولمصبات القمامة خاصة منها العشوائية المضرة بالمائدة المائية؟ علما أن قرابة 200 بحار أحيلوا على البطالة في صيادة ولمطة وبوحجر من ولاية المنستير.

قبل الأخير، البحارة تستغيث في واقع داخله مفقود وخارجه مولود، ومنذ أكثر من سنتين لم يحقق أي إنجاز للبحار.

ختاما، إحداث أسواق من المنتج إلى المستهلك يهدف إلى التقليص من الوسطاء و"القشارة" وينفع الفلاح والمستهلك. نحن لا نراها إلا في شهر رمضان.

مشروع توسعة وجهر ميناء الصيد البحري بالمهدية أين وصل؟

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أسماء السادة النواب الموجودين لدي ولا بد من ذكرهم: السيد منصف معلول والسيدة نجلاء اللحياني والسيد بلال المشري والسيدة ريم الصغير وأحيل الكلمة إلى السيد منصف معلول له أربع دقائق، تفضل.

السيد منصف معلول

شكرا السيد الرئيس،

نرحب بالسيد وزير الفلاحة والإطار المرافق له،

السيد الوزير، إن إشكالية انقطاع الماء المتواصل في ولاية تطاوين عامة والمناطق الريفية خاصة، أرهق المواطن وأرهق السلطات الجهوية، فلا بد من التدخل المركزي لمعاضدة الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه بالجهة وتوفير الاعتمادات لذلك.

الانقطاع يفوق الخمس سنوات في بعض المناطق، وكذلك على المؤسسات التربوية والصحية ودور العبادة، فالوضع كارثي.

جهة تطاوين تعاني من الانقطاع المتواصل للماء وهي تزخر بموارد مائية باطنية كبيرة، فالمواطن مسه الضر ويستغيث بدون ماء، حيث تم حفر 2 آبار بدفع قوي يفي بحاجة الجهة، لكن تبقى عملية الربط في انتظار الدعم مركزيا وتوفير الاعتمادات لذلك.

الماء موجود السيد الوزير، ولكن تعطل جلبه لدواعي مادية، في زيارة السيد الرئيس المدير العام للجهة، فقد اطّلع على الوضع والمواطن ينتظر الحلول بعد هذه الزيارة.

السيد الوزير، نطالب حضرتكم بالتدخل لتسهيل رخص حفر الآبار مع إمكانية دراستها على المستوى الجهوي خاصة الآبار التي يتجاوز عمقها 50 مترا وتسريع الخدمات.

نطالب كذلك السيد الوزير بالزيادة في كمية الأعلاف مثل الشعير والسداري لتشكيات الفلاحين من النقص الكبير خاصة في مادة الشعير.

مطالبة كذلك بحلول للأراضي الاشتراكية المعطلة للمشاريع والاستثمار الفلاحي، وهي أراضٍ شاسعة صحراوية دون استغلال، في انتظار قرارات مركزية لحل إشكالية الأراضي الاشتراكية بتطاوين.

دعم المندوبية الجهوية كذلك للتنمية الفلاحية بتطاوين بمؤطرين وفنيين ومهندسين وبياطرة.

مراجعة التراتيب المنظمة لنشاط مجامع التنمية الفلاحية مع ضرورة إعادة هيكلة هذا القطاع، وكذلك التوسع في أنشطة وبرنامج أشغال المحافظة على المياه والتربة والترفيع في الاعتمادات المخصصة لها لتوفير الموارد المائية وإحياء الموارد النباتية، وخاصة الرعوية منها.

إحداث معهد عالي للدراسات الصحراوية في مجال فلاحة المناطق القاحلة، وكذلك تحفيز الاستثمار بالمجال الفلاحي مثل مستودعات الخزن وغيره.

نطالب كذلك سيدي الوزير بتوريد المعدات والسماح بتوريد المعدات الفلاحية المستعملة وإعفائها من الأداءات وتشجيع الفلاحين على الإنتاج الفلاحي.

التسريع بإحداث وحدة التصرف بمشروع قطب الواحات ببرج بورقيبة وتوفير المعدات اللازمة لإنجاح هذا المشروع.

مضاعفة الاعتمادات المخصصة لكهربة الآبار بالطاقة الشمسية خاصة في المناطق السقوية العمومية للحد من كلفة الطاقة والتخفيف من مصاريف هذه المجامع.

السيد الوزير، شركة البستنة تنتظر منكم حلولا لإدماجهم بوزارة الفلاحة.

كذلك إشكاليات الشركات البترولية بتطاوين ما زالت لم تطبق القانون في منع المناولة والتحيل على العمال، نطالب بتكليف لجان لهذا الغرض وتطبيق القانون على كل من أخل به.

السيد الوزير، أملنا فيكم كبير للتدخل وشكرا لكم.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

أحيل الكلمة إلى السيدة الزميلة المحترمة نجلاء اللحياني، لها أربع دقائق، تفضلي.

السيدة نجلاء اللحياني

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق له،

في كل مرة يؤكد رئيس الجمهورية على الحاجة إلى ثورة تشريعية حقيقية تنهض بكل القطاعات في البلاد ومن بينها القطاع الفلاحي. هذا القطاع الذي يمثل قاعدة الاستقرار الاجتماعي في الجهات، لا مجلة مياه، لا مجلة غابات، الواقع يكذب هذا الطموح.

للأسف بعد العديد من الزيارات التي أديناها نحن والزملاء إلى العديد من المناطق الريفية تأكدنا من معاناة الفلاح، إشكاليات عميقة، شح في المياه، مسالك توزيع منعدمة أو شبه منعدمة، كهرباء تنقطع مرارا وتكرارا "والتفاح يأكل CHOC" كما يقول الفلاحون.

تحية إلى أهالي بودرياس وعين جناب، وقبلة على جبين زميلي الذي أحبه كثيرا السيد الفاضل عمار عيدودي.

أردت أن أقول اليوم أن الفلاحين يشتكون من أمور أخرى أيضا. الفلاحون عندما زرناهم في مناطق أخرى بالإضافة إلى ولاية القصرين، بل حتى في أريانة، قالوا لنا نحن اليوم غارقون في مشاكل مالية خانقة تهدد بقاءنا واستمراريتنا. المال قوام الأعمال، المال بات عائقا لا محفزا"، تسألني كيف؟ أقول لك بفعل النظام التمويلي المعقد والممارسات المصرفية الاستعبادية التي تقصي صغار الفلاحين من المنظومة الاقتصادية.

دعونا نفهم قليلا، نذكر أن حوالي 75% من المستغلات الفلاحية في تونس تقل مساحتها عن 10 هكتارات، وأن أكثر من 160 ألف فلاح من زارعي الحبوب يصنفون ضمن صغار الفلاحين. ومع ذلك لا تتجاوز نسبة القروض البنكية المسندة للقطاع الفلاحي 4.4% من مجموع القروض، في حين لا تمثل طلبات القروض من صغار هؤلاء الفلاحين سوى 3.7% من الملفات المقبولة وذلك بسبب شروط مجحفة ومعايير بيروقراطية لا تراعي واقع الفلاح التونسي.

والأخطر من ذلك أن الآلاف من هؤلاء الفلاحين اليوم باتوا ضحايا لتصنيفات بنكية تعسفية، منهم حتى من أدرج ضمن قائمات سوداء وحرموا آليا من التمويلات الرسمية ومن آليات الشراء بالتقسيط، بل أن بعضهم قال لي "اليوم أجد نفسي في تتبعات قضائية بسبب شيكات دون رصيد."

ما هي البدائل التمويلية إذن؟ أقول لكم للأسف اضطر العديد من الفلاحين إلى اللجوء نحو الممولين غير الرسميين من مزودين وتجار جملة وحتى سماسرة يفرضون عليهم فوائد مشطة ومشطة جدا، هذا ما أعلموني به، وقالوا "اليوم نحن مبتزون، يفرضون علينا ويشترطون بيع المحصول لاحقا بأثمان بخسة وبخسة جدا." ومن خلال هذه الآليات التي هي آليات تمويل موسمية غير مقننة تكرس الاستغلال بدل الإنصاف.

في هذا السياق، أقول أجدد دعوتي إلى زملائي في مكتب مجلس نواب الشعب للتسريع في عرض مشروع قانون العفو التشريعي الخاص بالشيكات على الجلسة العامة لما فيه من تخفيف من العبء على أكثر من 50 ألف فلاح متضرر مباشرة، وإنقاذ قطاعات حيوية برمتها من الانهيار، لأن هذا ما قاله الفلاحون وأنا أنقل صوت الفلاح.

السيد الوزير، بالنسبة إلى المراسلات التي قدمتها للوزارة، والتي تتمثل في ما يخص قطاع الحبوب والتوزيع العادل للحبوب بين المطاحن.

التجأت، يعني استنفدت طاقتي بين المراسلات بين وزارة الفلاحة ووزارة التجارة، فوزارة التجارة تحيلني إلى ديوان الحبوب، وديوان الحبوب يحيلني إلى وزارة الفلاحة، فقلت فلأراسل رئاسة الحكومة، رئاسة الحكومة راسلتكم، وأعطتنا الإجابة وقالت لنا اليوم للأسف علينا أن نطبق ما قلته أنا من البداية وهو التطبيقة الإعلامية، هذه التطبيقة التي ستضبط الحصص بين جميع المطاحن.

رأيت بعد ذلك في الإجابات التي وصلتني هناك تضارب واضح بين موقفين للوزارة، وزارة التجارة تقول أنها استندت إلى المرسوم عدد 10 لسنة 1962 الذي ينص صراحة على أن ديوان الحبوب هو الجهة المختصة بتنظيم وتوزيع الحبوب والاتجار بها. ووزارة الفلاحة من جانبها اعتبرت أن تدخل وزارة التجارة في توزيع الحصص يظل

ظرفيا ويتم فقط في حالات استثنائية لتعديل الكميات عند الحاجة أو عند مواجهة أزمات أو طلب إضافي في بعض الفترات.

سؤالي اليوم: من هي الجهة المسؤولة قانونيا وفعليا عن توزيع الحصص بصفة مستدامة وتكون عادلة بين المطاحن؟ وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم بلال ابن المشري، له أربع دقائق، تفضل.

السيد بلال ابن المشري

شكرا سيدتي الرئيسة،

مرحبا بالسيد الوزير وكافة إطارات الوزارة،

الفلاحة وما أدراك ما الفلاحة، نبدأ بالسؤال: هل يمكن تحقيق سيادة وطنية دون سيادة غذائية؟

لو استعرت من الشاعر قوله غير التام: "تحقيق السيادة الوطنية دون سيادة غذائية هو وهم وعويل في الصحراء" بالتالي اليوم يجب أن نقيّم مدى تقدمنا في تحقيق السيادة الغذائية، يؤسفني أن أقول أن المنظومات والسياسات العمومية الفلاحية الفاشلة التي اعتمدتها الحكومات السابقة هي نفسها، صغار الفلاحين لا تزال معاناتهم هي نفسها، صغار الفلاحين الذين ينتجون 85% من غذاء التونسيين، اليوم يكابدون الخسائر في كل المجالات في اللحوم والألبان والحليب والأعلاف التي تستغله لوبيات وما حدث في عيد هذه السنة هو جريمة في حق الشعب التونسي بسبب لوبيات الأعلاف الذين لم يتم التصدي لهم خاصة في مستوى إدراج الأعلاف ضمن المواد الأساسية والمسعرة ولم تتم مراجعة تسعيرة الحليب.

الفلاح اليوم يخدم بالخسارة، في الحبوب بالخسارة، في الأعلاف بالخسارة، في الزيت بالخسارة، في كل المجالات بالخسارة للأسف. لذا الدعوة إلى مراجعة هذه السياسات العمومية في أقرب أجل واليوم لا بد أن نبدأ فيه.

ملف عمال "OTD" ديوان الأراضي الدولية وتسوية وضعياتهم مسألة أخذت وقتها وأصبحت الآن في طور المماطلة. اليوم جاؤوا أمام المجلس في الشمس، وفيهم من حضر في الساعة الثانية صباحا، وضعية كارثية، استغلال، يعملون بـ 200 دينار في سنة 2025 ويعملون "par quinzaine".

أيضا الحبوب، أكبر قرضين صوت عليهم مجلس نواب الشعب الحالي في الحبوب، في تخزين الحبوب 500 مليون دولار القرض الأول والقرض الثاني 300 مليون دولار. يعني نتحدث على جملة تفوق 2500 مليار.

اليوم لم نجد هذه الأموال، أين ذهبت طاقات الخزن؟ لماذا لم تطلق طلب عروض على الأقل في هذه القروض التي سننجز بها المخازن؟ حتى طلب عروض لم تطلق، ولا دراسات أنجزت، القرض مر عليه سنتين، أين القروض؟ أين الأموال؟ الحكومة في كل مرة تأخذ قروضا. أين هي الأموال؟ أين هي القروض؟

قمنا بزيارة ميدانية فوجدنا الحبوب ملقاة في الشارع، السيدة المديرة العامة تتحدث عن التخزين في الهواء الطلق، لماذا جلبتم لنا القروض ولماذا نثقل المديونية؟

الماء وما أدراك ما الماء، معاناة يومية للمواطنين.

الصيد العشوائي، راسلنا الحكومة في اجتماع مشترك مع لجنة الفلاحة للثلاث وزارات المعنية، إلى الآن لم تتم الإجابة منذ أشهر. إجابتنا واضحة، نفهم عدم الإجابة كتواطئ مع الصيد العشوائي، هذه رسالة وأرسلناها إلى رئاسة الحكومة تحديدا.

لقد دمر قطاع الصيد البحري البحر والتلوثات التي جاءت من أحياء التربية المائية، لماذا نغطي عليها؟ كلهم خارج القانون.

باختصار السيد الوزير، اليوم نحن نريد خارطة طريق واضحة بآجال واضحة، ليس معقولا أن يترك كل شيء في الهواء، نأخذ قروضا وبعد سنتين لا نجد أي شيء، لا يوجد لا مخطط ولا مدة انتهاء الأشغال، متى تبدأ الأشغال؟ متى ينطلق طلب العروض؟

في كل السياسات العمومية التي باءت بالفشل وأثبتت فشلها، لا نقول إن السياسات العمومية الفاشلة تعود إلى اليوم، بل إلى حكومات متعاقبة باعت البلاد لـ "bailleurs de fonds" باعت البلاد للجهات المانحة، وملؤوا حساباتهم من الخارج بوضوح.

50 عائلة التي تحكم تونس، كلهم مستثمرون في الفلاحة بوضوح نقول هذا، وأخذوا البنوك بأموال الفلاحة، بأموال الفلاحين، بعرق الفلاحين، صغار الفلاحين تحديدا. كل القوانين والسياسات العمومية في اتجاه الـ 50 عائلة والجهات المانحة من الخارج.

اليوم متى سنذهب إلى المصلحة الوطنية؟ مصلحة السيادة الغذائية والسيادة الوطنية ومصلحة صغار الفلاحين وهم أهل الأرض.

يقول محمود المسعدي: "أعطني زراعة أعطيك شعبا عظيما." محمود المسعدي الذي اشتهر بالتربية، أعظم مقولاته قالها في الفلاحة، محمود المسعدي الذي كان يوما رئيس مجلس النواب هذا...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، نرفع الجلسة لمدة ثلاثين دقيقة على أن نستأنفها بعد ذلك للاستماع لردود السيد الوزير، شكرا.

(كانت الساعة الثامنة ليلا وعشرين دقيقة)

استئناف الجلسة

وبيانات وأجوبة السيد وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري

(كانت الساعة التاسعة ليلا)

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

نستأنف الجلسة.

الكلمة الآن للسيد عز الدين بالشيخ، وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري، للرد على استفسارات السيدات والسادة النواب، فليتفضل.

السيد وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري

شكرا السيد الرئيس،

حضرات النواب المحترمين،

قبل كل شيء، أردت أن أشكر المعدين المرافقين لي أي المديرون العامون الذين حضروا معي، أشكركم وبارك الله فيكم على الخدمات التي تقدمونها، بارك الله فيكم على الخدمات الجليلة التي

قدمتموها. أنتم سيذكركم التاريخ إن شاء الله، إن شاء الله يذكركم التاريخ بكل خير. إن شاء الله تتركون بصمتكم في الوزارة وفي البلاد بصفة عامة، بارك الله فيكم.

أردت أن أبدأ السيد الرئيس مداخلتي، هناك العديد من الاتهامات، أقول اتهامات لأنه بالنسبة إلى من لديه أي مسألة ولديه برهان مرحبا به، لا توجد لدينا أي إشكالية، بالعكس، نحن لا نحب الفساد في وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري لأنه توجد عبارات ذكرت لم نستحسنها أنا ومنظوري مثل التحيل، نحن جئنا إلى هنا ليس كمتهمين، بل في جلسة حوار.

المعلومات التي أفدناكم بها في تقريري أو في عرضي صحيحة، معلومات موضوعية وصحيحة لا سبب لنا للبيع أو الشراء فيها ولا يوجد سبب لنخجل من أنفسنا. نحن نعمل يوميا من الساعة السابعة صباحا حتى السابعة مساء، إذا لا توجد أي قضية رشوة، لقد ذكرت الرشوة، نحن لسنا متورطين في الرشوة في منح رخص الآبار، فرخص الآبار تخضع لمعطيات موضوعية ويقع على إثرها اسناد الرخص أو عدم الموافقة عليها.

كما ذكرت كلمة ليست في مكانها وتذمرنا منها حقيقة وأزعجتنا، كلمة في مزبلة التاريخ، نحن سيشهد لنا التاريخ.

(تدخل نائب بدون استعمال المصدح)

نحن لم نقاطع أي نائب، نحن في ضيافتكم، في مجلس نواب الشعب، في ضيافتكم ولم نرغب في سماع هذه الكلمة.

أردت أن أقدم معلومة، بالنسبة إلى إنتاج الميزان التجاري الغذائي للسداسي الأول من سنة 2025 رغم تراجع عائدات تصدير زيت الزيتون بنسبة 26% مقارنة بالسنة الماضية، فقد سجلنا في الميزان التجاري 125%، تجاوزنا 100 %.

فيما يخص مياه الشرب أو مياه الري فقد تناول هذا الموضوع العديد من النواب، بارك الله فيهم وتدخلاتهم صراحة تدل على أن الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري مهمة جدا في البلاد التونسية، ومن الطبيعي أن تستهوي عدة أسئلة من حضرات النواب المحترمين.

بالنسبة إلى المياه، مياه الشرب أو مياه الري، نذكر أننا حاليا في المخزون، الإيرادات المائية في مختلف السدود هي حوالي 36% السيد الرئيس، 36% أقل من 50% أي قرابة الثلث وهذا يعني أننا بالرغم من أن السنة الحالية سنة طيبة مقارنة بالسنة الماضية، إلا أننا بدأنا السنة بمستوى ضعيف من الإيرادات في السدود وهذا يعني أن المستوى ضعيف أقل من 40% أي 36%.

السيد الرئيس، سنجيب على تساؤلات النواب المحترمين، نبدأ بقطاع المياه حسب مختلف القطاعات.

فيما يخص تزويد مياه الشرب في ولاية الكاف تم إنجاز مشروع بئر النخلة في وقت قياسي وقد قام "BONNA" بالأشغال ومد القنوات، حيث تم إدخال البئر عدد 5 حيز الاستغلال بدفق 20 لترا في الثانية، إن شاء الله اليوم من المفروض أن يتم ضخ 20 لترا في الثانية أي أن هذا المشروع يوفر لنا 80 لترا في الثانية.

إضافة إلى ذلك تم تدعيم الموارد المائية لمنطقة بير سيدي خيار عن طريق بئر المحاسن بتدفق 10 لتر في الثانية وتم تدعيم منظومة الجريصة بـ 10 لتر في الثانية من طرف المائدة المائية ببرواق. تدعيم منطقة الطوير بالماء الصالح للشرب عن طريق بئر بـ 10 لتر في الثانية والانطلاق في ربط السكان بالزوارين.

بالنسبة إلى تزويد مياه الشرب بالعليات تم برمجة الدراسة لإحالة المنظومة إلى الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه "SONEDE" وهي في مراحل متقدمة وتم برمجة ضمن المخطط 2026-2030 إنجاز الهندسة المدنية للمشروع.

بالنسبة إلى النائب المحترم من توزر، تبعا لجلسة العمل التي تم القيام بها في ولاية توزر يوم 10 جويلية 2025 من طرف السيد كاتب الدولة للمياه وتبعا للتوصيات تم ايفاد فريق عمل من الإدارة المركزية بالوزارة للاشتغال على أهم الإشكاليات ابتداء من يوم 15 جويلية إلى غاية يوم 17 جويلية 2025.

بالنسبة إلى تحسين تزويد المحور الجنوبي لولاية صفاقس أي الصخيرة، بير علي ومنزل شاكر، تتزود معتمديات الصخيرة ومنزل شاكر وبير علي بن خليفة من المحور الجنوبي لجلب المياه من المصلحة المائية بجلمة وسبيطلة ونظرا إلى ارتفاع الاستهلاك واضطرابات التيار الكهربائي، أصبح يشكو عجزا فادحا، لذا يجري العمل حاليا على التزود بصفة مسترسلة من مجمع أم العظام بدفق 25 لترا في الثانية.

تم تجهيز بئر المنطقة الصناعية بجلمة بـ 15 لترا في الثانية وجرى الرفع في طاقة بئر جلمة من 35 إلى 50 لترا في الثانية، الرفع في طاقة بئر حليمة س 11 من 30 إلى 40 لترا في الثانية وكما تعرفون السيد الرئيس، عند انقطاع التيار الكهربائي نواجه صعوبة كبيرة جدا في تعبئة الشبكة من جديد، إذ حين ينقطع التيار الكهربائي ويعود، تعود جميع الآلات التي تعمل بالتيار الكهربائي للعمل حينيا.

بالنسبة إلى شبكة المياه فإنها تتطلب وقت لتعبئتها وإلا الشبكة قد تتعرض لعطب، لذا قد يستغرق الأمر ساعتين إلى ثلاث ساعات، حسب طول الشبكة.

بالنسبة إلى ولاية أريانة، التزود بمياه الشرب بخط الجلاص تم القيام بالتدخل في المشروع لإصلاح الأعطاب وتغيير المضخة لإيصال مياه الشرب إلى المتساكنين كحل أولي على المدى المتوسط، بصدد إعداد دراسة لإحالة المنظومة إلى الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه ضمن المخطط 2026-2030، وهي في مرحلة جد متقدمة.

بالنسبة إلى تزويد متساكني جبل الطريف بالمياه الصالحة للشرب، يسهر مجمع جبل الطريف على تزويد حوالي 1000 عائلة بالماء الصالح للشرب وتوفر كمية 650 متر مكعب يوميا في حين أن الاستهلاك يبلغ 500 مترا مكعبا في اليوم، في ظل تخلي المجمع عن التسيير الإداري والفني رغم القيام بالجلسات اللازمة في الغرض، مع تفاقم الديون لتصل إلى 477 ألف دينار، مع العلم أن المنظومة خضعت لإعادة التهيئة بكلفة 2.2 مليون دينار، مع تسجيل الاعتداءات وإزالة العدادات واستعمال المياه للري. مثلما تشاهدون البئر يوفر 650 والاحتياجات والاستهلاك هو 500 والفارق يستخدم لغاية الري.

بالنسبة إلى السيد المباركي حول التزويد بمياه الشرب بسيدي بوزيد، منطقة القولاج، تم الانتهاء من تزويد منطقة القولاج بتزويد 850 عائلة باعتمادات تتجاوز 12 مليون دينار وسيتم ترسيم المشروع في مخطط 2026-2030.

منطقة الرضاع، تم إنجاز الآبار وبلغت الكلفة حوالي 20 مليون دينار وسيتم الإحالة إلى "SONEDE" في مخطط 2026-2030.

بالنسبة إلى ولاية جندوبة: بخصوص برنامج زراعة اللفت السكري تم تنظيم جلسة عمل بحضور المستثمر بوزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري وتم تحديد المساحات وهي 3800 هكتار منها 3000 هكتار بجندوبة، وتم تمكين الشركة من شهادة تدعمها أي "lettre de confort" يتم الاستظهار بها للبنك لمساعدته في إسناد القرض وفي انتظار استيراد البذور من طرف المستثمر شركة "جينورد."

بالنسبة إلى المخطط المديري لقنال العروسية والمكلف بتسيير المندوبية وهي في طور إصدار قرار الإعفاء بالنسبة إلى المكلف بمشروع المخطط المديري، وبالنسبة إلى المكلف بتسيير المندوبية، تم إعفاؤه لضرورة العمل.

بخصوص مجلة المياه تم النظر في مشروع المجلة في مجلس وزاري مضيق بتاريخ 25 فيفري 2025، حيث تقرر مراجعة المشروع بالتنسيق مع مصالح مستشار القانون والتشريع للحكومة وانعقدت سلسلة جلسات للوصول إلى صيغة نهائية وسيتم عرضها على الوزارات المعنية قبل برمجتها في مجلس وزاري.

بالنسبة إلى النائب السيد محمود الشلغاف حول جزيرة قرقنة، تتم الفاتورة كل ثلاثة أشهر في فترة تساوي 90 يوما أي يمكن أن تكون أكثر من 15 يوما أو أقل من 15 يوما وفي صورة تجاوز هذه المدة، تتم الفوترة الاستهلاكية بناء على معدل الاستهلاك في نفس الفترة خلال الثلاث سنوات السابقة، تم تلافي الإشكال المتعلق بفوترة الإنذار بالدفع ومعاليم القطع وسيتم مستقبلا فوترة هذا المبلغ أو في صورة الإنذار والقطع الفعلي للعداد.

أين وصل سد بو لعابة؟ هذا تساؤل للنائب المحترم، انطلقت الدراسات التفصيلية في أكتوبر 2024، تلتها الدراسات الجيوتقنية والفيزيائية وقد لاحظنا وجود صعوبة معترضة، وهي غمر سكة حديدية قديمة، تجاوزنا هذا الإشكال، مع العلم أن طاقة هذا السد تقدر بـ 58 مليون متر مكعب وقد قدم ضمن المشاريع ذات الأولوية للتمويل خلال مخطط 2026-2030.

بالنسبة إلى مشروع تحسين التزود بالماء الصالح للشرب في ولاية سليانة والكاف: فقد انتهت الدراسات أي انتهت "APS avant-projet sommaire APD avant-projet détaillé" فقد أفضت إلى كلفة تقدر بـ 900 مليون دينار لجزء تحويل المياه الخام، تم تقديم مخرجات الدراسات إلى البحث على التمويل للعديد من المحاور مع الشركاء الاقتصاديين وللممولين للبلاد.

حول مسلك منطقة المحجوبة عند ارتفاع مستوى المياه على وادي سرات، تم إنجاز مسلك بئر منطقة العفو إلى حين استكمال الدراسة وهي في المرحلة الأخيرة للقيام بإنجاز الجسر المائي على وادي سرات.

أعود إلى سليانة: بالنسبة إلى مشروع الشرفة تم إمضاء الصفقة لإنجاز الخزان وجاري الآن العمل لإعلان طلب العروض لإنجاز شبكة التوزيع، والمشروع ممول عن طريق المجلس الجهوي.

بالنسبة إلى مشروع بوعجيلة تم إنجازه من طرف المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية وستتم إحالته لشركة "SONEDE" إثر القبول الوقتي، فكما لاحظتم فإن "SONEDE" ستتعهد بإنجاز عديد المشاريع وهذا سيسهل كثيرا الاستغلال وسيساهم في إمكانية التعامل وتزويد المياه مع مختلف المواطنين حتى في المناطق الريفية.

بالنسبة إلى مشروع إحداث محطة معالجة الحديد بحاجب العيون، الملف في طور الإعداد لاستكمال المشروع مع مجمع "SITE" بعد استكمال الملف وهذا مشروط باستكمال الملف الذي يتمثل في مد الشركة بالضمانات الضرورية وتكليف مقاولة مختصة في الهندسة المدنية.

بالنسبة إلى تزويد المساكتين وبئر صولة وجومة وبرج الستيلي: بالنسبة إلى المساكتين: يتم تزويد المنطقة عبر الصهاريج 3 أيام في الأسبوع وذلك حسب محضر الجلسة الذي انعقد في 2025/7/10، علما وأن "SONEDE" تولت دراسة التزويد في حدود 1،4 مليون دينار لتزويد 50 عائلة. بالنسبة إلى بئر صولة يتم التزويد عن طريق"SONEDE".

بالنسبة إلى جومة يتم التزويد عن طريق "SONEDE".

بالنسبة إلى برج ستيلي يتم التزويد عن طريق المجمع ويكون التزود عادي باستثناء منطقة ضمن الجبارة التي يتم العمل على حل الإشكال فيها.

بالنسبة إلى التزود بمياه الشرب بجندوبة تتسم منطقة وادي مليز وفرنانة بصعوبة تضاريسها، حيث أن أغلب المشاريع المائية معقدة وتتطلب استشارات كبرى وجاري العمل على إنجاز عدد 2مشاريع كبرى لتزويد كل من منطقة شمتو والغريسية من معتمدية وادي مليز.

بالنسبة إلى تزويد قابس بالمياه لا يوجد تلاعب في توزيع الحصص بين مختلف الجهات وفي كل المناطق الراجعة بالنظر لولاية قابس ومدنين وتطاوين تتزود من نفس المنطقة وسيتم إفراد منطقة الزارات بربط خاص على محطة الزارات،

بالنسبة إلى دخيلة التوجان هناك اعتراض من المواطنين بخصوص ربط هذه المنظومة.

بالنسبة إلى حسين فإن الأحياء التي تفتقر إلى لماء الصالح للشرب وهي أحياء في عمادة برج شاكير والمغيرة انزال، يتم التزويد عن طريق مشاريع التنمية الجهوية.

بالنسبة إلى فرع "SONEDE" تم البناء وسيتم توفير الأعوان بعد القيام بإجراءات الانتداب، هذا بخصوص مقر "SONEDE" بسيدي حسين.

بالنسبة إلى التزود بمياه الشرب بولاية مدنين: فبالرغم من توفر الموارد المائية، فإن جل المناطق تشهد اضطرابات في التزود نتيجة الاضطرابات في التيار الكهربائي وقد قلت آنفا أن الاضطرابات في التزود بالتيار الكهربائي تؤثر كثيرا على التزود بالماء بصفة عامة مما يؤدي إلى انقطاعات واضطرابات في التزويد بالماء الصالح للشرب.

بالنسبة إلى سد المالح العلوي بنفزة، أين وصلت الدراسات؟ تم اختيار مكان للحاجز، للتنسيق مع "STEG" ومشروعها الضخم لمحطة توليد الكهرباء وانطلقت خلال شهر جويلية الدراسات الجيوتقنية والجيوفيزيائية التي ستمكن هذا السد من تحويل المياه انسيابيا وهذا مهم جدا لأنه يصبح بإمكاننا الاستغناء عن الضخ من محطة سيدي البراق وهناك موافقة أولية للتمويل من طرف البنك الألماني للتعمير.

بالنسبة إلى الماء الصالح الصالح للشرب بمعتمدية طبرقة: فقد انطلقت الوزارة في إنجاز مشروع إحداث محطة تصفية المياه السطحية بكلفة 60 مليون دينار ومشروع لتدعيم الشبكات وتجديدها بكلفة 5 مليون دينار، تم إحداث بئر عميقة ببابوش لدفق 15 لتر/الثانية لتدعيم الموارد المائية المحلية.

بخصوص النائب الذي اقترح إحداث فرع لـ "SONEDE" بالحنشة: سيتم إحداث فرع محلي للشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه بالحنشة وذلك في أجل أقصاه موفى شهر سبتمبر 2025 إن شاء الله.

بخصوص مشروع بناء خزان بمساكن وبخصوص بناء مقر للشركة مشروع محطة التحلية بسيدي عبد الحميد:

بالنسبة إلى مشروع بناء الخزان بمساكن والتي تقدر طاقة استيعابه 10000 متر مكعب تم الانطلاق في الأشغال يوم 16 جوان 2025 بتكلفة 9 مليون دينار مع مقاولة "بوزقندا".

بالنسبة إلى مشروع بناء المقر الخاص بالشركة، فإن المشروع في طور إعداد ملف طلب العروض عن طريق مهندس معماري مختص.

فيما يخص مشروع محطة تحلية المياه بسيدي عبد الحميد بسوسة، هناك إشكاليات لا ترجع للإدارة، بل تعود إلى صعوبات مالية تعرضت لها المقاولة المكلفة بالإنجاز وللتذكير فإنه حاليا يتم تزويد الفارق من كميات المياه من سد نهانة بتدفق يقدر حوالي 40 ألف متر مكعب في اليوم.

بخصوص السؤال حول استعمالات المياه المعالجة: في مرحلة أولى تم وضع برنامج لإنتاج الأعلاف الصيفية على مساحة 1000 هكتار وذلك بعد تطبيق منشور تبسيط الإجراءات في استعمال المياه المعالجة.

بالنسبة إلى المخطط 2026-2030 سيقع إحداث وتهيئة 21000 هكتار في المناطق السقوية وهناك كمشاريع كبرى لتحويل المياه المستعملة المعالجة في أقطاب الإنتاج وهي تونس الكبرى وسوسة وصفاقس.

فيما يخص المجامع المائية تم وضع برنامج مع الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه لإحالة المشاريع المعقدة بصفة تدريجية إلى "SONEDE" عوضا عن المجامع المائية.

بالنسبة إلى حماية مياه الري بالمناطق السقوية العمومية بنابل: فقد تم رصد 7,9 مليون متر مكعب بالنسبة إلى ولاية نابل وهذه الكمية هي أكثر من الكمية المسجلة خلال السنة الفارطة. ما قلناه، كما ذكرنا فإن الكميات ليست بحجم الكميات التي تحتاجها ولاية نابل فهي تحتاج أكثر، ولكن هناك كمية محدودة، فكما ذكرنا فإن الإيرادات أي المخزون الموجود في مختلف السدود حوالي 36% من طاقة السدود أي مازلنا نحتاج إلى أقل من 50% أقل من 40% الوضع طيب مقارنة بالسنة الماضية، ولكن مازلنا نعاني من عجز مائي، لذلك فإنه خلال هذا الموسم سيتم التزويد بـ 7,9 مليون متر مكعب وسيقع ضبط وتعديل هذه الكميات إن سجلنا إيرادات إضافية.

بخصوص عدم الترخيص في حفر الآبار بولاية القصرين، لماذا يتم استثناء ولاية القصرين من الترخيص في حفر الآبار المائية؟ اللجنة تنظر في مطالب الترخيص دون استثناء لأي ولاية، وفي جلستها اليوم تم برمجة النظر في 20 طلب وكما ذكرنا فإن الموافقة تخضع لمعايير موضوعية يتم على إثرها الموافقة أو عدم الموافقة على إسناد التراخيص.

بالنسبة إلى تزويد أرياف الكاف بالماء كما ذكرنا بالنسبة إلى مياه الشرب هناك اعتراضات من قبل مواطنين الذين حالوا دون إنجاز الأشغال، وبالنسبة إلى منطقة زنفور، رفض تركيز مزود صهريج يتم تزويدهم بالصهريج يوميا.

بالنسبة إلى منطقة الباطن بخصوص نضوب البئر فهو في طور الربط مع "SONEDE" وقد تم تحديد نقطة الربط بكلفة 160 ألف دينار.

بالنسبة إلى الزويتينة تم تركيز مأخذ جماعي، هذا بالنسبة إلى المياه.

بالنسبة إلى موسم إنتاج الحبوب، كما قلنا هو موسم طيب إن شاء الله، لا نقول بأنه موسم قياسي، ولكن موسم جيد فقد سجلنا تقدم جيدا حوالي 90%في الحصاد والتجميع أيضا يسير بشكل جيد، وبخصوص التساؤل حول عدم وجود مراكز تجميع بالقصرين، نذكر أنه توجد بولاية القصرين أربعة مراكز للتجميع، حيث تم تجميع 166 ألف قنطار، منها 131 ألف قنطار شعير و35 ألف قنطار من القمح الصلب ونظرا لطاقة التجميع المحدودة، يتم الإجلاء بصفة مستمرة.

بخصوص قبول الشعير وبيعه كبذور مراقبة، يتم تجميع الشعير وشراؤه من الفلاح وبيعه كمادة علفية ويتم انتقاء جزء منه في حدود 150 ألف قنطار من 3 ملايين قنطار، يتم استغلالها كبذور مراقبة يتم غربلتها ومداواتها.

بالنسبة إلى مخازن الحبوب، نحن حاليا بصدد بناء مخازن جديدة لتعبئة 120 ألف قنطار (طاقات جديدة) وتأهيل وتطوير حوالي 206 ألف قنطار من الخزانات المحورية الموجودة التابعة لديوان الحبوب.

بالنسبة إلى إعادة هيكلة ديوان الحبوب، هناك دراسة بصدد الإنجاز حول إعادة هيكلة ديوان الحبوب مع التأكيد على دوره المستقبلي وستكون هذه الدراسة جاهزة قبل موفى سبتمبر 2025.

بخصوص إحداث طاقة تحويل الحبوب بولاية سليانة أذكر أنه توجد بالبلاد 23 مطحنة بطاقة تحويل 45 مليون قنطار لا يتم استغلال منها سوء النصف، لذلك لا داعي لإحداث طاقات جديدة.

بالنسبة إلى التجميع في الهواء الطلق فإن الطاقة الجملية للتجميع المتوفرة على المستوى الوطني 8 مليون قنطار وقد تم مجابهة هذا بالإجلاء، إذن هناك تجميع وهناك إجلاء، هناك مخازن يتم ملأها مرتين أو ثلاث مرات في اليوم أي يتم ملأها ثم إجلاؤها ونفس الشيء يتم تعبئتها ويقع إجلاؤها.

بخصوص الصعوبات الموجودة في جندوبة، هناك من السادة النواب من تعرض لصعوبة قبول القمح اللين في جندوبة، فقد تم قبول إلى حد اليوم وأذكر بذلك 13609 قنطار من القمح اللين، والاتفاقية المبرمة مع ديوان الحبوب تنص على إجبارية قبول كل أنواع الحبوب من المراكز بما فيها القمح اللين.

فيما يخص منبت سكرة: هذا المنبت تابع للتعاضدية المركزية للبذور وللمشاتل المنتجة، ويشهد صعوبات مالية.

بالنسبة إلى توزيع السداري فإن الحصة الشهرية المحددة من قبل اللجان الجهوية على مستوى الولايات، بالنسبة إلى الحصة الشهرية للسداري تبلغ 369350 قنطار.

بخصوص مشروع اقتناء العربات الحديدية، هذه العربات تساعدنا كثيرا في تحويل الحبوب، السؤال هو أين وصل المشروع؟ تم فتح بتاريخ 12 جوان 2025 العروض والآن بصدد تقييمها لاقتناء 30 عربة ووقع إصدار طلب عروض لاقتناء 30 عربة جديدة، فتح العروض مبرمج لـ21 أوت 2025.

بالنسبة إلى النائب المحترم الذي ذكر بأن الصابة موجودة في الهواء الطلق، فإن هذا لم يسجل أي أضرار على صابة الحبوب لهذه السنة مع العلم أن هناك حوالي 11 مليون قنطار وقع تجميعها.

بخصوص رفض ديوان الحبوب فتح مركز تجميع بجلمة من ولاية سيدي بوزيد: تم إحداث مركز تجميع طبقا لمقتضيات كراس الشروط المنظم لنشاط تجميع الحبوب ولا يوجد أي مانع من إحداث مركز تجميع الحبوب جلمة، ولكن يجب الاستجابة للمواصفات الفنية المطلوبة.

بخصوص قطاع الأعلاف فقد تعرض لهذا عدد من النواب: بالنسبة إلى الأعلاف المدعمة وما يشوبها من بعض الإخلالات، نذكر أن الديوان الوطني للأعلاف عادة ما يشهد في الفترات الصعبة تهافت على الأعلاف المدعمة من المربين، مما ينجر عنه إخلالات، لذلك يتم اتخاذ إجراءات ردعية للحيلولة دون تكررها ويتم حاليا التقدم في برنامج مشروع رقمنة القطاع للقطع مع هذه الإخلالات.

بالنسبة إلى ارتفاع أسعار الأعلاف وهذا بالطبع حسب ما جاء على لسان بعض النواب، عموما فقد شهد الموسم الفلاحي الحالي تراجعا ملحوظا في أسعار الأعلاف سواء كانت الخشنة أو المركبة وهذا نتيجة الظروف المناخية الملائمة واستقرار السوق العالمية بالإضافة إلى المجهودات المبذولة لتعديل السوق والتحكم في الأسعار من طرف الديوان ونذكر أن الديوان الوطني للأعلاف أحدث منذ سنة وانطلق في تنفيذ مهامه وفقا لما تم تحديده لتعديل السوق وتنظيمها، ويشهد نسقا تصاعديا تدريجيا في تدخلاته بمختلف المناطق.

بالنسبة إلى قطاع الصيد البحري، بالنسبة إلى توزيع المحروقات لمراكب الصيد البحري: يخضع إسناد منحة المحروقات المدعمة إلى ضوابط فنية تم وضعها بالاستناد إلى توصيات فنيين في قطاع الميكنة البحرية بقطاع الصيد البحري، وتتحمل الدولة ما يقارب 95 مليون دينار سنويا لضمان مساعدة البحارة وتخفيف أعباء الإنتاج.

بخصوص الإشكالية التي تخص النساء جامعات المحار سيتم النظر في مقترح إدراج هذه الفئة ضمن قائمة المنتفعين بالراحة البيولوجية، في صورة تواصل غلق موسم جمع المحار، مع ضرورة تنقيح القانون عدد 17 المؤرخ في 16 مارس 2000 والمتعلق بنظام الراحة البيولوجية.

بالنسبة إلى تسوية وضعية مراكب الصيد البحري وإدراج النساء جامعات المحار ضمن المنتفعين بمساعدات الراحة البيولوجية: تبعا لصدور قرار وزير الفلاحة المؤرخ في 21 أفريل 2025، سيتم طبقا للفصل 6 منه النظر في ملفات تسوية وضعية المراكب التي وقع صنعها خلافا للمقاسات المدونة بتراخيص الصنع ولا يمكن تسوية وضعية المراكب التي تم صنعها دون وثائق قانونية.

بخصوص تاريخ انطلاق مشروع إصلاح وتهيئة وتوسيع ميناء الصيد البحري بالصخيرة: تم إدراج أشغال تهيئة وصيانة ميناء الصيد البحري بالصخيرة ضمن مشروع التعاون التونسي الإيطالي "Bleu Tunisie" والذي من المرجح أن ينطلق بداية من سنة 2026 وسيتم استعمال الميناء حال الحصول على موافقة وكالة حماية المحيط على مكان وضع مواد الجهر.

بالنسبة إلى قطاع الصيد البحري بصفاقس، تمت تهيئة وتوسعة ميناء الصيد البحري بصفاقس وهناك دراسة فنية خاصة بالتوسعة والتهيئة وهي في مراحلها الأخيرة وقد انطلق البحث عن خط تمويل لإنجاز الأشغال نظرا للقيمة الكبيرة للأشغال حسب تقديرات مكتب الدراسات.

بخصوص إسناد رخص الصيد البحري في ولاية باجة: نظرا إلى بلوغ الحدود القصوى لاستغلال الموارد السمكية فقد أقرت وزارة الفلاحة تجميد مجهود الصيد والتوقف عن إسناد رخص صيد جديد. أمابخصوص الرخص القديمة، فلا يوجد إشكال في تجديدها.

بخصوص السؤال المتعلق بميناء الصيد البحري بقلعة الأندلس وبخصوص توسعته وتهيئته، سيتم دراسة المطلب بعد إنجاز الدراسة الخاصة بالمخطط المديري لموانئ الصيد البحري وحوكمة الموانئ بخصوص رخص الصنع فهي بصدد استكمال البحث الأمني لمد المجهزين والتراخيص الخاصة بهم.

بالنسبة إلى ميناء الصيد البحري بقلعة الأندلس، نفس الشيء.

بالنسبة إلى تراخيص استغلال ضيعات تربية الأسماك بالأقفاص وتسمين التن الأحمر عرض السواحل: يتم إسناد تراخيص استغلال تربية الأسماك بالأقفاص عرض السواحل بعد عرض الملفات على اللجنة الوطنية للمصائد الثابتة، بعد أخذ رأي الجهة وموافقتها على المشروع، كما يتم تجديد التراخيص سنويا بعد استيفاء كل الشروط الفنية والتقنية وأهمها برنامج المتابعة البيئية، كما تقوم الإدارة العامة للصيد البحري مصحوبة بمعهد علوم وتكنولوجيا البحار ووكالة حماية المحيط بالمتابعة البيئية السنوية والحرص على مطابقتها للمواصفات المطلوبة.

بخصوص تأقلم قطاع الصيد البحري مع التغيرات المناخية يتم خلال إعداد الدراسات المتعلقة بتهيئة الموانئ الأخذ بعين الاعتبار التغيرات المناخية وارتفاع مستوى المياه والحالات القصوى من الرياح والعواصف.

بالنسبة إلى موسم صيد القمبرى ببحيرة البيبان يتم سنويا فتح موسم صيد القمبرى ببحيرة البيبان لمدة شهرين في شهري أفريل وماي، بناء على كراس شروط استغلال البحيرة وذلك بهدف الحفاظ على المنظومة البيئية الجهوية لبحيرة البيبان والمحافظة على قيمة الأصناف بها.

بخصوص ميناء الصيد البحري بالمنستير فهو غير مدرج في المخطط الحالي، وسيتم إدراج إمكانية التدخل بالميناء بعد إصدار الدراسة الخاصة بالمخطط المقبل.

بالنسبة إلى تجديد رخص الصيد وتغيير نشاط الصيد وتغيير منطقة الصيد تم سابقا النظر في هذه الملفات ضمن لجنة مركزية بوزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري وذلك بموجب محضر جلسة اللجنة الاستشارية لتعاطي الصيد البحري، ويتم حاليا العمل

على دراسة هذه الملفات ضمن لجنة تضم وزارات أخرى متداخلة في القطاع.

بخصوص مراجعة قرار صيد التن الأحمر وتسمينه نذكر أنه تم إقرار مراجعة قرار صيد التن الأحمر المؤرخ في 25 أفريل 2024، بناء على مخرجات المجلس الوزاري المؤرخ في 14 جانفي 2025 وذلك في إطار تصور يضمن الاستغلال الأمثل لهذه الثروة الوطنية وضمان موارد الدولة.

بالنسبة إلى السؤال المتعلق بوضعية موانئ القرين وبوغرارة يقع التذكير أنه تم إعطاء الإذن الإداري لانطلاق دراسة تهيئة وصيانة وحماية ميناء بوغرارة، أما بخصوص ميناء القرين فهو غير مدرج ضمن المخطط المديري الحالي، ستتم دراسة إمكانية التدخل في الميناء ضمن المخطط المديري القادم.

بالنسبة إلى السؤال المتعلق بتسوية وضعية المراكب فقد تم التعرض لهذا.

بخصوص السؤال المتعلق بالمد الأحمر فإن ظاهرة المد الأحمر هي ظاهرة عالمية وليست خاصة بسواحل بلادنا وهي تظهر في ظل ارتفاع درجات الحرارة وعدم وجود تيارات بحرية قوية تساهم في هذه الظاهرة وتظهر بعد توفر المغذيات "les nutriments".

بخصوص السؤال المتعلق بميناء صيادة، ميناء صيادة في انتظار المصادقة على دراسة المؤثرات على المحيط وهو مشروع مبرمج لآواخر سنة 2026.

بالنسبة إلى السؤال المتعلق بأشغال تهيئة وحماية ميناء الزارات سيتم الإعلان عن طلب عروض الأشغال خلال الثلاثية الرابعة من سنة 2025 وانطلاق الأشغال خلال السداسية الأولى من سنة 2026.

بخصوص السؤال المتعلق بإنجاز موانئ لصغار البحارة: الوزارة بصدد تحيين المخطط المديري للموانئ لتحديد الأولويات ومناطق الإنجاز لهذه الموانئ الجديدة وأولويات التدخل لصيانة الموانئ القديمة.

بخصوص مجموع الأسئلة الخاصة بالصحة الحيوانية هناك سؤال للنائب المحترم صالح الفرشيشي حول قطيع الأبقار في بلطة بوعوان ومرض الجلد العقدي بولاية جندوبة، يجدر التذكير بأنه تم تلقيح 8749 رأس من الأبقار بمعتمدية بلطة بوعوان من جملة 56792 رأس من الأبقار بولاية جندوبة، أما على المستوى الوطني فقد وقع تلقيح 514576 رأس أبقار.

بالنسبة إلى تساؤل النائبة السيدة هالة جاب الله حول استيراد التلاقيح يقع التذكير أنه تمت مراجعة المواصفات الفنية للتلاقيح لتوسيع قائمة الاختيار والسماح بدخول أنواع جديدة من التلاقيح، وسنرى قريبا دخول لقاحات جديدة للسوق التونسية.

بخصوص التساؤل حول نفوق الخرفان في إطار مجابهة المخاطر الصحية البيطرية تم إرساء شبكة مراقبة صحية متمثلة في أكثر من 500 طبيب بيطري خاص منتشرين على كامل تراب الجمهورية للرصد والتبليغ عن الاشتباه بأمراض معدية وشبكة مخابر معتمدة لتحليل العينات، ولم يتم التبليغ عن أمراض معدية بالخرفان، ما عدا بعض الحالات لمرض "بومريرة" وهو مرض غير معدي وقد أصدرت الوزارة بلاغا للمربين لأخذ الاحتياطات اللازمة للوقاية منه.

بالنسبة إلى مجموع الأسئلة الخاصة بقطاع الزيت:

السؤال الأول هو حول تجنب أزمة موسم زيت الزيتون للسنة الفارطة 2024-2025 وصيانة مخازن الديوان: شرعت الوزارة بعقد اجتماعات متواصلة للاستعداد للموسم المقبل تفاديا للصعوبات المسجلة في الموسم الحالي والتي كانت مرتبطة أساسا بتراجع هام في الأسعار العالمية لزيت الزيتون وبخصوص طاقات خزن الديوان الوطني للزيت، تتواصل أعمال الصيانة بمختلف مراكزه الجهوية من دهن غذائي للصهاريج، وتغيير أسقف مغازات خزن حفظ الزيت وطلاء البناءات بما يمكن من تيسير عملية الخزن للموسم المقبل خاصة في فترة الجني والتحويل.

أيضا هناك سؤال فيما يخص حسن الاستعداد للسنة المقبلة، يتواصل الاستعداد للسنة القادمة على جميع المستويات مع إعطاء الأهمية اللازمة من طرف ديوان الزيت لمساندة الفلاحين والمعاصر.

بخصوص التساؤل حول إعادة هيكلة الديوان الوطني للزيت تتواصل عمليات الصيانة وتأهيل مراكز خزن الديوان الوطني للزيت، مع إعداد برنامج خصوصي على مدى ثلاث سنوات لتطوير قدراته في الخزن ويتم إعداد تصور لإعادة هيكلة الديوان وتطوير أدائه في القطاع في المستقبل على المدى المتوسط.

بالنسبة إلى قطاع الغابات تم إعداد مشروع تنقيح مجلة الغابات نحو تسهيل ولوج متساكني الغابات للمنتوجات وتثمينها بصورة مستدامة، إلى جانب تشديد العقوبات على المعتدين على الغابات ويتم حاليا إعداد النصوص التطبيقية المصاحبة لها.

بخصوص التساؤل حول بناء قصر على مستوى الجبل النحلي، هي بناءات تم إقامتها منذ سنوات في مخالفة للقانون وقد تم تتبع المعتدين والمعنيين بالأمر للمخالفات المنجزة والموضوع من أنظار القضاء بعد أن تم استكمال كل الإجراءات من أبحاث واستماعات على كافة المستويات.

بالنسبة إلى التساؤل حول العمال الذين يشتغلون سبعة أيام و12 ساعة في الأسبوع، يتم العمل على الحد من عمل الحضائر عن طريق تعويضهم بالمقاولات، حيث تم الشروع في إنجاز عمليات نموذجية عن طريق مقاولات مثل جمع الحلفاء وتنظيف الغابة وتنظيف الطرائد وقد أثبتت العملية قدرة القطاع على استقطاب العدد الهائل من العمال المحليين طالبي الشغل.

بخصوص التساؤل حول الآلات الكاسحة بجندوبة تم خلال هذه السنة ومنذ شهر ماي استغلال ثلاثة آلات كاسحة حسب أولويات التدخل مع التدعيم بآلة رابعة وفرتها وزارة التجهيز والإسكان تم استغلالها جميعا بفتح المسالك الغابية والطرائد النارية.

بخصوص تساؤل حول محمية الفايجة، نذكر أن هذه المحمية متواجدة بمعتمدية غار الدماء وهي مفتوحة للعموم مع مراعاة طاقة الاستيعاب، حيث تم تسجيل دخول آلاف المواطنين من جميع الجهات، مع توفير مواطن شغل للعديد من الشبان بالمنطقة.

بالنسبة إلى تساؤل السيدة عواطف الشنيتي حول نقص الأعوان في الغابات، فإنه على غرار كافة القطاعات، يشهد قطاع الغابات نقصا كبيرا في الأعوان وتم العمل على تلافي هذا النقص عن طريق تغيير منهجية التدخل أي عن طريق المقاولات، لضمان تواجد أعوان في الفضاء الغابي، خاصة في فترة الحرائق تطور طرق التدخل باستعمال التقنيات الحديثة وقد تم إعداد برنامج متكامل وهو حاليا بصدد البحث عن تمويل.

بخصوص التساؤل حول مشروع النباتات الرعوية ومراكز إكثار البذور بغيزة وبمحمية جبيل، بالنسبة إلى مركز إكثار البذور بغيزة، تم معاينته من طرف فريق فني ويتم التنسيق حالياً مع كافة الأطراف لتصور مشروع جديد لأشغال استغلال الفضاء والمعدات، مع العلم أن كل المعدات لا تزال في حالة جيدة.

بالنسبة إلى محمية جبيل تم إعداد برنامج تدخل لحماية وإكثار الحيوانات المتواجدة بها.

بخصوص التساؤل حول التفويت بالكراء في المقاطع والمنتوجات الغابية وإشكاليات الشركات الأهلية، يتم التفويت في المنتوجات الغابية طبقا لمجلة الغابات، حيث أن التشريع الجاري به العمل لا يفرق في التعامل بين الشركات مهما كان نوعها وقد تم تقديم مقترح الفصل 18 من مجلة الغابات لإفراد بعض أنواع الشركات، بما في ذلك الشركات الأهلية، ببعض الامتيازات.

بخصوص التساؤلات الخاصة بالتعليم العالي فالسؤال يقول: أين المعهد العالي لتكنولوجيا البحار وأين البحث العلمي في الدراسات في ميدان الصيد البحري؟ أذكر أن المعهد الوطني لعلوم وتكنولوجيا البحار موجود في صلامبو، يقوم بدراسات عديدة حول الثروات المائية السمكية ومشاكل التلوث البيئي ونفوق الأسماك التي شهدناها في الساحل وفي سليمان.

بخصوص وجود شبهات تجاوزات بالمعهد الوطني بالمناطق القاحلة بمدنين، ورد على مؤسسة البحث العلمي والتعليم العالي الفلاحي شكاية حول تجاوزات بمعهد المناطق القاحلة مثل ما ذكره السيد النائب المحترم وبعد التدقيق تبين أنها وشايات كيدية ليس لها أساس من الصحة.

متفرقات بخصوص بعض الإشكاليات:

بالنسبة إلى الحشرة القرمزية، نذكر أن الحشرة القرمزية هي كائن غريب وغازٍ صعب المقاومة وقد تم التوصل إلى النتائج التالية:

إدخال الدعسوقة التي تأقلمت مع مناخ بلادنا وهي حاليا في مرحلة التكاثر والنثر المتواصل، كما نسجل أننا قد توصلنا إلى أصناف لمقاومة الحشرة القرمزية ويتم إكثارها حاليا بالمناب عن طريق زراعة الأنسجة ويتم إرشاد الفلاحين حول المقاومة المندمجة لهذه الحشرة بالزبيرة والمداواة بالزيوت المعدنية والمقاومة البيولوجية.

بالنسبة إلى صندوق الإجاحة من المؤمل أن يتم بداية الصرف، هناك العديد من الاجتماعات -كما تعلمون- فقد تم تغيير المكلف بالتصرف فقد كانت تقوم بالتسيير "CTAMA" وأصبحت تقوم بالعمل الآن وزارة الفلاحة، فقد قمنا بعديد الاجتماعات وتكوين فرق العمل ومن المؤمل أن يتم بداية صرف مستحقات الفلاحين المتعلقة بسنة 2023-2024 خلال شهر سبتمبر من سنة 2025 إن شاء الله.

بالنسبة إلى السؤال المتعلق بالمدخلات الفلاحية وحسن الاستعداد للمواسم القادمة، انطلقت الحكومة في الاستعداد للمواسم القادمة وذلك بتناول موضوع الأسمدة خلال مجلس وزاري بتاريخ 3 جوان 2025 وحضره المجمع الكيميائي، كما انطلقت الوزارة في الاستعداد لموسم جني الزيتون وموسم الزراعات الكبرى.

بالنسبة إلى تنمية قطاع الإبل، تم إنجاز الخطة الأولى لتنمية قطاع الإبل والتي كان لها الأثر الطيب على القطاع وحاليا يتم الإعداد لخطة ثانية لتنمية القطاع.

بالنسبة إلى البطاطا وتدخل المجمع المهني المشترك للخضر: يتم تحديد سعر تدخل من طرف المجمع المهني المشترك للخضر لتكوين المخزون التعديلي، من خلال دراسة كلفة الإنتاج وضمان ترويج السلع ويتم من قبل الوزارات المعنية وهي وزارة الفلاحة ووزارة التجارة، خلال الموسم الحالي لم تشهد ذروة إنتاج نظرا لتمدد فترة الغراسة تبعا للأمطار التي شهدتها البلاد وارتفاع كلفة الإنتاج بعد الإصابة بمرض "الميلديو".

بالنسبة إلى السؤال حول تفعيل المنشور المشترك لوزارة الداخلية والفلاحة وأملاك الدولة والشؤون العقارية.

بخصوص مشروع مركز بنقردان لشركة سباق الخير، تم إعداد كراس الشروط من طرف وزارة التجهيز، ونحن في انتظار إعلان الصفقة.

بخصوص ملف العمال الحراس بمدنين، نذكر أنه لا توجد علاقة شغلية بين هؤلاء العمال والإدارة، بل هم منتدبون من طرف مجامع التنمية لحراسة منشآت مائية في إطار مشروع ممول.

بالنسبة إلى المشاريع التي تم اقتراحها، هي مشاريع لم يتم تبنيها من طرف العمال الحراس وستقوم الإدارة بتأطيرهم وسيشرعون في إنجازها إن قبلوا، بعد تنسيق مع البنك التونسي للتضامن.

بخصوص تسوية وضعية الأعوان العرضيين والمتعاقدين الراجعة بالنظر للمؤسسات وللمنشآت العمومية، على إثر صدور القانون عدد 9 لسنة 2025 المؤرخ في 21 ماي 2025، المتعلق بتنظيم الشغل ومنع المناولة تولت وزارة الفلاحة مراسلة رئاسة الحكومة للتعهد بهذا الملف.

السيد الرئيس،

السادة النواب المحترمون،

في الختام، لا يسعني إلا أن أشكركم على إصغائكم، ونحن دائما في خدمتكم، في خدمة الشعب التونسي، ونحن لا ندعي بأننا مثاليون في أشغالنا، ولكننا نجتهد ونحاول دفع العجلة إلى الأمام لأنه عندما تم تعيينا كمسؤولين حكوميين وتم تعيين أعضادي، منظوري كمديرين عامين، كان هدفنا الوحيد هو خدمة الشعب وخدمة هذه البلاد الغالية على قلوبنا والعزيزة علينا ولا يسعني إلا أن أشكركم السيد الرئيس وأشكر السادة النواب المحترمين على إصغائهم ومتعكم الله بالصحة جميعا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا السيد الوزير على كل هذه البيانات والإفادات التي أتت على مجمل المشاغل التي تمت إثارتها، ويبقى المجال مفتوحا ومتاحا لأي أجوبة كتابية تكميلية يتم تمكين السيدات والسادة النواب منها لاحقا.

زميلاتي زملائي الأفاضل،

يتجه التذكير بالأهمية القصوى التي يجب أن يحظى بها هذا القطاع الحيوي والحساس الذي نعتبره مجالا استراتيجيا لا فقط في مخططات الدولة الأولى وبرامجها الرامية إلى ضمان الأمن الغذائي

والمائي على حد سواء، في المدي القريب والمتوسط، بل وكذلك في المدى البعيد، لارتباطه بحقوق الأجيال القادمة التي رسخها دستور 25 جويلية 2022 وهو ما يتطلب مضاعفة الجهد بهدف تطوير استراتيجيات زراعية وفلاحية مستدامة من خلال البحث عن أساليب زراعية حديثة ومقاومة للجفاف وعبر استخدام الطاقات المتجددة والتقنيات الصديقة للبيئة للتقليص من الكلفة وضمان الحق في مناخ سليم.

الجهد كذلك يجب أن يشمل تطوير البنية التحتية المائية وتحسين طرق الري وتطوير المناهج المعتمدة من أجل دعم الفلاح، ومزيد تقريب الإرشاد الفلاحي وتسهيل الحصول على التمويل، وحوكمة منظومة التسويق والترويج ومجابهة العقبات التي يشتكي منها الفلاح والمستهلك على حد سواء.

وفي هذا الإطار فإن الرهانات كبيرة، وهو ما يستدعي مزيد توجيه جهود مختلف الأطراف المعنية نحو العمل المشترك على أهداف واضحة، في مقدمتها تغيير النظرة المجتمعية للعمل الفلاحي، وإيجاد السبل الكفيلة بالتحفيز على الاستثمار الفلاحي وبجعل هذا القطاع جذاباً لمختلف فئات المجتمع، لا سيما الشباب وفي هذا كله، لا بد من الأخذ بعين الاعتبار ضرورة المحافظة على مواردنا الطبيعية المحدودة ووضع الإصلاحات القادرة على ضمان مقومات الأمن الغذائي والسيادة الوطنية، فإنقاذ الفلاحة والنهوض بها واجب يهم الجميع، ومؤسسات الدولة محمول عليها تحديث السياسات الفلاحية لتواكب التحديات الراهنة وتقديم الحلول وإيجاد الآليات التشريعية والمالية لتطوير هذا القطاع بشكل مستدام.

شكرا لجميع الزميلات والزملاء،

الشكر موصول وبالغ التقدير للسيد عز الدين بالشيخ، وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري والوفد المرافق له، متمنيا لهم ولجميع إطارات وأعوان الوزارة التوفيق والسداد في مهامهم.

رفع الجلسة

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

هكذا نأتي إلى نهاية أشغالنا لهذه الجلسة العامة الحوارية ونؤجل المداخلات طبقا للفصل 8 إلى الجلسة المقبلة.

وعليه، نأذن برفع الجلسة والله ولي التوفيق. رفعت الجلسة.

(كانت الساعة العاشرة ليلا)